جامعة قاصدي مرباح– ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

تخصص مالية ومحاسبة

بعنوان

# قياس مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF للمعايير المحاسبية الدولية، وانعكاسات تطبيقها على نتائج التحليل المالي

## دراسة حالة مجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية 2009

من إعداد الطالب : شنوف حمزة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2017/09/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | |
|---|---|
| أ.د / بـكـاري بلخـير | ( أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة).. ..... ..رئيسا |
| أ.د / شـريـفـة رفـاع | ( أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مقررا |
| أ.د / هـواري سـويسـي | ( أستاذ التعليم العالي المركز الجامعي اليزي)..... مناقشا |
| د / فـوزي محـريـق | ( أستاذ محاضر أ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي)..... مناقشا |
| د / محمد البشير غوالي | ( أستاذ محاضر أ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مناقشا |
| د / عـبـد اللـه مـايو | ( أستاذ محاضر أ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مناقشا |

السنـة الجامعية : 2017/2016

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

تخصص مالية ومحاسبة

بعنوان

# قياس مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF للمعايير المحاسبية الدولية، وانعكاسات تطبيقها على نتائج التحليل المالي

## دراسة حالة مجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية 2009

من إعداد الطالب : شنوف حمزة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2017/09/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

| | |
|---|---|
| أ.د / بـكـاري بلخـير | ( أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة).. ..... ..رئيسا |
| أ.د / شـريـفـة رفـاع | ( أستاذ التعليم العالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مقررا |
| أ.د / هـواري سـويسـي | ( أستاذ التعليم العالي المركز الجامعي اليزي)..... مناقشا |
| د / فـوزي محـريـق | ( أستاذ محاضر أ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي)..... مناقشا |
| د / محمد البشير غوالي | ( أستاذ محاضر أ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مناقشا |
| د / عـبـد اللـه مـايو | ( أستاذ محاضر أ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)..... مناقشا |

السنـة الجامعية : 2017/2016

# الآيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية "32"

# الإهـداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي قال عز وجل فيهما "وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى نبع الحنان وحضن الأمان، إلى أمي الغالية نبيلة – حفظها الله ورعاها –

إلى الذي كان لي السند الأول والأخير للوصول إلى ما أنا فيه الآن، أبي محمد ( حمى ريش)

– بارك الله لنا فيه وتركه شمعة تضيء لنا به الحياة –

إلى عمي وأبي الثاني محمد شنوف – رحمه الله –

إلى مصدر فرحتي وصديقتي الدائمة أختي إيمان.

إلى قرة عيني وحبيب القلب أخي نور الدين.

إلى جدتي الغالية مريم – أطال الله في عمرها –

إلى رفيقة الدرب والحياة ... – نجوى محمودي –

إلى جميع أفراد العائلة.

إلى جميع الزملاء والأصدقاء.

وإلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة.

# الشكر

أشكر الله عزّ و جلّ على أن وفقني لإتمام هذا العمل...

كما أوجه شكري إلى الأستاذة الفاضلة شريفة رفاع لما منحتني إياه من توجيهات، وإرشادات، لإنجاز هذا البحث.

وأشكر جميع الأساتذة الذين ساهموا ولو بإرشاداتهم في إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ إلياس بن ساسي والذي كان السبب في اختيار هذا البحث، والأستاذين دادن عبد الوهاب ولمياء عماني مما قدم لي من نصائح وتوجيهات.

و لا أنسى مدراء فروع مجمع صيدال كل واحد بإسمه.

و أخيرا أتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب، أو بعيد في إنجاز هذا العمل...

**الملخص :**

تهدف هذه الأطروحة إلى قياس مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية، ومدى انعكاس تطبيقها على نتائج التحليل المالي لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية 2009، وكمحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقييم مدى استجابة، وتوافق قوانين، وتعليمات النظام المحاسبي المالي، لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، والتي تم تقسيمها لثلاث مجموعات تمثلت في " معايير التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة، والمتمثلة في معيار التقرير المالي الدولي 3، ومعايير المحاسبة الدولية (12-16-19-36)، ومعايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية (1-7)، ومعايير المحاسبة (27-28)، ومعايير التقارير الدولية (10-11-12) الخاصين بتجميع الحسابات، ولمناقشة إشكالية الدراسة قمنا باستخدام اختبار t-test لعينتين مستقلتين، ولكل مجموعة على حدا، وأشارت النتائج إلى وجود استجابة تتجاوز 50%، ومع وجود أيضا " توافق" تأثير ذو دلالة إحصائية بالنسبة لكل مجموعة، ومن ثم قمنا بمقارنة نتائج مكونات المردودية بنوعيها ( المردودية المالية، والمردودية الاقتصادية) لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية، والتي بلغت في مجملها تسع نسب، وخلصت نتائجها إلى وجود أثر ذو دلالة على مؤشرات النسب المالية التسع المدروسة خلال المرحلة الانتقالية.

**الكلمات المفتاحية** : معايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية، نظام المحاسبي المالي، تحليل المالي للحسابات المجمعة، مردودية المالية، مردودية الاقتصادية، مجمع الشركات.

**Résumé** :

Le but de cette thèse était de mesurer les états financiers consolidés préparés selon le système de comptabilité financière, sont en réponse aux normes de comptabilité internationale, et la réflexion appliquée sur les résultats de l'analyse financière du Groupe Saidal au cours de la phase de transition en 2009. En tentant de répondre au problématique proposée, nous avons évalué l'ampleur et la correspondance des lois et les instructions du système de comptabilité financière, aux exigences des normes de comptabilité internationale, qui ont été divisés en trois groupes représentés dans les « normes qui ont un impact direct sur le processus d'analyse financière lorsqu'il est appliqué pour la première fois et de la norme du rapport financier international 3, et les normes de la comptabilité internationale (12-16-19-36 ), et les normes de comptabilité internationale de la présentation des états financiers (1-7), et les normes de comptabilité (27-28) et les normes des rapports internationaux (10-11-12) qui consolider les comptes. Afin de discuter la problématique de l'étude, nous avons testé à l'aide du t-test de deux échantillons indépendants et chaque groupe séparément. Les résultats indiquent l'existence d'une réponse supérieure à 50%, et avec la présence aussi « d'accord» avec l'effet de la signification statistique pour chaque groupe, puis nous avons comparé les résultats du rapport des composants de rentabilité avec ses deux types (rentabilité financier, rentabilité économique) du Groupe Saidal pendant la période transitoire, qui ont totalisé neuf ratios. Ses conclusions sont résumés à l'existence d'effet significatif sur les indicateurs des neuf ratios financiers étudiés au cours de la phase de transition.

**Mots clés** : IAS/IFRS, system comptabilité financière, analyse financière des comptes consolidés, rentabilité financier, rentabilité économique, groupes de sociétés.

# قائمة المحتويات


| | |
|---|---|
| الآية | **I** |
| الإهداء | **II** |
| الشكر | **III** |
| الملخص | **IV** |
| قائمة المحتويات | **VI** |
| قائمة الجداول | **VIII** |
| قائمة الأشكال البيانية | **X** |
| قائمة الملاحق | **X** |
| المقدمة | **أ – خ** |
| **الفصل الأول : مفاهيم عامة حول مجمع الشركات والحسابات المجمعة** | **1- 21** |
| المبحث الأول : عموميات حول مجمع الشركات | **4** |
| المبحث الثاني : تركيبة، ايجابيات وسلبيات مجمع الشركات | **8** |
| المبحث الثالث : مفاهيم حول تجميع الحسابات | **11** |
| المبحث الرابع : قياس مجال رقابة، طرق التجميع المحاسبي | **13** |
| **الفصل الثاني : القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF، وما يقابلها من معايير المحاسبة الدولية** | **22- 50** |
| المبحث الأول : لمحة حول النظام المحاسبي المالي | **24** |
| المبحث الثاني : الحسابات المجمعة وفق SCF | **30** |
| المبحث الثالث : معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية الخاصة بتجميع الحسابات | **38** |
| **الفصل الثالث : التحليل المالي للحسابات المجمعة** | **51 - 69** |
| المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي | **53** |
| المبحث الثاني : خصوصيات التحليل المالي للحسابات المجمعة | **57** |
| المبحث الثالث : التحليل المالي للحسابات المجمعة | **62** |
| **الفصل الرابع : الدراسات السابقة** | **70-85** |
| المبحث الأول : الدراسات السابقة ومناقشتها " باللغة العربية" | **72** |
| المبحث الثاني : الدراسات السابقة ومناقشتها " باللغات الأجنبية" | **76** |
| **الفصل الخامس : دراسة تطبيقية لقياس مدى أثر تطبيق SCF على نتائج الأداء المالي لمجمع** | **86 - 137** |

| | |
|---|---|
| **صيدال خلال المرحلة الانتقالية** | |
| المبحث الأول : الطريقة والأدوات | **88** |
| المبحث الثاني : النتائج ومناقشتها | **95** |
| **الخاتمة** | **142-138** |
| **المراجع** | **143** |
| **الملاحق** | **211 – 154** |
| **فهرس المحتويات** | **212** |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1–1) | حساب معدل الرقابة داخل مجمع الشركات | 14 |
| (2–1) | حساب معدل الفائدة داخل مجمع الشركات | 15 |
| (3–1) | ملخص حول أنواع الرقابة وطرق التجميع | 20 |
| (1–2) | ملخص حول الإطار التشريعي لإدماج الكيانات حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري | 36 |
| (1–4) | دراسات سابقة حول مجمع الشركات على مستوى الجامعات الجزائرية | 74 |
| (2–4) | مقارنة دراستنا بالدراسات السابقة على مستوى الجامعات العربية | 75 |
| (3–4) | مقارنة دراستنا بالدراسات السابقة على مستوى الجامعات الأجنبية | 83 |
| (1–5) | طريقة تقييم مدى تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية على مجمع صيدال | 91 |
| (2–5) | مؤشرات التحليل المالي المطبقة على مجمع صيدال | 92 |
| (3–5) | نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 | 96 |
| (4–5) | نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 | 98 |
| (5–5) | نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 | 100 |
| (6–5) | نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 | 101 |
| (7–5) | نسب تنفيذ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 10 | 101 |
| (8–5) | نسب تنفيذ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 11 | 102 |
| (9–5) | نسب تنفيذ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 12 | 103 |
| (10–5) | نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 | 104 |
| (11–5) | نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 | 106 |
| (12–5) | نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 | 107 |
| (13–5) | نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 | 108 |
| (14–5) | نسب تنفيذ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 3 | 108 |
| (15–5) | متوسط نسب تنفيذ تطبيق معايير المحاسبة "1-7-12-16-19-27-28-36"، وتقارير المالية الدولية "3-10-11-12" | 110 |
| (16–5) | وصف عينات الدراسة من حيث الحجم، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري المتعلقة بـ متطلبات المعيارين "1 - 7"، وما يقابلها ضمن SCF | 111 |
| (17–5) | نتيجة اختبار T لدراسة توافق بين متطلبات المعيارين "1 - 7"، وما يقابلها ضمن SCF | 111 |
| (18–5) | وصف عينات الدراسة من حيث الحجم، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري المتعلقة بـ متطلبات ( IAS 27-28, IFRS 10- 11- 12) ، وما يقابلها ضمن SCF | 112 |

| | | |
|---|---|---|
| (5–19) | نتيجة اختبار T لدراسة توافق بين متطلبات ( IAS 27-28, IFRS 10- 11- 12)، وما يقابلها ضمن SCF | 112 |
| (5–20) | وصف عينات الدراسة من حيث الحجم، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري المتعلقة بـ متطلبات (IAS 12-16- 19- 36, IFRS 3)، وما يقابلها ضمن SCF | 113 |
| (5–21) | نتيجة اختبار T لدراسة توافق بين متطلبات (IAS 12-16- 19- 36, IFRS 3)، وما يقابلها ضمن SCF | 113 |
| (5–22) | الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال للفترة الممتدة بين 2009-2010 | 114 |
| (5–23) | التغيرات الحاصلة على الميزانية المالية لمجمع صيدال والمعدة وفقSCF مقارنة بـ PCN لسنة 2009 | 117 |
| (5–24) | مقارنة التغيرات الحاصلة على الميزانية المالية لمجمع صيدال، بالتغيرات الحاصلة على الميزانية المالية لشركة الأم عند تطبيق SCF لأول مرة | 118 |
| (5–25) | التغيرات الحاصلة على نتائج العناصر الرئيسية لـ ج ح ن لمجمع صيدال والمعد وفقSCF مقارنة بـ PCN لسنة 2009 | 120 |
| (5–26) | نتائج مؤشرات النسب المالية لمجمع صيدال لسنة 2009 للقوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF | 121 |
| (5–27) | أثر تطبيق SCF على نتائج تحليل النسب المالية عند تطبيقه لأول مرة مقارنة بـ PCN | 123 |
| (5–28) | جدول المراسلات SCF/PCN الخاص بالمبيعات على مستوى الشركة الأم صيدال | 132 |
| (5–29) | أثر تطبيق SCF على المبيعات عند تطبيقه لأول مرة مقارنة بـ PCN | 134 |

# قائمة الأشكال البيانية


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | البنية الهرمية لمجمع الشركات | 8 |
| (2-1) | البنية الشعاعية لمجمع الشركات | 8 |
| (3-1) | البنية الدائرية لمجمع الشركات | 9 |
| (4-1) | البنية المعقدة لمجمع الشركات | 9 |
| (1-2) | التغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية لتجميع الحسابات في 2011/5/12 | 39 |
| (2-2) | المعالجة المعيارية لـ IFRS 10، IFRS 11، IFRS 12 | 48 |
| (1-3) | ملخص حول منهجية التحليل المالي | 56 |
| (2-3) | ملخص حول أنواع التحليل المالي | 57 |
| (3-3) | منهجية مقترحة لعملية التحليل المالي لمجمع الشركات المدرجة في البورصة | 60 |
| (1-5) | منهجية الدراسة | 93 |
| (2-5) | مقارنة بين نتائج مؤشرات النسب المالية للقوائم المالية المعدة وفق SCF وPCN لسنة 2009 | 136 |


# قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| الملحق 1 | الميزانية وجدول حسابات النتائج لكل من الشركة الأم ومجمع صيدال + جدول المساهمات لمجمع صيدال لسنة 2009 وفق PCN | 155 |
| الملحق 2 | القوائم المالية للشركة الأم + الميزانية و ج ح ن لمجمع صيدال لسنة 2010 + الإيضاحات | 163 |
| الملحق 3 | القوائم المالية للشركة الأم + الميزانية و ج ح ن لمجمع صيدال لسنة 2011 + الإيضاحات | 174 |
| الملحق 4 | القوائم المالية للشركة الأم + الميزانية و ج ح ن لمجمع صيدال لسنة 2012 + الإيضاحات | 184 |
| الملحق 5 | عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية ضمن القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة 2009 – 2012 | 195 |

# المـــقدمـــة

**أ. توطئة :**

في ظل ما يشهده العالم من أحداث متلاحقة في الحقبة الأخيرة من الاقتصاد العالمي، ومع ظهور العولمة وزيادة التدفقات الرأسمالية، والمد التجاري العالمي، والتطورات الحاصلة في التكنولوجيا.كل هذا ساعد على ظهور ما يسمى مجمع الشركات التي تشمل الشركات الصغيرة، والعملاقة على مستوى الدول بشكليها المتقدمة، والنامية، هذا كمحاولة لاستمرار المتنافسين الأقل كفاءة، وقوة داخل السوق، وتعتبر بمجمع الشركات، بالرغم من اعتبارها ظاهرة اقتصادية قديمة، وليست وليدة الساعة، لكن زاد الاهتمام بها في الوقت الحاضر نظراً لقدرتها على الصمود، والبقاء في سوق يمتاز بالمنافسة الكبيرة في ظل التطورات الاقتصادية السريعة على مستوى العالم.

كان لظهور مجمع الشركات أثر واضح على المجال المحاسبي في العالم، وذلك من خلال البحث، والتطوير المستمر على تقنية مناسبة تمكن المحاسبيين، والماليين للتعبير على الوضعية الصادقة لمجمع الشركات ككيان اقتصادي واحد، وتم تسمية هذه الأخيرة بتقنية التجميع المحاسبي، والتي تقوم على تجميع القوائم المالية للشركة الأم، والشركات الفرعية كقائمة مالية واحدة تطلق على تسميتها القوائم المالية المجمعة. وزاد الاهتمام بهذه التقنية نتيجة التطورات الحاصلة في معايير محاسبة الدولية الخاصة بالحسابات المجمعة الصادرة من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سابقا، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الوقت الحالي، وكل هذا بما يخدم مصالح ذوي الأطراف في صدق وشفافية القوائم المالية المجمعة.

ومع انتشار المجمعات حول العالم بدرجة كبيرة، وتشابك المصالح بين الأطراف باختلاف أنواعهم، أدى بمجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار عدة معايير خاصة بالحسابات المجمعة، لكن هذا لم يدم طويلاً ويرجع ذلك لاكتشاف سلبيات هذه المعايير، والمتمثلة في (IAS 27, IAS 28, IAS 31)، والتي كانت نتائجها عدم تلبية احتياجات ذوي المصالح، ويظهر ذلك من خلال تكاثف طلبات مجموعة 20، ومجلس الاستقرار المالي، وأطراف أخرى للجهة المصدرة بإعادة النظر في تلك المعايير، فأدى هذا بمجلس المعايير المحاسبية الدولية في 12ماي 2011 بالقيام بتعديل في المعايير المحاسبة الدولية (IAS 27, IAS 28)، وإلغاء في (IAS 31)، ونشر معايير تقارير مالية دولية جديدة (IFRS 10, IFRS 11, IFRS 12)، وألزمت بتطبيقها ابتداء من الفاتح من جانفي 2013 أو بعد تلك الفترة، ومع ذلك قام الاتحاد الأوروبي بزيادة فترة إضافية لمدة عام للشركات الأوروبية مما يجعل إلزامية تطبيقها في الفترة السنوية التي تبدأ بعد 1 جانفي 2014.

أما على المستوى الوطني، فمن الناحية المحاسبية تطرق المشرع الجزائري إلى إجبارية إعداد الحسابات المجمعة منذ نهاية القرن الماضي، العدد 87 من الجريدة الرسمية الموافق لـ 8 ديسمبر 1999، والعدد 91 الموافق لـ 22 ديسمبر من نفس السنة، حيث الأول يحدد كيفية إعداد وتجميع حسابات المجمع، والثاني يضمن توافق مخطط الوطني للمحاسبة مع نشاط الشركات القابضة، وتجميع حسابات المجمع. أما من الناحية الجبائية فقد تبنت نظاما خاصا بمجمع الشركات منذ صدور قانون المالية لسنة 1997. أما محاسبيا زاد الاهتمام بموضوع مجمع الشركات عند تبني الجزائر لنظام المحاسبي المالي الذي يستمد مبادئه من معايير المحاسبة الدولية، والذي بدأ تطبيق هذا الأخير في الشركات الجزائرية ابتداء من الفاتح من جانفي 2010، وذلك بغية تلبية متطلبات مستخدميها، وكذا جعل البيانات المالية أكثر واقعية من جهة، والتكيف مع متطلبات الإفصاح الدولية من جهة أخرى.

**ب. طرح الإشكالية :**

وتعتبر تلك القوائم المالية المجمعة المصدر الرئيسي لجميع مستخدمي القوائم المالية حالها كحال القوائم المالية الفردية، وذلك في شكل مخرجات محاسبية كمية تساعد على فهم، ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات، والتقارير من قبل المستخدمين وكذا تحليلها، لكن مما ساعد على ظهور القوائم المالية المجمعة عدم كفاية تحليل القوائم المالية الفردية في الحكم على مستوى الأداء المالي للمجمع ككل في شكل متكامل من حيث الوضعية المالية، وعمليات اتخاذ القرار... ؛ ولتمكن المجمع من معرفة قدرته على بلوغ أهدافه، وتقييم وضعيته، ففي هذه الحالة فهو بحاجة إلى تقييم أدائه بالطريقة المناسبة، من خلال انتقاء المؤشرات المالية المناسبة التي تنطبق على كل من القوائم المالية الفردية، والمجمعة على حد سواء، أو المؤشرات الخاصة بالقوائم المالية المجمعة فقط. وبالرغم من تماثل نماذج (أدوات وأساليب) تحليل الأداء المالي للحسابات المجمعة باختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبية، لكن الاختلاف يكمن في المخرجات المحاسبية للقوائم المالية المجمعة والتي قد تؤدي إلى تغيير الحكم على الوضعية المالية وعملية اتخاذ القرار للمجمع ككل.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح **الإشكالية الرئيسية** التالية :

**ما أثر تطبيق القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF، على نتائج مكونات المردودية المالية، والمردودية الاقتصادية لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية ؟**

تم طرح الأسئلة الفرعية على النحو التالي :

1. ما مدى استجابة، وتوافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة IAS 1-7 ؟

2. ما مدى استجابة، وتوافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات (12-11-10) IFRS (28-27) IAS ؟

3. ما مدى استجابة، وتوافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة IAS(12-16-19-36), IFRS (3) ؟

4. ما أثر تطبيق SCF على نتائج تحليل مكونات المردودية المالية، والمردودية الاقتصادية للقوائم المالية لمجمع صيدال خلال الفترة الانتقالية ؟

**ت. الفرضيات** : لإبراز مشكلة الدراسة تم اعتماد الفرضيات التالية :

✓ هناك استجابة مقبولة في تطبيق متطلبات **IAS/IFRS** الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة (IAS 1-7)، مع وجود التزام دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير، وما يقابلها من متطلبات ضمن SCF؛

✓ هناك استجابة غير مقبولة في تطبيق متطلبات **IAS/IFRS** الخاصة بتجميع الحسابات ( IAS 27-28 , IFRS10-11-12)، مع عدم وجود أي التزام دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير، وما يقابلها من متطلبات ضمن SCF؛

✓ هناك استجابة مقبولة في تطبيق متطلبات **IAS/IFRS** المؤثرة على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة عند تطبيقها لأول مرة (IAS 12-16-19- 36, IFRS 3)، مع وجود التزام دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير، وما يقابلها من متطلبات ضمن SCF؛

✓ هناك تأثير ذو دلالة على نتائج تحليل مكونات المردودية المالية، والمردودية الاقتصادية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة، مقارنة بما كانت عليه وفق PCN.

**ث. مبررات اختيار البحث** :إن مبررات اختيار الموضوع تتمثل في اعتبارات موضوعية متمثلة في محاولة معرفة تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية للحسابات المجمعة خلال المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى التعرف على موضوع الحسابات المجمعة، وتحديد معاييرها الدولية، لما لها من أهمية كبيرة في مجال المحاسبية

بصفة عامة، والتوحيد المحاسبي بصفة خاصة، خاصة مع تطور موضوع الشركات المتعددة الجنسيات، وتكتلها مع بعضها البعض من جهة، وتبني الدولة الجزائري لنظام محاسبي مالي مستمد مبادئه من معايير المحاسبة الدولية، واهتمامها بموضوع إدماج الحسابات من جهة أخرى.

**ج. أهداف الدراسة وأهميتها :**

تتمثل **أهداف** الدراسة فيما يلي :

- التعرف على خاصية التحليل المالي للحسابات المجمعة، وتحديد خصوصياتها مقارنة بالتحليل المالي للقوائم المالية الفردية "اجتماعية"؛
- تحديد أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج تحليل مؤشرات النسب المالية لمجمع صيدال خلال الفترة الانتقالية؛
- محاولة التعرف على مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية؛
- محاولة شرح موضوع المجمعات، وما له من أهمية على مستوى الاقتصاديات؛

أما بالنسبة **للأهمية** فيتجلى ذلك في إبراز مصطلح مجمع الشركات، وتحديد أثر تطبيق SCF على نتائج التحليل المالي لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية 2009، والذي تعتبر من المعايير الحديثة نسبيا، والشائكة التي يسعى جل طلبة الاختصاص معرفتها، وبالإضافة إلى كون الظاهرة تمس مجمع من أبرز المجمعات على مستوى الاقتصاد الوطني ؛ كما تتمثل أهمية الدراسة في كونها من أوائل الدراسات التي تتناول موضوع تأثير معايير المحاسبة الدولية على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر، ونسبة تطبيق المعايير المؤثرة على نتائج التحليل المالي عند إعداد القوائم المالية المجمعة المعدة وفق **SCF**، وذلك نتيجة المكانة التي تحتلها المجمعات في الحياة الاقتصادية، ككونها مساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية على الأمد الطويل.

**ح. حدود الدراسة :**

بالنسبة للحدود **المكانية** تم حصر الدراسة في مجمع صيدال، حيث ارتئينا أن تكون الدراسة داخل المجمع للتعرف أكثر على واقع المحيط الذي تعيش فيه، بالإضافة إلى سهولة التواصل، أما حدود **الزمنية** فتمثلت في الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى سنة 2012، وهذا للوقوف على مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج مكونات المردودية بنوعيها لمجمع صيدال عند تطبيقه لأول مرة.

**خ. منهج الدراسة** : قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وكذا التساؤلات الفرعية تم اختيار المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي يتناسب مع طبيعة، ونوع الموضوع من خلال إبرازه لوصف الظاهرة المراد

دراستها، واستخلاص وتصوير أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها. كما تم استخدم منهج (دراسة الحالة) في الجزء التطبيقي

**د. صعوبات البحث :**

يمكن حصر الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء إعداد هذا العمل في ما يلي :

✓ انعدام المعلومات المناسبة على مستوى موقع الخاص لمجمع صيدال؛

✓ انعدام المعلومات الخاصة بالشركات التابعة على مستوى الشركة الأم، مما ألزم علينا التنقل بين تلك الشركات للحصول على المعلومات اللازمة؛

✓ غياب تام لأثر التبني **SCF** على مستوى مجمع صيدال ككل، أو حساباته المجمعة الخاصة بشركاته المملوكة بنسب تفوق **50%**، وإنما اكتفت الشركة الأم بإعداد تقارير خاصة بأثر الانتقال إلى **SCF** على مستوى الشركة الأم وفقط؛

✓ بالرغم من وجود اختلافات على مستوى الحسابات المجمعة " الأراضي، المباني..." والمعروضة على مستوى القوائم المالية المجمعة وفق **SCF** و**PCN** لسنة 2009، إلا أن التقارير المعدة من طرف الشركة الأم لم يتم من خلالها تحديد أي معلومات حول سبب هذه التغيرات؛

✓ صعوبة توفر المعلومات على مستوى أغلب المجمعات الجزائرية الكبيرة، والمسعرة في بورصة، وذلك بصدد توسيع إشكالية الدراسة على عدد أكبر من المجمعات، من أجل إعطاء صورة أكبر مصداقية على نتائج الدراسة؛

✓ عدم توفر مراجع بالشكل اللازم يتطرق فحوى موضوعها حول التحليل المالي للحسابات المجمعة.

**ذ. هيكل البحث :**

قصد الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم البحث إلى 6 فصول، 5 فصول نظرية وآخر تطبيقي، نوضح ذلك كما يلي:

**الفصل الأول** : وتم تقسيم هذا الجزء إلى أربع مباحث، فالمبحث الأول تم من خلاله التطرق إلى عموميات حول مجمع الشركات، والذي يتضمن كل من النشأة، والتعريف، والمكونات، والبنية، أما من خلال المبحث الثاني تم حصره في تحديد أهم ايجابيات، وسلبيات تكوين مجمع الشركات، أما بخصوص المبحث الثالث تم التطرق من خلاله إلى مفاهيم عامة حول تجميع الحسابات، وختاما لهذا الفصل تم في المبحث الرابع التطرق إلى ما يسمى بقياس مجال الرقابة، وطرق التجميع المحاسبي؛

**الفصل الثاني** : وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، فقد تم التطرق في المبحث الأول إلى إعطاء لمحة حول النظام المحاسبي المالي ، أما المبحث الثاني خصص لتطرق إلى الحسابات المجمعة المعدة وفق **SCF**، أما في المبحث الأخير تم التطرق إلى معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات.

**الفصل الثالث** : وقد تم من خلال هذا الفصل التعرف على نشأة، مفهوم، وأنواع التحليل المالي بصفة عامة من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصص إلى التطرق إلى تحديد المفاهيم العامة حول التحليل المالي للحسابات المجمعة، وختاما لهذا الجزء تم من خلال المبحث الثالث التطرق إلى مؤشرات التحليل المالي الخاصة بالحسابات المجمعة، والمتمثلة في مؤشرات المردودية تحديدا؛

**الفصل الرابع** : وتم تقسيم الفصل إلى الخامس مبحثين الأول خاص بالدراسات المعدة باللغة العربية، أما المبحث الثاني خاصة بالدراسات المعدة باللغة الأجنبية.

**الفصل الخامس** : وتم تسميته بـ" **دراسة تطبيقية لقياس مدى أثر تطبيق SCF على نتائج الأداء المالي لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية**"، وقد تم تقسيم هذا الجزء إلى مبحثين، مبحث أول تم فيه التطرق إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في هذا البحث، أما المبحث الثاني تم من خلالها تحديد النتائج، ومناقشتها.

# الفصل الأول :

# مفاهيم عامة حول مجمع الشركات والحسابات المجمعة.

- المبحث الأول : عموميات حول مجمع الشركات.
- المبحث الثاني : تركيبة، ايجابيات وسلبيات مجمع الشركات.
- المبحث الثالث : مفاهيم حول تجميع الحسابات.
- المبحث الرابع : قياس مجال الرقابة، طرق التجميع المحاسبي.

**تمهيد :**

إن مع ظهور ما يسمى بالاقتصادي الدولي ومصطلح العولمة، ومع تكامل المتزايد للأسواق العالمية، وتدويل الخدمات المالية وتبادل المعلومات وزيادة المنافسة، أصبح بالضرورة بمكان إنشاء تجمع للشركات ؛ من أجل البقاء والسيطرة داخل السوق، على المستويين المحلي والدولي، ومن هنا زاد التعزيز من مكانة "**مجمع الشركات**" على المستوى المحلي وانتشارها دوليا، ويقتصر فلسفة هذه الأخيرة في الارتباط الوثيق بين الشركة الأم، ومجموعة من الشركات التابعة لها، وتربطهم علاقة رقابة ؛ يتم تسليطها من طرف الشركة الأم على هذا النوع من الشركات، مع تمتع هذه الأخيرة بشخصية معنوية مستقلة. وهذا ما جعلنا نسلط الضوء على هذه التركيبة من الشركات ؛ من أجل فهم أفضل لموضوع الدراسة، ومن هنا تم تقسيم هذا الجزء إلى أربع مباحث مقسمة على النحو التالي :

- **المبحث الأول** : عموميات حول مجمع الشركات.
- **المبحث الثاني** : تركيبة، ايجابيات وسلبيات مجمع الشركات.
- **المبحث الثالث** : مفاهيم حول تجميع الحسابات.
- **المبحث الرابع** : قياس مجال الرقابة، طرق التجميع المحاسبي.

## المبحث الأول : عموميات حول مجمع الشركات

### 1. نشأة وتطور مجمع الشركات :

إن بداية ظهور المجمعات كانت في أواخر القرن 19، وظهرت حسب "Brigham Ehrhardt" في سنة 1889، عندما أصبحت "نيوجرسي" أول ولاية تسمح بتحديد قانون يعطي الحق للشركات التي سيتم تشكيلها لغرض وحيد هو امتلاك أسهم الشركات الأخرى[1]، وقد تم تسميتها من طرف الكاتب بالشركة القابضة. ومما ساعد على ظهور ها المواد القانونية الموضوعة، والتي تلائم الشركات التجارية بسهولة، لنسخ الروابط بين الشركات، من خلال المشاركة في العلاقات، التبعية المناسبة، المساعدة الذاتية، السيطرة والتضامن...[2]

أما في أوروبا فكانت انطلاقتها الحقيقية في فترة الستينيات، وكان السبب وراء ظهورها ضغط الشركات الأمريكية، والتي شكلت مجمعات حول العالم، أدى هذا إلى تخوف الدول الأوروبية، مما ألزمها بإعادة تنظيم صفوفها لتجنب التهميش[3]، سواء من خلال عمليات الدمج وفقا لـ"مؤتمر الأمم المتحدة والتجارة والتنمية"، وذلك لتركيز الشركات من خلال التكامل الرأسي لشركات العاملة في نفس العملية الإنتاجية أو التوزيعية، أو الاندماج الأفقي، والذي يهدف إلى توسيع نفوذ السوق، أو اندماج تكتل معين[4].

أما في الجزائر فظهور ما يسمى بمجمع الشركات ليس وليد الساعة، وهذا يظهر من خلال تطرق المشرع الجزائري لمجمع الشركات والشركات التابعة، من خلال المادة 729 من الأمر رقم 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975[5]. ولكن فرض هذا الأخير كان حديث النشأة، وذلك من خلال الأمر رقم 96- 27 الصادرة في 9 ديسمبر 1996، والمتضمن مفهوم الرقابة والشركات الملزمة بتقديم الحسابات المجمعة، وهذا في المادة 732 مكرر 3، حيث تلتزم الشركات التي تلجأ علنا للادخار و/أو المسعرة في البورصة بإعداد حسابات مجمعة ونشرها كما هو محدد في المادة 732 مكرر 4، كما تم نشر قرار مؤرخ في أكتوبر 1999*، والذي يحدد كيفية إعداد وتجميع الحسابات، وأساليب التجميع ومجال تطبيقها، بالإضافة إلى حالات إقصاء الشركات من التجميع، وتواريخ الإقفال ومحتوى

[1] Eugene Brigham and Michael Ehrhardt, **Financial Management : Theory & Practice**, 13th édition, Cengage Learning édition، USA, 2010, p 860.
[2] VIDAL Dominique, **Droit des sociétés**, 4émé édition, Édition LGDJ, Paris, 2003, p 102.
[3] MERLE Philippe et Fauchon Anne, **Droit commercial sociétés commerciales**, 8émé édition, Édition Dalloz, Paris, 2001, p 703.
[4] VIDAL Dominique, op.cit, p 102.
[5] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 19ديسمبر1975، العدد 101، ص 1306.
*الجريدة الرسمية رقم 87 المؤرخة في 30شعبان 1420هـ قرار مؤرخ في 29 أكتوبر 1999.

القوائم المجمعة، كما صاحبه قرار مؤرخ بتاريخ 22 ديسمبر 1999** يتضمن فتح حسابات خاصة بمجمع الشركات، وإعطاء تفسيرات على بعض الحسابات، مع تقديم جداول خاصة بالقوائم المجمعة.

**2. تعريف مجمع الشركات :**

إن النظر في بعض المفاهيم الأساسية حول مجمع الشركات، يقودنا لفهم هذا الموضوع، وعليه سيتم عرض أهم المفاهيم لعدد من المهتمين، والباحثين في مجال الاقتصاد، والمال، وكذا إلى التشريعات القانونية.

يعرف " Véronique Magnier" مفهوم مجمع الشركات على أنها " **مجموعة من الشركات المرتبطة فيما بينها، والتي هي مكونة أساسا من شركة أم تعمل على ممارسة السيطرة على هذه المجموعة، وتتميز بوحدة صنع القرار. وعلى الرغم من وجود هذه السيطرة والهيمنة على هذه الشركات فتبقى الأخيرة محتفظة بمبدأ الاستقلالية القانونية والمالية بالكامل**" [1]. ويفسر هذا أن الكيانات إما أن تسيطر عليها الشركة الأم بشكل مباشر، أو في حالات أكثر تعقيدا، كما أن الشركات التي تسيطر عليها قد تخضع لسيطرة كلية، أو جزئية.

ويعرفها" Béatrice et Francis Grandguillot " على أنها عبارة عن "**مجموعة من الشركات المرتبطة اقتصاديا وماليا مع بعضها، ولكل وحدة منها شخصية قانونية خاصة بها**"[2]. فهذا يعني أنه لا وجود لمجمع شركات ككيان قانوني واحد.

ويعرف حسب "Georges Legros" أن المجمع "**يتكون من شركة مهيمنة، وشركات تحت السيطرة المشتركة، والتي تمارس عليها الشركة الأم تأثيرا كبيرا** " [3]. ويعرفها " Lionel Filippi et Rémi Janin" "**أنها عبارة عن مجموعة من الشركات المستقلة من الناحية القانونية، ولكن مرتبطة اقتصاديا، وماليا، تحت إشراف، ومراقبة الشركة الأم، وبالتالي إذا كانت الشركة الأم تملك حصة 60% في رأس مال شركة تابعةA، و35% في رأس مال الشركة B. فنقول أنها تمتلك صفة الأغلبية في A والأقلية في B** " [4]. وتُعرف حسب المعيار الدولي للتقارير المالي 10 بأن المجمع " **عبارة عن شركة أم، وشركات تابعة لها** ".

**الجريدة الرسمية رقم 91 المؤرخة في 14رمضان1420هـ قرار مؤرخ في 22 ديسمبر1999.

[1] Magnier Véronique, **Droit des sociétés**, 1ére édition, Édition Dalloz, Paris, 2002, p 333.

[2] Grandguillot Béatrice et grandguillot Francis, **L'essentiel du droit des sociétés : sociétés commerciales, autres sociétés, groupements**,3émé édition, Édition Gualino, Paris, 2003, p 93.

[3] Legros Georges, **Stratégie financière des groupes : cours et études de cas corrigées,** Ellipses, Paris, 2006, p 10.

[4] Lionel Filippi et Rémi Janin, **Lire et analyser l'information financière de l'entreprise : édition conforme aux nouvelles normes IAS/IFRS**, PUG, Grenoble, 2006, p 202.

وعرف المجمع في النظام الجبائي الجزائري في نص المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أن "**مجمع الشركات بأنه كل كيان اقتصادي مكون من شركتين، أو أكثر، ذات أسهم مستقلة قانونيا، تدعى الواحدة منها الشركة الأم، تحكم الأخرى المسماة "الأعضاء" تحت تبعيتها بامتلاكها المباشر90%، أو أكثر من رأس المال الاجتماعي. والذي لا يكون رأس المال ممتلكا كليا أو جزئيا من طرف هذه الشركات، أو نسبة 90%، أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم**"[1]. وقد اعتمد الباحث على ترجمة مصطلح " Groupes de sociétés" بمجمع الشركات عكس ما هو مترجم في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة باللغة العربية، والذي اعتمد تسمية المصطلح بتجمع الشركات.

ومن خلال ما سبق يمكن حصر تعريف مجمع الشركات على أنه مجموعة من الشركات تتكون من شركة أم وشركات تابعة تربطهم علاقات اقتصادية، ومالية مع بعضها البعض، ولكل وحدة منها شخصية قانونية خاصة بها، وتخضع الشركة التابعة للسيطرة من طرف الشركة الأم بشكل جزئي أو كلي، للتحكم في سياساتها المالية، والتشغيلية وذلك للحصول على منافع من أنشطتها.

**3. مكونات المجمع :**

إن الوقوف على حصر تعريف لمصطلح مجمع الشركات، يجعلنا نسلط الضوء على عدة مرتكزات يقوم عليها هذا المصطلح، وتنحصر في الشركة الأم، والتي تعتبر الملكة الواقعة على قمة الهرم والتي لديها المسؤولية الكاملة في عملية اتخاذ القرار، والسيطرة بنوعيها الجزئية والكلية، وكذا الشركات التابعة، والتي تعبر عن الجزء المسيطر عليه بالرغم من تمتعها بالاستقلالية، وفي الأخير الفروع التي تعبر عن الجزء الذي لا يتجزأ في تركيبة مجمع الشركات. وسنحاول في هذا الجزء عرض هذه المكونات بجزء من التفصيل.

**1.3. الشركة الأم أو الشركة القابضة** : تعتبر الشركة الأم الشركة التي لديها شركة تابعة أو أكثر، وتملك 50% على الأقل من رأس مال الشركات الأخرى، ويرتكز دورها عادة في القيادة، والتحكم عن طريق الإدارة، أو مجموعة من المسيرين يتم تعيينها من قبل الأعضاء. كما يتمثل نشاطها عادةً في إدارة رأسمال، أو توحيد إدارة المصالح المتعددة في الشركات من صفقات وأنشطة متعددة للغاية.

ويعرفها المشرع الجزائري في المادة 729معدل من القانون التجاري على أنها " **إذا كانت لشركة أكثر من 50 %من رأس مال شركة أخرى وتعد الثانية تابعة للأولى** " [2]، أي تسمى الشركة الأولى بالشركة الأم. وفي حالة اقتصار دورها على الجانب المالي فقط تسمى الشركة الأم بالشركة القابضة، حيث يقتصر نشاطها على تسيير

[1] Direction Générale Des Impôts, **Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées,** Ministère des Finances, Alger, 2014, p 44.
[2] Secrétariat Général du Gouvernement, op.cit, p 20.

المساهمات المالية المتعددة التي تمتلكها في مختلف الشركات، وأصل كلمة القابضة "انكلوسكسوني" وهي مشتقة من الفعل (To hold) ويعني بها القبض[1]، ويعرفها" Paul le Cannu " بـ **أنها عملية تنظيمية مالية وهيكلية لمجمع الشركات، وهي كافية للتنفيذ، والسيطرة بسهولة، مع ضمان وحدة فعالة للتوجيه الاقتصادي ككل**" [2].

وحسب "**حسين عبد الله الوطبان**" فقد أعطى نفس التعريف لكل من الشركة الأم والشركة القابضة بأنهما " **شركة استثمارية تملك بصورة مباشرة، أو غير مباشرة إما أغلبية حصص الشركة التابعة لها أي 100% في هذه الحالة تكون الملكية تامة، أو أنها تملك نسبة أكثر من 51%، وفيها تكون الملكية جزئية، وهذه النسب في رأس المال تمنح الشركة القابضة القدرة على السيطرة على القرارات الصادرة من مجلس إدارة الشركة التابعة، والتحكم بالأصوات وتحديد ومراقبة سياستها التشغيلية**"[3].

وفي الجزائر، تم إنشاء مؤسسات جديدة تحل محل الشركات القابضة، سميت بشركة تسيير المساهمات وذلك بداية من 20 أوت 2001. وتتمثل أهم الفروق بين الشركة القابضة وشركة تسيير المساهمات في النقاط التالية :

- الشركة القابضة تسير من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة، وشركة تسيير المساهمات تسير من قبل مجلس مساهمات الدولة.
- أن مدة تعيين مجلس المديرين من طرف الجمعية العامة ست سنوات في الشركات القابضة، وسنتان في شركة تسيير المساهمات.

**2.3. الشركات التابعة** : ويعرفها "Barbe-Dandon Odile, et d'autres " على أنها " **عندما تمتلك الشركة أكثر من نصف رأس مال شركة أخرى، فتعتبر الثانية تابعة للأولى**"[4]، ومن المعروف أيضا أنها الشركة التي تسيطر عليها شركة أخرى تدعى بالشركة الأم، يعني أن الشركة الأم تقوم بالسيطرة عليها، وتنفيذ قراراتها ؛ كما تتميز الشركات التابعة بأنها كيان اقتصادي منفصل عن الشركة الأم من الناحية القانونية، ويندرج ضمن هذا النوع من الشركات جميع الشركات باختلاف أشكالها القانونية.

**3.3. الفروع** : ويعرفها "Phillpe Butty" على أنها " **أن الفروع هي إمتداد للشركة الأم، والفروع ليس لها شخصية قانونية منفصلة عن الشركة الأم، وهي فقط استقلال نسبي، بمعنى أن الطرف الثالث ينبغي أن يكون قادر على التعامل مع الفرع وذلك بتجاوزه الشركة الأم مباشرة**". [5] ويعني الكاتب من خلال هذا التعريف أن الطرف الثالث هو الشركة الأم الموجودة على قمة الهرم.

---

[1] Gensse Pierre et TOPSACALIAN Patrick, **Ingénierie financière**, Édition Economica, Paris, 1999, p 168.

[2] Le Cannu Paul, **Droit des sociétés**, Édition Montchrestien, Paris, 2002, PP 831- 832.

[3] حسين بن عبد الله الوطبان، **معجم مصطلحات الصناعة والأعمال عربي–إنجليزي**، مكتبة العبيكان، الرياض،2001، ص 130.

[4] Barbe-Dandon Odile, Didelot Laurent et Siegwart Jean-Luc, **DCG N°10 : Comptabilité approfondie : manuel & applications**, Groupe Revue Fiduciaire :Nathan, Paris, 2013, p 704.

[5] Phillipe Butty, **Les Règles Juridiques relatives a L'implantation des Filiales et des Succursales de Societies Anonymes Suisses Dans les pays du Marche Commum**, Librairie Droz, Genève, 1983, p 11.

## المبحث الثاني : تركيبة، ايجابيات وسلبيات مجمع الشركات

### 1. تركيبة مجمع الشركات :

ويقصد بها في هذه الحالة هو مدى المجموعة، أي يوضح تنظيم العلاقات بين الشركات، التي تشكل الوجهة القانونية والمالية، كما يوضح العديد من العلاقات مع المساهمين، والذين قد يشاركون في مستويات مختلفة من المجمع، وتنقسم تركيبة هيكل المجمعات إلى :

**1.1. البنية الهرمية** : في هذه الحالة تظهر الشركة الأم مثل ملكة مثبتة على قمة هرم الشركات، وأنها تقوم بالسيطرة المباشرة على عدد من الشركات التابعة لها، والتي تكون بدورها لديها مصالح في الشركات الأخرى[1].وهذا كما هو موضح في الشكل التالي :

**الشكل (1-1) : البنية الهرمية لمجمع الشركات**

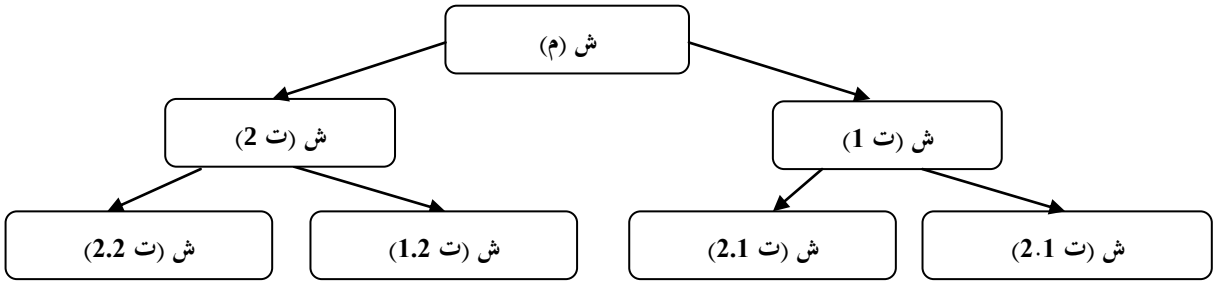


**المصدر : من إعداد الباحث.**

**2.1. البنية الشعاعية** : في هذه الحالة للشركة الأم مصالح في العديد من الشركات التابعة التي تكون من الناحية المالية معزولة عن بعضها البعض[2]. وهذا كما هو موضح في الشكل التالي :

**الشكل (1-2) : البنية الشعاعية لمجمع الشركات**

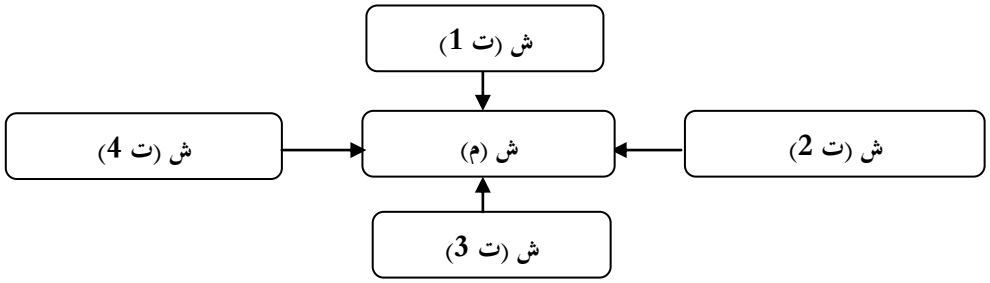


**المصدر : من إعداد الباحث.**

[1] Petit Bruno, **Droit des sociétés**, Édition Litec, Paris, 2002, p 292.
[2] Belloula Tayeb, **Droit des sociétés**, 1ére édition, Berti Editions, Alger, 2006, p 124.

**3.1. البنية الدائرية :** في البنية الدائرية تشارك الشركة الأم في رأس المال شركات أخرى، التي بدورها تمتلك كل شركة حصة في رأس مال الشركة الأخرى، وبالتالي الشركة الأم تمتلك مساهمات بطريقة غير مباشرة في الشركات التابعة.

وهذا كما هو موضح في الشكل التالي :

**الشكل (1-3) : البنية الدائرية لمجمع الشركات**

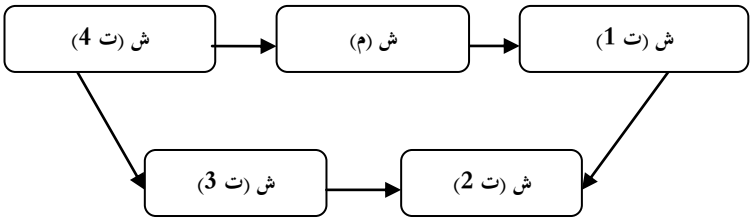


**المصدر : من إعداد الباحث.**

**4.1. البنية المعقدة :** وهذا النوع عبارة عن مزيج من الهياكل الهرمية، والشعاعية [1]، وقد يكون مزيج من الأنواع المختلفة المذكورة سابقا. وهذا كما هو موضح في الشكل التالي :

**الشكل (1-4) : البنية المعقدة لمجمع الشركات**

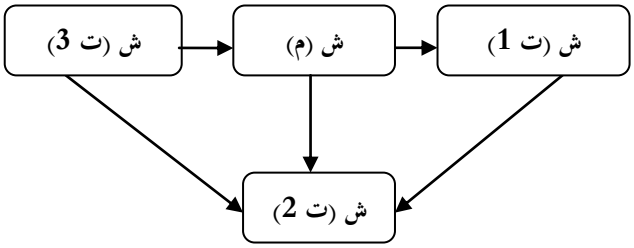


**المصدر : من إعداد الباحث.**

**2. ايجابيات مجمع الشركات :**

نحدد ايجابيات مجمع الشركات فيما يلي :

- **سيطرة مع الملكية الجزئية :** يعني بإمكان الشركة القابضة أو الشركة الأم أن تشتري صغيرة جدا من أسهم شركة أخرى، وقد تكون هذه الملكية الجزئية كافية للسيطرة، والتحكم على عمليات الشركة التي استحوذت عليها، ويمكن أن تصل السيطرة في النسب الضئيلة إذا ما تم توزيع الحصص على نطاق واسع، أو من خلال العلاقات الكبيرة مع المساهمين خارج مجموعة الشركة القابضة[2].

[1] Gibirila Deen, op.cit, p 117.
[2] Eugene Brigham and Michael Ehrhardt, op.cit, PP 860 - 861.

- **تميز الشركات التابعة بالاستقلالية القانونية**[1] : التمتع بالإستقلال القانوني يعزز القرارات اللامركزية اليومية، ويترك لكل شركة حرية التنفيذ[2]. كذا الفصل بين الأصول الخاضعة للرقابة، وأصول الشركة الأم، لكن يجب أن لا يكون مبالغا فيه جدا، نظرا للشروط المالية، والمحاسبة للشركة الأم والشركات التابعة لها.

- سهولة عبور الحدود السياسة والاقتصادية، وبالتالي إمكانية إنشاء شركات تابعة خاصة في الدول التي تفرض ضرائب أقل، وذلك للكسب الأكبر[3]. وما يميز أيضا مجمع الشركات لم يعد محصورا فقط على الشركات الكبيرة، فهي أيضا متاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تساعد على البقاء في أوقات الأزمات.

وجدير بالذكر أن مزايا مجمع الشركات كثيرة، ولا يمكن عدها، لكن يوجد من يحصرها في مجالات معينة وذلك كما يلي[4].

- **مزايا ضريبية** : في هذه الحالة قد تقطع الشركة معدلات الفائدة للحصول على قروض بنكية بالكامل، من خلال إعادة شراء أسهم، أو وحدات من الشركات، وفي الحالات التي تمتلك الشركة الأم حصة قدرها 95% في واحدة أو أكثر من الشركات التابعة، قد تختار التوحيد الضريبي بخصم الخسائر من الأرباح التي حققتها الشركات الأخرى.

- **مزايا مالية** : في هذه الحالة تقوم الشركة الأم بالحصول على قروض مصرفية لتمويل، أو استرداد شركات، لأن البنوك لديها فرصة أفضل لتقييم الحالة المالية للشركة الأم، كما أن إنشاء شركة أم يقلل من المخاطر المالية للشركاء، أو المساهمين الذين يطلب منهم سداد الديون من ممتلكاتهم في رأس المال.

- **مزايا اقتصادية** : يمكن لمجمع الشركات اكتساب ربحية مهمة ؛ من خلال استقلالية إدارة الشركات التي تسيطر عليها من جهة، والتخصص حسب قطاع النشاط من جهة أخرى، وهذا يؤدي بسهولة لفتح أسواق جديدة خاصة بالنسبة للشركات التي تنشط في الخارج، والتي لديها عبء ضريبي أقل.

### 3. سلبيات مجمع الشركات :

- تفرض على الشركة الأم دفع خصوم الشركات التابعة لها، وذلك من أجل تمديد الاتصال داخل المجمع[5].

- استخدام المجمعات أحيانا كمحاولة للتهرب من تطبيق قواعد حماية الموظفين، فيقوم صاحب العمل بإنشاء شركة تابعة لها لعدم الوصول للموظفين[6]، ويرى الباحث ذلك من خلال عدم التصريح بأجورهم الحقيقية، أو عدد العمال الحقيقيين...

- وجود شركات ضحية الممارسات المانعة للمنافسة، ويعتقد أنها أكثر صعوبة ما لم تأت من شركة واحدة.

---

[1] Belloula Tayeb, op.cit, p 128.
[2] Guyon Yves, **Droit commercial général et sociétés : Droit des affaires**, 12émé édition, Édition Economica, Paris, 2003, p 626.
[3] Gibirila Deen, op.cit, p 114.
[4] **Avantages et inconvénients d'une société holding,** 28 / 8 / 2014 à 01: 38, http://www.petite-entreprise.net/P-1678-134-G1-avantages-et-inconvenients-d-une-societe-holding.html
[5] Gibirila Deen, op.cit, p 114.
[6] Guyon Yves, op.cit, p 626.

- أما بالنسبة للدولة فمن المرجح أن تواجه التهرب الضريبي في الخارج، مما يجعل من الصعب جمع الضرائب؛

وحسب موقع المؤسسات الصغيرة الفرنسي، قام بحصر مخاطر مجمع الشركات في النقاط التالية [1]:

- تتمثل في إبراز السجلات المحاسبية المجمعة، ولذلك يجب استخدام مدقق حسابات أو أكثر، وكذا بالكاد فهم السجلات المحاسبية الموحدة من قبل المستثمرين، المحاسبيين والمحللين الماليين؛
- إنشاء شركات قابضة يولد زيادة في التكاليف الإدارية للشركات؛
- تعقيد هيكل المجمع في بعض الحالات؛
- المعاملات بين الشركة الأم والشركات التابعة، وعدم وجود اعتبارات اقتصادية قد تكون عرضة للتعافي من قبل السلطات الضريبية؛
- فقدان إدارة ذاتية للشركات التابعة.

وكذا إمكانية توسيع مسؤولية الشركات التابعة لشركة الأم، لأن الدائنيين يميلون للتفكير أكثر للملاءة المالية لمجمع الشركات أكثر من شركاتها التابعة، وهذا مثل ما حدث مع مجمع الخليفة، والذي أدى إلى توسع الخطر إلى شركات أخرى، خاصة عندما تعلق الأمر بالأعضاء أصحاب الشركة ذات مسؤولية محدودة[2].

## المبحث الثالث : مفاهيم حول تجميع الحسابات

### 1. تعريف التجميع :

إن النظر لبعض المفاهيم الأساسية حول تجميع الحسابات، يقودنا لفهم هذا الموضوع بشكل دقيق، وعليه سيتم في هذا الجزء التطرق إلى بعض المفاهيم حول هذا الموضوع.

فيعرف " Peyrard Josette, et d'autres " تجميع الحسابات "**ما هي إلا ملخص لدفتر من الحسابات لتلك الشركات ذات الصلة ماليًا**"[3]، وحسب "Gurfein, Evelyne" فيعرفها " **أنها العمل على إنشاء حسابات فريدة للمجمع ككل من أجل تقدير أفضل للواقع الاقتصادي.**"[4].

أما المشرع الجزائري فيعرفها في المادة 732 مكرر 4 " **يقصد بالحسابات المجمعة تقديم الوضعية المالية ونتائج مجموعة الشركات، وكأنها تشكل نفس الوحدة وتخضع لنفس قواعد التقييم، المراقبة، المصادقة، النشر، والتي خضعت لها الحسابات السنوية الفردية**"[5].

---

[1] **Avantages et inconvénients d'une société holding,** op.cit.

[2] Belloula Tayeb, op.cit, p 129.

3 Peyrard Josette, Avenel Jean et Peyrard Max, **Analyse financière Normes françaises et internationales IAS/IFRS**, 9e édition, Vuibert, Paris, 2006, p 129.

4 Evelyne Gurfein, **Comptes consolidés : IAS-IFRS et conversion monétaire**, Editions d'Organisation, paris, 2006, p XV.

[5] **القانون التجاري الجزائري، ص 222.**

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف **تجميع الحسابات** على أنها تقنية محاسبية تساعد على عرض إجمالي العمليات التي تربط بين الشركة الأم، والشركات الفرعية في شكل قائمة مالية واحدة، من أجل تقديم الوضعية المالية ونتائج المجمع ككل في شكل معلوماتي يمتاز بالمصداقية التامة.

## 2. أهداف التجميع :

يهدف معدي الحسابات المجمعة، إلى عرض هذا النوع من القوائم المالية نتيجة لعدة أسباب نذكر منها :

- تقديم صورة كاملة للحسابات الدورية فيما يتعلق بـ [1]:
  - ✓ إعادة تقييم نشاط الشركة وشركاتها التابعة.
  - ✓ تقديم حالة الأصول الحقيقية.
  - ✓ إعطاء صورة حقيقية للمجموعة الاقتصادية.
  - ✓ توفير أداة لإدارة كيان اقتصادي.

أما القانون الجزائري فيحدد أهدافها في نص المادة 732 مكرر 4 من القانون التجاري[2]، أن الهدف من التجميع هو إظهار ذمة المجمع ككل، ووضعيته المالية ونتائجه كما لو أنها وحدة واحدة، وهذا ما يثبته أيضا نص الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس سنة 2009 والتي نصت " **تهدف الحسابات المدمجة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان واحد**".

من خلال ما سبق يمكن القول أنه لا يعني تجميع الحسابات إنشاء الوثائق اللازمة ( الميزانية، وجدول حسابات النتائج...) للمجمع ككل، ولكن الهدف منه :

- الكشف عن الوزن الاقتصادي للمجمع.
- القضاء على تأثير العلاقات الداخلية للمجمع.
- الكشف عن جزء من الشركة الأم في المجمع، وشركائها الأقليات، أو مصالح خارج المجمع.
- إعطاء الرؤية المالية للمجمع، بعد تجريده من كل أنواع التمويل بين شركات المجمع.
- تحليل النتائج المجمع كمقاربة شخصية للأطراف المعنية.

## 3. المؤسسات المعنية بالتجميع :

إن المؤسسات المعنية بالتجميع تختلف حسب المحيط الاقتصادي للدولة مصدر القوانين، وهذا ما تم استنباطه من خلال القوانين المتعلقة بإعداد، ونشر الحسابات المجمعة لكل دولة، أو هيئة معينة، لذا سنحاول عرض المؤسسات

[1] Evelyne Gurfein, op.cit, p XV.

[2] **القانون التجاري الجزائري، ص 222.**

المعنية بالتجميع، أو عرض حسابات مجمعة حسب ما ينص عليه كلٌ من القانون الجزائري، والقانون الفرنسي على حد سواء، وكذا قانون الإتحاد الأوروبي.

من خلال نص المادة 732 مكرر 3 من القانون التجاري الجزائري ينص على أن " **تلتزم الشركات القابضة التي تلجأ علنا للادخار و/أو المسعرة في البورصة بإعداد الحسابات المجمعة ونشرها**"[1]. أما مجموعة دول الإتحاد الأوروبي قد اعتمدت لائحة في 7 جوان 2002 تضم معايير المحاسبة الدولية لسنة 2005. وتطلب إلزامية الشركات المدرجة أسهمها في البورصة تقديم حسابات مجمعة، وفقا لمعايير التقارير الدولية للسنوات التي تبدأ في 1 جانفي 2005، أو بعد[2].

ومما سبق نستنتج أنه لا توجد قاعدة عامة بموجبها يتم عرض الحسابات المجمعة ، وإنما يحددها المحيط الاقتصادي للدولة حسب ما تنص عليه التشريعات القانونية المعنية بذلك.

## المبحث الرابع : قياس مجال الرقابة، طرق التجميع المحاسبي

### 1. قياس مجال الرقابة :

في البداية سنحاول تقديم صورة عن مفهوم المساهمة، والتي تعتبر تمهيداً لتكوين مجمع الشركات من خلال تجمع مجموعة من الشركات المختلفة. فحسب القانون الفرنسي يعرف المساهمة على أنها " **عندما تمتلك الشركة جزء بسيط في شركة أخرى، مابين 10% و 50%من رأس المال، فالأولى تعتبر شركة مساهمة في الثانية**" [3]. ويعرفها المشرع الجزائري في نص المادة 729 معدلة من القانون التجاري " **تعتبر شركة المساهمة في شركة أخرى، إذا كان جزء رأس المال الذي تملكه هذه الأخيرة يقل عن50%، أو يساويها**" [4] ؛ وحسب المادة 730 معدل " **لا يمكن لشركة المساهمة أن تملك أسهمها في شركة أخرى، إذا كانت هذه الأخيرة تملك مباشر جزء من رأس مالها يزيد عن 10%**"[5]. ونستخلص مما سبق أن كل من القانون الفرنسي والجزائري لا يعتبر امتلاك شركة لشركة أخرى بنسبة تقل عن 10% من رأس مالها مساهمة.

**1.1. الرقابة** : ونقصد بالرقابة قوة السياسة العامة للشركة لإصلاح أهدافها، وجعل أهم التدابير لتشغيل الشركة وتمويل الموظفين، وتطبق الرقابة من طرف الشركة الأم. ويعرفها المشرع الجزائري في نص المادة 731 معدلة من القانون

---

[1] **القانون التجاري الجزائري، ص 221.**

2 **L'accord sur les normes comptables internationales aidera les investisseurs et stimulera l'activité économique dans l'UE**. Sur le site
http://ec.europa.eu/finance/accounting/legal_framework/ias_regulation/index_fr.htm

[3] Barbe-Dandon Odile, Didelot Laurent et Siegwart Jean-Luc, op.cit, p 704.

[4] Secrétariat Général du Gouvernement ,op.cit, p 220.

[5] Idem, p 220.

التجاري أنه تعتبر شركة ممارسة لرقابة " **عندما تمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء يتعدى 40% من حقوق التصويت، ولا يجوز أي شريك أو مساهم آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء أكثر من جزئها** ".

وفي هذه الحالة تعد شركة ما مراقبة لشركة أخرى في الحالات التالية[1]:

- عندما تملك بصفة مباشرة، أو غير مباشرة جزء من رأس مالها، ويسمح لأغلبية الأصوات في الجمعيات العامة لهذه الشركة.
- عندما تملك وحدها أغلبية الأصوات في هذه الشركة بموجب اتفاق مع باقي الشركاء الآخرين، أو المساهمين على ألا يخالف هذا الاتفاق مصالح الشركة.
- عندما تتحكم في الواقع بموجب حقوق التصويت التي تملكها في قرارات الجمعيات العامة لهذه الشركة.

**2.1. معدل الرقابة** : ويعرف معدل الرقابة بأنه عبارة على النسبة التي تعكس قوة إدارة الشركة لشركة أخرى، لتحديد نطاق وطريقة تجميع حسابات الشركات [2]، ويلخص ما سبق بـ :

**معدل الرقابة** ⟵ **أداة لتحديد محيط التجميع**

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح كيفية حساب معدل الرقابة على حسب الوضعيات المساهمة المختلفة، وهذا كما يوضحه الجدول التالي :

**الجدول (1-1) : حساب معدل الرقابة داخل مجمع الشركات**

| الوضعية | الشكل | معدل الرقابة لـ M |
|---|---|---|
| **المساهمة المباشرة** | M ⟶ F (60 %) | على F1 = 60 % |
| **المساهمة غير مباشرة** | M ⟶ (60 %) F1 ⟶ (10 %) F2 | على F1 = 60 %<br>على F2 = 10 % |
| | M ⟶ (10 %) F1 ⟶ (10 %) F2 | على F1 = 10 %<br>على F2 = 0 % لأن نسبة الرقابة لـ M على F1 أقل من السيطرة لـ F1 على F2" يوجد كسر لسلسلة". |
| **المساهمة المباشرة وغير مباشرة** | M ⟶ (60 %) F1<br>M ⟶ (40 %) F2<br>F1 ⟶ (25 %) F2<br>F2 ⟶ (65 %) F3 | على F1 = 60 %<br>على F2 : 40+25 = 65 %<br>على F3 = 65 % |

[1] Secrétariat Général du Gouvernement, op.cit, p 220.
[2] Hutin Hervé, **Toute la finance d'entreprise en pratique**, 2émé édition, édition d'Organisation, Paris, 2002, p 223.

| | | |
|---|---|---|
| | 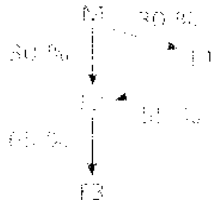 | على F1 = 30 %<br>على F2 = 30 %<br>على F3 = 0 % " يوجد كسر لسلسلة". |
| **المساهمة الدائرية** | 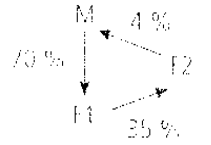 | هناك تمويل ذاتي للشركة الموحدة، على F2 وهذا ما أدى إلى غياب الرقابة.<br>على F1 = 70 %<br>على F2 = 35 % |
| **المساهمة المتبادلة** | 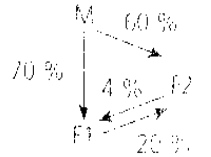 | على F1 : 70+4 = 74 %<br>على F2 : 20+60 = 80 % |
| **المساهمة الدائرية ما بين مجمع الشركات، لكن ليس مع الشركة الأم** | 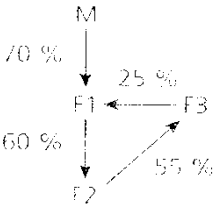 | هناك رقابة على F3، وهذا ما أدى لوجود رقابة غير مباشرة لـ M على F1.<br>على F1 : 70+25 = 95 %<br>على F2 = 60 %<br>على F3 = 55 % |

**Source :** Baratay Christelle, **Les Carrés DSCG 4 - Comptabilité et audit 2014 - 2015 : 48 fiches de cours avec applications corrigées pour réussir votre épreuve** ,3éme Édition, Gualino, Paris, 2014, PP 122 – 123.

**3.1. معدل الفائدة** : يعرف معدل الفائدة على أنه الحصة في رأس مال شركة مملوكة من جانب آخر، وتكون بشكل مباشر أو غير مباشر، وتستخدم هذه النسبة من خلال عملية التجميع لتحديد حصة من صافي الإيراد والأموال الخاصة العائدة إلى المجمع [1]. ويلخص ما سبق بـ :

**معدل الفائدة ⟵ أداة لحساب حصة في رأس المال**

ومن خلال ما سبق يمكن توضيح كيفية حساب معدل الرقابة على حسب الوضعيات المساهمة المختلفة، وهذا كما يوضحه الجدول التالي :

**الجدول (1-2) : حساب معدل الفائدة داخل مجمع الشركات**

| الوضعية | الشكل | معدل الفائدة لـ M |
|---|---|---|
| **المساهمة المباشرة** | M ⟶ F<br>60 % | على F1 = 60 % |

[1] Hutin Hervé, op.cit, p 223.

| | | |
|---|---|---|
| **المساهمة غير مباشرة** | | على F1 = 10 %<br>على F2 = 0 % لأن نسبة الرقابة لـ M على F1 أقل من السيطرة لـ F1 على F2" يوجد كسر لسلسلة". |
| **المساهمة المتبادلة** | 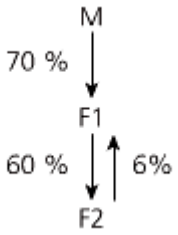 | على F1 = 0.7 + 0.06 F2<br>على F2 = 0.6 F1<br>إذا :<br>على F1 = 72.61 %<br>على F2 = 43.56 % |
| **المساهمة الدائرية** | 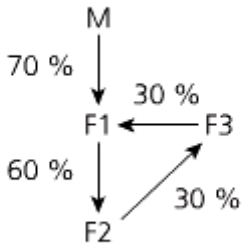 | على F1 = 0.7 + 0.3 F3 / على F2 = 0.6 F1 / على F3 = 0.3 F2<br>إذا :<br>على F1 = 73.99 % / على F2 = 43.39 % / على F3 = 13.31<br>حسب IFRS، يجب أن نذكر أن الشركات التي يوجد لديها رقابة مطلقة تتم على النحو التالي :<br>على F1 = 70 % / على F2 : 70*60 = 42 % |

**Source :** Baratay Christelle, op.cit, pp 125 – 126.

ويتمثل مبدأ حساب نسبة الفائدة على أساس مجموع جداء نسب رأس المال الممتلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الشركة الأم على الشركات التابعة.

**2. أنواع الرقابة :**

يتحدد اختيار طريقة التجميع المحاسبي في مستوى مجمع الشركات على أساس نوع الرقابة المطبقة من طرف الشركة الأم، والتي تكون محددة بنسبة حقوق التصويت المملوكة بصفة مباشرة، أو غير مباشرة من قبل الشركة الأم وفروعها. وتنقسم طرق التجميع إلى ثلاثة أنواع. وقبل التطرق لأنواع التجميع المحاسبي سنحاول عرض موجز حول أنواع الرقابة التي تطبق من طرف الشركة الأم، والتي بدورها تنقسم إلى ثلاثة أنواع.

**1.2. الرقابة المطلقة** : وتستند الرقابة المطلقة حسب IFRS 10 على ثلاث معايير تراكمية مهمة تتمثل في :

- سلطة على الأعمال المستثمر فيها.
- تعرض لديها الحقوق في عوائد المتقلبة من ارتباطها بالأعمال المستثمر فيها.
- القدرة على استخدام سلطتها على الأعمال المستثمر فيها ؛ للتأثير على مبلغ عوائد الشركة المستثمرة.

**2.2. الرقابة المشتركة** : وتحددها لجنة تقارير المالية الدولية في الفقرة 7 من المعيار IFRS 11، وتتمثل في " **التقاسم المتفق عليه – بشكل تعاقدي – للسيطرة على ترتيب، والتي توجد فقط عندما تتطلب القرارات**

**بشأن الأنشطة ذات الصلة الموافقة بالإجماع من الأطراف التي تتقاسم السيطرة** ". ويندرج تحت الترتيبات المشتركة نوعين وهما : عمليات مشتركة، أو مشاريع مشتركة يمكن تعريفهما كالتالي [1]:

أ. **العمليات المشتركة** : هي ترتيب مشترك، حيث يمكن للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب الحصول على حقوق في الأصول، والخصوم المتعلقة بالترتيب. وتسمى هذه الأطراف مشاركون في عملية مشتركة.

ب. **المشروعات المشتركة** : هي ترتيب مشترك حيثما يمكن للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوقاً في صافي أصول الترتيب. وتسمى هذه الأطراف مشاركون في مشروع مشترك.

**3.2. تأثير بارز** : وتحدد الفقرات 2، 6 و7 من معيار IAS 28 على التوالي هذا النوع من الرقابة والمتمثل في [2]:

- يجب أن يطبق هذا المعيار من قبل جميع الشركات التي هي شركات مستثمرة لها سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم، على شركة مستثمر فيها.

- يقام الدليل – عادة – على وجود تأثير مهم، من قبل شركة عن طريق مجموعة من الطرق المتمثلة في التمثيل في مجلس الإدارة، أو في جهة حاكمة معادلة في الشركة المستثمر فيها، المشاركة في عمليات وضع السياسات، بما في ذلك المشاركة في إقرارات بشأن توزيعات الأرباح، أو التوزيعات الأخرى، أو المعاملات ذات الأهمية النسبية بين الشركة والشركة المستثمر فيها، أو تبادل الموظفين الإداريين، أو تقديم معلومات فنية.

– قد تمتلك الشركة ضمانات أسهم، أو أدوات دين، أو حقوق ملكية تكون قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، أو أدوات أخرى مشابهة والتي إذا مورست أو حُولت، يكون لها إمكانية أن تمنح الشركة قوة تصويتية إضافية، أو أن تخفض القوة التصويتية لطرف آخر على السياسات المالية، والتشغيلية لشركة أخرى.

وحدد هذا المعيار في غالب الأمر أنه يكون هناك تأثير بارز، عندما تحتفظ الشركة – بشكل مباشر، أو غير مباشر- بـ 20 % من القوة التصويتية للشركة المستثمر فيها.

## 3.طرق التجميع المحاسبي

هناك ثلاث طرق لعملية التجميع المحاسبي المطبق من طرف الشركة الأم، سنحاول التطرق إليها في هذا الجزء كما يلي :

**1.3. الاندماج الكلي** : وتطبق على الكيانات تحت الرقابة المطلقة، وذلك عن طريق جمع حسابات الشركة التابعة في تلك الشركة المجمعة للحسابات سطرا بسطر، مع مشاركة أموالها الخاصة، ونتيجتها بين حصة المجمع وحصص ذوي الأقلية[3].

[1] الفقرتين 15 و 16 على التوالي من معيار التقرير المالي الدولي 11.

[2] المعيار المحاسبي الدولي 28 نسخة 2011.

3 Tort Éric, **L'essentiel de la consolidation des comptes**, 2e édition, Gualino, Paris, 2014, p 33.

ويعرف حسب "**Simon PaoliFrançois Colinet ,**" على أنها [1]:

- دمج حسابات الشركة الأم لمكونات الشركات التابعة.
- تخصيص الأموال الخاصة، والنتيجة بين المصالح الشركة، ومصالح المساهمين، أو الشركاء الآخرين "حقوق الأقلية".
- القضاء على المعاملات، والحسابات بين الشركة الأم بالكامل، والشركات المجمعة الأخرى.

ويحدد هذه الطريقة IFRS 10، في الفقرة ب 86 والمعنونة **بإجراءات التوحيد** وتتمثل في [2]:

- جمع البنود المتماثلة للأصول، والخصوم، وأموال خاصة، والإيراد، والمصروف، والتدفقات النقدية للشركة الأم مع شركاتها التابعة لها.
- أجر المقاصة (استبعاد) بين المبلغ الدفتري لاستثمار الشركة الأم في كل شركة تابعة، وحصة الشركة الأم في أموال خاصة كل شركة تابعة (يوضح المعيار الدولي للتقرير 3 كيفية المحاسبة عن أي شهرة ذات علاقة).
- استبعاد بالكامل الأصول والخصوم، وأموال خاصة، والإيراد، والمصروف، والتدفقات النقدية المتعلقة بمعاملات بين شركات المجمع (تستبعد – بالكامل – الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات داخل المجمع، والتي أثبت ضمن الأصول، مثل المخزون، والأصول الثابتة). قد تبين الخسائر داخل المجموعة وجود هبوط يتطلب إثباتا في القوائم المالية الموحدة. ينطبق معيار المحاسبي الدولي 12 "ضرائب الإيراد" على الفروق المؤقتة التي تنشأ عن استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات داخل المجموعة.

أما المشرع الجزائري اعتمد هذه الطريقة في إعداد القوائم المالية المجمعة في نص المادة 7.132 " **تدمج الكيانات المراقبة في إطار إعداد حساباتها المدمجة تبعًا لطريقة التكامل الشامل**" [3] - حسب المشرع الجزائري يعرف هذه الطريقة بـ " تعتمد طريقة الاندماج الكلي على الإحلال الكلي لحسابات سندات المساهمة للشركة القابضة محل حسابات الميزانية ونتائج الشركات المجمعة المعنية ؛ لإعداد ميزانية واحدة وجدول واحد لحسابات نتائج المجمع"[4].
من خلال ما سبق تتمثل خطوات تطبيق طريقة الاندماج الكلي فيما يلي :

- **الجمع** : وتعتبر أول خطوة في عملية اندماج الحسابات بين الشركة الأم والشركات الفرعية، وتتم هذه الخطوة عن طريق جمع بنود المتماثلة للأصول، والخصوم، والأموال الخاصة، والإيراد، والمصروف والتدفقات النقدية للشركة الأم مع شركاتها التابعة؛
- **الإقصاء** : وتعتبر الخطوة الثانية التي تلي عملية جمع البيانات. إذ يتم فيها إقصاء الحسابات الداخلية المتبادلة، كالمتعلقة بالاهتلاكات، التكاليف والنتيجة الداخلية للمجمع...

[1] François Colinet, Simon Paoli, **Pratique des comptes consolidés**, 5ème édition, Dunod, paris , 2008, p 22.
[2] أنظر معيار التقرير المالي الدولي 10.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 25 مارس سنة 2009، العدد 19، ص 16.
[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 8 ديسمبر سنة 1999، العدد 87، ص 11.

- **التسجيل** : وتتم في هذه المرحلة تسجيل الضرائب المؤجلة المتعلقة بالنتائج الداخلية التي تم إقصاؤها، والناشئة عن استبعاد الأرباح، والخسائر الناتجة عن المعاملات داخل المجموعة؛
- **توزيع الأموال الخاصة، والنتيجة المجمعة**: وذلك من خلال تخصيص الأموال الخاصة، والنتيجة بين مصالح الشركة، ومصالح المساهمين، أو الشركاء الآخرين "حقوق الأقلية"؛
- **تحديد الاحتياطات المجمعة ونتائج المجمع** : ويتم في هذه الخطوة تحديد قيمة الاحتياطات، والنتيجة بالنسبة للمجمع؛
- **إعداد الحسابات المجمعة** : وتعتبر المرحلة الأخيرة والتي تتمثل فيها عرض الصورة النهائية للقوائم المجمعة..

**2.3.الاندماج النسبي وطريقة الأموال الخاصة** : وينطبق هذين الأسلوبين على الشركات التي تخضع للرقابة المشتركة من طرف الشركة الأم، ومع العلم أنه تم إلغاء طريقة الاندماج النسبي بالنسبة للمشاريع المشتركة، ومما سبق يتم ترجمة كل من الطريقتين كما يلي :

**1.2.3. الاندماج النسبي** : وتترجم هذه الطريقة مفهوم الرقابة المشتركة بالقيام بتقسيم أصول، وخصوم الشركة المملوكة كما لو أن الشركة المجمعة تملك مباشرة جزء من الأصول وتتحمل جزء من الخصوم[1]. ويمكن الاختلاف بين هذه الطريقة وطريقة الاندماج الكلي في بعض النقاط الخاصة بنسبة فوائد الأقلية التي يتم إقصاؤها تماما.

وتتمثل **خطوات تطبيق** هذا الأسلوب في :

- دمج حصة الأصول، والديون الموافقة لنسبة الفائدة المملوكة من الشركة المجمعة في الشركة التابعة بعد التسويات المحتملة، وإلغاء العمليات الداخلية للمجمع في حسابات الشركة المجمعة.
- إلغاء سندات مساهمة الشركة الأم في الشركة التابعة من الميزانية المجمعة.

**2.2.3. طريقة الأموال الخاصة** : وتترجم هذه الطريقة معالجة الميزانية بـ [2]:

- احتساب القيمة الدفترية " **للاستثمار في المشروع المشترك**"، حيث تعتمد القيمة على حصص الأطراف المشاركة في مشروع المشترك المعني.
- تعديل القيمة الدفترية ( **الرصيد الافتتاحي**) للاستثمار في المشروع المشترك، مع الحصة من الربح والخسارة في المشروع المشترك.
- تخفيض القيمة الدفترية الافتتاحية، مع توزيعات أرباح من هذه المشاريع المشتركة.

[1] Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**, 2éme édition, Dunod, Paris, 2009., p 54.

[2] الجزيرة كابيتال، **المعيار الدولي رقم 11 لإعداد التقارير المالية** في 2014/09/30،
http://www.aljaziracapital.com.sa/report_file/ess/SPE-96.pdf

وعلى الجانب الآخر، فإن تأثير استخدام طريقة الأموال الخاصة على جدول حسابات النتائج يعتبر أكثر سهولة من ناحية التطبيق، حيث يتم الاعتراف بالحصة من ربح، أو خسارة من المشروع المشترك في جدول حسابات النتائج للشركة الأم.

**3.3.الوضع بالتكافؤ** : وتطبق هذه الطريقة على الشركات التي تمارس عليها الشركة الأم تأثيراً بارزاً، وتعتبر هذه الطريقة عملية استبدالية للقيمة المحاسبية لسندات المساهمة التي تملكها الشركة الأم، مع ما يكافئها في الوضعية الصافية للشركة التي تخضع للتجميع[1].

وتتكون هذه الطريقة من [2]:

- استبدال القيمة المحاسبية لسندات المساهمة في الميزانية المجمعة من حصص الأموال الخاصة. بما في ذلك نتائج السنة المالية.
- استبعاد المعاملات، والحسابات بين الشركات التابعة للأسهم، والشركات المجمعة الأخرى.

وكملخص لهذه الطريقة، فتعبر هذه الأخيرة على أنها تقنية تساعد على تجميع الشركات تحت التأثير البارز دون القيام بعملية الدمج ؛ نظراً لعدم سيطرة الشركة الأم على الشركات التابعة. ويكمن دورها في القيام بإعادة تقدير سندات المساهمة للشركات التابعة في الشركة الأم.

ومما سبق سنحاول وضع ملخص حول أنواع الرقابة، وطرق التجميع التي تطبق من طرف الشركة الأم.

**الجدول (1-3) : ملخص حول أنواع الرقابة وطرق التجميع**

| الرقابة | طريقة التجميع | طبيعة العلاقة | المعيار المطبق |
|---|---|---|---|
| **الرقابة المطلقة** | **الاندماج الكلي** | **القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية.** | IFRS 10 |
| **الرقابة المشتركة** | **الاندماج النسبي أو طريقة الأموال الخاصة** | **القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية. بالاشتراك مع عدد معين من المساهمين أو الشركاء.** | IFRS 11 |
| **تأثير بارز** | **الوضع بالتكافؤ** | **القدرة على التأثير في السياسات المالية والتشغيلية.** | IAS 28 |

**المصدر : من إعداد الباحث**

1 خالد زرموت، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في علوم تجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 127.

2 Robert Obert **,DSCG 4 - Fusion Consolidation -L'essentiel en fiches-,** 4éme édition, Dunod, Paris, 2014, p 86.

## خلاصة :

من خلال دراستنا لهذا الفصل اتضح لنا من خلال المبحث الأول، أن انتشار مجمع الشركات على المستوى الدولي كان تدريجيا. إذ نجد أن نشأته الحقيقية كانت في نهاية القرن 19 بـ " الولايات المتحدة الأمريكية". ومن ثم انتشرت بداياتها في أوربا في أواسط القرن 20. أما على المستوى المحلي يظهر الاهتمام الفعلي بها في نهاية التسعينيات. وبالرغم من قدم مصطلح مجمع الشركات إلا أنه كان من الصعب تحديد مفهوم موحد بين الباحثين، ولكن تم حصر تعريف مجمع الشركات على أنه مجموعة من الشركات تتكون من شركة أم وشركات تابعة تربطهم علاقات اقتصادية، ومالية مع بعضها البعض، ولكل وحدة منها شخصية قانونية خاصة بها، مع خضوع الشركة التابعة إلى السيطرة من طرف الشركة الأم.

أما من خلال المبحث الثاني تم تحديد تركيبة مجمع الشركات، والذي يتفرع إلى أربع أنواع يتم تحديدها حسب العلاقة المتشابكة لشركة الأم مع شركاتها التابعة. وتم تلخيص تركيبتها إلى بنية هرمية، أو شعاعيه، أو دائرية، أو معقدة. وفي ختام هذا المبحث تم التطرق إلى مزايا، وسلبيات التي قد تتعرض لها الشركة الأم عند تكوين هذا النوع من الشركات متضمنا جميع المزايا أو السلبيات سواء كانت اقتصادية، أو مالية، أو ضريبية.

وبخصوص المبحث الثالث تم فيه التطرق إلى تحديد مفاهيم حول تجميع الحسابات، وأهدافها، وتم تلخيص تعريف هذه الأخيرة على أنها تقنية محاسبية تساعد على عرض إجمالي العمليات التي تربط بين الشركة الأم والشركات الفرعية في شكل قائمة مالية واحدة ؛ من أجل تقديم الوضعية المالية، ونتائج المجمع ككل في شكل معلوماتي يمتاز بالمصداقية التامة. ومن ثم في ختام هذا الجزء تم تحديد الشركات المعنية بالتجميع ضمن القانون الجزائري، والقانون الفرنسي، وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد قاعدة عامة بموجبها يتم عرض الحسابات المجمعة من عدمها، وإنما يحددها المحيط الاقتصادي للدولة حسب ما تنص عليه التشريعات القانونية المعنية بذلك.

وختاما لهذا الفصل فقد تم من خلال المبحث الأخير التعرف على معدل الرقابة، ومعدل الفائدة وكيفية تحديدها، ومن ثم التطرق إلى أنواع الرقابة المطبقة من طرف الشركة الأم، والتي تتضمن ثلاثة أنواع متمثلة في "**رقابة مطلقة – رقابة مشتركة – تأثير بارز**"، والتي تخضع لمعايير المحاسبة، والتقارير المالية الخاصة بتجميع الحسابات الصادرة في 2011/05/12. أما في نهاية هذا المبحث تم التطرق إلى طرق التجميع المحاسبي بأنواعها الثلاثة " **الاندماج الكلي – الاندماج النسبي أو حقوق الملكية – وضع بالتكافؤ**".

# الفصل الثاني :

# القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF، وما يقابلها من معايير المحاسبية الدولية

- المبحث الأول : لمحة حول النظام المحاسبي المالي.
- المبحث الثاني : الحسابات المجمعة وفق SCF.
- المبحث الثالث : معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية الخاصة بتجميع الحسابات.

**تمهيد :**

بعد التطرق لموضوع مجمع الشركات، وكيفية التعامل مع حساباتها المجمعة، والتي تحدد حسب نوع الرقابة المسلطة من طرف الشركة الأم. سنقوم في هذا الجزء بالتعرف على الحسابات المجمعة، وشروط، وكيفية إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد ؛ وذلك نظرا للاهتمام الكبير المسلط على الحسابات المجمعة عند تبني الجزائر **SCF** ؛ وجاء هذا الاهتمام بعد الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الجزائر من خلال تطبيق نظام محاسبي مالي جديد مغايرٌ لمفاهيم، ومبادئ المخطط المحاسبي القديم، والذي استمرت الجزائر بتطبيقه لأكثر من ثلاثة عقود متتالية، والتي أوضح تطبيقه مجموعة من النقائص، والعيوب ؛ خاصة بعد التوجه إلى اقتصاد السوق.

لذا من خلال كل ما سبق، قمنا في هذا الجزء بإعطاء لمحة حول النظام المحاسبي المالي الجديد ، وكيفية الانتقال إليه من خلال مجموعة من الخطوات يتم تجاوزها انطلاقا من **PCN**، ومن ثم سنتطرق للحسابات المجمعة، وكيفية إعدادها وفق **SCF**. وختاما لهذا الفصل سنحاول التعرف على معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات.

من خلال ما سبق سيتم تقسيم هذا الجزء على النحو التالي :

- **المبحث الثاني** : لمحة حول النظام المحاسبي المالي.
- **المبحث الثاني** : الحسابات المجمعة وفق SCF.
- **المبحث الثالث** : معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية الخاصة بتجميع الحسابات.

## المبحث الثاني : لمحة حول النظام المحاسبي المالي

بسبب ظهور نقائص على مستوى المخطط المحاسبي الوطني، ومع التطورات الحاصلة في بيئة المؤسسات ؛ فرضت على الدول التوافق مع البيئة المحاسبية الدولية، من خلال تبني صريح لمعايير المحاسبة الدولية، أو تبني نظام محاسبي يتوافق معها، وهذا ما ألزم الدولة الجزائرية الشروع في إصلاح نظامها المحاسبي بداية من التسعينات، ومن خلال الجهود المكثفة استطاعت الجزائر تبني نظام محاسبي مالي يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية، وألزمت المؤسسات المعنية بتطبيقه ابتداء من **الفاتح من شهر جانفي لسنة 2010**، وذلك من خلال إصدار مجموعة من النصوص التشريعية متضمنة النظام المحاسبي المالي، وهي كالتالي :

- القانون رقم **07/11** المؤرخ في **2007/11/15** يتضمن النظام المحاسبي المالي.
- المرسوم التنفيذي رقم **08/156** المؤرخ في **2008/05/26** يتضمن تطبيق أحكام القانون **07/11**.
- القرار الوزاري المؤرخ في **2008/07/26** الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها، ومدونة الحسابات.
- المرسوم التنفيذي رقم **09/110** المؤرخ في **2009/04/07**، والمتضمن نص خاص بعملية المسك المحاسبي بالطريقة الآلية، وخاصة عملية تحديد، وتأطير البرامج المحاسبية الآلية.

ومن خلال ما سبق سنتطرق إلى كل من تعريف النظام المحاسبي المالي، ومجال تطبيقه، بالإضافة إلى كل من الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد، والأطراف المستخدمة للمعلومات المالية، وأهم الاستحداثات التي جاء بها هذا النظام.

### 1. تعريف النظام المحاسبي المالي :

عرف القانون 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 " **المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية**".

24

**2. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي** : تطبق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي على[1]:

- كل شخص طبيعي، ومعنوي ملزم بموجب نص قانوني، أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. يستثنى من مجال تطبيق القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي للأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 نوفمبر 2007، العدد 74، ص 3.

- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون، أو المعنويون المنتجون للسلع، أو الخدمات التجارية، وغير التجارية ؛ إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية مكررة.
- الأشخاص الطبيعيون، أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني، أو تنظيمي يمكن للكيانات الصغيرة، التي لا تتعدى رقم أعمالها، وعدد مستخدميها، ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة ؛ بشرط أن لا يتعدى رقم أعمالها، وعدد مستخدميها، ونشاطها أحد الأسقف التالية [1]:

**أ. النشاط التجاري :**

- رقم الأعمال : 10 ملايين دينار.
- عدد المستخدمين : 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

**ب. بالنسبة للنشاط التجاري والحرفي :**

- رقم الأعمال : 6 ملايين دينار.
- عدد المستخدمين : 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

**ج. بالنسبة لنشاط الخدمات والنشاطات الأخرى**

- رقم الأعمال : 3 ملايين دينار.
- عدد المستخدمين : 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.
- يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية، و/أو الثانوية.

**3. الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي الجديد :**

مما لا شك فيه أن من بين الاستحداثات الجديدة التي جاء بها SCF هو تقديم الإطار التصوري، أو بما يسمى الإطار المفاهيمي له، إذ أنه يعتبر ذو أهمية بالغة، وإضافة كبيرة مقارنة بـ PCN، ويهدف وضع الإطار المفاهيمي حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية " **لتحديد المفاهيم الأساسية لترجمة، وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين**"[2]، وأما نطاقه فيتمثل في [3]:

- هدف البيانات المالية.
- الخصائص النوعية التي تحدد صلاحية المعلومات في البيانات المالية.
- التعريف، والاعتراف، والقياس للعناصر التي تتبنى البيانات المالية.
- مفاهيم رأس المال، والمحافظة عليه.



[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 91.

[2] هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة – وفقا لنظام المحاسبي المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS 2009/2010–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 30.

[3] نفس المرجع، ص ص 30 – 31.

ومما سبق سنحدد الإطار المفاهيمي الخاص بالنظام المحاسبي المالي، والذي نص عليه بصريح العبارة في القانون 07-11 الخاص بتطبيق SCF، وسنكتفي في هذا الجزء بعرض أهدافه، ومبادئه، وقواعد تقييم الأصول، والخصوم، والأعباء، والمنتوجات، وإدراجها في الحسابات، ومن ثم مقاييس التقييم.

### 1.3. أهداف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي :

يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية في الجزائر حسب المادة 3 من المرسوم التنفيذ رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008، والمتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07 إلى المساعدة على [1]:

- تطوير المعايير.
- تحضير الكشوف المالية؛.
- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.
- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

### 2.3. مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد :

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عامة، والتي أقر بها المشرع الجزائري **بشكل مفصل** من خلال المرسوم التنفيذ رقم 156-08 المؤرخ في 26 ماي 2008، والمتضمن تطبيق أحكام القانون 11-07. وتتمثل أهم مبادئ النظام المحاسبي المالي في :

**" محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، الدلالة،قابلية الفهم، المصداقية، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، الوحدة النقدية، الاتساق"** [2].

### 3.3. قواعد تقييم الأصول، والخصوم، والأعباء، والمنتوجات وإدراجها في الحسابات :

من خلال SCF تدرج عناصر الأصول، والخصوم، والأعباء، والمنتوجات في الحسابات عندما [3]:

- يكون من المحتمل أن تعود هذه العناصر بمنفعة اقتصادية مستقبلية.
- يكون العنصر تكلفة، أو قيمة يمكن تقييمها بصورة صادقة.
- وتندرج إيرادات الأنشطة العادية الناتجة عن بيع السلع في الحسابات عند توفير الشروط التالية :

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 28 ماي 2008، العدد 27، ص 11.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 28 ماي 2008، العدد 27، ص ص 11- 12.

[3] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 6.

- أن يكون الكيان قد حول إلى المشتري المخاطر، والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع.
- أن لا يبقى للكيان دخل لا في التسيير، ولا في المراقبة الفعلية للسلع المتنازل عنها.
- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ منتجات الأنشطة العادية بصورة صادقة.
- أن يكون من المحتمل إنشاء منافع اقتصادية مرتبطة بالمعاملة إلى الكيان.
- أن يكون من الممكن تقييم التكاليف التي تحملتها، أو ستتحملها المؤسسة المتعلقة بالمعاملة بشكل صادق.
- يتم تقييم المنتوجات الناتجة عن مبيعات، أو تقييم خدمات، وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم، أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام المعاملة.
- تحول الاحتياطات إلى نتائج عندما تزول الأسباب التي دعت إلى تكوينها.
- يندرج أي عبء في حساب النتائج بمجرد توقف نفقة عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية، أو إذا كانت هذه المنافع الاقتصادية المستقبلية لا تتوفر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل، أو توقفت عن موافقة هذه الشروط.

### 4.3 . مقاييس التقييم وفق النظام المحاسبي المالي :

يعتمد النظام المحاسبي المالي على قاعدة التكلفة التاريخية للتقييم، في حين يعتمد حسب بعض الشروط التي يحددها هذا التنظيم إلى ثلاث طرق لتقييم العناصر المقيدة في الحسابات، وهذا حسب ما جاء في **معجم التعاريف التقنية المحاسبية الخاصة بالنظام المحاسبي المالي** وتتمثل في :

- **القيمة الحقيقية (الكلفة الراهنة)** : المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل، أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية، وموافقة، وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.
- **قيمة الانجاز** : مبلغ أموال الخزينة، الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحالي من خلال بيع الأصول أثناء خروج إرادي.
- **القيمة المحينة (أو قيمة المنفعة)** : إذ اعتبر المشرع القيمة المحينة نفسها قيمة المنفعة في نص المادة **1.112**، إلا أنه في ملحق المصطلحات وجدنا تعريفين لكل مصطلح، إذ أنه عرف **قيمة المنفعة** بالقيمة المحينة لتدفقات أموال الخزينة المقبلة المنتظرة من الاستعمال المستمر للأصول، وخروجها عند نهاية مدة منفعتها، أما **القيمة المحينة** عرفت بالتقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط.

## 4. الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي :

إن مستخدمي القوائم المالية وفق SCF، هم أنفسهم المستعملون للمعلومات المالية ؛ التي أقرت عليها معايير المحاسبة الدولية. باعتبار النظام المحاسبي المالي له بعد دولي، وهو مستوحى من معايير المحاسبة الدولية، والتي

نصت من خلال المادة 9 للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية على أن "**مستخدمو القوائم المالية تشمل المستثمرين الحاليين والمحتملين، والموظفين، والمقرضين، والموردين، وغيرهم من الدائنين، والعملاء، والحكومات، والوكالات التابعة لها، والجمهور. وأنها تستخدم البيانات المالية لتلبية بعض احتياجاتهم من المعلومات المختلفة**"[1]. ومما سبق فينحصر مستعملي المعلومة المالية في :

- **المستثمرين الحاليين والمحتملين** : ويشمل ملاك الشركة الحاليين أو المحتملين، وترجع حاجتهم للمعلومة من أجل تحديد خطر، والربحية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- **الموظفين** : ترجع حاجاتهم من المعلومات لاستقرار المؤسسة وربحيتها، قصد مزاولة العمل في تلك المؤسسة؛
- **المقرضين** : ترجع حاجتهم من المعلومات المالية هو احتمال سداد المبالغ المقترضة، والفوائد عند الاستحقاق، أي معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛
- **الموردين** : ترجع حاجاتهم من المعلومات إلى احتمال أن تسدد المبالغ عند الاستحقاق.
- **الزبائن** : يهتم هذا النوع من المستخدمين إلى استمرارية النشاط.
- **الحكومات** : تعود حاجتهم للمعلومات ؛ من أجل تخصيص الموارد، واحترام الالتزام بالمعلومات، قصد تحديد الوعاء الضريبي لإدارة الضرائب، وتقديم المعلومات لجهات أخرى كدوائر الإحصاء.
- **الجمهور** : وهم الأطراف التي لها اهتمام بالمعلومات المالية من أجل المساهمة في تطوير الاقتصاد، والرفاهية...

## 5. استحداثات النظام المحاسبي المالي :

تميز النظام المحاسبي المالي بأربع استحداثات تمثلت فيما يلي [2]:

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي، والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية، ومبادئ أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجديد، وإنتاج معلومة مفصلة.
- إيضاح المبادئ، والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها، وإعداد الكشوف المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي، واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد، وكذا تسهيل فحص الحسابات.
- التكفل باحتياجات المستثمرين، الحالية والمحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة، وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.
- إشكالية الكيانات الصغيرة، وتطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

## 6. إجراءات تطبيق النظام المحاسبي المالي :



[1] Amar Kaddouri, Ahmed Mimeche, **cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007**, E.N.A.G/ éditions, Alger, 2007, p 65.

[2] وزارة المالية، **تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010**، نوفمبر 2009، ص 2.

فحسب التعليمة **الوزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010** فتحدد الإجراءات تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة ؛ أن تقوم الكيانات بتطبيق الرجعي للنظام المحاسبي المالي وفق المراحل التالية :

1.6.**المبادئ العامة** : يجب أن تحضر وتعرض الكشوف المالية الخاصة بالسنة المالية 2010 ،كما لو كان الكيان دائما يوقف كشوفه المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، بالتالي يجب أن تطبق الأحكام الجديدة بصفة رجعية، إلا إذا كان مبلغ التصحيح الخاص بالسنوات المالية السابقة بشكل معقول لا يمكن تحديده. كما يجب على الكيانات :

- إعداد ميزانية افتتاحية في أول جانفي 2010 طبقا للتنظيم الجديد.
- إعادة معالجة المعطيات المقارنة للسنة المالية 2009 بهدف ضمان على مستوى الكشوف المالية للسنة المالية 2010 المعروضة طبقا للتنظيم الجديد قابلية للمقارنة مع المعلومات المالية المتعلقة بالسنة المالية 2009.
- تقييد في رؤوس الأموال الخاصة بالميزانية الافتتاحية التصحيحات المتتالية ؛ لإعادة المعالجات المفروضة بفعل أول تطبيق للتنظيم المحاسبي الجديد.
- عرض في الملحق التفسيرات المفصلة لأثر انتقال إلى التنظيم الجديد على الوضعية المالية، الأداء المالي، وعرض تدفقات الخزينة.

**2.6. الأخذ بعين الاعتبار الأصول، والخصوم غير المقيدة مسبقا** : في هذه الخطوة يتم إدراج الأصول، والخصوم المعنية بتعريف، وشروط التقييد المحاسبي المقررة بمقتضى التنظيم الجديد، لاسيما مصاريف التطوير المقيدة ضمن الأعباء، ولكنها معتبرة كتثبيتات معنوية في النظام الجديد، كذلك تسجيل الأصول في الإيجار الممول، والخصوم المقابلة، مؤونات التقاعد، والخدمات المماثلة غير مقيدة، أصول، وخصوم الشركات غير مدمجة، والتي تقابل معايير الإدماج، وأخيرا الضرائب المؤجلة ؛ ويتم تقييد أثر هذه المعالجات ضمن رؤوس الأموال الخاصة.

**3.6. إلغاء بعض الأصول، والخصوم غير مقيدة مسبقا** : يتم في هذه الخطوة إلغاء بعض الأصول، والخصوم الظاهرة في الميزانية الافتتاحية، والتي لا تتوفر على شروط المحاسبة الواردة في التنظيم الجديد، لاسيما مصاريف الإعداد، مصاريف البحث المقيدة كتثبيتات، المؤونات من أجل الإصلاحات الكبرى المحتسبة مسبقا، والمؤونات الأخرى للأخطار غير مقبولة كمؤونات لأعباء، وأخيرا العناصر مثل حصص السوق المكتسبة في إطار التجميع.

**4.6. إعادة ترتيب بعض الأصول والخصوم** : يتم في هذه الخطوة ترتيب الأصول، والخصوم إلى فئات جارية وغير جارية. كما يجب ترتيب القيم المنقولة للتوظيف، والتثبيتات في المحفظة في مختلف فئات الأصول المالية، ويدخل ضمن هذا النوع كل من الأصول الممتلكة إلى أجل الاستحقاق، والأصول الممتلكة بغرض التعاملات، وأخيرا أصول متوفرة للبيع.

**5.6. معالجة معطيات المقارنة للسنة المالية 2009 :** ويتم في هذه الخطوة إعادة معالجة بيانات مقارنة لسنة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.

**6.6. محاسبة تصحيحات الميزانية الافتتاحية** : تحث هذه الخطوة على ضرورة أن يعالج كل تصحيح ناتج عن الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي كتصحيح لرصيد نتائج غير موزعة عند افتتاح السنة المالية 2010، أي تخصيص من حساب الترحيل من جديد.

وأرفقت هذه التعليمة بجدول يتضمن حسابات المخطط الوطني، وما يقابلها وفق النظام المحاسبي المالي وهذا بهدف تسهيل عملية تحويل الأرصدة، كما حثت هذه التعليمة على الاحترام الصارم لتلك الإجراءات المذكورة سابقا ؛ لضمان الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد. مع أخطار المجلس العلمي للمحاسبة على الصعوبات، والمشاكل التي قد تحدث عند وضع هذا النظام[1].

ومن خلال ما سبق يتبين أنه يتم إعداد الكشوف المالية وفق النظام المحاسبي لسنة 2009 ؛ باعتبارها كسنة مقارنة، وكذا يتم في سنة 2010 تسيير نظامين في آن واحد مع إجبارية استعمال المخطط المحاسبي الوطنية؛ من أجل إقفال الحسابات لسنة 2009، وتطبيق النظام المحاسبي المالي ؛ من أجل تسيير العمليات الجارية.

## المبحث الثاني : الحسابات المجمعة وفق SCF

تم تقسيم هذا المبحث إلى جزأين الأول خاص بالإطار التشريعي للحسابات المجمعة وفق SCF، والثاني يعرض عناصر القوائم المالية المجمعة يتم سرد ذلك على النحو التالي :

### 1.الإطار التشريعي للحسابات المجمعة وفق SCF :

لقد تم التطرق إلى الحسابات المجمعة في ظل النظام المحاسبي المالي بشكل موسع، وخصص له قسمين كاملين، القسم الأول سمي **بعمليات منجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير**[2]، ويضم هذا القسم قسم فرعي خاص بالعمليات المشتركة تضم ثلاث مواد جاء سردها مرتبا على النحو التالي :

جاء في نص المادة **1.131** أن العمليات التي تتم بصورة مشتركة، أو المصالح المشتركة هي اتفاق تعاقدي يتفق فيه طرفان، أو أكثر على ممارسة نشاط اقتصادي تحت المراقبة المشتركة، وتسجيل هذه العمليات لدى كل مساهم من المساهمين متوقف على الشروط التعاقدية، وبالتنظيم المحاسبي الذي يقرره الشركاء المساهمين. أما نص المادة **2.131**- ينص على أنه عندما تكون حسابات العمليات المنجزة بصورة مشتركة ممسوكة من طرف مسير هو وحده المعروف قانونيا من طرف الغير، تكون أعباء ومنتوجات العمليات المنجزة بصورة مشتركة مشمولة في أعباء ومنتوجات هذا المسير وكل واحد من الشركاء المساهمين الآخرين يقتصر على تسجيل قسط النتيجة التي تعود إليه في شكل منتوجات، أو أعباء.



[1] وزارة المالية، **تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010**، نوفمبر 2009، ص 7.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 15.

وجاء في نص المادة 3.131- عندما تقتضي العمليات المنجزة بصورة مشتركة للمراقبة المشتركة، والملكية المشتركة لأصل واحد، أو أصول عديدة، فإن كل واحد من الشركاء المساهمين يدرج في الحسابات قسطا من الأصول، والخصوم زيادة على حصته من المنتوجات والأعباء. أما المادة 4.131- والأخيرة تنص علىّ أنه عندما تنجز العمليات بصورة مشتركة في إطار كيان منفصل يجوز فيه كل من المشاركين مساهمة، فإن المشاركين يدرج كل واحد منهم في الحسابات القسط الذي يعود إليه في الأصول، والخصوم، والنتيجة، والأعباء، والمنتوجات، وتدفقات الخزينة في الكيان المشترك.

أما بخصوص القسم الثاني سمي **بالإدماج– تجميع الكيانات**، وينقسم بدوره إلى خمسة عناصر متمثلة في الحسابات المدمجة، إدماج الفروع، إدماج الكيانات المشاركة، فارق الإدماج الأول، والحسابات المركبة، ونوجز كل ما سبق فيما يلي :

**1.1. الحسابات المدمجة** : وينقسم جزء الحسابات المدمجة إلى [1]:

**1.1.1. هدف إعداد القوائم المالية المجمعة** : من خلال نص المادة **1.132**، والتي تنص على أنه "تهدف الحسابات المدمجة إلى تقديم الممتلكات، والوضعية المالية، والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد".

**2.1.1. الجهة المعنية بإعداد الحسابات المجمعة** : من خلال المادة **2.132**- والتي أقرت بأنه "كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني، ويراقب كيان، أو عدة كيانات، يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك الكيانات". أما المادة **3.132**- تنص على أنه "يكون إعداد، ونشر البيانات المدمجة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المهيمن على المجموع المدمج الذي يعرف بالكيان المدمج، (أو الشركة الأم) أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته".

**3.1.1. المؤسسات المعفية من إعداد الكشوف المجمعة** : فقد حددها المشرع الجزائري من خلال نص المادة **4.132 على أنه** "يعفى كل كيان مهيمن من إعداد كشوف مالية مدمجة، إذا كان يحوزها بصورة شبه كلية كيان آخر، وإذا حصل على موافقة أصحاب المصالح ذوي الأقلية. والحيازة شبه الكلية تعني أن الشركة مهيمنة تحوز على الأقل على **% 90** من حقوق التصويت.



وقد أقر المشرع كذلك من خلال نص المادة **6.132** على انه تبقى خارج مجال تطبيق عملية الدمج، الكيانات التي تواجه قيود صارمة، ودائمة تفرض إعادة النظر بصورة جوهرية في المراقبة، أو النفوذ الذي يمارسه عليها الكيان المدمج، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكيانات التي تملك الأسهم، أو الحصص للغرض الوحيد المتمثل

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص ص 15- 16.

في التنازل عنها لاحقا في مستقبل قريب. مع التبرير في ملحق الحسابات المدمجة، عن كل إقصاء لدمج الكيانات يندرج في الفئات المنصوص عليها في هذه الفقرة.

**4.1.1. المراقبة** : وقد تم التطرق إلى تعريف **المراقبة** من خلال نص المادة **5.132** على أنها " كما لو كانت سلطة توجيه السياسات المالية العملياتية لكيان ؛ بغية الحصول على منافع من أنشطته". وبافتراض وجود المراقبة في الحالات الآتية :

- الامتلاك المباشر، أو غير المباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت في كيان آخر.
- السلطة على أكثر من **50%** من حقوق التصويت محصل عيها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين، أو المساهمين.
- سلطة تعيين، أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر.
- سلطة تحديد السياسات المالية العملياتية للكيان بموجب القانون الأساسي، أو بموجب عقد.
- سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير الكيان.

**2.1. إدماج الفروع** : ويتم حسب هذا الجزء أنه من خلال نص المادة **7.132**- بأنه تدمج الكيانات المراقبة في إطار إعداد حساباتها المدمجة، تبعا لطريقة التكامل الشامل. تتمثل هذه الطريقة في كل من [1] :

**1.2.1. إدماج الفروع على مستوى الميزانية** : الأخذ بعناصر ممتلكات الكيان المدمج فيما عدا سندات الكيانات المدمجة، وإحلال محل القيمة المحاسبية لتلك السندات غير المأخوذ بها مجموع عناصر الأصول، والخصوم المكونة لرؤوس الأموال الخاصة لهذه الكيانات محددة حسب قواعد الإدماج.

**2.2.1. إدماج الفروع على مستوى الميزانية حساب النتائج** : إحلال العمليات المنجزة من قبل المجموع المدمج محل عمليات الشركة، مع استبعاد العمليات المعالجة فيما بينهما من قبل الكيانات، التي هي جزء من هذا المجموع.

وتأخذ الكشوف المالية في الحسبان، مصالح الغير(مصالح ذات الأقلية)، ويورد ذكر هذه المصالح ذات الأقلية تحت عنوان خاص في رؤوس الأموال الخاصة، وفي النتائج الصافية للمجموع المدمج.



أما حسب نص المادة **8.132**- فأنه يتم تحويل الكشوف المالية للكيانات الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الطريقة الآتية :

- تحول الأصول، والخصوم على أساس سعر الإقفال.

- تحول المنتوجات، والأعباء حسب سعر الصرف في تاريخ إجراء التحويلات ؛ غير أنه لأسباب عملية، يرخص باستعمال سعر صرف متوسط، أو مقرب.

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 16.

– تسجل فوارق الصرف التي تنتج عن هذه المعالجات في رؤوس الأموال الخاصة المدمجة إلى حين خروج الإستثمار الصافي.

**3.2.1. ملحق الكشوف المالية المدمجة** : وحسب نص المادة **10.132**– فإنه يشمل ملحق الكشوف المالية المدمجة على جميع المعلومات ذات الأهمية التي تسمح بالتقدير الصحيح لمحيط، وممتلكات، والوضعية المالية، ونتيجة المجموع المتكون من الكيانات المندرجة في الإدماج. يشمل كذلك جدولا لتغير محيط الإدماج يبين جميع التعديلات التي أثرت في هذا المحيط، بفعل تغير النسبة المئوية لمراقبة الكيانات السابق إدماجها، وبفعل عمليات اقتناء سندات والتنازل عنها.

**3.1. إدماج الكيانات المشاركة** : وينقسم جزء الكيانات المشاركة إلى [1]:

**1.3.1. تعريف الكيان المشترك** : وقد عرف الكيان المشارك حسب نص المادة **11.132**– على أنه كيان يمارس فيه الكيان المدمج نفوذا ملحوظا. وهو ليس بكيان فرعي، ولا بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة. وقد فرض وجود النفوذ الملحوظ في إحدى الحالات الآتية :

– الحيازة ( المباشرة أو غير المباشرة) لـ **20-** أو أكثر من حقوق التصويت.

– التمثيل في الأجهزة المسيرة.

– المشاركة في إعداد السياسات الإستراتيجية.

– المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وتبادل إعلام تقني أساسي، أو تبادل إطارات ومسيرين.

**2.3.1. المساهمات في الكيان المشترك** : وتطرق المشرع حسب نص المادة **12.132-** إلى المساهمات في الكيان المشترك، حيث أدرجها ضمن إطار إعداد الحسابات المدمجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة، التي تتمثل على مستوى كل من :

– **الأصل للميزانية المدمجة** : التي تنقسم أساسًا إلى :

✓ إحلال الحصة التي تمثلها السندات في رؤوس الأموال الخاصة، ونتيجة الكيان المشارك محل القيمة المحاسبية لتلك السندات.

✓ احتساب حصة المجموعة هذه في نتيجة الكيان المشارك ضمن حسابات النتائج المدمجة.

– **حساب النتائج المدمج** : والتي تتضمن كل من :

✓ يقدم تحت عنوان خاص حصة المجمع في نتيجة الكيان المشارك.

✓ الأخذ في الحسبان النتيجة المدمجة هذه الحصة للمجمع في حساب نتيجة الكيان المشارك.



[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 17.

**4.1. فارق الإدماج الأول** : قام المشرع من خلال هذا العنصر، بسرد ست مواد نوجزها فيما يلي [1]:

- تنص المادة **13.132**- يتم تحديد فارق الإدماج الأول المثبت لدى دخول كيان ما في محيط الإدماج بالفرق بين :

✓ تكلفة اقتناء سندات الكيان المعني، كما تظهر في الأصل التابع للشركة المالكة لهذه السندات.

✓ والحصة غير المعاد تقييمها لرؤوس الأموال الخاصة التابعة لهذا الكيان، والتي تعود إلى الشركة المالكة، بما في ذلك حصة نتيجة السنة المالية المكتسب عند تاريخ دخول الكيان في محيط الإدماج.

- تنص المادة **14.132**- يتركب فارق الإدماج الأول الإيجابي على العموم من عنصرين اثنين ؛ يكونان موضوع معالجة محاسبية مختلفة في إطار إعداد الحسابات المدمجة. ويتمثلا في :

✓ فارق تقييم هو عبارة عن الفرق بين القيمة المحاسبية لبعض عناصر قابلة للتحديد في الأصل، والقيمة الحقيقة لنفس هذه العناصر في تاريخ اقتناء السندات.

✓ **Good will**، وهو عبارة عن فائض فارق الإدماج، الذي يمكن إلحاقه بعناصر الأصل القابلة للتحديد ؛ والذي هو مدرج في فصل خاص من الأصل.

وعندما لا يتأتى تقسيم فارق الإدماج الأول بين مختلف مكوناته، يكون من القبول – على سبيل التبسيط – إدراجه بمبلغه الكامل في باب " **GOOD WILL**".

- تنص المادة **15.132**- في إطار أي عملية إدماج :

✓ تنسب فوارق التقييم إلى عناصر الأصول المعنية القابلة للتحديد إلى غاية إرجاع هذه الأصول إلى قيمتها الحقيقية المحددة في تاريخ الاقتناء.

✓ يسجل **GOOD WILL** في الأصل غير الجاري للميزانية تحت عنوان منفصل في شكل زيادة للأصل، إذا كان الفارق إيجابيا، وفي شكل تخفيض للأصل، إذا كان الفارق سلبيا.

- تنص المادة **16.132** تتم في كل عملية جرد مقارنة مبلغ **GOOD WILL** الإيجابي مع القيمة الاقتصادية (أو القيمة النفعية) للعناصر غير المادية التي يشكلها هذا الفارق. ومن المحتمل إثبات أي خسارة في قيمة **GOOD WILL** عند الاقتضاء ؛ لإرجاع مبلغ هذا الفارق إلى قيمته الاقتصادية. وهذه الخسارة في القيمة لا تنعكس.

- تنص المادة **17.132** يدرج في الحسابات أي **GOOD WILL** سلبي، في شكل منتوج، تبعا لوظيفة أصله. وذلك كما يلي [2]:

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 17.

[2] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص ص 17- 18.

✓ عندما يكون عبارة عن نفقات مستقبلية منتظرة، يدرج في الحسابات في شكل منتج، عند تاريخ حدوث تلك الخسائر، أو النفقات.

✓ عندما يكون عبارة عن فارق بين القيمة الحقيقية للأصول غير النقدية المكتسبة، وقيمة اقتنائها، فإن يدرج في الحسابات كمنتوجات على مدى المدة النفعية الباقية لهذه الأصول.

✓ عندما لا يمكن إلحافه لا بأعباء مستقبلية، ولا بأصول غير نقدية، فإنه مباشرة يدرج في الحسابات على شكل منتوجات.

أما المادة **18.132** تنص على أن أي تفسيرات عن معالجة الفارق المذكور أعلاه، يجب أن تقدم في ملحق الحسابات المدمجة.

**5.1. الحسابات المركبة** : وينقسم جزء الحسابات المركبة إلى [1]:

**1.5.1. تعريف الحسابات المركبة** : فحسب نص المادة **19.132** فتعرف على أنها "**الكيانات التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس المركز الإستراتيجي ؛ لاتخاذ القرارات واقعة، أو غير واقعة في الإقليم الوطني، دون أن تكون بينها روابط قانونية " بالسيطرة**" ...".

**2.5.1. حالات إعداد الحسابات المركبة** : فحسب نص المادة **20.132** تعد مقاييس الوحدة، والتماسك التي تبرر إعداد، وتقديم حسابات مركبة متوفرة في الحالات الآتية على الخصوص :

-كيانات يسيرها شخص معنوي واحد، أو نفس مجموعة أشخاص لهم مصالح مشتركة.

-كيانات تنتمي إلى قطاعات التعاونيات، أو التعاضديات، وتشكل مجموعة متجانسة ذات قيادة، وإستراتيجية مشتركة. والكيانات التي هي جزء من مجموع بعينه غير ملحق قانونا بالشركة المشرفة (أو المشرفة الفرعية) ؛ ولكن لها نفس النشاط، وتابعة لنفس السلطة.

-كيانات لها فيما بينها هياكل مشتركة، أو علاقات تعاقدية واسعة بما فيه الكفاية ؛ لينشأ عنها سلوك اقتصادي منسق في الزمن.

-كيانات ترتبط فيما بينها باتفاق تقاسم النتيجة (أو أي اتفاقية أخرى) ملزم بما فيه الكفاية، وكامل لكي يكون تركيب حساباتها أكثر تمثيلا لأنشطتها، ولعملياتها منه للحسابات الشخصية لكل واحد.

من خلال ما سبق سنحاول وضع ملخص حول الحسابات المدمجة والمركبة، كما يوضحه الجدول التالي :



[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 18.

**الجدول (2-1): ملخص حول الإطار التشريعي لإدماج الكيانات حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري.**

| | الحسابات المدمجة "المجمعة" | | | الحسابات المركبة |
|---|---|---|---|---|
| المواد | 5-132 | 11-132 | 1-131 إلى 4-131 | 19-132 إلى 121-132 |
| نوع الرقابة | سيطرة | نفوذ مؤثر | الرقابة المشتركة | لا يوجد سيطرة إطلاقا |
| التعريف | سلطة توجيه السياسات المالية العملياتية لكيان بغية الحصول على منافع من أنشطته | لم يطرأ أي تعريف | اتفاق تعاقدي يتفق فيه طرفان، أو أكثر على ممارسة نشاط اقتصادي تحت المراقبة المشتركة | الكيانات التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس المركز الإستراتيجي، لاتخاذ القرارات واقعة، أو غير واقعة في الإقليم الوطني |
| النفوذ المفترض | – الامتلاك المباشر، أو غير المباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت في كيان آخر.<br>– السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت.<br>– سلطة تعيين، أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر.<br>– سلطة تحديد السياسات المالية العملياتية للكيان بموجب القانون الأساسي، أو بموجب عقد.<br>– سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في اجتماعات هيئات تسيير الكيان. | – الحيازة ( المباشرة أو غير المباشرة) لـ 20. أو أكثر من حقوق التصويت.<br>– التمثيل في الأجهزة المسيرة.<br>– المشاركة في إعداد السياسات الإستراتيجية.<br>– المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وتبادل إعلام تقني أساسي أو تبادل إطارات ومسيرين. | لا يوجد أي نفوذ | لا يوجد أي نفوذ |
| طريقة الدمج أو التجميع | إدماج كلي | طريقة حقوق الملكية | الإدماج النسبي | لا ينطبق عليها أي نوع من أنواع التجميع |

**المصدر : من إعداد الباحث.**

**2. عناصر القوائم المالية المجمعة :**

وتعرف الكشوف المالية حسب المشرع الجزائري على أنها "**كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية**". والكشوف المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة ؛ التي أقر بها المشرع تشتمل على كل من :

**1.2. الميزانية** : تعرف حسب ما جاء في الملحق الخاص بقائمة التعاريف التابع للمصطلحات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي الجزائري على أنها "**الكشف الإجمالي للأصول، والخصوم (الخارجية = الديون)، ورؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ إقفال الحسابات**"[1]، كما يعرفها "**et al. Karine Cerrada** " على أنها " **صورة للثروة الفورية "القيمة النقدية (الأصول، والخصوم) للكيان في وقت محدد**... "[2]. وأما **الميزانية المجمعة** حسب " Castel Jacquet " ما هي إلا جدول يُظهر على الأقل كل على حدة ما يلي[3]:

- **في جانب الأصول** : الأصول غير الملموسة، والأصول الملموسة، الأصول المالية، والمخزون، والذمم المدينة. المتاحات؛
- **في الجانب الخصوم** : الأموال الخاصة، مؤونات الخسائر والتكاليف، الديون. بالإضافة إلى تقديم بوضوح جزء خاص **بمساهمي الأقلية**.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الميزانية على أنها جدول يضم عناصر الأصول، والخصوم لفترة زمنية محددة في غالب التشريعات تقدر بسنة، بالإضافة إلى تقديم جزء خاص **بمساهمي الأقلية في** حالة **الميزانية المجمعة**.

**2.2. جدول حساب نتائج** : وتعرف حسب ما جاء في الملحق الخاص بقائمة التعاريف التابع للمصطلحات الخاصة بنظام المحاسبي المالي الجزائري على أنه " **كشف إجمالي للأعباء، والمنتوجات التي أنجزها الكيان أثناء المدة المعنية. وعلى سبيل الاختلاف تبرز النتيجة الصافية لهذه المدة**"[4]، أما الجدول حسابات النتائج المجمع يعرفه "Castel Jacquet " على أنه جدول يقدم على الأقل ما يلي [5]:

- صافي رقم الأعمال المجمع.
- النتيجة بعد الضريبة لمجمع الشركات المجمعة بالكامل.
- عموم نسب ونتائج الشركات المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- يتم تصنيف الإيرادات والمصروفات وفقا لطبيعة أو الوظيفة.
- حصة مساهمي الأقلية، وحصة الشركة المجمعة.

---

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 82.

[2] Karine Cerrada, Yves De Rongé, Michel De Wolf, Michel Gatz, **Comptabilité et analyse des états financiers, 2e édition**, Édition De Boeck, paris, p 20.

[3] Castel Jacquet **,100 groupes industrieels et commerciaux 90,** Edition CLET , 1991 , p 48.

[4] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 82.

[5] Castel Jacquet , op.cit, p 48.

من خلال ما سبق يمكن تعريف جدول حسابات النتائج ؛ على أنه جدول يضم فروق الإيرادات والتكاليف لمدة زمنية معينة في الغالب تكون سنة، وهذا قصد الحصول على نتيجة صافية للدورة، متضمنة نتيجة الشركة المجمعة، وحصص الأقلية في حالة جدول الحسابات المجمعة.

**3.2. جدول سيولة الخزينة.** : حسب نص المادة 2.240- يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل، ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها). والهدف منه إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا ؛ لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال، ونظائرها، وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية[1].

وبالتالي فالخزينة أداة دقيقة مستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية، واستخداماتها.

**4.2. جدول تغير الأموال الخاصة** : هو عبارة عن قائمة مالية تقوم على تسوية الأموال الخاصة، بين بداية الفترة وآخر الفترة، إضافة لبنود الأرباح، والخسائر التي تعتبر جزء من الأموال الخاصة، مع عرض مختلف المراحل التي يتم فيها تغير رأس مال الشركة، وجدول تغير الأموال الخاصة المجمع حسب "**Chérif-Jacques Allali** "[2] فهو يمثل التغيرات في حقوق المساهمين كشرط لا غنى عنه ؛ لترسيخ مجموعة من العمليات. ذلك بالتحقق من صحة الاعتماد على الحسابات المجمعة، وتحديد مختلف التغيرات في حقوق المساهمين، بما فيها التغييرات المرتبطة إلى الشركة الأم، وغيرها من التغييرات في الأموال الخاصة.

**5.2. الملاحق** : هي عبارة عن جداول، ومجموعة من النقاط تعمل على شرح الأعباء، أو النواتج الخاصة بالقوائم المالية، وتبيين القواعد، والطرق المحاسبية المستعملة، مع توفير معلومات مكملة للميزانية، ولحساب النتائج. وبالنسبة **للملاحق المجمعة** حسب "**Chérif-Jacques Allali** "[3] يجب أن تتضمن جميع المعلومات ذات الطابع العام المهمة ؛ لتمكين المستخدمين من إجراء تقييم الأصول، ونتيجة الوضعية المالية المجمعة، مع تقديم معلومات تتضمن على الأقل معلومات حول السنة الحالية وسابقتها.

## المبحث الثاني : معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية الخاصة بتجميع الحسابات

بدايةً سنقدم لمحة حول التغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبة، والتقارير المالية الدولية (IAS /IFRS) الخاصة بتجميع الحسابات الصادرة في 2011/05/12 من طرف **IASB** ؛ والتي تم إعدادها من أجل تفادي المشاكل الحاصلة في المعايير الخاصة بتجميع الحسابات السابقة ؛ والتي تم إيجازها فيما يلي :

[1] **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، 25 مارس 2009، العدد 19، ص 26.

[2] Chérif-Jacques Allali, **Consolidation des comptes - Comptes de groupe - Manuel et applications corrigées - DSCG UE 4 - Comptabilité et audit :** Comptes consolidés, Règlementation française et normes IFRS - Septembre 2015, p 381.

[3] Chérif-Jacques Allali, op.cit, p381.

- استبدال المعيار الدولي (**IAS 27**) البيانات المالية الموحدة، والمنفصلة بالبيانات المالية المنفصلة.
- استبدال المعيار الدولي (**IAS28**) استثمارات في الشركات الزميلة بالاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة.
- إلغاء المعيار الدولي (**IAS 31**) الحصص في المشاريع المشتركة.
- ظهور ثلاث معايير جديدةخاصة بمعايير التقارير المالية الدولية تمثلت في **IFRS10** : القوائم المالية الموحدة. **IFRS 11** : الترتيبات المشتركة. **IFRS 12** : الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى.

ومن خلال ما سبق تم تلخيص أهم التغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية الدولية في الشكل التالي :

**الشكل (2-1) : التغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية، والتقارير المالية الدولية لتجميع الحسابات في 2011/5/12**

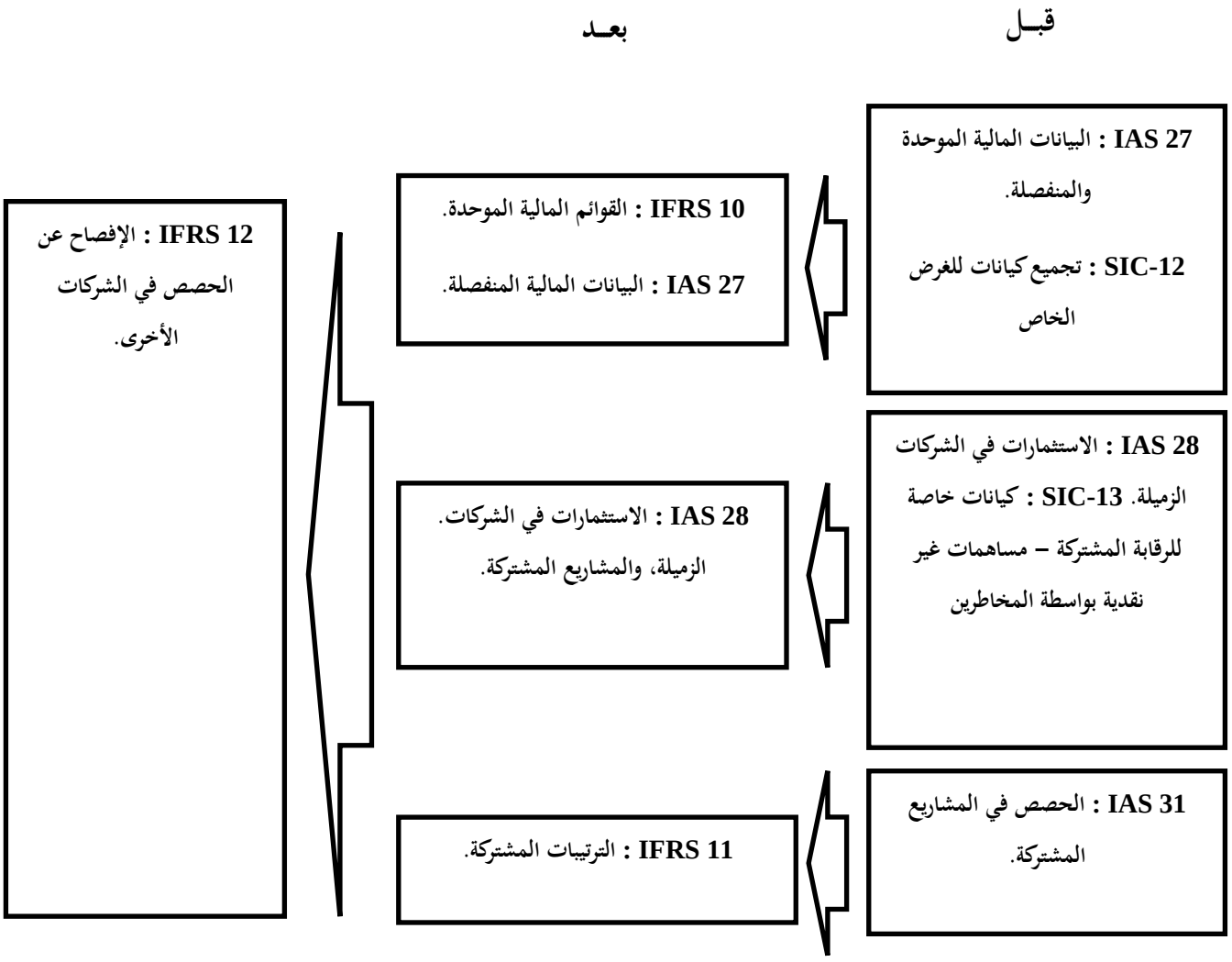


**المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع معايير المحاسبة الدولية http://www.iasplus.com**

واعتمد الباحث كمصدر لهذا المعيار، النص المنشور من قبل الإتحاد الأوروبي رقم 1254/2012، الصادرة بالجريدة الرسمية للإتحاد الأوروبي[1] رقم L360. وترجع **أسباب ظهور معايير التقارير المالي الجديدة** ترجع إلى [2]:

**بالنسبة لظهور IFRS 10 :**

- اختلاف الممارسة العملية في تطبيق IAS 27 وSIC-12 وذلك من خلال اختلاف الكيانات في تطبيق مفهوم السيطرة في ظروف كيان يسيطر على كيان آخر، ولديه أقلية من حقوق التصويت.
- الصراع في التأكيد بين IAS27 و SIC-12 أدى إلى تطبيق غير مناسب لمفهوم السيطرة فـ IAS 27 يعرفها القدرة على التحكم في السياسات المالية، والتشغيلية للشركات التابعة، وذلك للحصول على المنافع من أنشطتها وSIC-12 تفسر تعريف IAS 27 في سياق الكيانات ذات الغرض الخاص ؛ وذلك بالتركيز بشكل أكبر على المخاطر والمكافآت.
- وأخيراً الأزمة المالية العالمية التي بدأت في2007 ؛ والتي سلطت الضوء على انعدام الشفافية بشأن المخاطر التي تعرض لها المستثمرون.

**وبالنسبة لظهور IFRS 11 :**

وبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 31 كانت المعالجة المحاسبية لترتيبات مشتركة تعتمد في المقام الأول على الهيكل، أو الشكل القانوني للترتيب، بدلا من جوهر الترتيبات. ولهذا معاملة الترتيبات المشتركة بموجب معيار المحاسبة الدولي31 كانت مفتوحة لانتهاكات محتملة من خلال ترتيبات الهيكلة، وبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم31 تم إعطاء المستثمرين في الشركات تحت السيطرة المشتركة الاختيار بين اثنين من المعالجات المحاسبية ممثلة في : حقوق الملكية، التجميع النسبي. وهذا يعني أن البيانات المالية للكيانات المماثلة اقتصاديا يمكن أن تكون مختلفة بشكل كبير[3].

**1. المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 : "البيانات المالية المنفصلة "**

إن إعداد قوائم مالية منفصلة له ارتباط وثيق بالشكل العام لمجمع الشركات، لكن يتم اللجوء إليه فقط عند حاجة المجمع، أو وجود لوائح قانونية تفرض على المجمع إعداد هذا النوع من القوائم المالية عند المحاسبة عن

[1] **NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES : (IFRS 10- IFRS 11- IFRS 12- IAS 27- IAS 28),** publié au Journal official de l'union européenne du 11/12/2012 : L 360.
[2] International Financial Reporting Standards ,**IFRS 10 Consolidated Financial Statements, IFRS,** United Kingdom, May 2011, p 6.
[3] NEED TO KNWE, **IFRS 11 joint arrangements**, 23/8/2014, http://www.pwc.com/ca/en/financial-reporting/ifrs-and-other-accounting-developments/publications/pwc-10-10-2013-new-disclosures-2013-annual-financial-statements-05-en.pdf

الاستثمارات في الشركات التابعة، والمشروعات المشتركة، والشركات الزميلة. ولتوضيح ذلك سنقوم في هذا الجزء بعرض هدف المعيار، وطريقة إعداد القوائم المالية المنفصلة، والإفصاح عند المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون.

**1.1. الهدف** : يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات التابعة، المشروعات المشتركة، والشركات الزميلة ؛ عندما تعد شركة قوائمً مالية منفصلة[1].

**2.1.نطاق التطبيق** : ويطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، والمشروعات المشتركة، والشركات الزميلة، وذلك عندما تختار الشركة، أو تكون مطالبة بموجب لوائح محلية، أن تعرض قوائم مالية منفصلة[2].

**3.1. إعداد القوائم المالية المنفصلة** : يجب أن تعد القوائم المالية المنفصلة، وفقاً لجميع المعايير الدولية للتقرير المالي التي ينطبق عليها. باستثناء عندما تعد قوائم مالية منفصلة، فإنه يجب عليها أن تحاسب عن الاستثمارات في الشركات التابعة، والمشروعات المشتركة والشركات الزميلة إما : بالتكلفة أو وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9[3]. كما يجب على الشركة أن تثبت توزيع الأرباح من الشركة التابعة، أو مشروع مشترك أو شركة زميلة ضمن الربح أو الخسارة في قوائمها المالية المنفصلة عندما يتأكد حقها في استلام توزيع الأرباح.

**4.1. الإفصاح** : يجب على الشركة أن تطبق جميع المعايير الدولية للتقرير المالي التي تنطبق عليها عند توفير الإفصاحات في قوائمها المالية المنفصلة. كما يجب عندما تختار شركة أم ألا تعد قوائم مالية مجمعة، وتعد بدلاً عن ذلك قوائم مالية منفصلة، فإنه يجب أن تفصح في تلك القوائم المالية المنفصلة عن حقيقة أن القوائم المالية هي قوائم مالية منفصلة. قائمة مفصلة تخص الاستثمارات المهمة في الشركات التابعة، والمشروعات المشتركة، والشركات الزميلة[4].

## 2. المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 " الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة " :

تطرق المعيار المحاسبي الدولي 28 إلى الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة، حيث تضمن هذا المعيار كيفية المحاسبة عنها، وكذلك إلى متطلبات تطبيق أسلوب حقوق الملكية، وكذا تاريخ التوقف عن استعمالها في المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة[5].

---

[1] **IAS 27 — Separate Financial Statements (2011)**, 30/03/2015, http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias27-2011

[2] Idem.

[3] IFRS Foundation ,**Norme comptable internationale 27 : États financiers individuels,** 20/01/2015, **http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45628.pdf**

[4] IFRS Foundation ,**Norme comptable internationale 27 : États financiers individuels,** op.cit.

[5] تم التطرق إليها في الفصل الأول.

**1.2. الهدف** : وصف المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة، وتحديد متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشروعات المشتركة[1].

**2.2. نطاق التطبيق** : يجب أن يطبق هذا المعيار من قبل جميع الشركات ؛ التي هي شركات مستثمرة لها سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على شركة مستثمر فيها[2].

**3.2. طريقة حقوق الملكية حسب IAS 28** : وتتمثل العناصر الخاصة بطريقة حقوق الملكية فيما يلي:

- **التعريف بالمحاسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية** : تتم باستخدام أسلوب الملكية، ويعني تسجيل الاستثمارات في الشركة الزميلة، أو العقد المشترك بالتكلفة، وتعديلها زيادة عن نصيبها من الأرباح، وتخفيضا عن نصيبها من الخسائر، أو توزيعات الأرباح، ويتم توقف عن استخدامها عند توقف التأثير الهام "البارز".
- **تطبيق طريقة حقوق الملكية** : يجب على الشركة التي لها سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم، على شركة مستثمر فيها، أن تحاسب عن استثمارها في الشركة الزميلة، أو المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، باستثناء عندما يُوضع ذلك الاستثمار ضمن الإعفاءات.

- **التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية** : يجب على الشركة أن تتوقف عن استخدام هذه الطريقة من التاريخ الذي يتوقف فيه استثمارها عن كونها شركة زميلة، أو مشروعا مشتركا ؛ أي عندما يصبح الاستثمار شركة تابعة فتحاسب عن استثماراتها وفق IFRS 10، IFRS 3 ، أو أصلا ماليا فتقاس القيمة المتبقاة بالقيمة العادلة...

- **إجراءات طريقة حقوق الملكية** : هناك الكثير من الإجراءات ؛ التي تُعد مناسبة لتطبيق هذه الطريقة، وهي متشابهة لإجراءات التوحيد الموضحة في معيار التقرير المالي رقم 10 [3].

## 3. معيار التقرير المالي الدولي رقم 10 "القوائم المالية الموحدة":

إن تطبيق معيار تقارير المالية الدولية 10 القوائم المالية الموحدة، والذي يجب أن يبدأ تجميع حسابات المستثمر فيها من التاريخ الذي تكتسب فيها الشركة الأم السيطرة على الأعمال المستثمر فيها، ويتوقف عندما تفقد الشركة الأم "المسيطرة" السيطرة على الأعمال المستثمر فيها. ومن خلال ما سبق قمنا عرض المعيار التقرير المالي 10 ؛ من خلال التطرق إلى هدف المعيار، ونطاق تطبيقه، ومتطلباته المحاسبية، وأهم العناصر التي تتعلق بمفهوم السيطرة.

[1] الفقرة 1 من المعيار المحاسبي الدولي 28.

[2] الفقرة 2 من المعيار المحاسبي الدولي 28.

[3] تم ذكرها في الفصل الأول.

**1.3. الهدف** : هدفه وضع مبادئ لعرض وإعداد القوائم المالية الموحدة ؛ عندما تسيطر شركة على واحدة، أو أكثر من الشركات الأخرى[1]. ولتحقيق هذا الهدف للمعيار التقرير المالي الدولي يجب [2]:

- على الشركة (الأم)، التي تسيطر على واحدة، أو أكثر من الشركات الأخرى (شركات تابعة)، أن تعرض قوائم مالية موحدة.
- يُعرف مبدأ السيطرة، ويحدد السيطرة على أنها الأساس للتجميع؛
- يحدد كيف يُطبق مبدأ السيطرة عند تحديد ما إذا كانت الشركة المستثمرة تسيطر على أعمال مُستثمر فيها وبناء عليه يجب عليها أن توحد الأعمال المستثمر فيها.
- يحدد المتطلبات المحاسبية، لإعداد القوائم المالية الموحدة.
- يُعرف الشركة الاستثمارية*، ويحدد استثناء من تجميع شركات تابعة معينة للشركة الاستثمارية.

ويقصد بمفهوم **السيطرة** في IFRS 10، وهي سيطرة الشركة المستثمرة على الأعمال المستثمر فيها عندما يكون لدى الشركة المستثمرة جميع ما يلي:

- ✓ تكون لديها سلطة على الأعمال المستثمر فيها.
- ✓ تعرُّض لها أو لديها حقوق في عوائد متقلبة من ارتباطها بالأعمال المستثمر فيها.
- ✓ القدرة على استخدام سلطتها على الأعمال المستثمر فيها ؛ للتأثير على مبلغ عوائد الشركة المستثمرة.

**2.3. نطاق التطبيق** : يجب على الشركة التي تُعد شركة أُم أن تعرض قوائم مالية موحدة. وينطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على جميع الشركات باستثناء ما يلي [3]:

-أنها شركة تابعة مملوكة بشكل كامل، أو شركة تابعة مملوكة بشكل جزئي لشركة أخرى، وأن جميع ملاكها الآخرين بمن فيهم أولئك الذين لا يحق لهم التصويت تم إخطارهم بأن الشركة الأم لا تعرض قوائم مالية موحدة، ولم يعترضوا على ذلك.

---

[1] **الفقرة رقم 1** من معيار التقرير المالي الدولي 10.

[2] **الفقرة رقم 2** من معيار التقرير المالي الدولي 10.

* تعرف المنشأة الاستثمارية حسب المعيار التقرير المالي الدولي رقم 10 بـ : **"المنشأة التي تحصل على الأموال من واحدة أو أكثر من المنشآت المستثمرة لغرض تزويد تلك المنشأة المستثمرة بخدمات إدارة الاستثمارات ؛ وتلتزم تجاه المنشأة المستثمرة فيها بأن يكون الغرض من أعمالها هو أن تستثمر الأموال لأجل –فقط– العوائد من المكاسب الرأسمالية، أو من دخل الاستثمار، أو من كليهما ؛ وتقيس وتُقوم أداء جميع استثماراتها – تقريبا– بالقيمة العادلة"**.

[3] **الفقرة رقم 3** من معيار التقرير المالي الدولي 10.

- لا يُتاجر في أدوات دينها، أو أدوات أموالها الخاصة في سوق عام (سوق أوراق مالية وطنية، وأجنبية، وسوق خارج المقصورة، بما في ذلك الأسواق المحلية، والإقليمية)؛

- لم تودع، وليست في سياق إيداع، قوائمها المالية لدى هيئة الأوراق المالية، أو هيئة تنظيمية أخرى ؛ لغرض إصدار أي فئة من الأدوات في سوق عام.

- تعد الشركة الأم النهائية، أو أي شركة أم وسيطة قوائم مالية موحدة تكون متاحة للاستخدام العام وتلتزم بالمعايير الدولية للتقرير المالي.

**3.3. المتطلبات المحاسبية** : يجب على الشركة الأم أن تعد قوائم مالية موحدة باستخدام سياسات محاسبية متماثلة للمعاملات والأحداث الأخرى المتماثلة في ظروف مشابهة [1].

**4.3. الحصص غير المسيطرة** : يجب على الشركة الأم أن تعرض الحصص غير المسيطرة في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن حقوق الملكية . بشكل منفصل . عن حقوق ملكية ملاك الشركة الأم [2]. وتعد التغيرات في حصة ملكية منشأة أم في منشأة تابعة التي لا ينتج عنها فقدان الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة مجرد معاملات أموال خاصة ( أي معاملات مع الملاك بصفتهم ملاك) [3].

**5.3. فقدان السيطرة** : عندما تفقد منشأة أم السيطرة على منشأة تابعة، فإن الشركة الأم [4]:

- تلغى إثبات أصول، والتزامات الشركة التابعة السابقة من قائمة المركز المالي الموحدة.
- تثبت أي استثمار متبقي في الشركة التابعة السابقة بقيمته العادلة وقت فقدان السيطرة وتحاسب لاحقا عنه وعن أي مبالغ مستحقة للمنشأة التابعة السابقة، أو عليها وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي ذات الصلة.
- تثبت المكسب، أو الخسارة المرتبطة بفقدان سيطرة تعود إلى الحصة المسيطرة السابقة.

**6.3. تحديد ما إذا كانت منشأة هي منشأة استثمارية** : وأخيرا يجب على الشركة الأم أن تحدد ما إذا كانت منشأة استثمارية أم لا.

**4. الترتيبات المشتركة (IFRS11)** :

[1] **الفقرة رقم 19** من معيار التقرير المالي الدولي 10.

[2] **الفقرة رقم 22** من معيار التقرير المالي الدولي 10.

[3] **الفقرة رقم 23** من معيار التقرير المالي الدولي 10.

[4] **الفقرة رقم 25** من معيار التقرير المالي الدولي 10.

ويعرف هذا المعيار الترتيبات المشتركة على أنه ترتيب يكون لطرفين، أو أكثر فيه **سيطرة مشتركة**. ونعني بالسيطرة المشتركة تقاسم مُتفق عليه – بشكل تعاقدي – للسيطرة على ترتيب ؛ والتي توجد – فقط– عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة الموافقة بالإجماع من الأطراف مُتقاسمة السيطرة. وسيتم في هذا الجزء عرض هدف، نطاق تطبيق المعيار، والقوائم المالية للأطراف في ترتيب مشترك. واعتمد الباحث كمصدر لهذا المعيار، النص المنشور من قبل الإتحاد الأوروبي رقم 1254/2012، الصادر بالجريدة الرسمية للإتحاد الأوروبي[1] رقم L360.

**1.4. الهدف** : إن الهدف من تطبيق معيار تقارير المالية الدولية 11 الترتيبات المشتركة هو وضع مبادئ للتقرير المالي من قبل الشركات التي تمتلك حصة في الترتيبات التي تخضع للسيطرة – بشكل مشترك[2]، ويتحقق هذا الهدف عندما يتطلب من الشركة التي تكون طرف في ترتيب مشترك، أن تحدد نوع هذا الترتيب الذي تشارك فيه من خلال تقويم حقوقها، والتزاماتها، وأن تحاسب عن تلك الحقوق، والالتزامات وفقا لنوع ذلك الترتيب المشترك [3].

**2.4. نطاق التطبيق** : يجب أن يُطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي من قبل جميع الشركات، التي تكون طرفا في ترتيب مشترك بدون استثناء [4].

ويندرج تحت الترتيبات المشتركة نوعين من ترتيبات، إما **عمليات مشتركة، أو مشاريع مشتركة** *.

**3.4. القوائم المالية للأطراف في ترتيب مشترك** : وتنقسم بدورها إلى :

**3.4. 1. القوائم المالية للعمليات المشتركة** : في هذه الحالة يجب على المشارك أن يثبت حصته في العملية المشتركة على أصوله، خصومه، إيراده، ومصروفه بما في ذلك نصيبه من أصوله، وخصومه، وإيراده ومصروفه بشكل مشترك[5]. وتتم المحاسبة إما عن :

- **مبيعات، أو مساهمات أصول إلى عملية مشتركة** : وفي هذه الحالة عندما تدخل منشأة في معاملة، مع عملية مشتركة ؛ تكون الشركة فيها مشارك في عملية مشتركة، مثل بيع، أو مساهمة أصول، فإنها تجري المعاملة مع الأطراف الآخرين في العملية المشتركة ؛ حينئذ يجب على المشارك في العملية المشتركة أن يثبت المكاسب، والخسائر الناتجة عن مثل هذه المعاملة – فقط– بمقدار حصص الأطراف الأخرى في العملية المشتركة[6].

---

[1] **NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES : (IFRS 10- IFRS 11- IFRS 12- IAS 27- IAS 28),** op.cit.

[2] **الفقرة رقم 1** من معيار التقرير المالي الدولي 11.

[3] **الفقرة رقم 2** من معيار التقرير المالي الدولي 11.

[4] **الفقرة رقم 3** من معيار التقرير المالي الدولي 11.

* قد تم ذكرها بالتفصيل في الفصل الأول.

[5] ERNST & YOUNG, **Applying IFRS : IFRS 11 joint arrangements,** 22/08/2014, http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Applying_IFRS_11/$FILE/Applying_IFRS_11.pdf

[6] **الفقرة رقم ب 16** من معيار التقرير المالي الدولي 11.

- **مشتريات أصول من عملية مشتركة** : وفي هذه الحالة عندما تدخل منشأة في معاملة، مع عملية مشتركة تكون الشركة فيها مشارك في عملية مشتركة، مثل شراء أصول، فلا يجوز للمنشاة أن تثبت نصيبها من المكاسب، والخسائر حتى تعيد بيع تلك الأصول إلى طرف ثالث[1].

**3.4. 2. القوائم المالية للمشروعات المشتركة** : في هذه الحالة يجب على المشارك أن يُثبت حصته في المشروع المشترك على أنه استثمار، ويجب عليه أن يحاسب عن ذلك الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 28" الاستثمارات في الشركات الزميلة، والمشروعات المشتركة "ما لم تكن الشركة معفاة من تطبيق طريقة حقوق الملكية كما هو مُحدد في ذلك المعيار [2].

## 5. الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى (IFRS12) :

وتعتبر الحصص في الشركات الأخرى كل ارتباط تعاقدي، أو غير تعاقدي الذي يُعرض الشركة لتقلب في العوائد من أداء الشركة الأخرى. ويمكن أن يُدلل على حصة في شركة أخرى ؛ ولكن لا يقتصر على الاحتفاظ بأدوات أموال خاصة، أو دين إضافة إلى أشكال أخر للارتباط مثل تقديم التمويل، ودعم السيولة، وتعزيز الائتمان والضمانات. وهي تشمل الوسائل التي من خلالها يكون لدى شركة سيطرة، أو سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم، على شركة أخرى. وليس بالضرورة أن تمتلك شركة حصة في شركة أخرى – فقط – بسبب علاقة عادية بين عميل ومورد، لذا سيتم في هذا الجزء تحديد الهدف من هذا المعيار، ونطاق تطبيقه، بالإضافة إلى التركيز على جميع النقاط التي تخص الافصاحات في الشركات التابعة.

**1.5. الهدف** : يهدف أن تطالب الشركة بأن تفصح عن المعلومات ؛ التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم كل من طبيعة، والمخاطر المرتبطة بما لها من حصص في الشركات الأخرى، وكذا آثار تلك الحصص على مركزها المالي، وأدائها المالي، وتدفقاتها النقدية ؛ ولتحقيق أهدافها يجب على الشركة أن تفصح عن الأحكام، والافتراضات المهمة التي استخدمتها عند تحديد طبيعة حصتها في شركة، أو اتفاق آخر. نوع الترتيب المشترك الذي لها فيه حصة. وأن تستوفي تعريف شركة استثمارية عندما يكون منطبقا. وأخيرا جميع المعلومات حول حصصها في الشركات الأخرى[3].

[1] **الفقرة رقم "ب 36- ب 37"** من معيار التقرير المالي الدولي 11.

[2] ERNST & YOUNG, op.cit.

[3] **IFRS 12 — Disclosure of Interests in Other Entities,** 23/01/2015, http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs12

**2.5. نطاق التطبيق** : يجب أن يُطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي من قبل الشركة التي لها حصة في " شركات تابعة؛ ترتيبات مشتركة، شركات زميلة، شركات مُهيكلة غير الموحدة" [1].

**3.5. الحصص في الشركات التابعة** : يجب على الشركة أن تفصح عن المعلومات ؛ التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية الموحدة من[2]:

- فهم تركيبة المجموعة، والحصة التي تملكها الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجمع، وتدفقاتها النقدية.
- تقويم طبيعة، ومدى القيود المهمة على قدرتها على أن تصل إلى أصول المجموعة، أو أن تستخدمها، وعلى أن تسوي التزاماتها، كما يجب عليها تقويم المخاطر المرتبطة بحصصها في الشركات المهيكلة الموحدة، والتغيرات فيها، وكذا تقويم تبعات التغيرات في حصة ملكيتها في الشركة التابعة ؛ والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة، وأخيراً تقويم تبعات فقدان السيطرة على الشركة التابعة خلال فترة التقرير.

**4.5. الحصة التي تملكها الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجموعة وتدفقاتها النقدية** : يجب على الشركة أن تفصح عن كل من منشآتها التابعة ؛ التي بها حصص غير مسيطرة للمنشأة معدة التقرير عن [3]:

- اسم الشركة التابعة، والمقر الرئيسي لأعمالها.
- المقر الرئيسي لأعمال الشركة التابعة.
- نسبة حصص الملكية المحتفظ بها من قبل الحصص غير مسطرة.
- نسبة حقوق التصويت المحتفظ بها من قبل الحصص غير المسطرة، إذا كانت تختلف عن نسبة حصص الملكية المحتفظ بها.
- الربح، أو الخسارة المخصصة للحصص غير المسيطرة في الشركة التابعة خلال فترة التقرير.
- الحصص غير المسيطرة المتراكمة في الشركة التابعة في نهاية فترة التقرير.
- معلومات مالية مختصرة حول الشركة التابعة.

**5.5. طبيعة ومدى القيود المهمة** : يجب علي الشركة أن تفصح عن [4]:

- القيود المهمة التشريعية، والتعاقدية، والتنظيمية، وقدرتها على أن تصل إلي أصول المجمع، أو أن تستخدمها على أن تسوى التزاماتها، وتبعات التغيرات في حصة ملكية منشاة أم في منشأة تابعة، والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة.

---

1 Idem.

[2] **الفقرة رقم 10** من معيار التقرير المالي الدولي 12.

[3] **الفقرة رقم 12** من معيار التقرير المالي الدولي 12.

[4] **الفقرة رقم 13** من معيار التقرير المالي الدولي 12.

-يجب علي الشركة أن تعرض جدولا يظهر الآثار على حقوق الملكية ؛ التي تعود إلى ملاك الشركة الأم لأية تغيرات في حصص ملكيتها في منشاة تابعة، والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة.

- تبعات فقدان السيطرة على الشركة تابعة خلال فترة التقرير.
- يجب على الشركة أن تفصح عن المكسب، أو الخسارة إن وجدت جراء فقدان السيطرة على الشركة التابعة.

### 6. المعالجة المعيارية لـ "IFRS 10 – IFRS 11 – IFRS 12" :

وهو عبارة عن رسم بياني، يوضح الروابط بين المعايير المختلفة سالفة الذكر، وهذا كما يوضحه الشكل التالي :

**الشكل (2-2) : المعالجة المعيارية لـ IFRS 10، IFRS 11، IFRS 12.**

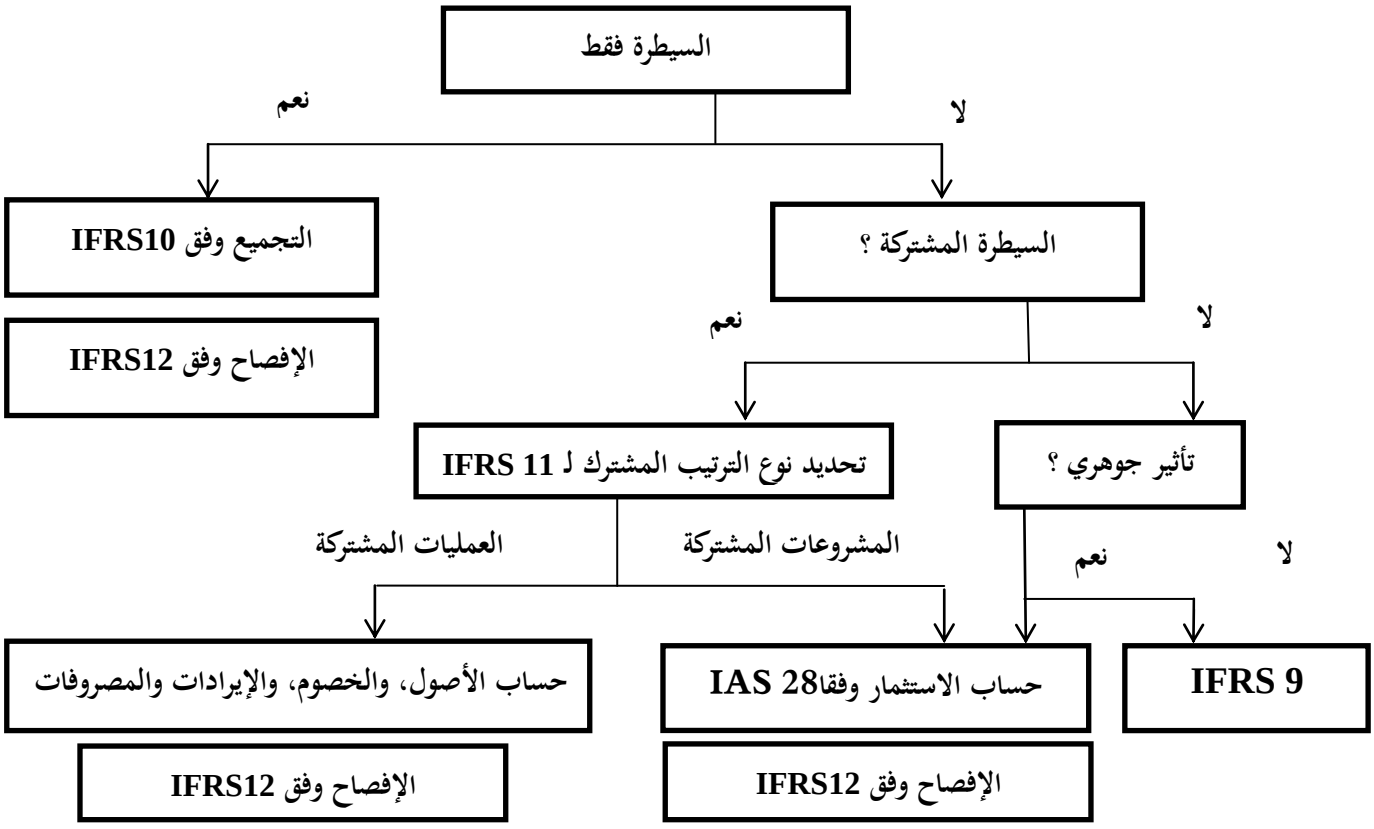


**Source** : Eric Tort et Escaffre Lionel, **Améliorer l'information financière en IFRS : politique comptable et communication financière**, Édition Dunod, Paris, 2012, p 27.

ويفسر الشكل السابق ما يلي :

- في البداية إذا كان صاحب المشروع يتحكم وحده في السيطرة على الكيان، في هذه الحالة يجب استعمال التجميع القوائم المالية وفقا IFRS 10، وتوفير المعلومات وفقا IFRS 12.

- في الحالة الثانية إن كان لصاحب المشروع أطراف مشاركة عليه أن يسأل الطرف الذي يشارك في مشروع مشترك، هل لديه سيطرة مشتركة، أو له تأثير ملموس وفقط ؟

- في الحالة الثالثة إن كان هناك ترتيب مشترك فعلى صاحب المشروع، أن يحدد نوع الترتيب فإن كان :

- ✓ **عمليات مشتركة** : فمن الضروري حساب الأصول، والخصوم، والإيرادات، والمصروفات ومن ثم توفير المعلومات وفقاً IFRS 12.
- ✓ **مشروعات مشتركة** : في هذه الحالة تنطبق عليها نفس المراحل لما يكون هناك تأثير جوهري للسيطرة المشتركة، ويقوم صاحب المشروع بحساب الاستثمار وفق IAS28، ومن ثم توفير المعلومات وفقاً IFRS 12.

- وأخيرا إن لم يكن هناك أي تأثير جوهري للسيطرة المشتركة، فإنه تعد القوائم وفقاً IFRS 9.

في الأخير نستطيع القول أن المتتبع للنظام المحاسبي المالي الجزائري المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية، يجد أن SCF ثابت، عكس ما نلاحظه من التغيرات، والتعديلات المستمرة في المعايير الدولية، ومن بينها المعايير الخاصة بتجميع الحسابات. وهذا مما يجعل فجوة الاختلاف كبيرة بمرور الوقت بين المعايير الدولية، ونظام المحاسبي المالي.

## خلاصة :

من خلال الفصل الثاني نستطيع القول، أن المشرع للقانون المحاسبي المالي الجزائري وضع نوعين من الحسابات الخاصة بالشركات وفروعها، إذ نجد هناك حسابات **مدمجة "مجمعة"** وأخرى مركبة، فالحسابات المجمعة تميزت بثلاث أنواع من الرقابة "سيطرة، نفوذ مؤثر، رقابة مشتركة"، ويختلف ذلك حسب نوع النفوذ المفروض من طرف الشركة الأم، وأن لكل نوع من الرقابة طريقة تجميع خاص بها وهي لا تختلف على ما هو متعارف عليه، أما بالنسبة للحسابات **المركبة** فهي لا تحمل في طياتها أي نوع من الرقابة، وهي تعرف على أنها مجموعة من الكيانات التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس المركز الإستراتيجي، لاتخاذ القرارات، واقعة، أو غير واقعة في الإقليم الوطني.

أما أهم النقاط المستخلصة من المعايير الخاصة بتجميع الحسابات نوجزها كما يلي :

- ✓ أن من أسباب ظهور معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بتوحيد الحسابات، هو اختلاف الممارسة العملية في تطبيق IAS 27، SIC-12 وذلك من خلال اختلاف الكيانات في تطبيق مفهوم السيطرة في ظروف كيان يسيطر على كيان آخر، ولديه أقلية من حقوق تصويت لكيان. الأزمة المالية العالمية التي بدأت في 2007. وكذا قيام المعيار المحاسبي الدولي رقم 31 بإعطاء المستثمرين في الشركات تحت السيطرة المشتركة اختيارين طريقة حقوق الملكية، وطريقة التوحيد النسبي.

- ✓ أما الجديد الذي جاءت به معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بتوحيد الحسابات، الفصل بين البيانات المالية الموحدة، والمنفصلة، وهذا من خلال تقسيمها بين IFRS 10وIAS 27 على التوالي. وهذا ما قد يخفف الضغط على المهتمين، للتجاوب مع المعيار، وعدم الوقوع في تناقضات مثل ما حصل مع المعيار IAS 27 سابقا. وكذا تحديد مفهوم، وحيد، ومحدد للسيطرة من خلال المعيار IFRS 10 عكس التضارب الذي كان حاصلا فيما قبل لمفهوم السيطرة بينIAS 27 و SIC-12 والذي يستغل ؛ للتلاعب المحاسبيين في استعمال هذا المعيار، إضافة إلى تحديد طريقة حقوق الملكية في المعالجة المحاسبية للشركات تحت السيطرة، وذلك للابتعاد عن التناقضات التي قد تحدث لشركتين متماثلتين عند استعمال إحداهما طريقة حقوق الملكية، والثانية التوحيد النسبي.

- ✓ أما العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بتوحيد الحسابات، تتمثل في إعطاء صورة واضحة، ومترابطة بين المعايير الجديدة، فالمخطط المقدم سابقا دقيق الاستعمال، يشرح بدقة كبيرة كيفية التنقل من معيار إلى آخر، في حالة عدم تناسب وضعية الشركة مع معيار محدد.

# الفصل الثالث :

# التحليل المالي للحسابات المجمعة.

- المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي.
- المبحث الثاني : خصوصيات التحليل المالي للحسابات المجمعة.
- المبحث الثالث : التحليل المالي للحسابات المجمعة، ومعايير المحاسبة الدولية.

## تمهيد :

يعتبر موضوع التحليل المالي من أهم مواضيع الإدارة المالية، لما له من أهمية كبيرة لضمان التخطيط السليم ؛ من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة، إذ ظهر الاهتمام بهذا النوع من التحليل بداية من ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة الأسباب التي أدت إلى الكساد الكبير الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية. ومع تطور الأحداث التي عرفتها على مستوى الاقتصاد العالمي وانتشار الأسواق العالمية، وظهور أنواع جديدة من الشركات، أدى هذا الأخير إلى ظهور مؤشرات جديدة خاصة بتحليل مالي بالحسابات المجمعة...

في هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم التحليل المالي بصفة عامة، ومن ثم التطرق إلى خصوصية التحليل المالي للحسابات المجمعة، ومعرفة ما الغرض من عملية التحليل المالي للحسابات المجمعة، وما علاقتها بمعايير المحاسبة الدولية. وفي ختام هذا الفصل سنحاول معرفة كيفية قياس مؤشرات المردودية الخاصة بالحسابات المجمعة، وهل تختلف على ما هو معروف عليه عند تحليل القوائم المالية الفردية ؟ . لذا من خلال كل ما سبق سنحاول تقسيم هذا الجزء كما يلي :

- **المبحث الأول** : عموميات حول التحليل المالي.
- **المبحث الثاني** : خصوصيات التحليل المالي للحسابات المجمعة.
- **المبحث الثالث** : التحليل المالي للحسابات المجمعة.

## المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي

### 1. نشأة التحليل المالي :

إن أغلب الدراسات العلمية تشير إلى أن لنشأة التحليل المالي عدة أسباب متمثلة أساسًا في أربع نقاط نلخصها كما يلي [1]:

**1.1. الثورة الصناعية** : إن ظهور الثورة الصناعية في أوروبا، أدى إلى استخدام رأس مال ضخم يسعى المساهمون من ورائه إلى جني أرباح كبيرة، لذلك أصبحت القوائم المالية الوسيلة الوحيدة أمامهم، لتحديد نقاط قوة وضعف شركاتهم من خلال تحديد قوة مركزها المالي، ونتيجة أعمالهم، وذلك بتفسير نتائج تحليل قوائمهم المالية.

**2.1. تدخل الدولة في عرض القوائم المالية** : وظهر ذلك من خلال وجود ونجاح شركات المساهمة، والذي أدى بدوره لتدخل الدولة بإصدار تشريعات خاصة بضرورة مراجعة حسابات الشركات بواسطة مراقب خارجي، من أجل ضمان حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات بتحديد كيفية تفصيل عرض القوائم المالية، لضمان إعطاء صورة للمساهمين حول المركز المالي للشركة، ونتائج أعمالها.

**3.1. الأسواق المالية** : تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، لأنهم أكثر الأطراف فاعلية داخل السوق من خلال تحقيقهم للأرباح، وأكثرهم عرضة للمخاطر، ونظرا لحاجيتهم الكبيرة لمعلومات دقيقة عن واقع منشآت الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية. لذا نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل القوائم المالية لمنشآت الأعمال ماليا، لتحديد مدى قوة هذه المنشآت أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك طلب وعرض الأوراق المالية في السوق.

**4.1. الائتمان** : وكان سبب ظهور التحليل المالي في هذه الحالة نتيجة انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل، الذي دفع البنوك التجارية إلى تقييم وضعية سلامة المركز المالي، والنقدي للشركات طالبة الائتمان.

### 2. مفاهيم حول التحليل المالي :

يعرف مصطلح التحليل المالي حسب (**Grandguillot, Béatrice** ) على أنه " **مراجعة منهجية لأداء النشاط، والهيكل المالي للشركة من خلال المعلومات المالية، والاقتصادية التي قد تؤثر على الماضي**

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي " لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، ط2، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 25- 26.

**والحاضر أو المستقبل..."**[1]. أما "**Peyrard Josette, Avenel Jean, Peyrard Max** " فيعرفه على أنه عبارة عن " **مجموعة من الأساليب، لتقييم الوضع المالي في الماضي والحاضر، والمساعدة في اتخاذ القرار، وتسيير الاتساق وتقييم المؤسسات**"[2]. ويَعرف أيضا حسب "**Legros Georges** " ما هو إلا " **وسيلة لتدوين الواقع الاقتصادي للشركة في شكل لغة شاملة، مع السماح بتطوير الأدوات اللازمة، لمتابعة النشاط**"[3]. أما "**Thomas, Philippe** " فيلخص مفهوم التحليل المالي من خلال [4]:

**أثر السياسة المالية** : ويتعلق هذا الجانب بتحديد، وشرح وتأطير اختيار الشركة من خلال قياس استثماراتها (إدارة رأس المال العامل) وتمويلاتها (إدارة رأس المال المستثمر).

**قياس درجة تحقيق الأهداف المالية** : ويتجلى تحقيق الهدف المالي من خلال خلق القيمة الاقتصادية، وقيمة للمساهمين.

**الامتثال بالقيود** : وذلك من خلال تحديد المعوقات المختلفة، وتأثيراتها على الربحية والملاءة.

ومن خلال كل ما سبق يقصد بالتحليل المالي مجموعة من الأدوات والأساليب تختلف حسب الغرض من عملية التقييم تساعد على اتخاذ القرار، وتعمل على تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية الموجودة في القوائم المالية إلى معلومات مختصرة، ومفيدة بغية تقييم الوضع المالي في الماضي، والأهداف المالية المسطرة في الحاضر، وكذا التنبؤ بالمستقبل.

كما يمكن اعتبار عملية تحليل المالي ما هي إلا وسيلة تسعى لتحقيق عدة أهداف نلخصها كالتالي :

- متابعة، ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها.
- متابعة، ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.
- المساعدة في فهم البيانات المالية، وإجراء عملية التحليل، ومقارنة وتقييم البيانات.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- الحكم على كفاءة الإدارة.

1 Grandguillot Béatrice, grandguillot Francis, **Analyse financière 2014-2015 Les points clés pour réussir une analyse financière ou un diagnostic financier**, édition 2014 / 2015, Édition Gualino, Paris, 2014, p 4.

2 Peyrard Josette, Avenel Jean, Peyrard Max**, Analyse financière : Normes françaises et internationales IAS/IFRS**, 9e édition,Édition Vuibert, paris, 2006, p 7.

3 Legros Georges, **Mini manuel de Finance d'entreprise : L'essentiel du cours - Exercices corrigés - Cas de synthèse**, 2e édition, Édition Dunod, paris, 2014, p 1.

4 Thomas, Philippe, **Analyse financière Approche internationale – CFA**, RB édition, paris, 2011, p 17.

– معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها، وقدرتها على الاقتراض.

### 3. استعمالات التحليل المالي :

بالرغم من أن عملية التحليل المالي تعتبر ما هي إلا أداة يسعى المحلل المالي من ورائها للتعرف والحكم على مستوى أداء الشركات واتخاذ القرارات الخاصة ؛ لتلبية احتياجات ذوي المصالح " **الإدارة، المستثمرون، المقرضون، الدولة، بيوت الخبرة، السماسرة...**" ولكن يختلف استعمالها حسب غرض المحلل من عملية التحليل، ويمكننا تلخيص استعمالات التحليل المالي في الأغراض التالية [1]:

– **التحليل الائتماني** : ويهدف المقرِض من وراء هذا التحليل إلى محاولة معرفة ما مدى مقدرة المقترض على سداد التزاماته في الآجال المحددة ؟ .

– **التحليل الاستثماري** [2]: تكمن أهمية هذا التحليل للجمهور سواء كانوا أفراد، أو شركات، وينصب اهتمامهم صوب هذا التحليل لمعرفة ما مدى سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدهم ؟.

– **تحليل الاندماج والشراء** [3]: ويستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الشراء، أو اندماج شركتين، أو أكثر قصد تقييم القيمة الحالية للشركة المنوي شرائها، أو دمجها، كما يتم تقييم أدائها المستقبلي بعد عمليتي الدمج، أو الشراء.

– **تحليل تقييم الأداء** : ويعتمد ذلك على تقييم ربحية الشركة، وكفاءة إدارة أصولها، وتوازنها المالي وسيولتها.

– **التخطيط** : ويقوم المحلل بهذه الخطوة قصد وضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية في شقين الأداء السابق، والأداء المتوقع.

### 4. منهجية التحليل المالي

: ويقصد بمنهجية، أو طبيعة التحليل المالي الخطوات العملية المتبعة في إجراء عملية التحليل والتي في الغالب تمر عبر عدة مراحل نوجزها فيما يلي [4]:

– تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.

---

[1] عبد الحليم كراجه وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 157- 158.

[2] رشاد العصار وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 151.

[3] مفلح محمد عقل، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 281.

[4] أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 130- 131.

- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية.
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى الأهداف المسطرة.
- اختيار أسلوب، وأداة التحليل الأنسب للتعامل مع مشكلة البحث.
- استعمال المعلومات، والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار، أو الإجراء المطلوب.
- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج.
- تحديد، وتحليل الانحراف عن المعيار المقاس عليه.
- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

ومن خلال كل ما سبق تلخص طبيعة، أو منهجية التحليل المالي حسب ما يوضحه الشكل التالي :

**الشكل (3-1) : ملخص حول منهجية التحليل المالي.**

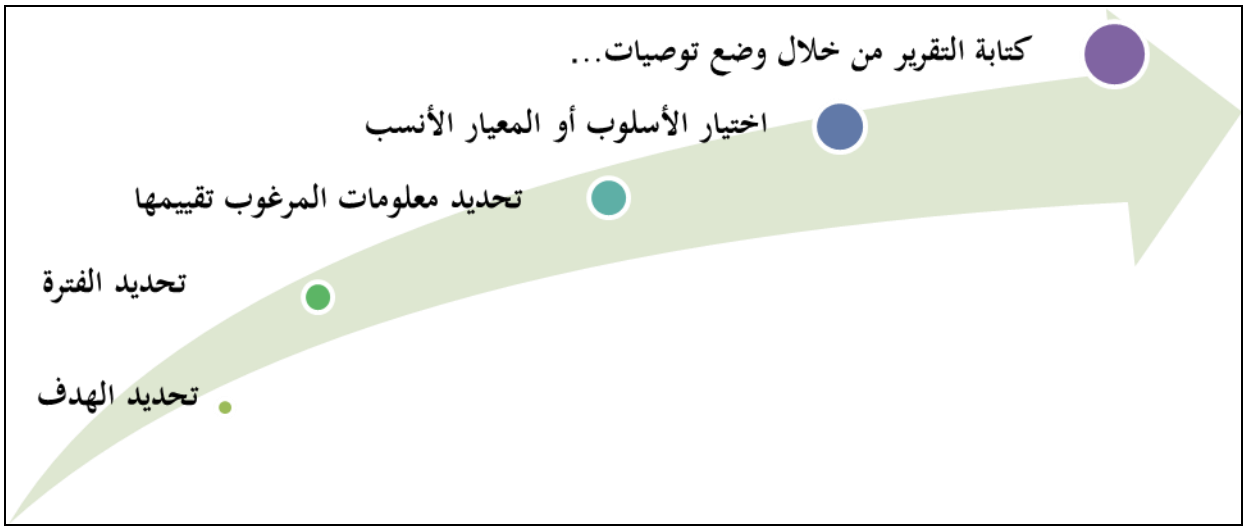


**المصدر : من إعداد الباحث**

## 5. أنواع التحليل المالي :

يمكن تصنيف التحليل المالي طبقا للطريقة المستعملة في مقارنة المعلومات كما يلي :

**1.5. التحليل العمودي** : ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية، والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر من عناصر تلك القوائم، وذلك بتاريخ معين. وتزيد الاستفادة من هذا التحليل إلى إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه ضمن قائمة مالية معينة ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون، لانتقاء البعد الزمني عنه[1]؛

[1] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 305.

**2.5. التحليل الأفقي** : يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم نشاط الشركة، أو مركزها المالي، أو كليهما معا خلال فترتين زمنيتين، من خلال إيجاد العلاقة الأفقية بين نفس الفقرة خلال فترتين مختلفتين، وذلك بهدف دراسة الاتجاهات والتغيرات الحاصلة في كل فقرة خلال فترات مختلفة[1].

بالرغم من اعتبار أن تصنيف التحليل المالي المذكور يعتبر من أهم أنواع تصنيفات التحليل، لكن لا يعني عدم وجود تصنيفات، أو أنواع أخرى تختلف حسب وجهة نظر الشخص القائم بالتحليل، والتي يمكن تلخيصها كما يتم توضيحها حسب لجدول التالي :

**الشكل (3-2) : ملخص حول أنواع التحليل المالي.**

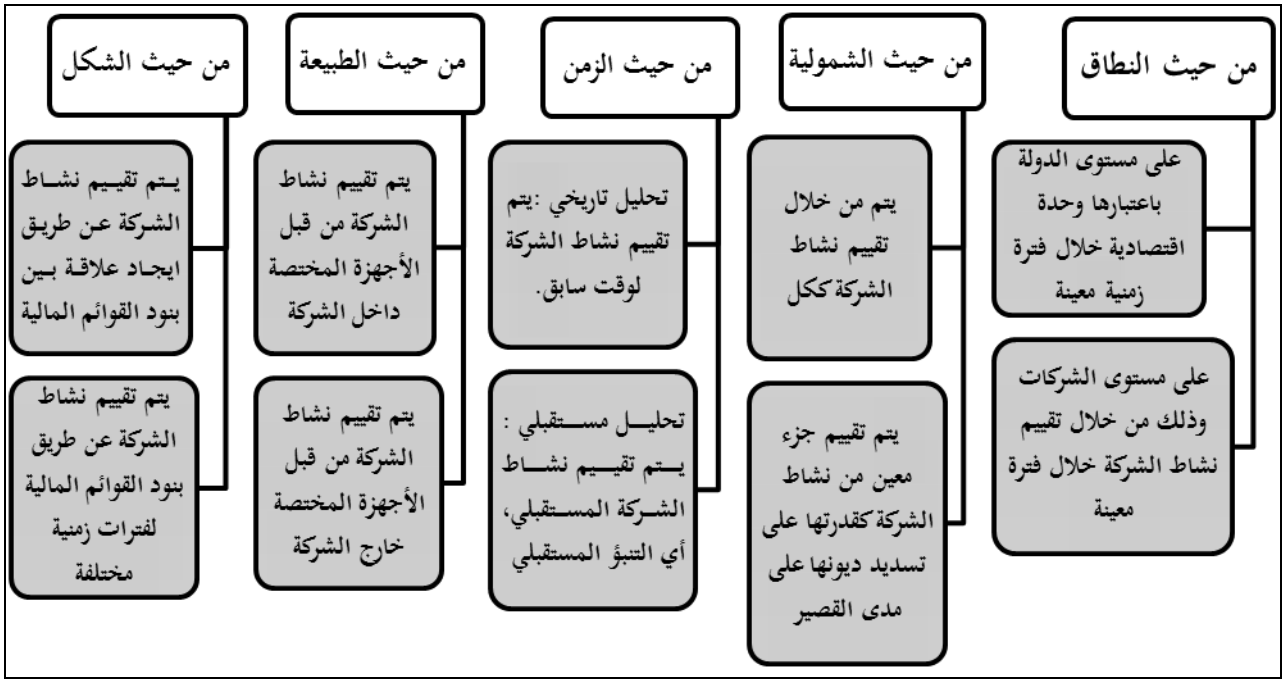


**المصدر : من إعداد الباحث.**

## المبحث الثاني : خصوصية التحليل المالي للحسابات المجمعة

إن لعملية التحليل المالي للحسابات المجمعة عدة خصوصيات مقارنة بتحليل القوائم المالية الفردية، نلخصها في الأسئلة التالية :

- **لماذا التحليل المالي للحسابات المجمعة ؟**

[1] حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة (منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 158.

- **فيما تتمثل منهجية التحليل المالي للحسابات المجمعة ؟**
- **فيما تتمثل تحديات التحليل المالي للحسابات المجمعة ؟**

من خلال ما سبق سنقوم في هذا الجزء بعرض الأسئلة المذكورة سابقا على النحو التالي :

## 1. ما الغرض من التحليل المالي للحسابات المجمعة :

إن التحليل المالي المطبق على الحسابات المجمعة، يعد الوحيد الذي يسمح بتقييم النشاط والربحية والهيكلة المالية للمجمع بصورة صادقة، وذلك لعدة أسباب نلخصها كالتالي [1]:

– اعتبار رقم الأعمال داخل المجمع أحيانا حصة مهمة من نشاط مختلف الشركات في حين أن الحسابات الفردية لا تميز بين رقم الأعمال المحقق داخل المجمع، ورقم الأعمال مع الزبائن الخارجيين، إذ أن رقم الأعمال المجمع يسمح بقياس النشاط الحقيقي للمجمع إذ أنه يلغي رقم الأعمال مابين وحدات المجمع، كما أن المعاملات غير مرتبطة برقم الأعمال المجمع وفقط، بل تذهب إلى أكثر من ذلك إلى العائدات وأتعاب التسيير والفوائد ...وإلخ، جميع هذه العمليات ملغاة دون أن يكون لها تأثير على نتيجة المجمع.

– كما تعتبر بعض الأرباح الناتجة عن العمليات المحققة مع كيانات أخرى من المجمع كفوائض القيمة عن التنازل والأرباح، والمؤونات، وغيرها في الحسابات الفردية، ويسمح إلغاء هذه العمليات في الحسابات المجمعة بقياس ربحية المجمع ككل.

– باعتبار الحسابات المجمعة هي الوحيدة التي تسمح بتقييم قدرة الشركة الأم على إرضاء مساهميها، فالمردودية بالنسبة لمساهمي الشركة الأم تتعلق بمردودية الشركات الداخلة في محيط التجميع، كذلك فإن اقتراض الشركة الأم بغرض تمويل شركاتها الفرعية يجعل من قدرة هذه الشركة الأم على السداد متعلقة بربحية شركاتها الفرعية أيضا.

– يحوز المقرض الذي يقيم مستوى مخطر قرار الإقراض على كل من الحسابات الفردية لعمليه، وكذلك الحسابات المجمعة للمجمع الذي ينتمي إليه عميله، وهنا تظهر الأهمية الخاصة بتحليل كل فئة من القوائم، بما أن المورد يواجه مخاطر ائتمان تجاه كيان قانوني مستقل، فإنه يبدأ بتحليل الحسابات الفردية لذلك الكيان، أما في الحالة الثانية عندما

[1] **أنظر إلى :**

– Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**, 2éme édition, , op.cit, pp 156 - 159.

– Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**, 3éme édition, Dunod, Paris, 2015, pp 178 - 180.

تكون الروابط بين الكيان، والمجمع قوية فإن تحليل الحسابات المجمعة يعزز بتقييم المخاطر، ويمكن أن تتخذ الروابط بين الشركة الأم وشركاتها الفرعية أحد الأشكال التالية :

- ✓ **الطابع الاقتصادي** : في هذه الحلة تكون حصة رقم الأعمال داخل المجمع بين الشركة الفرعية، وشركات المجمع مرتفعة، ففي هذه الحالة مما يدل على وجود نشاط كلي للمجموعة في حالة جيدة، أو سيئة.
- ✓ **الطابع المالي** : بأن يقوم المجمع بإعداد خزينة مركزية، بحيث يخلق هذا التمركز تضامنا فعليا بين مختلف الكيانات.
- ✓ **الطابع القانوني** : تضمن الشركة الأم دفع ديون شركاتها التابعة لها.

## 2. منهجية التحليل المالي للحسابات المجمعة :

للقيام بعملية التحليل المالي لأي شركة، وجب إتباع منهجية معينة، ولكن بالنسبة للمجمعات فلا يوجد منهجية معينة، أو متفق عليها من طرف المحللين، وخبراء المالية، ولكن يمكن تصور عدة مناهج ممكنة، ويعتمد هذا على دور التحليل، والغرض منه، ونطاق التحليل.

وباعتبار هذه المناهج الممكنة لا تختلف – في الحقيقة – في التحليل بين دراسة الحسابات الفردية وبين الحسابات المجمعة، وهذا بالرغم من وجود عدة نقاط محددة تتعلق بتحليل، وتسيير المجمعات والتي تتمثل في "حقوق الأقلية، الضرائب المؤجلة، الأسهم وشهرة المحل"[1]. وقد قام العديد من الباحثين والخبراء بتقديم عدة مناهج ممكنة، التي تساعد في التحليل المالي للحسابات المجمعة، ونلخصها على النحو التالي [2]:

- ✓ التحليل حسب الاتجاهات بسيطة.
- ✓ التحليل حسب الاتجاهات المعقدة.
- ✓ التحليل من خلال مقارنة المعايير القطاعية.
- ✓ التحليل من خلال المعلومات المقدمة الأخرى.
- ✓ تطبيق قاعدة الشخصية.

يفضل أغلبية المحللين، والخبراء اختيار ما يسمى بالتحليل حسب المعايير القطاعية على حساب الدراسة عن طريق النسب، وهو ما جاءت به معايير المحاسبة، والتقارير المالية الدولية، والتي تحث على القراءة، والمقارنة حسب

[1] Pascal Bareto , Georges Gregorio, **finance : Manuel ET Application**, 2eme ed, Dunod, paris, 2009, p150.
[2] **Idem.**

المعايير القطاعية[1]. أما بخصوص تطبيق القاعدة الشخصية عند التحليل المالي للحسابات المجمعة، والتي تشمل جميع النواحي المالية، باعتبارها من اختيار وخبرة المحلل المالي، وجب الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر على المجمع، أو المؤسسة الأم، وتتمثل في" المحيط والإستراتيجية المتبعة، نموذج النمو،والتوقعات المستقبلية، القوائم المالية " [2]

ومنه سنقوم بتقديم منهجية مساعدة لتحليل الوضعية المالية للمجمع حسب القاعدة الشخصية كما يتم توضيحها ضمن الشكل التالي :

**الشكل (3-3) : منهجية مقترحة لعملية التحليل المالي لمجمع الشركات المدرجة في البورصة**

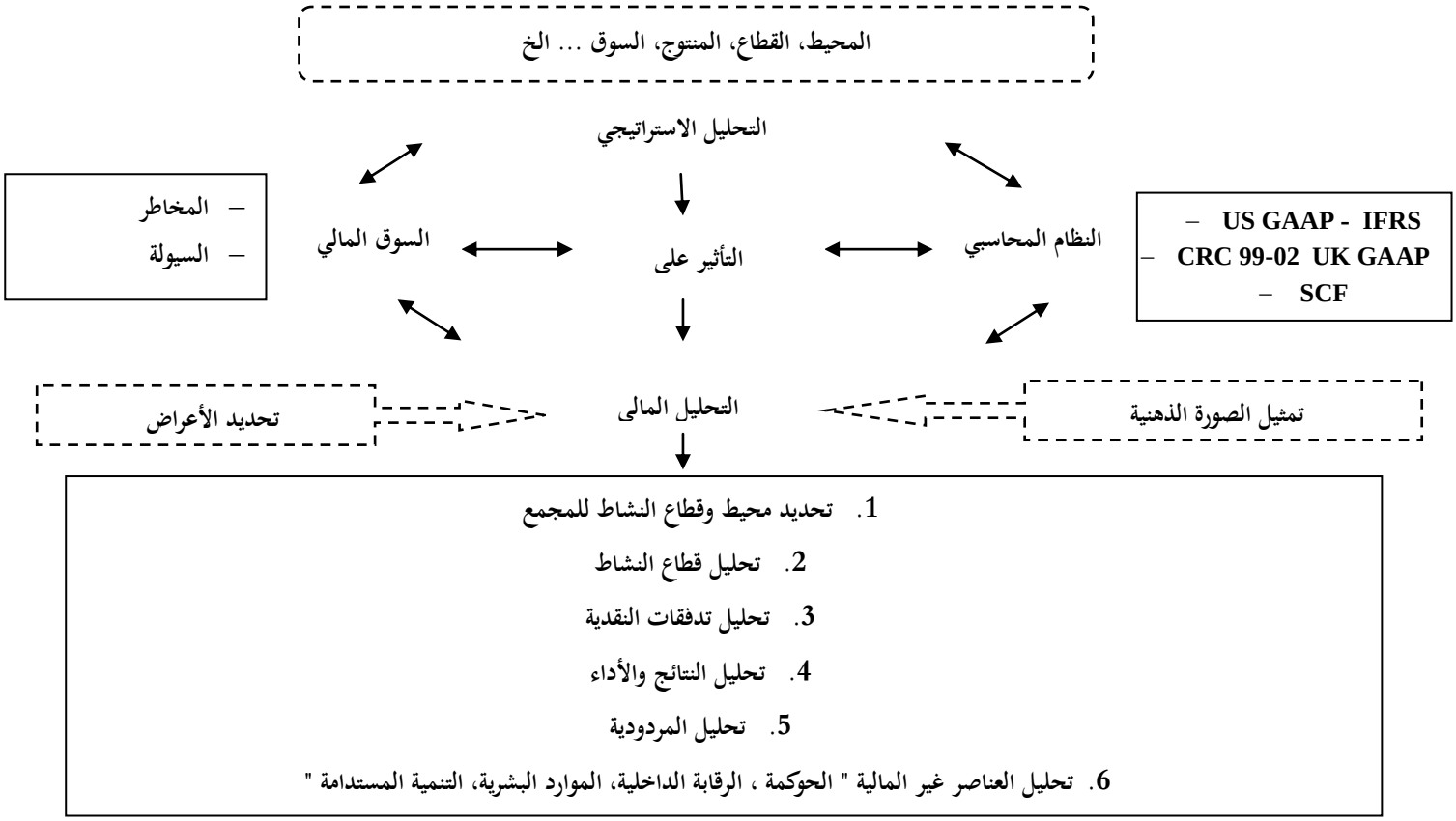


**Source : Pascal Bareto , Georges Gregorio, finance : Manuel ET Application, 2éme édition, Dunod, paris, 2009, p151.**

### 3. تحديات التحليل المالي للحسابات المجمعة :

إن تحديات التحليل المالي للحسابات المجمعة كثيرة، وعديدة يلخصها كل من " **Pascal BARNETO**" و" **Georges GREGORIO** " ضمن ثلاثة عناصر أساسية نوجزها كما يلي [3]:

[1] Pascal Bareto , Georges Gregorio, op.cit, p 150.
[2] **Idem.** p151**.**
[3] Pascal Bareto , Georges Gregorio, op.cit, p p 150- 151.

**1.3. الرؤية التي تعطيها الحسابات المجمعة** : إن دراسة الحسابات المجمعة، تسمح بفهم الإستراتيجية الإجمالية للمجمع من خلال فهم التخطيط الجبائي، الاجتماعي، المالي...الخ، إضافة إلى تطوير النشاط، والحكم على محتوى مؤشرات الأداء في السوق المالي.

**2.3. المؤشرات المختلفة التي يتعين النظر فيها** :

– أثر أداء الأسواق المالية، والقوانين المطبقة في البلد، ومثال ذلك يسمح بالإدراج شركة أجنبية في بورصة نيويورك فقط إذا كان المجمع يخضع لنظام الرقابة الداخلية تحت مسؤولية المديرين (**loi Sarbanes-Oxley**).

– تغيير أنماط توحيد الحسابات، وذلك من خلال فهم، ومعرفة النظام المحاسبي الذي تم من خلاله تجميع الحسابات. وهذا لأنه من غير الممكن تحليل حالة مجمع مقارنة بمحيطه، إن كان هناك استعمال لأنظمة محاسبية مختلفة، وهذا راجع بطبيعة الحال لاختلاف مخرجات المعلومة المالية التي سيتم الاستناد عليها في عملية التحليل ؛

– التدفق بين وحدات المجمع، وتعزيز الأسعار الخارجية. وقد أدراك المحللون أن الأسعار المطبقة لا تتوافق مع أسعار السوق، وعلاوة على ذلك يتعلق الأمر بالمجمعات التي ترأسها شركة قابضة كما هو الحال بالنسبة لتكتلات " **groupe Bouygues, Vinci, PPR...**"، والتي تقوم بتطبيق الخصم على الدوام من 10٪ إلى 20٪ ؛ وذلك بسبب عدم وجود التآزر، وعدم وضوح الرؤية.

– تأثير قانون الضرائب، والأعمال وذلك من خلال مساعدة التدابير الخاصة بالضرائب، وقانون الأعمال على مستوى بلد معين على إنشاء مجمعات على مستواها.

– تأثيرات العملة من خلال تنوع جنسيات الشركات داخل المجمع الواحد.

**3.3. استعمال المؤشرات** :

إن عملية التحليل المالي في الأساس تعتمد على المؤشرات، ودورها في إعطاء تصور للمؤسسة، إلا أنه في حالة المجمعات فيوصى خبراء المالية باستعمال مؤشرات المقارنة حسب معيار النشاط، وعملية التحليل تكون في فترة ثلاث سنوات على الأقل.

## المبحث الثالث : التحليل المالي للحسابات المجمعة

إن لنتائج عملية التحليل المالي علاقة وطيدة بالنظام المحاسبي المطبق، وباعتبار أن معايير المحاسبة الدولية أنموذجٌ متكامل في لحظة زمنية معينة، وبالتالي فإن نتائج تحليل قوائمه المالية تكون ذو مصداقية عالية مقارنة بالأنظمة

المحاسبية الأخرى، ولذا وجب علينا دراسة العلاقة أو التكامل بين نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة ومعايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال حصرها في نقطتين :

- معيار IFRS 8 والذي من خلاله يتم القيام بعملية التحليل حسب معيار النشاط " **المعلومة القطاعية**"، والتي تكون خاصة بمجمع الشركات.
- تحديد معايير المحاسبة، والتقارير المالية الدولية المؤثرة على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة.

لذا من خلال كل ما سبق سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى جزءين وذلك كما يلي :

## 1. المعلومة القطاعية واستعمالها في التحليل المالي للحسابات المجمعة " IFRS 8 " :

إن أغلبية المجمعات حول العالم تعمل على مستوى قطاعات، ومناطق جغرافية مختلفة. لذا أوجب مجلس معايير المحاسبة الدولية إصدار معيار التقرير المالي الدولي، والذي يهتم بالمعلومة القطاعية كأداة مساعدة لعملية التحليل المالي للحسابات المجمعة، وذلك بالرغم من اعتبارها معلومات نوعية لا يمكن التعبير عنها بالأرقام، ولكنها مساعدة على فهم المعلومة الكمية على مستوى القوائم المالية، ومن خلال ما سبق سنحاول من خلال هذا المعيار التعرف عل عدة عناصر نوجزها كالتالي :

### 1.1. المبدأ الأساس من المعلومة القطاعية " القطاع التشغيلي" :

هو أن تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات، تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها، وآثارها المالية، والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها[1].

### 2.1. نطاق تطبيق المعيار الخاص بالمعلومة القطاعية :

يجب أن يُطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على كل من القوائم المالية المنفصلة، أو الفردية للمنشأة، أو القوائم المالية الموحدة لمجموعة لها منشأة أم، عندما تتوفر في إحداهما الشروط التالية [2]:

- عندما يُتاجر بأدوات ديونها، أو أدوات حقوق ملكيتها في سوق عام (سوق مال وطني، أو أجنبي، أو سوق يتم التداول فيه خارج نظام التداول المعتاد، بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية).
- التي تودع، أو في سياق إيداع قوائمها المالية لدى هيئة أوراق مالية، أو هيئة تنظيمية أخرى ؛ لغرض إصدار أي فئة من الأدوات في سوق عام.

[1] **الفقرة 1 من معيار التقرير المالي الدولي رقم 8.**

[2] **الفقرة 2 من معيار التقرير المالي الدولي رقم 8.**

### 3.1. ضوابط التجميع بين القطاعات التشغيلية لتحديد المعلومة القطاعية :

غالبا ما تظهر القطاعات التشغيلية أداءً مالياً طويل الأجل متشابهاً إذا كانت لهذه القطاعات خصائص اقتصادية متشابهة. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يكون متوسط هوامش الربح طويل الأجل لقطاعين تشغيليين متشابهاً إذا كانت خصائصهما الاقتصادية متشابهة. وقد يتم تجميع اثنين، أو أكثر من القطاعات التشغيلية في قطاع تشغيلي واحد، إذا كان التجميع يتفق مع المبدأ الأساس لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي، وكانت للقطاعات خصائص اقتصادية متشابهة، وكانت القطاعات متشابهة في كل من النواحي التالية [1]:

- طبيعة المنتجات، والخدمات.
- طبيعة العمليات الإنتاجية.
- نوع أو فئة عملاء منتجاتها، وخدماتها.
- الطرق المستخدمة لتوزيع منتجاتها وتقديم خدماتها.
- طبيعة البيئة التنظيمية، إذا كان ذلك منطبقا على ... المصارف، أو التأمين، أو المرافق العامة.

### 4.1. الحدود الكمية للمعلومة القطاعية :

يجب على كل منشأة أن تقوم بتقرير –بشكل منفصل – يحوي معلومات عن أي قطاع تشغيلي يستوفي أي من حدود الكمية التالية [2]:

- يبلغ إيراده الذي ورد ذكره في التقرير عنه 10% أو أكثر من الإيراد المجمع، الداخلي والخارجي لجميع القطاعات التشغيلية.بما في ذلك كل من المبيعات للعملاء الخارجيين والمبيعات أو التحويلات بين القطاعات،
- يبلغ المبلغ بالقيمة المطلقة لربحه، أو خسارته التي ورد ذكرها 10% أو أكثر من أعلى قيمة من القيم التالية:
  - ✓ الربح المجمع الذي ورد ذكره في جميع القطاعات التشغيلية التي لم تذكر في تقريرها عن خسارة ؛
  - ✓ الخسارة المجمعة التي ورد ذكرها لجميع القطاعات التشغيلية التي تذكر في تقريرها خسارة.
- تبلغ أصوله 10% أو أكثر من الأصول المجمعة لجميع القطاعات التشغيلية.

**5.1. الإفصاح حول المعلومة المالية** : يجب على الشركة أن تفصح عن معلومات ؛ تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة أنشطة الأعمال التي تقوم بها، وآثارها المالية، والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها[3]. ولتفعيل ذلك المبدأ فعلى الشركة أن تفصح على كل من [4]:

---

[1] الفقرة 12 من معيار التقرير المالي الدولي رقم 8.

[2] الفقرة 13 من معيار التقرير المالي الدولي رقم 8.

[3] الفقرة 20 من معيار التقرير المالي الدولي رقم 8.

[4] الفقرة 21 من معيار التقرير المالي الدولي رقم 8.

- الإفصاح عن المعلومات العامة المتمثلة في العوامل المستخدمة، لتحديد قطاعات الشركة التي تم ذكرها، بما في ذلك أساس التنظيم، وكذا أنواع المنتجات، والخدمات التي يستمد منها كل قطاع يتم التقرير عن إيراداته ؛
- معلومات عن الربح، أو الخسارة التي تم التقرير عنها للقطاع، بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المحددة المدرجة في الربح، أو الخسارة التي تم التقرير عنها للقطاع، وأصول القطاع، والتزامات القطاع، وأساس القياس ؛
- مطابقة مجاميع إيرادات القطاع، والربح، أو الخسارة التي تم التقرير عنها للقطاع، وأصول القطاع، والتزامات القطاع والبنود الأخرى، والبنود الأخرى ذات الأهمية النسبية مع المبالغ المقابلة لها في المنشأة.

بالإضافة إلى ما سبق فعلى الشركة أن تفصح عن معلومات على مستواها، وتتمثل في [1]:

- معلومات عن المنتجات، والخدمات إذ يجب على المنشأة أن تقدم تقريرا عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج ،وخدمة، أو لكل مجموعة من المنتجات، والخدمات المتشابهة، إلا إذا كانت المعلومات الضرورية غير متاحة وتكلفة إعدادها ستكون باهظة، في هذه الحالة يجب أن يُفصح عن تلك الحقيقة .ويجب أن تستند قيم الإيرادات التي يتم التقرير عنها للمعلومات المالية المستخدمة لإعداد القوائم المالية للمنشأة.
- معلومات عن المناطق الجغرافية، إلا إذ كانت المعلومات غير متاحة أو تكلفة إعدادها باهظة.
- معلومات عن العملاء الرئيسيين.

بعد تطرقنا للمعلومة القطاعية، وكيفية عرض عناصرها ؛ من أجل المساعدة في فهم، وقراءة القوائم المالية للحسابات المجمعة. سنقوم في الجزء الموالي بعرض كيفية حساب مردودية المجمعات ومكوناتها.

## 2. قياس مردودية المجمعات :

إن موضوع المردودية على مستوى الشركات بصفة عامة، أو المجمعات بصفة خاصة يعتبر من أهم المواضيع التي تجذب اهتماما كبيرا إما على مستوى الباحثين، أو مسيري تلك المجمعات، وذلك لما لها من أهمية من خلال إعطاء القدرة للمحللين في السيطرة على الأمور الإنتاجية، والاستغلال العقلاني لكافة مواردها البشرية، والمالية...، لذا من خلال ما سبق سنكتفي بالتطرق لكيفية قياس مردودية المجمعات بنوعيها الاقتصادية والمالية، وإذ تسمى أيضا المردودية الاقتصادية بـ **ROA**، أما المردودية المالية فتسمى بـ **ROE**.

[1] **الفقرة 31 من معيار التقرير المالي الدولي رقم 8.**

**1.2. المردودية الاقتصادية** : وتعتبر هذه النسبة في المقام، أو الاهتمام الأول لمحللي القوائم المالية في الكفاءة الاقتصادية ؛ لأنه يتوافق مع الربحية الإجمالية للشركة بغض النظر عن كيفية تمويلها، وتحسب علاقة المردودية الاقتصادية وفق العلاقة التالية [1]:

**مردودية الاقتصادية = ( النتيجة الاقتصادية / الأصول الاقتصادية ) × 100**

كما يمكن أن تحلل نسب المردودية الاقتصادية إلى عدة عناصر ؛ من أجل فهم أفضل لأصل الربحية الاقتصادية، وذلك وفق العلاقة التالية :

**مردودية الاقتصادية = ربحية المبيعات × معدل دوران الأصول الاقتصادية**

**مردودية الاقتصادية = ( النتيجة الاقتصادية / رقم الأعمال خارج الرسم ) × (رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول الاقتصادية)**

إن حساب المردودية الاقتصادية حسب ما تم توضيحه أعلاه يخص القوائم المالية الفردية، أما بخصوص حالة المجمعات، فيمكن حساب المردودية الاقتصادية كالتالي :

**1.1.2. المردودية الاقتصادية الكلية** : فتحسب المردودية على مجموع الأصول حسب " Bruno Bachy, Michel Sion " بدمج مردودية أموال الاستغلال" التثبيتات، والاحتياج في رأس المال العامل "، وسندات المساهمة غير المجمعة والفوائض النقدية النهائية، مع العلم أن وجود فوائض خزينة هامة هي حتما عنصر ايجابي ؛ لضمان استمرارية المجمع، غير أن ذلك له أثر سلبي على مردودية الأصول، فعائدات توظيفات الخزينة عادة ما تكون أقل من عائدات أموال الاستغلال[2]. ومن خلال ما سبق يمكن قياس المردودية الاقتصادية الكلية على النحو التالي [3]:

**مردودية الأصول الكلية = النتيجة المجمعة الصافية / الأصول الكلية**

**2.1.2. مردودية أموال الاستغلال** : ويستعمل هذا المؤشر لتقييم المردودية الإجمالية للمجمع من خلال جانب استغلال الأصول، وهو يقتصر فقط على رأس المال المستثمر مباشرة في العملية الإنتاجية " **الأصل الإنتاجي**"، مع العلم أن حساب المركبة الأساسية في قياس مردودية أموال الاستغلال، ألا وهي النتيجة التشغيلية يتم دون إدراج "

[1] Anne Nippert, **DCG 6 - Finance d'entreprise,** Gualino éditeur, Lextenso éditions, Paris, 2008, p 172 .
[2] Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**, 3éme édition, op.cit, p 260.
[3] Pascal Bareto , Georges Gregorio, op.cit, p 184.

نواقص القيمة المقدرة" ؛ هذا من أجل قياس الأداء الحقيقي للنشاط. ومن خلال ما سبق يمكن قياس مردودية أموال الاستغلال على النحو التالي [1]:

**مردودية أموال الاستغلال = النتيجة التشغيلية / الأصول الإنتاجية الصافية**

أما بخصوص الصعوبات التي تواجه المختصين عند حساب المردودية الاقتصادية لمجمع الشركات تكمن في حالة تدني قيم الاستثمار، فإن المردودية الاقتصادية سيتخللها من نوع الاضطرابات، لذا يجب استعمال القيمة الإجمالية للاستثمار، ومقارنته بنتيجة التشغيلية قبل الاهتلاك، وكذلك في حالة ما يكون **BFR** سالب، فيتم التساؤل عند حساب المردودية كيف سيتم قياس الرأس المال المستثمر [2].

**2.2. المردودية المالية** : تهدف هذه النسبة إلى قياس العائد على رأس المال، وحيث تهتم هذه النسبة بالشركاء المهتمين بصفة خاصة[3]، وهي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين، وزيادة ثروتهم الصافية، وتحسب بالعلاقة التالية :

**المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة**

حيث تحدد العلاقة أعلاه مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة الصافية تُمكن المؤسسة من استعادة، ورفع مستوى الأموال الخاصة، ويمكن بقراءة معمقة تعرف المردودية على أنها معدل مردودية الاقتصادية بعد الضريبة عند مستوى استدانة معدوم[4]. كما يمكن استخراج المركبات الأساسية لمعدل المردودية المالية على النحو التالي[5]:

**مردودية المالية = معدل الربحية الإجمالية × معدل دوران الأصول الاقتصادية × النسبة الهيكلية**

**=**

**( النتيجة الصافية / رقم الأعمال) × (رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية) ×( الأصول الاقتصادية / الأموال الخاصة)**

[1] Pascal Bareto , Georges Gregorio, op.cit, p 184.
[2] **Idem.** P 185**.**
[3] Grandguillot Béatrice, grandguillot Francis, **Analyse financière 2014-2015 Les points clés pour réussir une analyse financière ou un diagnostic financier**, op ;cit , p 27.
[4] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي ( الإدارة المالية ) : دروس وتطبيقات**، ط2 ، دائر وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 283.
[5] نفس المرجع.

إن حساب المردودية المالية حسب ما تم توضيحه أعلاه يخص القوائم المالية الفردية، أما بخصوص حالة المجمعات فيمكن حساب المردودية المالية المجمعة بحالاتها المختلفة كالأتي [1] :

**1.2.2. المردودية المالية الإجمالية** : فعلى مستوى المجمعات فإن المردودية المالية يتم حسابها عن طريق الأموال الخاصة المجمعة، والتي تمثل كل من ارتفاع الاحتياطات، فوائد مساهمي الأقلية، والمساهمات رأس المال المجمع، ومنه يمكن حساب المردودية المالية للمجمع من خلال مقارنة النتيجة في فترة معينة مع رأس المال المستثمر في بداية هذه الفترة. وهذا سيكون من الجيد قياس المردودية المالية من خلال الأموال الخاصة في بداية الفترة، ومنه تحسب المردودية المالية الإجمالية وفق العلاقة التالية :

**المردودية المالية الإجمالية = النتيجة الصافية المجمعة / الأموال الخاصة لحصة المجمع وفوائد الأقلية في بداية الفترة**

أما مشاكل قياس المردودية على مستوى المجمع عند اعتماد معايير المحاسبة الدولية تتمثل فيما يلي :

- الصعوبات من خلال المعيار المحاسبي الدولي حيث أن تطبيق هذه المعايير جعل كل من بنود النتيجة، والأصول الخاصة أكثر تقلبا من خلال تأثير نواقص قيمة للأصول خصوصا في حساب "**فارق الحيازة**"، ومن جهة أخرى تغيرات القيمة العادلة للأدوات المالية الداخلة مباشرة في النتيجة وأموال الخاصة ؛
- مشاكل تدويل الحسابات إذ أن المجمعات الضخمة لها فروع على مستوى العالم، وبذلك ستتأثر بتقلبات أسعار الصرف من دورة إلى أخرى.
- التمييز بين المساهمين الأساسيين، وحقوق الأقلية كما هو معروف فان المجمع يتم تمويله من طرف نوعين من المساهمين، وهما مساهمين أصليين، ومساهمين الأقلية.

**2.2.2. المردودية المالية للشركة الأم " المجمع "** : تسمح الحسابات المجمعة بحساب المردودية الخاصة بالمجمع وفق العلاقة التالية :

**المردودية المالية للمجمع = النتيجة الصافية لحصة المجمع / الأموال الخاصة لحصة المجمع في بداية الفترة**

[1] **أنظر إلى :**

- Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**, 2éme édition, , op.cit, p p 231 - 232.
- Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**, 3éme édition, Dunod, Paris, 2015, p p 263 - 265.
- Pascal Bareto , Georges Gregorio, op.cit, p p 186 - 187.

**3.2.2. المردودية المالية لمساهمي الأقلية** : تسمح الحسابات المجمعة بحساب المردودية الخاصة لمساهمي الأقلية وفق العلاقة التالية :

**المردودية المالية لمساهمي الأقلية = النتيجة الصافية لحصة مساهمي الأقلية / الأموال الخاصة لحصة الأقلية في بداية الفترة**

**4.2.2. المردودية المالية للشركات في وضع التكافؤ** : تسمح الحسابات المجمعة بحساب المردودية الخاصة بالشركات في وضع التكافؤ، وذلك بتشكيل إجمالي السندات الموضوعة في تكافؤ الحصة المملوكة في الأموال الخاصة المعاد تقييمها للشركات الزميلة، كما تتم هذه المرحلة بدمج حساب النتيجة بدوره في الحصة العائدة للمجمع من النتيجة الصافية لهذه الشركات، وتحسب المردودية وفق العلاقة التالية :

**المردودية المالية للشركات في وضع التكافؤ = حصة النتيجة في الشركات الموضوعة في تكافؤ / سندات المساهمة الموضوعة**

في الأخير ما يمكنه استنتاجه من خلال الصورة الشكلية لقوانين حساب مؤشرات المردودية، أنه ليس هناك اختلافات واضحة في حساب المردودية بأنواعها، عند تحليل الحسابات المجمعة مقارنة بالقوائم المالية باستثناء إعطاء خصوصية لقياس مؤشرات المردودية، حسب الجهة المساهمة فيه، إلا أن التكوين المتشابك، والمعقد لمجمع لشركات، يجعل من الصعب بمكان حساب هذه المؤشرات، أو تحليلها، أو قياس مركباتها، والحكم على الصورة الحقيقة لنتائج المردودية خاصة ضمن المجمعات الكبيرة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال اختلاف وجهة النظر بين المحللين في اختيار المؤشرات المناسبة لتحليل الوضعية المالية للمجمع والاختلاف بين قياس قيم التثبيتات إما بالقيم الصافية أو الإجمالية...

## خلاصة :

ختاما لما ورد في هذا الفصل يمكننا القول أن الغرض الأساسي من نشأة التحليل المالي هو ضمان أموال المستثمرين، وإعطاء صورة حقيقية لنتائج الأعمال الشركات في جو يسوده تنظيمات، وقوانين من طرف الدولة. أما من خلال استعمالات التحليل المالي فهي تختلف حسب حاجة المحلل من عملية التقييم، وبخصوص منهجية التحليل المالي فقد تم التطرق لمجموعة من النقاط التي يمر عليها المحلل ؛ من أجل إعطاء أصدق صورة ممكنة حول نتائج التحليل المالي، وفي الأخير تم التطرق إلى أنواع التحليل المالي، والتي وضحت لنا أنها تختلف حسب وجهة نظر الشخص القائم بعملية التحليل.

أما من خلال المبحث الثاني تم الإجابة على عدة أسئلة بداية أن الغرض من التحليل المالي للحسابات المجمعة، هو أنه الوحيد الذي يسمح بتقييم النشاط، والربحية، والهيكلة المالية للمجمع بصورة صادقة، وذلك لإلغائه لكل من الحسابات ما بين الوحدات من رقم أعمال، العائدات، وأتعاب التسيير، والفوائد...إلخ، وكذلك إلغاء بعض الأرباح الناتجة عن العمليات محققة، مع كيانات أخرى. إضافة إلى أن وضعية الشركة الأم متعلقة أيضا بربحية شركاتها الفرعية...، أما بخصوص منهجية التحليل المالي فقد أعطى الخبراء خمس مناهج ممكنة، لكن مع تفضيلهم التحليل حسب معايير القطاعية، أما ختام هذا الجزء فقد تمثلت أبرز تحديات التحليل المالي في ثلاث نقاط رئيسية وهي " الرؤية التي تعطيها الحسابات المجمعة، المؤشرات المختلفة التي يتعين النظر فيها، استعمال المؤشرات".

أما ختام هذا الفصل، فقد تم من خلال المبحث الثالث، التعرف على معيار التقرير المالي الدولي رقم 8، والذي يعتمد على المعلومة القطاعية، والذي يسعى من ورائه المحللون ؛ للقيام بعملية التحليل المالي، كما تم التعرف على كيفية حساب المردودية بنوعيها، وما لهما من خصوصية عند تحليلهما مقارنة بتحليل القوائم المالية الفردية.

# الفصل الرابع :

# الدراسات السابقة.

- المبحث الأول : الدراسات السابقة ومناقشتها " باللغة العربية"
- المبحث الثاني : الدراسات السابقة ومناقشتها " باللغات الأجنبية"

## تمهيد :

إن التطرق لما تناوله الباحثون من دراسات سابقة يعتبر أهم جانب يجب البدء به من طرف أي باحث، وهذا من أجل مواصلة سلسلة من الأبحاث المتعاقبة من جهة، وتفادي الأبحاث المتكررة، وهفواتهم، والاستفادة من تجاربهم من جهة أخرى.

يعتبر موضوع الحسابات المجمعة من أهم المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا خلال الفترة الأخيرة، خاصة مع تطور الأسواق المالية على المستوى العالمي، وتكتل الشركات مع بعضها البعض، وكذلك إذ تعتبر من أحد أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية، وهذا ما ألزم مجلس معايير المحاسبة الدولية بالتعديل في معايير المحاسبة المالية الخاصة بتجميع الحسابات بعد الأزمة المالية لسنة **2008**.

كما يعتبر موضوع تبني معايير المحاسبة المالية الدولية ثورة في مجال المحاسبة، خاصة بعد إلزام الاتحاد الأوروبي شركاتها المدرجة بتطبيق هذا النظام بداية من الفاتح من جانفي 2005، أما على المستوى المحلي تم تبني نظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية بداية من الفاتح من جانفي 2010.

من خلال الأبحاث، والمراجع التي بحوزتنا فقد كان الشغل الشاغر لعديد من الباحثين دراسة العلاقة بين التبني الجديد لمعايير المحاسبة الدولية، ونتائج النسب المالية، أو العرض الجديد للقوائم المالية، لذا قمنا في هذا الفصل، وتوازيا مع إشكالية الدراسة جمع أكبر عدد ممكن من الأبحاث حول علاقة، أو تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية على نتائج التحليل المالي. وقد خلصت هذه الدراسة على 23 دراسة سابقة تتضمنها ثمانية دراسات وطنية كان يتعلق موضوعها حول مجمع الشركات في الجزائر، أما عربيا فكانت هناك دراسة واحدة للأستاذ فارس جميل الصوفي بدولة عمان، وكان موضوعها شبه مطابق لدراستنا، أما على المستوى الدولي فكانت أغلب الدراسات فحوى موضوعها مطابقا لدراستنا بشكل، أو بأخر، وبلغت مجموع هذه الدراسات 15 دراسة مقسمة "**13 دراسة على مستوى دول أوروبية، دراسة واحدة في إفريقيا وأخرى في قارة أمريكيا الجنوبية**".

## المبحث الأول : الدراسات السابقة ومناقشتها " باللغة العربية "

### 1. الدراسات المعدة في الجامعات الجزائرية :

سنحاول في هذا الجزء عرض أهم الدراسات المنشورة في الجامعات الجزائرية، والتي يتبلور محتواها حول موضوع مجمع الشركات، وبالرغم من اقتصار هذه المواضيع على مذكرات ماجيستر إلى أنها ذو فائدة للباحث، باعتبارها تمهيدا إما لتكوين مجمع من الناحية القانونية، أو كيفية إعداد، وعرض القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري. وسنحاول مما سبق عرض ثمان دراسات على النحو التالي :

2. دراسة "**أوماطة أمال فريال، 2002** " تبلورت إشكالية هذه الدراسة حول مدى استجابة المخطط المحاسبي الوطني للتقنيات الخاصة بمحاسبة المجمع، وإمكانية تكييفه، ومدى مطابقتها مع التقنيات المستخدمة على المستوى الدولي في هذا المجال، وذلك باستعمال أدوات التحليل المتمثلة في القواعد العالمية، والجزائرية المعترف بها. وكذا المبادئ المحاسبية، وخلصت هذه الدراسة إلى انعدام اعدد حسابات مجمعة داخل مجمع "**سونا طراك**"، وكانت أول محاولة لتطبيق قوائم مالية مجمعة دورة 1998، كما لم تقم الشركة بإعداد حسابات مجمعة، وتنوي أن تكون أول إصداراتها بداية مع دورة 2003.

3. دراسة "**زيتوني كنزة، 2005** " تنصب إشكالية هذه الدراسة حول إمكانية تبني الجزائر نظام جبائي خاص بمجمع الشركات، وما هي الأبعاد الجبائية لها، وذلك باعتماد الباحث على تجربة كل من "**الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا**" في هذا المجال.

4. دراسة "**مقدمي أحمد، 2006** " تبلورت إشكالية هذه الدراسة حول **ما مدى تطبيق النظام المحاسبي والجبائي الخاص بمجمع الشركات في الجزائر؟** ، وهدفت هذه الدراسة لعرض أهم الإجراءات العملية الخاصة بالنظام المحاسبي الجزائري، مخطط المحاسبي الوطني" آنذاك " والجبائي لمجمع الشركات، والمزايا المقدمة لهذه التنظيمات، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، والتحليلي للمقارنة بين الأنظمة في الجانب النظري، وباستخدام منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، وقد خلصت هذه الدراسة المطبقة على مجمع صيدال، أن

هذه الأخيرة تطبق تقنية التجميع المحاسبي، وبالرغم من توفره على جميع الشروط اللازمة للانضمام بما يسمى بالاندماج الجبائي الذي يوفر لها اقتصاد جبائي جد هام، إلا أنها لم تختر تطبيق هذا النوع من الأنظمة.

5. دراستي "**زرموت خالد، 2011** " ، و"**كارش السعيد، 2012** "، وكان لهاتي الدراستين نفس التوجه، إذ حاول الباحث "**كارش السعيد** " إبراز أهم الإجراءات العملية الخاصة بإعداد قوائم مالية مجمعة وفق النظام المحاسبي المالي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف، وعرض طريقة إعداد قوائم مالية مجمعة، وتم تطبيق جميع الإجراءات المتطرق إليها في الفصل النظري على مجمع "**سوديا**ف"، أما دراسة "**زرموت خالد**" فكانت دراسة حالة عبارة على أمثلة تطبيقية، وتم من خلالها عرض أهم المراحل، والإجراءات التي يجب إتباعها لعرض قوائم مالية مجمعة معدة وفق النظام المحاسبي المالي.

6. دراسة "**عكوش محمد أمين، 2011**"، وتمحور موضوع هذه الدراسة حول تبني معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الجزائرية، وآثارها المحتملة على المردودية المالية، والأموال الخاصة، وذلك من خلال المقارنة بين المعالجات الجديدة التي جاءت بها المعايير، وخلصت نتائج الدراسة، والتي طبقت على مؤسستي "**TAMEG- ENAP** " على عدم وجود أثر كبير على كل من المردودية المالية، ولا محدداتها – الأموال الخاصة والنتيجة–، وذلك نتيجة للانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد عن طريق جدول مطابقة بسيط، كما أوضحت الدراسة على أنه هناك مجموعة من المعايير التي كانت مؤثرة على كل من النتيجة الصافية، والأموال الخاصة لمجموعة من الشركات المدرجة في مؤشر "**CAC 40**"، وتمثلت في كل من :

- **معيار التقرير المالي الدولي رقم 3 : اندماج الأعمال.**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 2 : المخزون.**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 12 : ضرائب الدخل.**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 16 : الممتلكات، الآلات، والمعدات.**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 19 : منافع الموظفين.**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 36 : الانخفاض في قيم الأصول.**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 38 : الأصول غير ملموسة.**

7. دراسة "**سمية موهون، 2012** " : تمحور موضوع هذه الدراسة حول تطبيق التحليل الاقتصادي، والمالي على مجمع الشركات، وتمثلت إشكالية الباحث في **ما هي أهمية التحليل الاقتصادي، والمالي للحسابات المجمعة،**

**وما مدى كفاية استعمال هذه الحسابات في تقدير أداء المجمعات في ظل خصوصية هذه الكيانات، وفي ظل تزايد الحاجة للإفصاح المالي الصادق والكامل، وما هو دور هذا التحليل في اتخاذ القرارات بأنواعها سواء داخل المجمع آو خارجه ؟**، واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي، ولحل إشكالية دراستها اعتمدت في الجانب التطبيقي على وثائق، والمعلومات المتحصل عليها من طرف المجمع محل دراسة "**سونا طراك**"، في الفترة الممتدة من "1996-2012"، ومع الصعوبات التي واجهتها الباحثة للحصول على المعلومات اللازمة، وتطبيق ما تطرقت إليه في الجانب النظري، مُنعت الباحثة من تحقيق الأهداف المسطرة، ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها أن القوائم المالية المجمعة أعدت بغرض الائتمان الممنوح على مستوى السوق الخارجي. توقف المجمع على إعداد قوائم مالية مجمعة منذ دورة 2008، خاصة مع الانتقال في إعداد قوائمه المجمعة من PCN إلى SCF. عدم الجدية في التعامل مع تحليل المجمع من الناحية الاقتصادية، والمالية، وهذا لقلة الأشخاص المؤهلين لذلك. وأخيرا غياب التحليل الاستراتيجي، تحليل المخاطر، وتحليل القطاع الذي ينشط فيه خاصة من حيث التقييم ووضعية المجمع.

8. دراسة "**لزعر محمد سامي، 2012** " : تمحور موضوع هذه الدراسة حول آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية على الشركة الأم صيدال، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، كما تهدف تلك القوائم إلى تقديم معلومات حول الأداء، الوضعية المالية وتغيراتها.

ومن خلال ما سيق نحاول تلخيص الدراسات السابقة في الجدول التالي :

**الجدول (4-1) : دراسات سابقة حول مجمع الشركات على مستوى الجامعات الجزائرية.**

| رقم | مذكرات منشورة في الجامعات الجزائرية حول مجمع الشركات | | التاريخ | |
|---|---|---|---|---|
| 1 | أوماطة أمال فريال | تقنية تجميع الحسابات : حالة الشركة القابضة "سونا طراك خدمات بترولية" (s.s.p). | 2002 | مذكرات ماجيستر |
| 2 | زيتوني كنزة | دراسة تحليلية لجباية مجمع الشركات<br>دراسة حالات (الولايات المتحدة الأمريكية – فرنسا – الجزائر). | 2005 | |
| 3 | مقدمي أحمد | النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات دراسة حالة – مجمع صيدال – | 2006 | |
| 4 | زرموت خالد | إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر | 2011 | |
| 5 | عكوش محمد أمين | أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية حالة TAMEG- ENAP | 2011 | |
| 6 | كارش السعيد | إدماج الحسابات في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي<br>دراسة حالة مجمع سوديال | 2012 | |
| 7 | سمية موهون | التحليل الاقتصادي والمالي للحسابات المجمعة، واتخاذ القرار على مستوى المجمع وخارجه. – | 2012 | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | دراسة حالة مجمع سونا طراك – | | |
| 8 | لزعر محمد سامي | التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي –دراسة حالة صيدال – | 2012 | |

**المصدر : من إعداد الباحث.**

## 2.الدراسات المعدة في الجامعات العربية :

من خلال الدراسات العربية التي أوقفتنا، دراسة منشورة في جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، للباحث " **فارس جميل الصوفي، 2006** " ، وهي عبارة على رسالة دكتوراه، تدور إشكالية هذه الدراسة حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة والمدرجة في بورصة عمان بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وما هي المعايير غير المطبقة، وكذا قياس العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومؤشرات الأداء المالي للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة من ناحية درجة التطبيق، وذلك باستخدام الباحث الاستبيان كأداة لحل مشكلة الدراسة على عينة عددها 48 للفترة بين 2000 – 2003. وباستخدام اختبار(ت)، وبالاعتماد على مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت المناسبة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وكفاءة الأداء المالي للشركة مقاسه بكل من " **القيمة السوقية للسهم، عائد السهم الواحد، وعائد إلى حقوق المساهمين**".

والجدول التالي يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسة السابقة :

**الجدول (4-2) : مقارنة دراستنا بالدراسات السابقة على مستوى الجامعات العربية.**

| الدراسة | أوجه التشابه | أوجه الاختلاف | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الدولة | فترة الدراسة | عينة الدراسة |
| فارس جميل الصوفي | قياس العلاقة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومؤشرات الأداء المالي، وما مدى التزام شركات محل الدراسة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. | الأردن | 2006 | الشركات الصناعية المساهمة العامة. |

**المصدر : من إعداد الباحث.**

## المبحث الثاني : الدراسات السابقة ومناقشتها " باللغات الأجنبية "

### 1.الدراسات المعدة في الجامعات الأجنبية :

1. دراسة ( **Paolo Andrei, et al. 2005**) قدمت هذه الورقة تحليلا أوليا على التغييرات الرئيسية، نتيجة إدخال معايير المحاسبة المالية الدولية (IFRS) في عملية صياغة البيانات المالية الموحدة مع إشارة خاصة لكل من " **منطقة التوحيد، الشهرة (Goodwill)، مصالح الأقليات، القضاء على المعاملات بين شركات المجمع**"، مع الاحترام لمبادئ المحاسبة **الإيطالية** المعتمدة. وطبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من 191 شركة في ايطاليا والمدرجة في بورصة ميلانو والناشطة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات لسنة 2003. وتم الاعتماد على المنهج التجريبي لتحليل مشكلة الدراسة. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن إدخال معايير المحاسبة الدولية والتطبيق الفوري في إعداد البيانات المالية المجمعة للشركات المدرجة يتطلب هذا الأخير مواجهة عدد كبير من المشاكل والتغيرات. ويعود سببها الأول أساسا في الاختلاف الموجود بين المصادر الإيطالية والعالمية ؛ وأما فيما يتعلق بتعريف منطقة التوحيد أن أهم المشاكل التي تم حصرها تلك التي تتعلق بمفهوم الرقابة التي اتخذت كمرجع من قبل IAS، والتي قد تسيطر حتى من دون وجود صلة الاستثمار ؛ وأشارت الدراسة إلى أنه هناك ما لا يقل عن 68.88٪ من الشركات التابعة تم استبعادها من مجال التوحيد دون تقديم أسباب الاستبعاد ؛ وأخيرا عدم وجود افصاحات متعلقة بكيفية تشكيل وعرض اختلافات التجميع السلبية.

2. دراسة (**Marjan Petreski, 2006**) وهي عبارة عن ورقة اجتماع مقدمة لـ (**FARS**)* والهدف من هذه الورقة هو تقديم بعض الحجج لآثار اعتماد المعايير المحاسبية الدولية على الشركات. بتطبيق دراسة حالة على مجمع "**Saint-Gobain Group**" والذي تضم أكثر من 1200 شركة حول أنحاء العالم. وتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بأثر رجعي على القوائم المالية الافتتاحية في تاريخ اعتماد 01 /01/ 2004، وقام الباحث بدراسة أثر تطبيق هذه المعايير على كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج، وتحديد المعايير المحاسبية التي قد تكون سبباً

* **Financial Accounting and Reporting Section / *AAA 2006 Financial Accounting and Reporting Section (FARS) Meeting Paper***

في تغيير عناصر القوائم المالية المدروسة. وخلصت نتائج الدراسة أن آثار اعتماد معيار المحاسبة الدولية على الشركات متعددة وإيجابية وجديرة بالملاحظة. ويرافق عملية اعتمادها كثير من العقبات، ولكن تطبيق IAS امتثلت بإعطاء صورة أكثر موثوقية لرجال الأعمال، وبالتالي تساهم لإعطاء قيمة أعلى للشركة. وقد لخصت هذه الدراسة أهم المعايير المؤثرة على نتائج التحليل المالي في :

- **معيار التقرير المالي الدولي رقم 1 : تطبيق معايير التقارير المالية لأول مرة؛**
- **معيار التقرير المالي الدولي رقم 3 : اندماج الأعمال؛**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 2 : المخزون؛**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 12 : ضرائب الدخل؛**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 16 : الممتلكات، الآلات، والمعدات؛**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 19 : منافع الموظفين؛**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 32 : الأدوات المالية : العرض؛**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 36 : الانخفاض في قيم الأصول؛**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 38 : الأصول غير ملموسة؛**
- **معيار المحاسبي الدولي رقم 39 : الأدوات المالية : الاعتراف والقياس.**

3. دراسة (**Agca A. and Aktas R, 2007**) هدفت هذه مقالة إلى قياس مدى الاختلاف بين قيمة النسب المالية التي تم جمعها من القوائم المالية المعدة وفقا لمعيار المحاسبة الدولية، ومعايير المحاسبة **التركية** في الفترة نفسها.لعينة مكونة من 147 شركة مدرجة في بورصة اسطنبول للفترة بين عامي 2004 و 2005، واستخدم الباحثين 12 نوع من النسب المالية وهي "**نسبة السيولة السريعة ، نسبة الجارية، نسبة نقدية، معدل دوران المخزون، معدل دوران الذمم المدينة، دوران الأصول، نسبة إجمالي الخصوم، نسبة الخصوم طويلة الأجل، هامش الربح، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، معامل الأسهم، الأصول / حقوق المساهمين**". وباستخدام اختبار (t) للتحقق من دلالة إحصائية. أظهرت النتائج أن الاختلافات كانت كبيرة في كل العينات، وفي بعض قطاعات كان التأثير في بعض النسب فقط. وتمثلت نسبة النقدية، جرد معدل دوران، دوران الأصول، العائد على حقوق المساهمين، نسبة المسؤولية الشاملة في القطاعات، ونسبة النقد ومعدل دوران الأصول في العينة ككل.

4. دراسة (**Callao, Jarne and Laínez, 2007**) ركزت هذه مقالة على هدفين أساسين تمثل الهدف الأول إذا ما كانت الشركات الإسبانية قابلة للمقارنة عند تطبيق بعض من معايير IFRS، واستمرار بعض

المؤسسات من استخدام المعايير المحاسبية **الإسبانية**، والهدف الثاني تحديد تأثير اعتماد IFRS على أهمية إعداد التقارير المالية في اسبانيا، بالاعتماد على الأرقام والنسب المالية للقوائم المالية الخاصة بالنصف الأول من عامي 2004 – 2005، على عينة مكونة من 35 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية الإسبانية، مع استبعاد المؤسسات المالية وشركات التامين. وذلك من خلال اختبار الدلالة الإحصائية للفروق بين قيمة المؤشرات بالاعتماد على معايير IFRS ومعايير المحاسبة الإسبانية لنفس الفترة المذكورة، وقد تم استخدام 10 أنواع من النسب المالية كمقارنة في هذه الدراسة وهي " **نسبة السيولة السريعة ، نسبة الجارية، نسبة نقدية، الملاءة، المديونية، معدل الأصول للدخل التشغيلي، معدل الأصول للدخل العادي، معدل الأموال الخاصة للدخل العادي، عائد الأموال الخاصة على الدخل الصافي، القيمة السوقية للقيمة الدفترية** "، وخلصت النتائج على أنه :

✓ هناك تأثير على القوائم المالية عند تطبيق معايير IFRS، مقارنة بالمعايير المحلية لنفس الشركة وفي نفس الفترة، كذلك لم يكن هناك أهمية للتقارير المالية لسوق الأسهم المحلية بسبب الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية، والتي أصبحت أوسع عند تطبيق معايير التقارير المالية ؛

✓ الزيادة في النقد ومعادلات النقد على المدى الطويل، وكذلك في مجموع الأصول، نسبة النقدية، المديونية والعائد على حقوق المساهمين، مع انخفاض في كل من قيمة المدينين، الأموال الخاصة، الدخل التشغيلي، نسبة الملاءة المالية والعائد على الأصول.

✓ تطور القيمة السوقية للشركات الاسبانية لا يتماشى مع القيمة الدفترية في فترة تحليلها، بغض النظر عن القواعد التي تطبقها الشركات لإعداد المعلومات المالية.

5. دراسة (**Edilson Paulo et al.**) تهدف هذه المقالة إلى تحليل أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح المعلنة " **تحليل الأرباح، ثبات التدفقات النقدية، التحفظ وإدارة الأرباح**" من قبل الشركات العامة البرازيلية والأوروبية " **برازيل، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، بريطانيا**."، في الفترة بين عامي 2000-2011 معتبرا أن الأبحاث السابقة لم تظهر إجماع حول هذا الموضوع. واستخدم الباحثون نماذج الفنية التجريبية للوصول إلى الهدف المقترح. وأظهرت النتائج أن نوعية المعلومات المحاسبية لم تتحسن بشكل ملحوظ مقارنة بفترة ما قبل وبعد اعتماد هذه المعايير في البرازيل أو أوروبا.

6. دراسة (**Piget Patrick, 2007**) هدفت هذه المقالة لعرض التحليل المالي "**لمجمع دانون**" وذلك بعرض كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنة 2005 المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية، وقام الباحث بتحليل القوائم المالية المذكورة باستخدام 18 نوع من النسب المالية.

7. دراسة **(Sylvie MARCHAL, Mariam BOUKARI et Jean-Luc CAYSSIALS, 2007)** هدفت هذه المقالة إلى محاولة قياس أثر تطبيق معايير IFRS على معلومات المحاسبية لشركات **الفرنسية** المدرجة، والتي بلغ عددها 395 شركة. وذلك بالاعتماد على ميزانيات تلك الشركات في 31 ديسمبر 2004 "أي سنة الانتقال لتبني معايير IFRS ". وتمثلت متغيرات الدراسة في مجموعة واسعة من المتغيرات المحاسبية والمالية التي تم جمعها في قاعدة بيانات الحسابات المجمعة للبنك فرنسا. وتوصلت نتائج الدراسة إلى:

- ✓ هناك تأثير لمعايير IFRS على الأموال الخاصة (- 2٪)، وعلى صافي الدين المالي (+ 16٪)، وأكثر أهمية على صافي الدخل (+ 38٪).
- ✓ على المستوى الفردي للمجمعات، كشفت الدراسة أنه هناك فوارق كبيرة بين المجمعات فيما يتعلق بنطاق ومعنى آثار IFRS على الحسابات؛
- ✓ فقد كان لمفهوم القيمة العادلة في الواقع تأثير محدود على حسابات الشركات خلال السنة الأولى من الفترة الانتقالية؛
- ✓ إن استعراض الآثار المترتبة على تحليل النسب المالية للبنك فرنسا يظهر جمود كبيرا في المرحلة الانتقالية؛ مع ضعف في استجابة الأسواق المالية مع المعايير الجديدة.

8. دراسة (**Alain SCHATT, Elise GROSS 2007**) هدفت المقالة إلى محاولة فهم أفضل لأثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على الوضع المالي للشركات الفرنسية مدرجة في البورصة. التي طبقت على 37 شركة تعمل في ثلاثة قطاعات "**معلومات والاتصال، العقارات، صناعة**" ذلك خلال سنة 2004، وخلصت النتائج أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية مكلفة للغاية بالنسبة للشركات. ومن المفترض أيضا أن تطبيق معايير المحاسبية يعطي صورة أكثر دقة عن الوضع المالي للمستثمرين، كما يبدو أن الصورة التي قدمتها نتائج المعايير المحاسبة الفرنسية مقارنة بالمعايير المحاسبة الدولية كانت مرضية نسبيا، لأن التغييرات كانت هامشية إلى حد ما في كثير من الحالات.

9. دراسة **(Lantto and Sahlström, 2009)** هدفت هذه مقالة إلى التحقق في النسب المالية الرئيسية في إطار اعتماد معايير IFRS، من أجل معرفة العواقب جراء اعتماد الشركات في **فلندا** على معايير IFRS. وقد حللت هذه الدراسة على عينة مكونة من 91 شركة خلال الفترة الانتقالية من عامي 2004 – 2005، وقد اعتمد الباحث على ثلاث أبعاد رئيسية مختلفة من النسب والمتمثلة في نسب (الربحية، الرافعة والسيولة)، وذلك باستخدام ثماني نسب مالية " **هامش الربح التشغيلي، العائد على حقوق المساهمين، العائد على رأس المال المستثمر، نسبة حقوق المساهمين، نسب المديونية ، النسب الجارية، نسبة السيولة السريعة، نسبة مضاعف السعر العائد**"، وخلصت نتائج هذه الدراسة أن النسب تختلف في حدود 5 % عند اعتماد IFRS، وذلك من خلال تحقيق زيادة كبيرة في نسبة الربحية، واستقرار في نسب الرافعة، وانخفاض كبير في نسبة مضاعف السعر العائد (PE)، وبدرجة أقل بالنسبة للأموال الخاصة ونسب السيولة السريعة.

10. دراسة **(Silva, do Couto and Cordeiro, 2009)** تهدف هذه المقالة لتقييم أثر تطبيق IFRS على الحسابات الموحدة (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لمجموعة من الشركات البرتغالية (باستثناء المؤسسات المالية والمؤسسات الرياضية)، من خلال قياس أثر تطبيق معيار التقارير المالية على القوائم المالية للشركات العامة **البرتغالية**. ذلك لتحديد الاختلافات بين بعض العناصر الاقتصادية والنسب المالية، واستخدمت عينة تتكون من 39 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية في لشبونة، تتضمن معلومات المعدة وفق كل من IFRS والنظام المحاسبي البرتغالي للفترة بين 2004 – 2005. وكانت الأساليب المستخدمة لهذا التحليل الاعتماد على الإحصاء الوصفي، تحليل نسب العنقودية، ونماذج الانحدار الخطي. وقد لخصت نتائج التحليل في ثلاثة مستويات :

- ✓ هناك اختلافات هامة وذات دلالة إحصائية مسجلة ضمن القوائم المالية المدروسة، وتشير هذه الاختلافات لزيادة بشكل عام ؛
- ✓ تشير نسبة السعر إلى الربح وعائد السهم العادي إلى الاستهلاك ؛
- ✓ تظهر متوسط نسب الرفع المالي إلى الانخفاض، ويدل ذلك على إدراك مخاطر أكبر للمستثمرين في هذه الشركات.

11. دراسة (**Klimczak, Karol Marek, 2011**) حللت هذه المقالة آثار إلزامية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية في **بولندا**. والهدف منها تحديد كيف كان رد فعل المشاركين في السوق عند تطبيق IFRS وإذا كان سلوكهم تغيرت بعد ذلك. واستخدمت عينة من 159 شركة، بإعفاء البنوك والوسطاء الماليين وشركات

التأمين للفترة ما بين 2000 – 2008. وقام الباحث بتحليل بنود الميزانية، صافي الأرباح واستخدم نموذج العوائد المتوقعة من قبل **Dobija-Klimczak**. وخلصت النتائج أن IFRS كان لها تأثير على الميزانية، الأصول، والاستثمارات الثابتة الملموسة وصافي الأرباح والتي لم تتغير بأكثر من 12٪. كما خلصت على أنه :

- ✓ لا يوجد أي دليل على وجود رد فعل غير طبيعي، أو تأثير مفاجئ في وقت تطبيق IFRS لأول مرة؛
- ✓ أن متوسط أثر تطبيق IFRS يمكن أن تكون صغيرة نسبيا، حتى في ظل المرحلة الانتقالية في بولندا.

12. دراسة (**Jindrichovska, I. – Kubickova, D, 2012**) عبارة عن ورقة مقبولة ضمن مؤتمر "EUFIN في **براغ**"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير القواعد الجديدة للتقارير المالية على النسب المالية المعدة في الشركات **التشيكية**، باستخدام عينة من 18 شركة مقسمة "تسع شركات من قطاع الإنتاج، شركتين من قطاع الخدمات، سبع شركات من قطاع النقل والاتصالات "، وحاول الباحثين من خلال هذه الدراسة قياس نطاق وحجم الاختلافات في مجموعة مختارة من النسب المالية المحسوبة والتي بلغ عددها 14 نسبة مالية" **أربع من نسب الربحية، ثلاثة من نسب السيولة، سبعة من نسب الرفع المالي**" باستخدام اختبار (t)، بالاعتماد على القوائم المبلغ عنها وفقا للقواعد المحاسبية التشيكية التقليدية (CAS) ووفقا لأحكام IFRS. وخلصت نتائج الدراسة أن القوائم التشيكية لـIFRS قد تسببت في حدوث تغييرات في قيمة وأداء الشركات، كما لم تكن هناك اختلافات مهمة إحصائيا ناتجة عن الدراسة القياسية المعمول بها، وأخيرا أن الانتقال إلى IFRS يمكن أن يسبب تدهور في المؤشرات الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على تقييم شامل للشركات. وحسب الباحثين يجب الحذر من تعميم نتائج هذه الدراسة نتيجة لصغر حجم العينة.

13. دراسة ( **Alina-Iuliana TĂBÎRCĂ. 2013**) ، عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة في **رومانيا** تمحورت اشكاليتها حول "**ما الآثار المترتبة جراء الانتقال إلى معايير تقارير المالية الدولية على التحليل المالي للحسابات المجمعة** " [*]، واعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التجريبي في الجزء التطبيقي والذي طبق في القسم الأول التحليل النوعي للبيانات بمقارنة للشركات المدرجة (بسبب الاستخدام الإلزامي IFRS) للتعرف على أهمية تقرير مؤشرات الأداء. والقسم الثاني اعتمد فيه على عملية التحليل المالي المعمق للبيانات المبلغ عليها لمجمع "**OMV Petrom** " للفترة الممتدة بين **2008-2012**، باعتبار هذا الأخير اكبر مجمع في رومانيا. والهدف من ذلك هو التحقق من صحة نماذج التحليل المالي وتأثير

[*] **Quelles sont les implications de la transition aux normes IAS/IFRS sur l'analyse financière des comptes consolidés ?**

IFRS على أساليب التحليل المالي والبيانات الكمية وأدوات التحليل النوعي للبيانات المالية، وخلصت النتائج إلى ما يلي:

**القسم الأول** : أن اعتماد أو تنفيذ IFRS لا توفر معلومات واضحة ومفيدة عن كيان والمعاملات التي يقدمها.

**القسم الثاني** : كانت النتائج بالنسبة لنطاق تحليل **نشاط الشركة**، وعملية التحليل المالي مفيدة وقادرة على تلبية كل ما يطلبه المستثمرين والدائنين والمنظمات الأخرى المهتمة في النشاط الدولي للمجمع ؛ أما النتائج المالية المحسوبة على أساس جدول تدفقات الخزينة أظهرت نتائج مرضية بالنسبة للفترة الدراسة، حيث بلغت الإيرادات بنسبة 63٪، الأرباح قبل الفوائد بنسبة 3.5 مرة و 4.6 مرة على النتيجة الإجمالية ؛ وبخصوص الربحية فقد سجلت في عام 2012 أعلى هامش لربح والأرباح للأنشطة المالية والتشغيلية. وسجلت معدلات المردودية نتائج عالية الأداء فكانت إيجابية وفي اتجاه متزايدا طوال هذه الفترة ؛ وأظهرت كلا من مستويات السيولة والملاءة قيم مرضية، وأن الكيان لديه أصول كافية التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة من الوقت لتغطية الديون ؛ وأخيراً مساهمة اعتماد IFRS على إثراء مصادر تحليل المخاطر والمعلومات اللازمة لهذا النوع من التحليل.

وكخلاصة لما سبق سنحاول عرض أهم النقاط التي تميز هذه الدراسة في النقاط التالية :

- إن موضوع الدراسة سيشمل مجمع الشركات بالتحديد، دون غيره من المؤسسات الأخرى.

- استعمال مجموعة من النسب المالية الرئيسية المختلفة كأداة لحل إشكالية الدراسة، مثلها مثل باقي الدراسات السابقة، لكن باختلاف بعض النسب المستعملة في دراستنا مقارنة بالدراسات السابقة الأخرى.

- الاهتمام بنتائج عملية التحليل المالي للحسابات المجمعة، أي مع الاهتمام بنتائج التحليل المالي الخاصة بحصص الأقلية.

بعد عرض الدراسات السابقة قمنا بتحديد أوجه الاختلاف بين هذه الدراسات وهذه الدراسة، وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول (4-3) : مقارنة دراستنا بالدراسات السابقة على مستوى الجامعات الأجنبية.**

| الدراسة | أوجه الاختلاف | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| - | الدولة | فترة الدراسة | حجم العينة | الأدوات المستخدمة | الهدف |
| Paolo Andrei, et al. 2005 | ايطاليا | 2003 | 191 شركة | الاعتماد على التحليل النتائج من البحوث التجريبية | تحليل الاختلافات الرئيسية التي أدخلتها IAS / IFRS مقارنة لأحكام معايير المحاسبية الإيطالية. |
| Agca A. and Aktas R, 2007 | تركيا | 2005-2004 | 147 شركة | باستخدام اختبار "t" على 12 نوع من النسب المالية | قياس مدى الاختلاف بين قيمة النسب المالية معدة وفق IFRS و المعايير التركية. |
| Callao, Jarne and Laínez, 2007 | اسبانيا | 2005-2004 | 35 شركة | استخدام اختبار الدلالة الإحصائية للفروق بين قيمة المؤشرات معدة وفق IFRS و معايير الاسبانية. على 10 أنواع من النسب المالية. | إذا ما كانت الشركات الإسبانية قابلة للمقارنة عند تطبيق بعض من معايير IFRS، وتحديد تأثير اعتماد IFRS على أهمية إعداد التقارير المالية في اسبانيا. |
| Edilson Paulo et al. | برازيل | 2011-2000 | برازيل ومجموعة من الدول الأوروبية. | نماذج الفنية تجريبية. | تحليل أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح المعلنة " تحليل الأرباح، ثبات التدفقات النقدية، التحفظ وإدارة الأرباح" من قبل الشركات العامة البرازيلية والأوروبية. |
| Piget Patrick, 2007 | فرنسا | 2005 | "لمجمع دانون" | تحليل القوائم المالية. | عرض التحليل المالي وذلك بعرض كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج المعدة وفق معايير المحاسبة الدولية. |
| (Sylvie MARCHAL, et al. 2007 | فرنسا | 2004 | 359 شركة | تحليل القوائم المالية. | محاولة قياس أثر تطبيق معايير IFRS على معلومات المحاسبية لشركات الفرنسية المدرجة. |
| Alain SCHATT, Elise GROSS 2007 | فرنسا | 2004 | 37 شركة | تحليل القوائم المالية. | فهم أفضل لأثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على الوضع المالي للشركات الفرنسية مدرجة في البورصة. |
| Lantto and Sahlström, 2009 | فلندا | 2005-2004 | 91 شركة | بالاعتماد على الفروق الموجودة في مؤشرات " الربحية، الرافعة، السيولة" | هدفت هذه الدراسة إلى التحقق في النسب المالية الرئيسية في إطار اعتماد معايير IFRS. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Silva, do Couto and Cordeiro, 2009 | برتغال | 2005-2004 | 39 شركة | الإحصاء الوصفي، تحليل نسب العنقودية، ونماذج الانحدار الخطي. | هدفت الدراسة لتقييم أثر تنفيذ IFRS على الحسابات الموحدة (الميزانية وجدول حسابات النتائج) |
| Klimczak, Karol Marek, 2011 | بولندا | 2008-2000 | 159 شركة | بتحليل بنود الميزانية، صافي الأرباح واستخدم النموذج عوائد متوقعة من قبل Dobija-Klimczak | تحديد كيف كان رد فعل المشاركين في السوق عند تطبيق IFRS وإذا كان سلوكهم تغيرت بعد ذلك. |
| Jindrichovska, I. – Kubickova, D, 2012 | التشيك | 2005-2004 | 16 شركة | باستخدام اختبار "t" على 14 نوع من النسب المالية. | تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير القواعد الجديدة للتقارير IFRS على النسب المالية المعدة في الشركات التشيكية. |
| Marjan Petreski, 2006 | فرنسا | 2004 | Saint–Gobain | تحليل الوثائق المالية. | تقديم بعض الحجج لآثار اعتماد المعايير الدولية على الشركات. |
| Alina-Iuliana TĂBÎRCĂ. 2013 | رومانيا | 2012-2008 | مجموعة من الشركات المدرجة. + OMV Petrom | القسم الأول : التحليل النوعي للبيانات<br>القسم الثاني : تحليل القوائم المالية | القسم الأول : للتعرف على أهمية تقرير مؤشرات الأداء.<br>القسم الثاني : التحقق من صحة نماذج التحليل المالي وتأثير IFRS على أساليب التحليل المالي والبيانات الكمية وأدوات التحليل النوعي للبيانات المالية |

المصدر : من إعداد الباحث.

## الخلاصة :

قمنا في هذا الجزء نقد مجموعة من الدراسات السابقة المقدمة على المستوى المحلي والدولي، وقد تم ملاحظة أن موضوع معايير المحاسبة الدولية وتطبيقها لأول مرة كان لها ارتباط وثيق بنتائج التحليل المالي، مقارنة بتطبيق معايير المحاسبة المحلية لنفس الفترة، ومن هنا جاءت فكرة محاولة دراسة أثر، أو العلاقة بين تطبيق SCF مستمد معاييره من المحاسبة الدولية، ونتائج النسب المالية الخاصة بالحسابات المجمعة.

كما وقع اختيارنا على مجموعة من المعايير المحاسبة الدولية التي لها أثر على عملية التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة، والتي تم استنباطه من الدراسات السابقة، مع اختيار مجموعة من المعايير، والتي يتناسب تطبيقها مع ما هو منصوص عليه ضمن SCF، والتي بلغت في مجملها خمس معايير وهي " IAS 12- 16- 19- 36. IFRS 3".

# الفصل الخامس :

# دراسة تطبيقية لقياس مدى أثر تطبيق SCF على نتائج الأداء المالي لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية.

- المبحث الأول : الطريقة والأدوات.
- المبحث الثاني : النتائج ومناقشتها.

## تمهيد :

سيتم في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الواقع العملي وهذا اعتمادا على إجراء دراسة تطبيقية على إحدى المجمعات الاقتصادية الناشطة محليا، حيث وقع الاختيار على القوائم المالية لمجمع صيدال بالجزائر العاصمة للفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، من أجل قياس مدى تطبيق مجمع محل الدراسة لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بكل من " عرض القوائم المالية، تجميع الحسابات، المعايير التي لها أثر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة"، كذا دراسة أثر اعتماد تطبيق النظام المحاسبي المالي على مكونات المردودية خلال المرحلة الانتقالية، وذلك كمحاولة لدراسة وضعية المجمع قبل، وبعد تبني نظام المحاسبي المالي من خلال دراسة نتائج تحليل مكونات المردودية المالية، والمردودية الاقتصادية للحسابات المجمعة ومكوناتهما.

وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى العناصر التالية :

- عينة الدراسة بالإضافة للأدوات، والبرامج المستخدمة.
- عرض نتائج تحليل القوائم المالية الرئيسية لمجمع صيدال، من أجل قياس مدى تطبيق متطلبات معايير المحاسبة المالية المدروسة.
- قياس مؤشرات المردودية بنوعيها، ومكوناتهما للمجمع محل الدراسة، ذلك من خلال عرض نتائج التحليل لسنة 2009 وفق نظام المحاسبي المالي الجديد، والمخطط المحاسبي الوطني القديم والمقارنة بينهما.

## المبحث الأول : الطريقة والأدوات

يعد مجمع **صيدال**، من المؤسسات الكبيرة الرائدة في مجال الصيدلانية في الجزائر، حيث يكمن نشاطها في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري. حيث يعتبر مجمع صيدال شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري. 80 % من رأسمال صيدال ملك للدولة و الـ 20 % المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص ونظرا لنشاطاتها المتعددة، ومصالحها المختلفة، وموقعها المهم، خصصنا هذا الجزء لإعطاء صورة عامة عن المجمع صيدال، كذا مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية ضمن قوائمها المالية المعدة وفق **SCF**، ومدى أثر تطبيقها على الوضعية المالية للمجمع محل الدراسة، من خلال التطرق لمجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة للأدوات والبرامج المستخدمة في ذلك، وكذا تحديد متغيرات الدراسة.

### 1. الطرق المستخدمة :

سيتم في هذا الجزء التطرق لعينة الدراسة التي اعتمدنها لحل إشكالية بحثنا عن طريق استخدام أداة البحث ( جمع الوثائق، الملاحظة، المقارنة)، إضافة إلى جميع الأدوات والبرامج المستخدمة في هاته الدراسة.

#### 1.1. دراسة حالة :

باعتبار أن منهج الدراسة هو دراسة حالة فإن عينة الدراسة تتمثل في مجمع صيدال – باعتباره **نموذج** من **مجتمع** متكون من العديد من المجمعات التي تم إخضاع قوائمه المالية لتبني **SCF** ابتداء من **2010/01/01-** وذلك بهدف تقييم مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية، والمعايير الخاصة بالحسابات المجمعة، والمعايير المؤثرة على نتائج التحليل المالي للفترة مابين 2009-2012، وتأثير تطبيق **SCF** على نتائج نتائج مكونات المردودية المالية، والمردودية الاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية.

وكتعريف للمجمع محل الدراسة فقد أنشأت صيدال في 1982 عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استفادت في هذا الإطار، من نقل مصانع الحراش، الدار البيضاء وجسر قسنطينة. كما حوّل إليها في 1988، مركب "المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية). وتعددت الإصلاحات والتعديلات الخاصة بمجمع صيدال بمرور الوقت نوجزها فيما يلي [1]:

[1] **https://www.saidalgroup.dz/**

- في سنة 1989 وتبعا لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير.

- في سنة 1993، تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للشركة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع. في سنة 1997، وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (PHARMAL ، ANTIBIOTICAL و BIOTIC).
- في 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال SOMEDIAL إلى حدود 59 %.
- في سنة 2010، قامت بشراء 20 % من رأسمال شركة IBERAL كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "TAPHCO" من 38.75 % إلى 44.51 %.
- في 2011، رفعت صيدال حصتها في رأسمال IBERAL إلى حدود 60 %.
- في جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: ANTIBIOTICAL، PHARMAL و BIOTIC.

قبل التطرق لمتغيرات الدراسة سنقوم أولا بالعرض التسلسلي **لقائمة للملاحق** حسب ورودها في الدراسة وذلك كالتالي :

**الملحق الأول** : الميزانية وجدول حسابات النتائج لكل من الشركة الأم ومجمع صيدال + جدول المساهمات لمجمع صيدال لسنة 2009 وفق PCN؛

**الملحق الثاني** : القوائم المالية للشركة الأم + الميزانية و ج ح ن لمجمع صيدال لسنة 2010 + الإيضاحاتّ.
**الملحق الثالث** : القوائم المالية للشركة الأم + الميزانية و ج ح ن لمجمع صيدال لسنة 2011 + الإيضاحات.
**الملحق الرابع** : القوائم المالية للشركة الأم + الميزانية و ج ح ن لمجمع صيدال لسنة 2012 + الإيضاحات.
**الملحق الخامس** : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية ضمن القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة 2009 – 2012.

**2.1. متغيرات الدراسة** : سيتم في هذا الجزء عرض متغيرات الدراسة، الطرق والمراحل المستخدمة لحل إشكالية الدراسة.

**1.2.1. تحديد متغيرات لدراسة** : تقوم أساس هذه الدراسة على اختبار أثر تبني مجمع الشركات في الجزائر لنظام المحاسبي المالي المستمد قوانينه من معايير المحاسبة الدولية على نتائج الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي للحسابات المجمعة، والتي يمكن تحديد متغيرات دراستها على ما يلي :

**– 1.1.2.1. المتغير المستقل** : ويتمثل في معايير المحاسبة الدولية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي يشمل أخر التعديلات والإصدارات، مرتكزا على معايير الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة، ومعايير الخاصة بتجميع الحسابات الصادرة في **2011/05/12**، والمعايير المؤثرة على نتائج التحليل المالي والمستنبطة من خلال الدراسات السابقة، **وكل هذا من أجل معرفة مدى استجابة "تطبيق" القوائم المالية معدة وفق SCF لهذه المعايير[1]، وذلك كآلية مساعدة لسن قوانين جديدة تشمل تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي يتماشى مع آخر الإصدارات الدولية من جهة. وكذا معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية للحسابات المجمعة خلال المرحلة الانتقالية من جهة أخرى.** وسيتم تقييم تطبيق هذه المعايير لمدة أربع سنوات، من 2009 – 2012، وبالرغم من عدم تغيير قوانين الصادرة بتنظيم **SCF**، لكن **اخترنا هاته المدة تجنبًا لوجود أي مشكل قد يعيق من تطبيق الحرفي لـ SCF خلال السنتين الأوليتين. نظرا لغياب التكوين الجيد في تطبيق هذا النظام الجديد.** وتتمثل المعايير المختارة لتقييم والمعتمدة أساسا على خصوصية القوائم المالية المجمعة، وكذا المعايير المطبقة في الدراسات السابقة والتي كان لها أثر على نتائج التحليل المالي عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية، والتي بدورها تتناسب مع ما هو منصوص عليه ضمن القانون الخاص بتطبيق **SCF.**

من خلال ما سبق وقع اختيارنا على مجموعة من المعايير التي رأيناها مناسبة لتطبيقها على مستوى الشركة الأم لمجمع صيدال، وتلخص أبرز المعايير الدولية المدروسة في بحثنا مجتمعة فيما يلي :

**– معايير الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة** : معياري المحاسبة الدولية "IAS 1 – IAS 7"؛

– **معايير الخاصة بالحسابات المجمعة** : معايير المحاسبة الدولية "IAS 27 – IAS 28"؛ ومعايير تقارير المالية الدولية "IFRS 10 – 11 - 12 "؛

**– معايير المؤثرة على نتائج تقييم الأداء المالي** : معايير المحاسبة الدولية "IAS 12 – 16 – 19 - 36 " ومعيار التقرير المالي الدولي **3**.

وسيتم في هذا الجزء تقييم مدى تطبيق هذه المعايير على مجمع صيدال، من خلال ما سيتم شرحه في الجدول رقم الجدول (2-1-1).

[1] تم استخدام هذا الجزء قصد تمكننا من معرفة هل النظام المحاسبي المالي **يستمد** "يستوحي" قوانينه من معايير المحاسبة الدولية من جهة، كذا إمكانية مقارنة نتائجه مع نتائج الدراسات السابقة في حالة وجود استجابة في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية

**الجدول (5-1): طريقة تقييم مدى تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية على مجمع صيدال**

| وصف العلامة | العلامة | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| يطبق بشكل كامل | 2 | % 100 |
| يطبق بشكل شبه كامل | 1 | % 50 |
| لا يطبق | 0 | % 0 |
| لا ينطبق | / | خارج التقييم |

**المصدر : من إعداد الباحث استناداً لعدة دراسات سابقة**[1]

من خلال الجدول يمكننا شرح ما يلي:

- عند تطبيق المجمع لمتطلب المعيار بشكل كامل يأخذ علامة (**2**) وهي التي تمثل النسبة المئوية كاملة 100 %.
- عند تطبيق متطلب المعيار بشكل شبه كامل أو جزئي يأخذ علامة (**1**) وهي التي تمثل النسبة المئوية 50 %.
- عند عدم تطبيق لمتطلب المعيار بشكل كلي يأخذ علامة (**0**) وهي التي تمثل النسبة المئوية منعدمة 0 %.
- عندما يكون متطلب المعيار لا ينطبق على حالة المجمع تأخذ علامة (**N /V**) وهذا المتطلب يقصى من الحساب.

**2.1.2.1. المتغير التابع** : ويتمثل في مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية لمجمع صيدال خلال سنة 2009 ووفق نظامين محاسبيين مختلفين وهما PCN - SCF، من أجل الإلمام بتأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبة الدولية على نتائج مكونات المرودوية المالية، والمردودية الاقتصادية عند تطبيقها لأول مرة.

وتتمثل أدوات التحليل المالي التي تم اختيار تطبيقها على الحسابات المجمعة لمجمع صيدال والتي بلغ في مجملها تسع مؤشرات، **متمثلة في مؤشري المردودية المالية والاقتصادية الخاصين بتحليل الحسابات المجمعة ومكونتيهما.**

ومن خلال ما سبق سيتم توضيح مؤشرات التحليل المالي المختارة بالتفصيل، وهذا كالتالي :

---

[1] . **وتتمثل أبرز الدراسات السابقة فيما يلي :**

- Lawrence D. Brown and Marcus L. Caylor. **Corporate Governance and Firm Valuation** ,Journal of Accounting and Public Policy, 2006, vol. 25, issue 4, 2006, pp 409-434.

- مصطفى حميدان حسن حميدان، **مدى التزام المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية**، مذكرة ماجيستر في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010.

- عمر عيسى فلاح المناصير، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية**، مذكرة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الزرقاء – الأردن–، 2013.

**الجدول (5-2) : مؤشرات التحليل المالي المطبقة على مجمع صيدال**

| | م | الرمز | القانون | الهدف من استخدام المؤشر |
|---|---|---|---|---|
| مردودية الاقتصادية للحسابات المجمعة | م 1 | مردودية الأصول<br>La rentabilité de l'actif | النتيجة المجمعة / إجمالي الأصول | لتوضح العلاقة بين ربح الشركة بإجمالي أصولها |
| | م 2 | مردودية الأموال التشغيلية<br>Rentabilité des capitaux d'exploitation | نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية | تقييم المردودية الإجمالية للمجمع من خلال جانب استغلال الأصول، وهو يقتصر فقط على رأس المال المستثمر مباشرة في العملية الإنتاجية " الأصل الإنتاجي" |
| مردودية المالية للحسابات المجمعة | م 3 | المردودية المالية الإجمالية<br>rentabilité financière « globale » | النتيجة الصافية المجمعة / (الأموال الخاصة + فوائد الأقلية) | توضيح العائد من الأرباح الخاص بالمساهمين وحصص الأقلية بالنسبة للأموال الخاصة المجمعة، أي تحديد نسبة أرباح الاستثمار من الملاك في الشركة وحصص الأقلية. |
| | م 4 | المردودية المالية خاصة بالمجمع<br>rentabilité financière « groupe » | النتيجة الإجمالية للمجمع / الأموال الخاصة للمجمع | توضيح العائد من الأرباح الخاص بالمساهمين بالنسبة للأموال الخاصة لنفس الأطراف، أي تحديد نسبة أرباح الاستثمار من المساهمين في الشركة. |
| | م 5 | المردودية المالية خاصة بحصص الأقلية<br>rentabilité financière «minoritaires» | النتيجة الصافية (حصة مساهمي الأقلية) / الأموال الخاصة للأقلية | توضيح العائد من الأرباح الخاصة بحصص الأقلية بالنسبة للأموال الخاصة لنفس الأطراف، أي تحديد نسبة أرباح الاستثمار من حصص أطراف الأقلية. |
| مكونات المردودية المجمعة بنوعيها | م 6 | معدل دوران الأصول الاقتصادية | رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية | قياس مدى فعالية المجمع في استخدام أصوله الاقتصادية لتحقيق مستويات عالية من المبيعات |
| | م 7 | النسبة الهيكلية | الأصول الاقتصادية / الأموال الخاصة | إعطاء فكرة حول مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الاحتياجات المالية " الأصول الاقتصادية" |
| | م 8 | معدل الربحية الإجمالية | النتيجة الصافية / رقم الأعمال | قياس العلاقة بين صافي الربح ورقم الأعمال السنوية للمجمع |
| | م 9 | معدل ربحية الاستغلال | نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / رقم الأعمال | يظهر قدرة المجمع على تحقيق نتائجه مقارنة بالإيراد الإجمالي |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على ما جاء في الفصل الرابع**

### 3.1. قياس وطريقة جمع متغيرات الدراسة :

سيتم في هذا البحث بقياس وتحديد طريقة جمع متغيرات الدراسة من خلال الوقوف على مدى تطبيق محل الدراسة للمتغير المستقل " **معايير المحاسبة الدولية المذكورة آنفا بالتفصيل** "، وذلك من خلال استعمال تحليل الوثائق، الملاحظة والمقابلة كأدوات من أدوات البحث والتي من خلالها سيتم تحليل جميع العناصر الخاصة بكل متطلب من متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بـ " **عرض القوائم المالية – تجميع الحسابات – المعايير المؤثرة على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة** " من أجل معرفة مدى تطبيقها من قبل المجمع، وذلك بالاعتماد على البرامج والأدوات الإحصائية اللازمة لذلك، ومن ثم تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال باستخدام النسب المالية، بغرض معرفة مدى تأثر نتائج مكونات المردودية المالية، والمردودية الاقتصادية عند تطبيق **SCF** لأول مرة "**سنة 2009**"، وذلك بمقارنتها بالقوائم المالية المعدة وفق **PCN لنفس السنة**.

من خلال كل ما سبق يتم تمثيل منهجية الدراسة على النحو التالي :

**الشكل (5-1) : منهجية الدراسة**

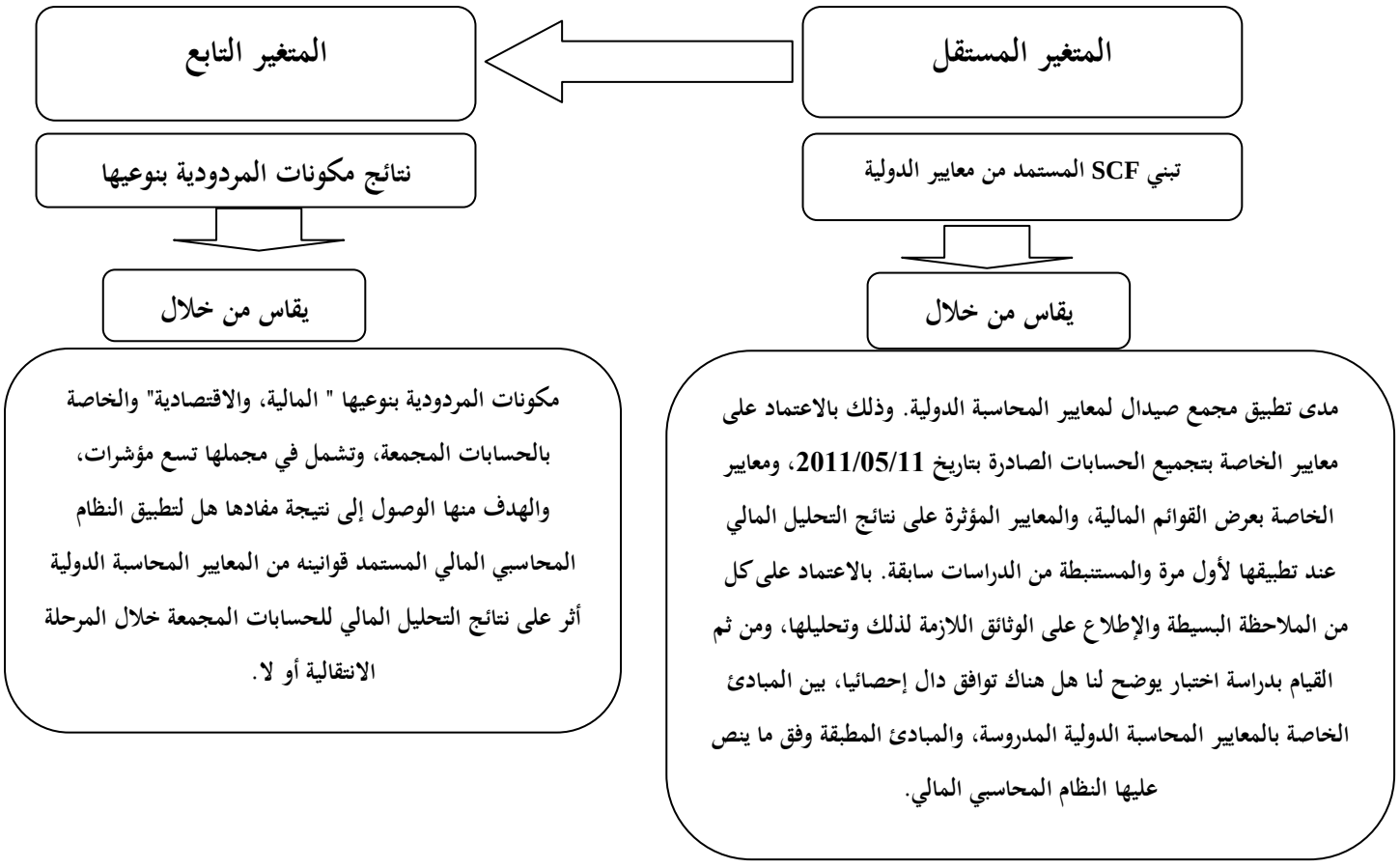


**المصدر: من إعداد الباحث**

**2. الأدوات والبرامج المستخدمة :** سيتم في هذا الجزء عرض الأدوات المستخدمة لمعرفة مدى تطبيق واستجابة المجمع محل الدراسة لمعايير المحاسبة والتقارير المالية المذكورة آنفا، والأدوات المستخدمة للقيام بعملية التحليل المالي للحسابات المجمعة. بالإضافة إلى البرامج المستخدمة لتسهيل حل إشكالية الدراسة.

**1.2. الأدوات المستخدمة :**

واشتملت الدراسة على أداتين رئيسيتين نلخصهما فيما يلي :

**1.1.2. جمع الوثائق :**

وقد تم اعتمادنا على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد معرفة مدى تطبيق المجمع محل الدراسة لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، وكذا تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى تأثرها بتطبيق هذه المعايير، وتمكنا من الحصول على الوثائق الخاصة لتحليل إشكالية الدراسة من طرف المكلف في ( مديرية المالية والمحاسبة ). والمتمثلة في قوائم المالية اللازم عرضها عند تطبيق **SCF**، وكذا 17 جدول اللازم إعدادها من طرف المجمع عند تطبيقها لـ **PCN** خلال المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى جدول المراسلات الخاص بالانتقال من **PCN** إلى **SCF.**

**2.1.2. الملاحظة :**

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على الملاحظة البسيطة، لكونها تهدف إلى المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك ما أو ظاهرة معينة في ظل ظروف وعوامل بيئية معينة، بغرض الحصول على معلومات دقيقة لتشخيص هذه الظاهرة والمتمثلة في بحثنا هذا على ملاحظة القوائم المالية المعدة وفق **SCF**، ومقارنتها بما هو منصوص أو موجود ضمن معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية.

**2.2. البرامج والمعالجات المستخدمة :**

بغية تسهيل عملية التحليل، وعقب التحصيل النهائي لنتائج كل من دراسة مدى تطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية، وكذا نتائج عملية التحليل المالي للحسابات المجمعة تم تجميع البيانات المحصلة، وتفريغها في **برنامج SPSS 16** وذلك حسب طبيعة المعلومة.

ففيما يخص جمع، وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة، تم إعداد مجموعة جداول تم استخلاصها بالاعتماد على برامج المذكورة سابقا، وبنفس البرامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر، وتسهل عمليتي الملاحظة، والتحليل من خلال **الأدوات الإحصائية** التالية :

- **1.المتوسط الحسابي** : باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة نقطة تجمع قيم العلامات الخاصة بمتطلبات المعايير المحاسبة الدولية، وما يقابلها ضمن **SCF**، من أجل دراسات فروق المتوسطات؛
- **2.الانحراف المعياري** : لمعرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي؛
- **3.اختبار (ت)** : إن الهدف الرئيسي من هذا الاختبار هو الوصول إلى إجابة مفادها، هل الوسطين الحسابيين للمجموعتين من المعايير المطبقة احدهما وفق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، والأخرى وفق SCF، لها دلالة إحصائية من عدمها.
- **عدد الملاحظات** : وهو يعبر عن عدد الملاحظات الموجودة لإجمالي فقرات معايير المحاسبة والتقارير المالية المذكورة آنفا، وتم تقسيمها إلى ثلاث فئات عند حساب **اختبار (ت)** لعينتين مستقلتين، قصد دراسة إمكانية وجود دلالة إحصائية بين كل من :
  - معايير المحاسبة الدولية الخاصة **بعرض القوائم المالية المجمعة**، ونظيرتها من معايير المطبقة والمعدة وفق SCF ، والتي بلغ عدد ملاحظاتها **123**؛
  - معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية **الخاصة بالحسابات المجمعة**، ونظيرتها من المعايير المطبقة والمعدة وفق SCF ، والتي عدد ملاحظاتها **72**؛
  - معايير المحاسبة الدولية **المؤثرة على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها**، ونظيرتها من معايير المطبقة والمعدة وفق SCF، والتي عدد ملاحظاتها **122**؛

## المبحث الثاني : عرض النتائج ومناقشتها

إن عملية عرض النتائج ومناقشتها تتطلب استخدام أدوات وطرق مختلفة، لتسهيل حل إشكالية الدراسة، لذا سنحاول في هذا الجزء عرض النتائج المتحصل عليها، ومن ثم تحليلها وتفسيرها، وتلخيصها في أشكال مختلفة لتسهيل عملية مناقشة النتائج بشكل دقيق.

### 1. عرض النتائج :

سنقوم في هذا الجزء بتحليل نتائج المبحث الأول، وذلك من خلال دراسة مدى استجابة – أي نسبة التطبيق – الشركة الأم لمجمع صيدال لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية بأشكالها الثلاثة " معايير العرض، معايير الخاصة بتجميع الحسابات ومعايير المؤثرة على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها"، ومن ثم عرض نتائج اختبار "ت" لدراسة

التوافق بين متطلبات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية وما يقابلها من متطلبات للقوائم المالية المعدة وفق **SCF**.
وفي ختام هذا المبحث نقوم بقياس نتائج النسب المالية المذكورة سابقا للقوائم المالية المجمعة المعدة وفق **SCF**،

## 1.1. مدى استجابة الشركة الأم لمجمع صيدال المعدة قوائمها وفق SCF بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة "1-7-12-16-19-27-28-36" وتقارير المالية الدولية "3-10-11-12"

### 1.1.1. مدى استجابة الشركة الأم لمجمع صيدال بتطبيق متطلبات المعياري "1 - 7" :

سنحاول في هذا الجزء عرض نتائج التفصيلية لنسب تطبيق متطلبات المعيارين"1-7"، وذلك من خلال ترجمة الجدولين "1-2" **من الملحق رقم 5** إلى أرقام كمية مثل ما هو موضح في المبحث الأول، ذلك بغية الحكم على مدى استجابة الشركة الأم لمجمع صيدال المعدة قوائمها وفق **SCF** على متطلبات معياري "1-7"، ومن ثم تحديد المتطلبات المطبقة، المعفية وغير المطبقة، كل هذا من أجل تحديد الشكل العام للحسابات المجمعة في الجزائر ومدى توافقه مع ما هو منصوص عليه ضمن معايير المحاسبة الدولية، وبالاستعانة بالجدول من خلال ما سبق يمكن عرض نتائج الجدول الخاص بنسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 كما يلي :

**الجدول (5-3) : نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1**

| متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية | | | | | | | | | |
| العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية | 2009 | 2 | 1 | 50% | | 1 | | | |
| | 2010 | 2 | 1 | 50% | | | 1 | | |
| | 2011 | 2 | 1 | 50% | | | | 1 | |
| | 2012 | 2 | 1 | 50% | 1 | | | | 1 |
| فرضية استمرارية الشركة | 2009 | 2 | 2 | 100% | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 2 | | | | 2 |
| أساس الاستحقاق المحاسبي | 2009 | 2 | 2 | 100% | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 2 | | | | 2 |
| الثبات في العرض | 2009 | 2 | 2 | 100% | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 2 | | | | 2 |
| الأهمية النسبية والتجميع | 2009 | 2 | 0 | 100% | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 1,5 | | | | 2 |
| عدم إجراء التقاص والمعلومات المقارنة | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 2 | | | 100% | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | 100% | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 2 | 100% | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | / | | / | / | 2 | 2009 | تكرار إعداد التقارير المالية |
| | | 2 | | | 100% | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | 100% | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 2 | 100% | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | | | | | | | هيكل ومحتوى القوائم المالية بشكل عام |
| | | | 2 | | 100% | 2 | 2 | 2009 | تمييز البيانات المالية ومكوناتها |
| | | 2 | | | 100% | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | 100% | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 2 | 100% | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | 1 | | 50% | 1 | 2 | 2009 | معلومات إضافية تعرف عن الشركة وطبيعة نشاطها |
| | | 2 | | | 100% | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | 100% | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 1,75 | 100% | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | | | | | | | شكل ومحتوى الميزانية وتصنيف مكوناتها |
| | | | 1 | | 50% | 1 | 2 | 2009 | تصنيف الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة كفئات منفصلة، وتصنيف كل من بنود الاصول والخصوم حسب سيولتها |
| | | 1 | | | 50% | 1 | 2 | 2010 | |
| | 1 | | | | 50% | 1 | 2 | 2011 | |
| 1 | | | | 1 | 50% | 1 | 2 | 2012 | |
| | | | 2 | | 100% | 2 | 2 | 2009 | الإفصاح عن الجزء الذي يتوقع استعادته من الأصول أو تسويته من الخصوم بعد أكثر من 12 شهر |
| | | 2 | | | 100% | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | 100% | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 2 | 100% | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | 2 | | 100% | 2 | 2 | 2009 | يتم تصنيف بنود الأموال الخاصة |
| | | 2 | | | 100% | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | 100% | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 2 | 100% | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | 0 | | 50% | 0 | 2 | 2009 | وضع افصاحات عن كل فئة من فئات رأس المال |
| | | 2 | | | 100% | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | 100% | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 1,75 | 100% | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | 0 | | 100% | 0 | 2 | 2009 | وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن الأموال الخاصة |
| | | 2 | | | 100% | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | 100% | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 1,5 | 100% | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | | | | | | | شكل ومحتوى جدول القوائم المالية المتبقية |
| | | | 2 | | 100% | 2 | 2 | 2009 | تضمين جميع بنود الإيرادات والمصاريف في جدول حسابات النتائج |
| | | 2 | | | 100% | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | 100% | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 2 | 100% | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | 2 | | 100% | 2 | 2 | 2009 | عرض البنود الخاصة بالربح أو الخسارة لملاك الشركة الأم والحصص غير مسيطرة |
| | | 2 | | | 100% | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | 100% | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 2 | 100% | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | 2 | | 100% | 2 | 2 | 2009 | عرض نتيجة الإجمالية لملاك الشركة الأم والحصص غير مسيطرة |
| | | 2 | | | 100% | 2 | 2 | 2010 | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2012 | 2 | | 100% | | 2 | | | 2 |
| عدم عرض أي بند من بنود الإيرادات أو المصاريف كبنود غير عادية | 2009 | 2 | 2 | 100% | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | 100% | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | 100% | 1 | | | | 0 |
| يجب عرض قائمة التغيرات في الأموال الخاصة | 2009 | 2 | 0 | 50% | | | 0 | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 1,5 | | | | 2 |
| يجب عرض جدول تدفقات الخزينة | 2009 | 2 | 2 | 100% | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 2 | | | | 2 |
| إيضاحات حول أساس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية | 2009 | 2 | 0 | 50% | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 1,5 | | | | 2 |
| ربط كل بند في البيانات المالية مع أية معلومات ذات صلة بها | 2009 | 2 | 0 | 100% | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 1,5 | | | | 2 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات بعد استبعاد علامة عدم التطابق | | 172 | 141 | | 38 | 25 | 42 | 40 | 40 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة | | 1,00 | | | 0,83 | 0,60 | 0,91 | 0,87 | 0,87 |
| نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة | | 100% | 0% | 0% | %83 | 60% | 91% | %78 | %78 |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012.**

من خلال الجدول أعلاه أظهرت النتائج الخاصة بنسب تطبيق معيار المحاسبة الدولي 1 على مستوى شركة الأم لمجمع صيدال، أن نسب التنفيذ الكلية للمعيار تراوحت بين 60% إلى 91%، وبنسب إجمالية قدرت بـ 83%، ويعود ذلك إلى تفاوت نسب تطبيق المعيار من سنة إلى أخرى، أما الجدول التالي فيوضح نسب تطبيق المعيار الدولي رقم 7.

**الجدول (5-4) : نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 7**

| متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إعداد وعرض بيان تدفق النقدي | | | | | | | | | |
| يجب أن يظهر مصنفا حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية | 2009 | 2 | 2 | 100% | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 2 | | | | 2 |
| يجب عرض التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة | 2009 | 2 | 2 | 100% | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 2 | | | | 2 |
| عرض الفئات الرئيسية لإجمالي الإيرادات والمصاريف النقدية بشكل منفصل التي تنشأ عن النشاطات الاستثمارية والتمويلية | 2009 | 2 | 2 | 100% | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 2 | | | | 2 |
| تسجيل التدفقات النقدية التي تنشأ بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المشروع، باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي | 2009 | 2 | 2 | 100% | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 2 | | | | 2 |
| الإفصاح عن التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وتوزيعات الأرباح بشكل منفصل | 2009 | 2 | 1 | 50% | | 1 | | | |
| | 2010 | 2 | 1 | 50% | | | 1 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 1 | 50% | 1,25 | | | | 1 |
| الإفصاح عن المبلغ الكلي للفائدة المدفوعة خلال الفترة في جدول تدفقات الخزينة سواء تم الاعتراف بها كمصروف أو تمت رسملتها | 2009 | 2 | 0 | 0% | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | 0% | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | 0% | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | 0% | 0 | | | | 0 |
| تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة كتدفق نقدي تمويلي أو تشغيلي | 2009 | 2 | 2 | 100% | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 2 | | | | 2 |
| الإفصاح عن مكوناتها النقدية أو ما يعادلها | 2009 | 2 | 0 | 0% | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 1.5 | | | | 2 |
| إلزامية عرض تقرير حول التدفقات النقدية بين الشركة الأم والشركة المستثمر فيها سواء شركات تابعة أو شركات زميلة أو مشروعات مشتركة | 2009 | 2 | 0 | 0% | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | 0% | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | 0% | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | 0% | 0 | | | | 0 |
| عرض التدفقات النقدية المجمعة الناشئة عن اكتساب أو فقد السيطرة على الشركات التابعة أو منشآت الأعمال الأخرى بشكل منفصل | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | 0 | 0% | 0 | | | | 0 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات بعد استبعاد علامة عدم التطابق | | 74 | **11** | **12,75** | | **13** | **13** | **14** | **13** |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة | | 1,00 | **0,61** | **0,64** | | **0,72** | **0,72** | **0,78** | **0,72** |
| نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة | | 100% | **61%** | **64%** | | **72%** | **72%** | **78%** | **72%** |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009–2012.**

من خلال الجدول السابق أظهرت النتائج الخاصة بنسب تطبيق معيار المحاسبة الدولي 7 على مستوى الشركة الأم لمجمع صيدال، أن نسب التنفيذ الكلية للمعيار تراوحت بين 61% إلى 78%، وبنسب إجمالية قدرت بـ 64%. وبعد التطرق لكل من معياري المحاسبة الدولية "IAS 7 – IAS 1"؛ والذي يحتوي كل معيار في مجمله على 25 فقرة، و10 فقرات على التوالي، سنقوم من خلال الجزء التالي بعرض فقرات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية

الخاصة بالحسابات المجمعة، والمتمثلة في معايير المحاسبة الدولية "IAS 27 – IAS 28"، ومعايير تقارير المالية الدولية "IFRS 10 – 11 - 12".

### 2.1.1. مدى استجابة الشركة الأم لمجمع صيدال بتطبيق IAS (27-28), IFRS (10-11-12) :

من خلال ترجمة نتائج الجداول من (3) إلى (7) من الملحق 5، سنقوم في هذا الجزء بعرض تفصيلي لنتائج الجداول السابقة كمساعدة للوقوف على مدى استجابة الشركة الأم لمجمع صيدال المعدة قوائمها وفق **SCF** لمتطلبات معياري المحاسبة الدولية ""27-28" ومعايير التقارير المالية الدولية " **10-11- 12**"، ومن ثم تحديد المتطلبات المطبقة، المعفية وغير المطبقة، كل هذا من أجل تحديد مدى استجابة القوائم المالية للحسابات المجمعة في الجزائر إلى معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات، ومدى توافقه مع ما هو منصوص عليه ضمن معايير المحاسبة الدولية، من خلال ما سبق يمكن عرض نتائج الجدول الخاص بنسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 كما يلي :

**الجدول (5-5) : نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 27**

| نطاق المعيار ومتطلباته 27 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تقوم الشركة بإعداد قوائم مالية منفصلة | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | / | / | / | | | | / |
| تقوم الشركة بإعداد قوائم مالية منفصلة وفقا لجميع معايير الدولية لتقرير المالي | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | / | / | / | | | | / |
| إفصاح الشركة أن القوائم المالية هي قوائم مالية منفصلة | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | / | / | / | | | | / |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات بعد استبعاد علامة عدم التطابق | | 24 | | | / | / | / | / | / |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة | | 1,00 | | | / | / | / | / | / |
| نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة | | 100% | | | / | / | / | / | / |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009–2012.**

من خلال الجدول الخاص بنسب تنفيذ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 27، يتضح لنا أن مجمع الدراسة لا يتبنى إطلاقا هذا المعيار. والجدول التالي يوضح نسب تنفيذ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 28.

**الجدول (5-6) : نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 28**

| نطاق المعيار ومتطلباته 28 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يطبق المجمع طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن استثماراتها في شركات الزميلة أو المشروع المشترك | 2009 | 2 | 2 | 100% | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | 100% | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | 100% | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | 100% | 2 | | | | 2 |
| يتوقف المجمع عن استخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ توقف استثماراتها عن كونها منشأة زميلة أو مشروعا مشتركا | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | / | / | / | | | | / |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات بعد استبعاد علامة عدم التطابق | | 8 | 8 | | 2 | 2 | 2 | 2 | 2 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة | | 1,00 | | | 1,00 | 1,00 | 1,00 | 1,00 | 1,00 |
| نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة | | 100% | | | 100% | 100% | 100% | 100% | 100% |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012.**

من خلال الجدول أعلاه أظهرت النتائج الخاصة بنسب تطبيق معيار المحاسبة الدولي 28 على مستوى شركة الأم لمجمع صيدال، أن نسب التنفيذ الكلية للمعيار بلغت 100%، ويعود ذلك إلى ثبات نسب تطبيق المعيار من خلال سنوات الدراسة، أما الجدول التالي فيوضح نسب تطبيق معيار التقرير المالي رقم 10.

**الجدول (5-7) : نسب تنفيذ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 10**

| نطاق معيار تقرير المالي 10 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تُعِد الشركة الأم قوائم مالية موحدة باستخدام سياسات محاسبية متماثلة للمعاملات والأحداث الأخرى المتماثلة في ظروف مشابهة | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| عند حصص غير مسيطرة تعرض الحصص غير المسيطرة في الميزانية ضمن حقوق الملكية، بشكل منفصل عن الأموال الخاصة لملاك الشركة الأم. | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| الشركة الأم تحدد ما إذا كانت منشأة استثمارية أو لا. | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| عند فقدان السيطرة | | | | | | | | | |
| يتم ألغى إثبات أصول والتزامات الشركة التابعة السابقة من قائمة المركز المالي الموحدة. | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | / | / | / | | | | / |
| يتم تثبيت أي استثمار متبقي في الشركة التابعة السابقة بقيمته العادلة وقت فقدان | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السيطرة وتحاسب لاحقا . عنه | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | / | / | / | | | | / |
| يتم تثبيت المكسب أو الخسارة المرتبطة بفقدان سيطرة تعود إلى الحصة المسيطرة سابقا | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | / | / | / | | | | / |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات بعد استبعاد علامة عدم التطابق | | 24 | 16 | | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة | | 1,00 | | | 0,67 | 0,67 | 0,67 | 0,67 | 0,67 |
| نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة | | 100% | | | 67% | 67% | 67% | 67% | 67% |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012.**

من خلال الجدول السابق أظهرت النتائج الخاصة بنسب تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 10 على مستوى شركة الأم لمجمع صيدال، أن نسب التنفيذ الكلية ثابتة على مدار 4 سنوات إذ بلغت ما قيمته 67%، وبنسب إجمالية قدرت بـ 67% .

**الجدول (5-8) : نسب تنفيذ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 11**

| نطاق معيار تقرير المالي 11 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| في حالة العمليات المشتركة تثبت الشركة حصتها في العملية المشتركة على أصولها، خصومها، إيرادها ومصروفها | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| في حالة العمليات المشتركة توضح الشركة نصيبها من أصولها وخصومها وإيرادها ومصروفها بشكل مشترك | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| في حالة المشروعات المشتركة تثبت الشركة حصتها في المشروع المشترك على أنها استثمار | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| يحاسب الاستثمار عند المشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 28 | 2009 | 2 | 1 | %50 | | 1 | | | |
| | 2010 | 2 | 1 | %50 | | | 1 | | |
| | 2011 | 2 | 1 | %50 | | | | 1 | |
| | 2012 | 2 | 1 | %50 | 1 | | | | 1 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات بعد استبعاد علامة عدم التطابق | | 32 | 4 | | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة | | 1,00 | | | 0,13 | 0,13 | 0,13 | 0,13 | 0,13 |
| نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة | | 100% | | | 13% | 13% | 13% | 13% | 13% |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012.**

من خلال الجدول الخاص بنسب تنفيذ تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 11، يتضح لنا أن مجمع صيدال يتبنى متطلبات هذا المعيار بنسب ضعيفة جداً وبثباتها على مدار سنوات الدراسة، إذ بلغت قيمتها الإجمالية 13%. والجدول التالي يوضح نسب تنفيذ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 12.

**الجدول (5-9): نسب تنفيذ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 12**

| نطاق المعيار ومتطلباته 12 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحصص في الشركات التابعة | | | | | | | | | |
| تساعد الشركة عند إفصاحها على المعلومات عن فهم تركيبة المجمع والحصة التي تملكها الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجمع وتدفقاتها النقدية | 2009 | 2 | 1 | %50 | | 1 | | | |
| | 2010 | 2 | 1 | %50 | | | 1 | | |
| | 2011 | 2 | 1 | %50 | | | | 1 | |
| | 2012 | 2 | 1 | %50 | 1 | | | | 1 |
| تساعد الشركة عند إفصاحها على المعلومات عن تقويم طبيعة ومدى قدرة القيود المهمة أن تصل إلى أصول المجمع أو أن تستخدمها، وعلى أن تسوي التزاماتها | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| تساعد الشركة عند إفصاحها على المعلومات عن تقويم المخاطر المرتبطة بحصصها في الشركات المهيكلة الموحدة، والتغيرات فيها، وكذا تقويم تبعات التغيرات في حصة ملكيتها في الشركة التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| تساعد الشركة عند إفصاحها على المعلومات عن تقويم تبعات فقدان السيطرة على الشركة التابعة خلال فترة التقرير. | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن اسم الشركة التابعة والمقر الرئيسي لأعمالها | 2009 | 2 | 1 | %50 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 1 | %50 | | | 1 | | |
| | 2011 | 2 | 1 | %50 | | | | 1 | |
| | 2012 | 2 | 1 | %50 | 1 | | | | 1 |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة حصص الملكية المحتفظ بها من قبل الحصص غير مسيطرة | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة حقوق التصويت المحتفظ بها من قبل الحصص غير المسيطرة، في حالة اختلافها عن حصص الملكية المحتفظ بها | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن الربح أو الخسارة المخصصة للحصص غير مسيطرة في الشركة التابعة خلال فترة التقرير | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن الحصص غير المسيطرة المتراكمة في الشركة التابعة في نهاية فترة التقرير | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية مختصرة حول الشركة التابعة. | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 1,5 | | | | 2 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات بعد استبعاد علامة عدم التطابق | | 80,00 | 22,00 | | 5,50 | 3,00 | 6,00 | 6,00 | 6,00 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة | | 1 | | | 0,275 | 0,15 | 0,3 | 0,3 | 0,3 |
| نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة | | %100 | | | %28 | %15 | %30 | %30 | %30 |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009–2012.**

من خلال الجدول السابق أظهرت النتائج الخاصة بنسب تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 12 على مستوى شركة الأم لمجمع صيدال، أن نسب التنفيذ الكلية للمعيار تراوحت بين 15% إلى 30%، ومع ثباتها خلال الفترة (2010 - 2012) وبنسب إجمالية قدرت بـ 28%.

وبعد التطرق لكل من معياري المحاسبة الدولية الخاصة بالحسابات المجمعة "IAS 27 – IAS 28"، والذي يحتوي كل معيار في مجمله على **ثلاث** فقرات، **وفقرتين** على التوالي، وكذا معايير التقارير المالية الدولية "IFRS 10 – 11 - 12 "، والتي تحتوي في مجملها على **ست** فقرات، **أربع** فقرات **وعشر** فقرات على التوالي، سنقوم من خلال الجداول التالي بعرض فقرات معايير المحاسبة الدولية **المؤثر تطبيقها** على نتائج التحليل المالي، والمتمثلة في معايير المحاسبة الدولية "IAS 12 – 16 – 19 - 36 " ومعيار التقرير المالي الدولي 3، وهذا كما سيتم توضيحه في الجزء الموالي.

### 3.1.1. مدى استجابة الشركة الأم لمجمع صيدال بتطبيق متطلبات (IFRS 3,IAS(12-16-19-36 :

من خلال ترجمة نتائج الجداول من (8) إلى (12) من الملحق 5، سنقوم في هذا الجزء بعرض نتائج متطلبات معايير المحاسبة المالية الدولية التي لها أثر مباشر على نتائج التحليل المالي، ويكون هذا التأثير بتطبيق بعض المتطلبات التي من خلالها يكون هناك تأثير مباشر عند تحليل الميزانية أو ج ح ن. والجداول التالية تستعرض نتائج تطبيق متطلبات **IFRS 3,IAS(12-16-19-36)** على القوائم المالية لشركة الأم لمجمع صيدال :

**الجدول (5-10) : نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12**

| متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | |
| يتم الاعتراف بالضريبة الحالية كالتزام إلى المدى الذي يتم سدادها | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2 | | | | %100 | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 2 | %100 | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | 2 | | %100 | 2 | 2 | 2009 | يتم الاعتراف بالضريبة الحالية كأصل إلى المدى الذي يزيد المبلغ المسدد عن المبلغ المستحق |
| | | 2 | | | %100 | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | %100 | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 2 | %100 | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | 0 | | %0 | 0 | 2 | 2009 | يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة |
| | | 0 | | | %0 | 0 | 2 | 2010 | |
| | 0 | | | | %0 | 0 | 2 | 2011 | |
| 0 | | | | 0 | %0 | 0 | 2 | 2012 | |
| | | | 0 | | %0 | 0 | 2 | 2009 | يتم الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة |
| | | 0 | | | %0 | 0 | 2 | 2010 | |
| | 0 | | | | %0 | 0 | 2 | 2011 | |
| 0 | | | | 0 | %0 | 0 | 2 | 2012 | |
| | | | 1 | | %50 | 1 | 2 | 2009 | يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والحالية كدخل أو مصروف |
| | | 1 | | | %50 | 1 | 2 | 2010 | |
| | 1 | | | | %50 | 1 | 2 | 2011 | |
| 1 | | | | 1 | %50 | 1 | 2 | 2012 | |
| | | | 0 | | %0 | 0 | 2 | 2009 | يتم توضيح التأثيرات الضريبية على التوزيعات |
| | | 0 | | | %0 | 0 | 2 | 2010 | |
| | 0 | | | | %0 | 0 | 2 | 2011 | |
| 0 | | | | 0 | %0 | 0 | 2 | 2012 | |
| | | | | | | | | | تحديد متطلبات العرض والإفصاح |
| | | | / | | / | / | 2 | 2009 | قيام المجمع بإجراء مقاصة بين أصول الضريبية المتداولة وخصومها المتداولة في الميزانية إذا كان للشركة الحق القانوني في الإطفاء على أساس الصافي، تصنيف وعرض أصول وخصوم الضريبية المستحقة كأصول أو خصوم غير متداولة |
| | | / | | | / | / | 2 | 2010 | |
| | / | | | | / | / | 2 | 2011 | |
| / | | | | / | / | / | 2 | 2012 | |
| | | | 0 | | %0 | 0 | 2 | 2009 | يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المتداولة |
| | | 2 | | | %100 | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | %100 | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 1,5 | %100 | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | 0 | | %0 | 0 | 2 | 2009 | يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المؤجلة |
| | | 0 | | | %0 | 0 | 2 | 2010 | |
| | 0 | | | | %0 | 0 | 2 | 2011 | |
| 0 | | | | 0 | %0 | 0 | 2 | 2012 | |
| | | | 0 | | %0 | 0 | 2 | 2009 | يتم الإفصاح عن دخل الضريبة المتعلق بالربح أو الخسارة من الأنشطة العادية |
| | | 0 | | | %0 | 0 | 2 | 2010 | |
| | 0 | | | | %0 | 0 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 0,5 | %100 | 2 | 2 | 2012 | |
| | | | 0 | | %0 | 0 | 2 | 2009 | يتم الإفصاح عن مكونات مصروف الضريبة |
| | | 2 | | | %100 | 2 | 2 | 2010 | |
| | 2 | | | | %100 | 2 | 2 | 2011 | |
| 2 | | | | 1,5 | %100 | 2 | 2 | 2012 | |
| 11 | 9 | 9 | 5 | 8,5 | | 34 | 80 | نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات بعد استبعاد علامة عدم التطابق | |
| 0,50 | 0,41 | 0,41 | 0,23 | 0,39 | | | 1,00 | نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة | |
| 50% | 41% | 41% | 23% | 39% | | | 100% | نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة | |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012.**

من خلال الجدول الخاص بنسب تنفيذ تطبيق معيار المحاسبي الدولي 12، يتضح لنا أن مجمع صيدال يتبنى متطلبات هذا المعيار بنسب دون المتوسط، إذ تراوحت نسب تطبيقها خلال فترة الدراسة ما بين 23% إلى 50% وبنسب متزايدة، أما قيمتها الإجمالية بلغت 39%. والجدول التالي يوضح نسب تنفيذ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي 16.

**الجدول (5-11) : نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 16**

| متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يعترف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق من الأصل للمشروع | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| يعترف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يمكن قياس تكلفة الأصل على المشروع | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| يجب قياس بند الممتلكات والمصانع والمعدات المؤهل للاعتراف به كأصل مبدئيا على أساس التكلفة | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| اختيار سياسة محاسبية للتطبيق أما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 1,5 | | | | 2 |
| التسجيل بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وأية خسائر أخرى لانخفاض القيمة | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| اهتلاك كل جزء من بند الممتلكات والمصانع والمعدات يكون ذو تكلفة هامة فيما يتعلق بالتكلفة الإجمالية للبند | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| تخصيص المبلغ القابل للاهتلاك على أساس منتظم خلال عمره الإنتاجي | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| تضمين الربح أو الخسارة الناتجة من إلغاء الاعتراف في حساب الربح أو الخسارة | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي المبلغ المرحل | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| الإفصاح عن طرق الاهتلاك المستخدمة | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 1,5 | | | | 2 |
| الإفصاح عن الحياة الإنتاجية أو معدلات الاهتلاك المستخدمة | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| الإفصاح عن المبلغ المرحل والاهتلاك المتراكم | 2009 | 2 | 1 | %50 | | 1 | | | |
| | 2010 | 2 | 1 | %50 | | | 1 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 1,5 | | | | 2 |
| الإفصاح عن التسويات ما بين المبلغ المرحل في أول الفترة ونهايتها | 2009 | 2 | 2 | %0 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %0 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %0 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %0 | 2 | | | | 2 |
| الإفصاح عن مبلغ النفقات المعترف بها في المبلغ المسجل لبند الممتلكات والمصانع والمعدات في سياق إنشائه | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 0 | %0 | | | 0 | | |
| | 2011 | 2 | 0 | %0 | | | | 0 | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات | | 112 | 82 | | 20,5 | 17 | 21 | 22 | 22 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة | | 1,00 | | | 0,73 | 0,61 | 0,75 | 0,79 | 0,79 |
| نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة | | 100% | | | 73% | 61% | 75% | 79% | 79% |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012.**

من خلال الجدول أعلاه أظهرت النتائج الخاصة بنسب تطبيق معيار المحاسبي المالي 16 على مستوى شركة الأم لمجمع صيدال، أن نسب التنفيذ الكلية للمعيار تراوحت بين 61% إلى 79%، وبنسب إجمالية قدرت بـ 73%.

**الجدول (5-12) : نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 19**

| نطاق المعيار ومتطلباته 19 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | |
| الاعتراف بالالتزام عند قيام الموظف بتقديم الخدمة للشركة | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| الاعتراف بالمصروف عندما تقوم الشركة باهتلاك المنافع الاقتصادية الناشئة عن الخدمة المقدمة | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| الاعتراف بتكاليف منافع الموظفين قصيرة الأجل كمصاريف ضمن قائمة الدخل | 2009 | 2 | 2 | %100 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| تحديد التزام الشركة من المبلغ الواجب المساهمة به في البرنامج أو الخطة لكل فترة والاعتراف به كمصروف والتزام في البيانات المالية للشركة | 2009 | 2 | 2 | %0 | | 2 | | | |
| | 2010 | 2 | 2 | %100 | | | 2 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات | | 32 | 32 | | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة | | 1,00 | | | 1,00 | 1,00 | 1,00 | 1,00 | 1,00 |
| نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة | | 100% | | | 100% | 100% | 100% | 100% | 100% |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012.**

من خلال الجدول (**5-12**)، أظهرت النتائج الخاصة بنسب تطبيق معيار المحاسبة الدولي 19 على مستوى شركة الأم لمجمع صيدال، أن نسب التنفيذ الكلية للمعيار بلغت 100%، ويعود ذلك إلى ثبات نسب تطبيق المعيار من خلال سنوات الدراسة، أما الجدول التالي فيوضح نسب تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.

**الجدول (5-13) : نسب تنفيذ متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 36**

| نطاق المعيار ومتطلباته 36 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | |
| يجب على الشركة في كل تاريخ إبلاغ تقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصل | 2009 | 2 | 0 | %0 | | 0 | | | |
| | 2010 | 2 | 1 | %50 | | | 1 | | |
| | 2011 | 2 | 2 | %100 | | | | 2 | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 1,25 | | | | 2 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات | | 8 | 5 | | 1,25 | 0 | 1 | 2 | 2 |
| نسبة التنفيذ لكل فقرات في كل سنة | | 1 | | | 0,625 | 0 | 0,5 | 1 | 1 |
| نسبة تنفيذ المئوية لكل فقرات في كل سنة | | 1 | | | %63 | %0 | %50 | %100 | %100 |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012.**

من خلال الجدول الخاص بنسب تنفيذ تطبيق معيار المحاسبي الدولي 36، يتضح لنا أن مجمع صيدال يتبنى متطلبات هذا المعيار بنسب فوق المتوسط، إذ تراوحت نسب تطبيقها خلال فترة الدراسة ما بين 0% إلى 100% وبنسب متزايدة، أما قيمتها الإجمالية بلغت 63%. والجدول التالي يوضح نسب تنفيذ تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 3.

**الجدول (5-14) : نسب تنفيذ متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 3**

| متطلبات المعيار االتقرير المالي الدولي رقم 3 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري | التنفيذ الفعلي | نسبة التنفيذ | نسبة التنفيذ الكلية | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| يجب على الشركة الأم تحديد الشركة المستحوذة | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| يجب على الشركة الأم تحديد تاريخ الاستحواذ | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | 1 | %50 | 1 | | | | 1 |
| يجب على الشركة المستحوذة أن تثبت –بشكل منفصل عن الشهرة– الأصول القابلة للتحديد المقتناة، والالتزامات التي تم تحملها، وأي حصة غير مسيطرة في الأعمال المستحوذ عليها. | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| يجب على الشركة المستحوذة أن تقيس الأصول القابلة للتحديد المقتناة والالتزامات التي تم تحملها بقيمها العادلة في تاريخ الاستحواذ. | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| يجب على الشركة الأم إثبات وقياس الشهرة أو المكسب من شراء سعر تفاضلي | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | 2 | %100 | 2 | | | | 2 |
| يجب على الشركة المستحوذة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة والأثر المالي لعملية تجميع الأعمال التي تحدث إما خلال فترة التقرير الحالية؛ أو بعد نهاية فترة التقرير ولكن قبل أن تعتمد القوائم المالية للإصدار | 2009 | 2 | / | / | | / | | | |
| | 2010 | 2 | / | / | | | / | | |
| | 2011 | 2 | / | / | | | | / | |
| | 2012 | 2 | 0 | %0 | 0 | | | | 0 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات | | 12 | 5 | | 5 | / | / | / | 5 |
| نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة | | 1,00 | | | 0,42 | / | / | / | 0,42 |
| نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة | | 100% | | | 42% | / | / | / | 42% |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009–2012.**

من خلال الجدول السابق أظهرت النتائج الخاصة بنسب تطبيق معيار التقرير المالي الدولي 3 على مستوى شركة الأم لمجمع صيدال، أن نسب التنفيذ الكلية للمعيار بلغت قيمتها 42%، نتيجة لتطبيقها خلال السنة الأخيرة من الدراسة وفقط.

من خلال الجداول السابقة يتبن أنه تتلخص معايير المحاسبة الدولية "IAS 12 – 16 – 19 - 36 "، على 11 فقرة، 14 فقرة، **أربع** فقرات **وفقرة** واحدة على التوالي، **وست** فقرات لمعيار التقرير المالي الدولي 3.

أخيرا من خلال كل ما سبق نستطيع أن نقول أنه هناك استجابة متوسطة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بكل من معايير العرض، معايير الخاصة بتجميع الحسابات ومعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية المؤثرة على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة، ونقوم بتلخيص تلك النتائج كما يوضحه الجدول التالي :

**الجدول (5-15) : متوسط نسب تنفيذ تطبيق معايير المحاسبة "1-7-12-16-19-27-28-36"، وتقارير المالية الدولية "3-10-11-12"**

| المجموعة | المعيار | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | متوسط نسب التنفيذ بعد استبعاد " / " | متوسط نسبة تطبيق التنفيذ الكلية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معايير الخاصة بالعرض | IAS 1 | 60% | 91% | 80% | 80% | %83 | %73,5 |
| | IAS 7 | 61% | 72% | 78% | 72% | %64 | |
| معايير الخاصة بتجميع الحسابات | IAS 27 | / | / | / | / | / | %52 |
| | IAS 28 | 100% | 100% | 100% | 100% | 100% | |
| | IFRS 10 | 67% | 67% | 50% | 50% | 67% | |
| | IFRS 11 | 13% | 13% | 13% | 13% | 13% | |
| | IFRS 12 | %15 | %30 | %30 | %30 | %28 | |
| معايير المؤثرة على نتائج التحليل المالي، عند تطبيقها لأول مرة | IAS 12 | 23% | 41% | 41% | 50% | 39% | %63,4 |
| | IAS 16 | 61% | 75% | 79% | 79% | 73% | |
| | IAS 19 | 100% | 100% | 100% | 100% | 100% | |
| | IAS 36 | %0 | %50 | %100 | %100 | %63 | |
| | IFRS 3 | / | / | / | 42% | 42% | |

**المصدر : من إعداد الباحث**

### 2.1. هل هناك توافق دال إحصائيا بين متطلبات IAS/IFRS وما يقابلها من متطلبات وفق SCF ؟

سنقوم في هذا الجزء بعرض نتائج اختبار (ت)، قصد معرفة وجود أو عدم وجود توافق بين معايير المحاسبة الدولية وما يقابلها من قوانين وتعليمات وفق **SCF** على ثلاث فئات وهي :

**الفئة الأولى** : القيام باختبار (ت) بين التنفيذ المعياري لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية (**IAS 1-7**) الخاصة **بعرض القوائم المالية**، والتنفيذ الفعلي لمتطلبات نفس المعايير بعد إسقاطها على مجمع صيدال، وكتبسيط لما سبق سنقوم بدراسة اختبار (ت) بين متطلبات (**IAS 1-7**) والمعبر عليها في الجداول بعلامة **2** ضمن **123** عينة، وما يقابلها من تنفيذ فعلي لمتطلبات نفس المعايير المذكورة سابقا بعد إسقاطها على مجمع صيدال، وتتراوح علامة التنفيذ الفعلي لمتطلبات (**IAS 1-7**) بين (**0،1،2**)، ويرتبط ذلك بارتباط درجة تطبيق المتطلب على مستوى الشركة الأم لمجمع صيدال كما هو موضح سابقا؛

**الفئة الثانية** : القيام باختبار (ت) بين التنفيذ المعياري لمتطلبات **IAS/IFRS** الخاصة **بتجميع الحسابات**، والتنفيذ الفعلي لمتطلبات نفس المعايير بعد إسقاطها على مجمع صيدال، وتمر العملية بنفس المراحل كما هو موضح ضمن الفئة الأولى؛

**الفئة الثالثة** : القيام باختبار (ت) بين التنفيذ المعياري لمتطلبات **IAS/IFRS** والتي لها **أثر مباشر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة**، والتنفيذ الفعلي لمتطلبات نفس المعايير بعد إسقاطها على مجمع صيدال، وتمر العملية بنفس المراحل كما هو موضح ضمن الفئة الأولى والثانية ؛

ومن خلال كل ما سبق سنقوم بدراسة اختبار (ت) للفئات الثلاثة على النحو التالي :

### 1.2.1. هل هناك توافق دال إحصائيا بين متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال ومتطلبات المعيارين "1 - 7" :

يوضح الجدول (**5-16**) معلومات حول العينة المدروسة، وهذا كالتالي :

**الجدول (5-16) : وصف عينات الدراسة من حيث الحجم، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري المتعلقة بـ متطلبات المعيارين "1 - 7"، وما يقابلها ضمن SCF**

| | VAR00007 | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|---|
| VAR00006 | SCF | 123 | 1,6098 | ,73143 | ,06595 |
| | IAS 1 - 7 | 123 | 2,0000 | ,00000 | ,00000 |

**المصدر : مخرجات برنامج SPSS**

والجدول (**5-17**) يوضح نتائج اختبار (ت). على النحو التالي :

**الجدول (5-17) : نتيجة اختبار T لدراسة توافق بين متطلبات المعيارين "1 - 7"، وما يقابلها ضمن SCF**

| | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | F | Sig. | t | Df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | Lower | Upper |
| VAR00006 E v assumed | 232,943 | ,000 | 5,917 | 244 | ,000 | ,39024 | ,06595 | ,26034 | ,52015 |
| E v not a | | | 5,917 | 122,000 | ,000 | ,39024 | ,06595 | ,25969 | ,52080 |

**المصدر : مخرجات برنامج SPSS**

**2.2.1. هل هناك توافق دال إحصائيا بين متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال ومتطلبات ( IAS 27-28, IFRS 10- 11- 12) :**

يوضح الجدول (**5-18**) معلومات حول العينة المدروسة، معلومات حول العينة المدروسة، وهذا كالتالي :

**الجدول (5-18) : وصف عينات الدراسة من حيث الحجم، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري المتعلقة بـ متطلبات ( IAS 27-28, IFRS 10- 11- 12) ، وما يقابلها ضمن SCF**

| VAR00002 | | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|---|
| VAR00001 | SCF | 72 | ,6667 | ,83918 | ,09890 |
| | IAS 27-28 / IFRS 10-11-12 | 72 | 2,0000 | ,00000 | ,00000 |

**المصدر : مخرجات برنامج SPSS**

وقد أظهر الجدول (**5-19**) نتائج اختبار (ت). على النحو التالي :

**الجدول (5-19) : نتيجة اختبار T لدراسة توافق بين متطلبات ( IAS 27-28, IFRS 10- 11- 12)، وما يقابلها ضمن SCF**

| | | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | F | Sig. | T | Df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | Lower | Upper |
| VAR00001 | E v assumed | 346,951 | ,000 | -13,482 | 142 | ,000 | -1,33333 | ,09890 | -1,52884 | -1,13783 |
| | not a v E | | | -13,482 | 71,000 | ,000 | -1,33333 | ,09890 | -1,53053 | -1,13614 |

**المصدر : مخرجات برنامج SPSS**

**3.2.1. هل هناك توافق دال إحصائيا بين متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال ومتطلبات (IAS 12-16- 19- 36, IFRS 3) :**

يوضح الجدول (**5-20**) معلومات حول العينة المدروسة، وهذا كالتالي :

**الجدول (5-20) : وصف عينات الدراسة من حيث الحجم، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري المتعلقة بـ متطلبات (IAS 12-16- 19- 36, IFRS 3)، وما يقابلها ضمن SCF**

| | VAR00009 | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|---|
| VAR00007 | SCF | 122 | 1,2951 | ,92431 | ,08368 |
| | IAS 12-16-19-36 / IFRS 3 | 122 | 2,0000 | ,00000 | ,00000 |

**المصدر : مخرجات برنامج SPSS**

أما الجدول (**5-21**) يوضح نتائج اختبار (ت).

**الجدول (5-21) : نتيجة اختبار T لدراسة توافق بين متطلبات (IAS 12-16- 19- 36, IFRS 3)، وما يقابلها ضمن SCF**

| | | Levene's Test for Equality of Variances | | t-test for Equality of Means | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | | F | Sig. | T | Df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Std. Error Difference | Lower | Upper |
| VAR00007 | assumed E v | 945,023 | ,000 | -8,424 | 242 | ,000 | -,70492 | ,08368 | -,86976 | -,54008 |
| | v not a E | | | -8,424 | 121,000 | ,000 | -,70492 | ,08368 | -,87059 | -,53924 |

**المصدر : مخرجات برنامج SPSS**

### 3.1. ما مدى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج النسب المالية للحسابات المجمعة ؟

سيتم في هذا الجزء عرض كل من الميزانية المالية المجمعة المختصرة وجدول حسابات النتائج المجمعة لمجمع صيدال خلال فترة الممتدة بين **2009 – 2010** وتحليلهما، بالإضافة لعرض نتائج تحليل مؤشرات النسب المالية المستخدمة في الدراسة وهذا على النحو التالي :

#### 1.3.1. دراسة البنية المالية لمجمع صيدال :

##### 1.1.3.1. عرض الميزانية المختصرة لمجمع صيدال للفترة 2009-2010 :

انطلاقا من الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال – الجدول (**5-22**)– سيتم إعداد الأشكال التي ستسهل علينا عملية تحليل وحساب مختلف المؤشرات المالية.

**الجدول (5-22) : الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال للفترة الممتدة بين 2009-2010**

| | 2009 | 2010 | % | | 2009 | 2010 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأصول الثابتة | 8 497 999 134,44 | 13 212 823 631,71 | 55% | أ.خ. للمجمع | 10 539 746 753,32 | 11 060 438 225,55 | 5% |
| قيم الاستغلال | 7 693 391 067,65 | 6 660 644 545,36 | -13% | أ.خ. الأقلية | 721 558 023,18 | 725 087 222,50 | -0,5% |
| قيم قابلة للتحقيق | 4 759 292 480,62 | 5 108 045 599,20 | 7% | مجموع أخ | 11 261304 776,50 | 11 785 525 448,05 | 4 % |
| قيم جاهزة | 2 226 001 421,43 | 3 269 674 186,41 | 47% | ديون طويلة الأجل | 3 118 848 903,88 | 8 620 504 681,47 | 176% |
| مجموع الأصول المتداولة | 14 678 684 969,70 | 15 038 364 330,97 | 2% | ديون قصيرة الأجل | 8 796 530 423,76 | 7 845 157 833,16 | -11% |
| مجموع الأصول | 23 176 684 104,14 | 28 251 187 962,68 | 22% | مجموع الخصوم | 23 176 684 104,14 | 28 251 187 962,68 | 22% |

**المصدر : الميزانية المالية المفصلة لمجمع صيدال لسنتي 2009-2010**

بداية سنحاول إعطاء قراءة أولية لنسب تطور عناصر الميزانية المالية المختصرة المجمعة والموضحة في الجدول أعلاه على النحو التالي :

إذ يوضح هذا الأخير أن أغلب عناصر الميزانية المختصرة حدث فيها زيادة ملحوظة خلال المرحلة الانتقالية، باستثناء كل من عناصر قيم الاستغلال والتي حدث فيها تراجع بنسبة 13%-، وكذلك قيمة الديون قصيرة الأجل بنسبة 11%- ويرجع سبب تراجع هذه الأخيرة إلى انخفاض كل من قيم ديون الموردون من912.70 796 015 5 دج إلى747.86 110 456 3 دج، والتزاماتها نحو الضرائب من758.09 363 686 إلى 166.93 511 298 دج، أما بخصوص الزيادة الكبيرة في حجم الأصول الثابتة ترجع إلى:

– ارتفاع قيمة الأراضي والتي بلغت 149,96 256 208 7 دج وبزيادة قدرها 669.04 067 458 4 دج مقارنة بسنة 2009، وبعد الاطلاع ضمن الملاحق الخاصة بالشركة الأم وبالتحديد الملاحظة رقم 3 ضمن الملاحق لسنة 2010، وجدنا أن سبب هذه الزيادة المرتفعة لم يكن جراء قيام الشركة الأم أو إحدى شركاتها التابعة بعملية إعادة التقييم لعناصر الأصول الثابتة، ولكن يرجع إلى نقل موقع (**الشركة المنحلة**) لصيدال بعد قرارCPEN°07/95/17/06/2009. والتي بلغت قيمته 218,30 880 452 4 دج وتفاصيل هذه التحويلات كانت على النحو التالي :

- **موقع زمرلي الحراش 587.754.486,30 دج**
- **موقع تيزي وزو 178.421.607,00 دج**
- **موقع CTM 220.000.000,00 دج**
- **موقع سطيف 199.566.150,00 دج**
- **موقع عنابة 1.432.746.900,00 دج**
- **موقع وهران 983.536.700,00 دج**
- **موقع قسنطينة 850.854.375,00 دج**

- ارتفاع لقيمة المباني والتي بلغت2 676 119 452.91 **دج** وبزيادة قدرها 1 125 305 163.25 **دج** مقارنة بسنة 2009، ويعود سبب ارتفاعها كذلك لنقل موقع (**الشركة المنحلة**) لصيدال بعد قرارCPEN°07/95/17/06/2009. والتي بلغت قيمته 3 676 056.27 **دج**، وهذا كما توضحه الملاحظة رقم 4 من نفس الملحق وتفاصيل هذه التحويلات كانت على النحو التالي :

- **موقع زمرلي الحراش 93.033.875,58 دج - موقع تيزي وزو 15.044.733,23 دج**
- **موقع CTM 6.627.687,75 دج - موقع سطيف 36.306.803,08 دج**
- **موقع عنابة 380.683.052,31 دج - موقع وهران 153.035.244,68 دج**
- **موقع قسنطينة 124.740.110,46 دج**

- الارتفاع في حساب المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة ب 936 779 550.62دج، وهذا حسب الملاحظة رقم 5 في والتي تم تفسيرها كما يلي :

- ✓ الحصص المقبوضة من فروع المجمع 1 200 000 000.00 دج؛
- ✓ المساهمات في مؤسسة IBERAL بقيمة 110 550 000.00 دج؛
- ✓ ارتفاع في مساهمات مؤسسة TAPHCO بقيمة 65 600 000.00 دج؛
- ✓ ارتفاع في مساهمات مؤسسة ACADIMA بقيمة 2 625 575.00 دج؛
- ✓ تعويض الذمم داخل المجمع بقيمة 441 996 024.38- دج.

أما بخصوص الضرائب المؤجلة على الأصول والتي تعتبر من الحسابات الجديدة ضمن الميزانية المالية فكانت ثابتة على مدار السنتين، السنتين نظرا لتطبيقهما على مستوى شركتين فقط وهما "فارمال وبيوتيك" والتي قدرت قيمتها بـ 187 722 185.64دج،

أما بخصوص الزيادة الكبيرة في قيمة الديون طويلة الأجل، فيرجع سببها إلى الزيادة في قيمة المؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا والتي بلغت 6 778 896 457,66 دج وبزيادة قدرها 5 557 266 425,19 دج مقارنة بسنة 2009، ومن خلال ملاحق الخاصة بالشركة الأم يرجع سبب هذه الزيادة حسب ما تم توضيحه من خلال الملاحظة رقم 14 والخاص بالشركة الأم إلى إعانات الاستثمار والتي قدرت بـ5 438 501 725.39 دج نتيجة نقل (المواقع التي تم تحويلها إلى المجمع)، بالإضافة إلى المؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة بقيمة **160 605 566.45 دج**.

أما الزيادة الكبيرة في قيمة القيم الجاهزة والتي بلغت حوالي 47% فترجع أسبابها إلى زيادة في قيمة الخزينة بـ 1 043 672 764.98 دج، أما بخصوص قيم الأموال الخاصة فهي شبه متساوية إذا أن نسب الزيادة في قيمة في قيمة الأموال الخاصة للمجمع لم تتجاوز ما نسبته 5%، ومن بين أسباب هذا الارتفاع الزيادة في حساب العلاوات والاحتياطات بقيمة 589 476 752.36 دج بعد تخصيص نتائج سنة 2009 للمؤسسة الأم إلى احتياطات قانونية

بقيمة 47643837.62، واحتياطات اختيارية بقيمة541 832 914.74 دج، أما الأموال الخاصة للأقلية فهي شبه ثابتة على مدار السنتين.

ومن خلال الميزانية المختصرة، وبالاعتماد على الميزانية المفصلة لسنتي 2009 – 2010، وملاحق الخاصة بالشركة الأم لمجمع صيدال لسنة 2010، فلم نلاحظ أي تأثير واضح على نتائج النسب المالية، نتيجة تبني أحد متطلبات معايير لمحاسبة الدولية المذكورة سابقا خلال المرحلة الانتقالية، وذلك للأسباب التالية :

**المعيار المحاسبي الدولي (12) ضرائب الدخل** : فقيمة الضرائب المؤجلة على الأصول فكانتا ثابتتين على مدار السنتين نظرا لتطبيقهما على مستوى شركتين فقط وهما "**فارمال وبيوتيك**" والتي قدرت قيمتها ب 187 722 185.64 ؛

**المعيار المحاسبي رقم (16) الممتلكات والمباني والمعدات** : والتي أساس تأثير تطبيقها على نتائج النسب المالية الرئيسية اختيار طريقة محاسبية متمثلة في نموذج إعادة التقييم، إلا أن الشركة الأم قامت باختيار نموذج التكلفة التاريخية، دون الإفصاح عن سواها ضمن الشركات التابعة، بالإضافة لثبات اعتماد المؤسسة على طريقة الاهتلاك الخطي، حيث لم تقم بأي تعديلات حول طرق أو معدلات الاهتلاك المستخدمة مقارنة بسنة 2009؛

**المعيار المحاسبي الدولي (19) منافع الموظفين** : فتبني الشركة محل الدراسة لمتطلبات هذا المعيار لم يكن له أي اختلاف مقارنة بتطبيقها ضمن المخطط المحاسبي الوطني، وذلك من خلال قيام المؤسسة بتحويل حساب **196300** ضمن **PCN** إلى حساب **153000** ضمن **SCF**؛

**المعيار المحاسبي الدولي (36) انخفاض قيمة الأصول** : إذ أن الشركة لم تقم بالإفصاح عن انخفاض في قيمة أصولها بالرغم من الاعتراف بمخصصات الاهتلاك، المؤونات وتدني قيم الأصول؛

**التقرير المالي الدولي (3) اندماج الأعمال** : إذ أن الشركة لم تقم بتطبيق هذا المعيار من خلال عدم قيامها بالإفصاح عن أي شهرة نتيجة لعدم قيامها باندماج فروع جديدة خلال **2010**,

لذا من خلال كل ما سبق سنقوم بدراسة أثر نتائج النسب المالية من خلال المقارنة بين سنة 2009 والمعدة وفق نظامين محاسبيين، وذلك من خلال عرض الميزانية المحاسبية لمجمع صيدال لسنة 2009 والمعدة وفق **PCN**، ومن ثم مقارنة مخرجاتها بالقوائم المالية لمجمع صيدال والمعدة وفق **SCF** لسنة 2009.

وبالاعتماد على الميزانية المحاسبية المفصلة لمجمع صيدال لسنة **2009** والمعدة وفق **PCN**، وبالاعتماد أيضا على الميزانية المالية المفصلة لنفس الشركة والمعدة وفق **SCF** لسنة **2009**، وذلك كما موضحة ضمن الملاحق سنقوم بما يلي :

- افتراض أن الميزانية المالية لمجمع صيدال والمعدة وفق SCF لسنة 2009، ما هي إلا ميزانية محاسبية معدة وفق PCN تم تحويلها إلى ميزانية مالية، وهذا من خلال اعتماد الشركة الأم لمجمع صيدال وجميع فروعها مثلها مثل باقي

المؤسسات الجزائرية على جدول المراسلات، والذي يوضح كيفية الانتقال PCN إلى SCF عن طريق تحويل الحسابات وإعادة ترتيب عناصرها؛

- إيجاد الفروق أو التعديلات بين عناصر الميزانية المالية بعد القيام الشركة بالإجراءات اللازمة لتبني النظام المحاسبي المالي من خلال عملية الانتقال.

ومن خلال كل ما سبق سنقوم باستعراض أهم الفروق التي قمنا بتحديدها من خلال الشكل العام للقوائم المالية المعروضة :

**الجدول (5-23): التغيرات الحاصلة على الميزانية المالية لمجمع صيدال والمعدة وفقSCF مقارنة بـ PCN لسنة 2009**

| رقم الحساب | اسم الحساب | وفق SCF لسنة 2009 | رقم الحساب | اسم الحساب | المفترض وفق PCN لسنة 2009 | انخفاض / ارتفاع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 211 | الأراضي | 2750188 480,92 | 22 | الأراضي | 1 864 446 778 | + 885741702,92 |
| 21 | الأصول الثابتة المادية | 4027180905.43 | 24 | تجهيزات الإنتاج | 3910350400 | + 116830505,43 |
| 23 | أصول ثابتة قيد التنفيذ | 1454638 573,71 | 28 | استثمارات قيد التنفيذ | 1 406 926 021 | + 47712552.71 |
| 133 | الضرائب المؤجلة على الأصول | 187722185,64 | ----- | الضرائب المؤجلة على الأصول | _____ | + 187722185,64 |
| | الأصول الثابتة | 8497999134,44 | | الأصول الثابتة | _____ | + 1238006946.7 |
| | إجمالي الأصول | 23 176 684 104,14 | | إجمالي الأصول | _____ | + 1238006946.7 |
| 106 | احتياطات – الاحتياطات الخاصة بالتجميع | 4991039 758,17 | 13 | احتياطات | 4 823 196 125 | + 167843633,17 |
| | فوائد الأقلية | 721 558 023,18 | | فوائد الأقلية | 778 838 221 | -57280197,82 |
| 11 | ترحيل من جديد | -280371 061,06 | 18/ 180 | نتائج قيد التخصيص | 47 170 605 | - 233200456.06 |
| 105 | فارق إعادة التقييم | 457 264 505,16 | 15 | فارق إعادة التقييم | 457 264 505 | 0 |
| | الأموال الخاصة | 11261304776,50 | | الأموال الخاصة | _____ | - 122637020.71 |
| 134 | الضرائب المؤجلة على الخصوم | 219 000 183,14 | ----- | الضرائب المؤجلة على الخصوم | _____ | +219 000 183,14 |
| | الخصوم غير الجارية | 3 118848 903,88 | | الخصوم غير الجارية | | +219 000 183,14 |
| | إجمالي الخصوم | 23176684 104,14 | | إجمالي الخصوم | | + 96363162,43 |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على جدول المراسلات والقوائم المالية المعدة وفق نظامين محاسبين لسنة 2009**

بعد قيام المجمع محل الدراسة بالإجراءات اللازمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، والتي قد يكون لها تأثير على الوضعية المالية بشكل أو بآخر، وتشمل أهم تلك الإجراءات في :

- إدراج الأصول والخصوم المعنية بتعريف وشروط التقييد المحاسبي المقررة بمقتضى التنظيم الجديد، لاسيما مصاريف التطوير المقيدة ضمن الأعباء ولكنها معتبرة كتثبيتات معنوية في النظام الجديد، كذلك التسجيل الأصول في الإيجار

الممول والخصوم المقابلة، مؤونات التقاعد والخدمات المماثلة غير مقيدة، **أصول وخصوم الشركات غير مدمجة والتي تقابل معايير الإدماج** وأخيرا الضرائب المؤجلة؛ ويتم تقييد أثر هذه المعالجات ضمن رؤوس الأموال الخاصة ؛

- إلغاء بعض الأصول والخصوم الظاهرة في الميزانية الافتتاحية والتي لا تتوفر على شروط المحاسبة الواردة في التنظيم الجديد، لاسيما مصاريف الإعداد، مصاريف البحث المقيدة كتثبيتات، المؤونات من أجل الإصلاحات الكبرى المحتسبة مسبقا، والمؤونات الأخرى للأخطار غير مقبولة كمؤونات لأعباء، وأخيرا العناصر مثل **حصص السوق المكتسبة في إطار التجميع.**

يتبين لنا من خلال الجدول السابق بأننا نستطيع القول أنه هناك اختلاف كبير وواضح في حسابات مجمع صيدال خلال سنة الانتقال "**2009**" عند تطبيق SCF، مقارنة بتطبيق PCN لنفس الفترة، وما تم ملاحظته أيضا أن جميع الاختلافات الحاصلة على مستوى الميزانية المالية لم يكن سببه التغيير على مستوى الشركة الأم – والجدول أدناه يوضح ذلك – ولكن يرجع سببه إلى تسجيل بعض عناصر مخصصات الاهتلاك التي لم يتم تسجيلها خلال الدورات السابقة، وتصحيح بعض المخصصات الأخرى الخاطئة مع إعادة تقييم بعض عناصر الأصول وكل هذا على مستوى الشركات والفروع التابعة، بالإضافة إلى إعادة النظر في بعض عناصر الأصول وخصوم الشركات غير المدمجة والتي تقابل معايير الإدماج والتي تخص بها الشركة الأم، ومع ظهور هذا الاختلاف لم يتم تبريره أو الإفصاح عليه ضمن التقارير الخاصة بالانتقال إلى SCF، لكن اقتصر الأمر على تحليل الانتقال على مستوى الشركة الأم وفقط. والجدول التالي يوضح أهم التغيرات الحاصلة على مستوى الميزانية المالية لمجمع صيدال مقارنة بالشركة الأم.

**الجدول (5-24) : مقارنة التغيرات الحاصلة على الميزانية المالية لمجمع صيدال، بالتغيرات الحاصلة على الميزانية المالية لشركة الأم عند تطبيق SCF لأول مرة**

| خاص بالمجمع لسنة 2009 | | | | خاص بالشركة الأم لسنة 2009 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رقم الحساب | وفق SCF | رقم الحساب | التغير مقارنة PCN | رقم الحساب | وفق SCF | رقم الحساب | التغير مقارنة PCN |
| 211 | 2750188 480,92 | 22 | + 885741702,92 | 211 | 12 105 711,45 | 22 | 0 |
| 21 | 4027180905.43 | 24 | + 116830505,43 | 21 | 199451024,73 | 24 | 0 |
| 23 | 1454638 573,71 | 28 | + 47712552.71 | 23 | 1 911 636,22 | 28 | 0 |
| 133 | 187722185,64 | ----- | + 187722185,64 | 133 | 0 | ----- | 0 |
| 106 | 4991039 758,17 | 13 | + 167843633,17 | 106 | 131 728 070,63 | 16–13 | 0 |
| فوائد الأقلية | 721 558 023,18 | فوائد الأقلية | –57280197,82 | فوائد الأقلية | 0 | فوائد الأقلية | 0 |
| 11 | –280371 061,06 | 180 /18 | – 233200456.06 | 11 | 3 478 065,94 | 180 /18 | 0 |
| 105 | 457 264 505,16 | 15 | 0 | 105 | 11 602 578,93 | 15 | 0 |
| 134 | 219 000 183,14 | ----- | +219 000 183,14 | 134 | 0 | ----- | 0 |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على جدول المراسلات والقوائم المالية المعدة وفق نظامين محاسبين لسنة 2009**

من خلال الجدول (**5-24**) يتضح لنا جل التغيرات على مستوى الشركة الأم كانت معدومة مقارنة بالتغيرات الحاصلة على مستوى مجمع صيدال، **باستثناء** حساب فرق إعادة التقييم كان ثابتا على مستوى الشركة الأم أو المجمع عند تطبيق SCF لأول مرة مقارنة PCN، وبخصوص باقي الحسابات سيتم شرحها كالتالي وذلك بالاعتماد على جدول المراسلات الخاص بـ PCN /SCF :

- فبالنسبة لحساب الأراضي فيتم تحويلها من حساب ( **PCN / 22** ) إلى حساب ( **SCF / 21** ) وقد شاهدنا استقرار على مستوى الشركة الأم، أما على مستوى حسابات المجمع ككل فقد شهد حساب الأراضي عند تطبيق النظام الجديد ارتفاع885 741 702.92 **دج**؛

- فبالنسبة لحساب تجهيزات الإنتاج وتجهيزات اجتماعية فيتم تحويلها من حساب ( **PCN / 24** ) و ( **PCN / 25** ) إلى حساب ( **SCF / 22** )، وقد شاهدنا عدم وجود أي تغير على مستوى الشركة الأم، أما على مستوى حسابات المجمع ككل فقد شهد حساب تجهيزات الإنتاج وتجهيزات اجتماعية ارتفاعا عند تطبيق النظام الجديد بيقدر بـ 116 830 505.43 **دج**؛

- أما بخصوص حساب استثمارات قيد التنفيذ فيتم تحويلها من ح ( **PCN / 28** ) إلى ح ( **SCF / 23** ) وقد شاهدنا استقرار على مستوى الشركة الأم، أما على مستوى حسابات المجمع ككل فقد شهد حساب استثمارات قيد التنفيذ عند تطبيق النظام الجديد ارتفاعا ب 885 741 702.92 **دج**؛

- أما بالنسبة لحساب الضرائب المؤجلة على الأصول فلم تكن موجود ضمن النظام القديم كما نلاحظ لم يتم إدخالها على مستوى القوائم المالية لشركة الأم عند تطبيق **SCF** لأول مرة، أما على مستوى حسابات المجمع ككل تم إدخالها إذ قدرت بما قيمته **187 722 185,64**؛

- فبالنسبة لحساب الاحتياطات فيتم تحويلها من حساب ( **PCN / 13** ) إلى حساب ( **SCF / 106** )، وقد شاهدنا عدم وجود أي تغير على مستوى الشركة الأم، أما على مستوى حسابات المجمع ككل فقد شهد حساب الاحتياطات مطروح منه احتياطات خاصة بالتجميع، ارتفاعا عند تطبيق النظام الجديد يقدر بـ 167 843 633.17 **دج**؛

- أما بالنسبة لفوائد الأقلية فهي بالطبع غير موجودة ولا معني بها ضمن الشركة الأم، لكن على مستوى مجمع ككل فقد شهد على مستوى قيمة الفوائد الخاصة بالأقلية انخفاضا قدر ب 57- 280 197.82؛

- فبالنسبة لحساب نتائج قيد التخصيص والتي تم تحويلها على مستوى الشركة الأم من ح ( **PCN / 13** ) إلى حساب ( **SCF / 11** ) ترحيل من جديد، قد شاهدنا عدم وجود أي تغير على مستوى الشركة الأم، أما على مستوى حسابات المجمع ككل فقد شهد حساب نتائج قيد التخصيص، انخفاضا عند تطبيق النظام الجديد يقدر بـ **233 200 456.06 - دج**؛

- وأخيرا حساب الضرائب المؤجلة على الخصوم فلم تكن موجود ضمن النظام القديم كما نلاحظ لم يتم إدخالها على مستوى القوائم المالية لشركة الأم عند تطبيق **SCF** لأول مرة، أما على مستوى حسابات المجمع ككل تم إدخالها إذ قدرت بما قيمته **219 000 183,14 دج**؛

وفي الأخير وقبل دراسة أثر التغير الحاصل على مستوى الميزانية المالية لمجمع محل الدراسة عند تطبيق **SCF** لأول مرة على المؤشرات المالية، سنقوم في الجزء التالي بعرض أهم التغيرات الحاصلة على مستوى جدول حسابات النتائج لمجمع محل الدراسة لسنة 2009 والمعد وفق **PCN** مقارنة بما تم عرضه وفق **SCF** في نفس السنة.

### 2.1.3.1. جدول حساب النتائج لمجمع صيدال للفترة 2009 والمعدة وفق كل من SCF/ PCN:

من خلال الملاحق الخاصة بعرض ج ح ن يتبين لنا أن تحويل الحسابات على مستوى الشركات التي يشملها التجميع، بالإضافة إلى إعادة تقييم بعض المؤسسات لأصولها، وتسجيل بعض عناصر مخصصات الاهتلاك التي لم يتم تسجيلها خلال الدورات السابقة، وتصحيح بعض المخصصات الأخرى والتغيرات الحاصلة على مستوى المؤونات، أدى كل هذا إلى وجود اختلاف واضح عند عرض ج ح ن لمجمع صيدال لسنة **2009** والمعد وفق SCF عند مقارنته بـ ج ح ن عند إعداده وفق PCN خلال نفس السنة، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول (5-25) : التغيرات الحاصلة على نتائج العناصر الرئيسية لـ ج ح ن لمجمع صيدال والمعد وفقSCF مقارنة بـ PCN لسنة 2009**

| | وفق SCF لسنة 2009 | وفق PCN لسنة 2009 | قيمة التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| نتيجة الاستغلال | 2 921 981 749,37 | 3 592 528 907 | -670 547 157,63 | % 18,7- |
| نتيجة الاقتصادية " نتيجة الاستغلال بعد الضرائب" | 2 299 767 919,79 | 2 951 883 931 | - 652116011,21 | % 09,22 - |
| نتيجة الإجمالية قبل الضرائب | 3 495 666 120,43 | 3 530 170 776 | -34 504 655,57 | % 1,0- |
| نتيجة الإجمالية بعد الضرائب | 2 873 452 290,85 | 2 889 525 800 | -16 073 509,15 | % 0,6- |
| نتيجة حصص الأقلية | - 1 638 739,80 | 7 058 197 | -8 696 936,8 | % 530- |
| نتيجة الصافية للمجمع | 2 871 813 551,05 | 2 882 467 604 | -10 654 052,95 | % 0,4- |

**المصدر : ج ح ن وفق SCF، ج ح ن وفق PCN (التقارير السنوية لمجمع صيدال خلال سنتي 2009 / 2010)**

ختاما لهذا الجزء وبعد عرض أهم التغيرات الحاصلة على مستوى الميزانية المالية لمجمع صيدال لأول مرة، وكذلك التغيرات الحاصلة على مستوى ج ح ن المجمعة عند تطبيق SCF لأول مرة والتي شملت أغلب العناصر الرئيسية والتي تتضمنها التغير على مستوى النتيجة بأنواعها، سنحاول في الجزء القادم توضيح تأثير هذه التغيرات على نتائج المؤشرات المالية الخاصة بالدراسة عند تطبيق SCF لأول مرة.

### 2.3.1. عرض نتائج تحليل مؤشرات النسب المالية :

سنقوم في هذا الجزء بعرض نتائج مؤشرات النسب المالية المذكورة سابقا، والتي بلغ عددها 9 مؤشرات، وكل هذا قصد معرفة مدى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة على نتائج تحليل تلك النسب، لذا سنكتفي في هذا الجزء بعرض نتائج النسب المالية وتحليلها، وفي الجزء التالي نقوم بدراسة أثر تطبيق **SCF** في سنة 2009 على نتائج النسب المالية لنفس السنة للقوائم المالية المجمعة المعدة وفق **PCN**.

ومن خلال كل ما سبق سنحاول عرض نتائج النسب المالية، وهذا كما يوضحه الجدول التالي :

**الجدول (5-26) : نتائج مؤشرات النسب المالية لمجمع صيدال لسنة 2009 للقوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF**

| | المؤشر | الرمز | القانون | النتيجة |
|---|---|---|---|---|
| مردودية الاقتصادية للحسابات المجمعة | م 1 | مردودية الأصول | النتيجة المجمعة / إجمالي الأصول | %12,40 |
| | م 2 | مردودية الأموال التشغيلية | نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية | %17,44 |
| مردودية المالية للحسابات المجمعة | م 3 | المردودية المالية الإجمالية | النتيجة الصافية المجمعة / (الأموال الخاصة + فوائد الأقلية) | %25,52 |
| | م 4 | المردودية المالية خاصة بالمجمع | النتيجة الإجمالية للمجمع / الأموال الخاصة للمجمع | %27,25 |
| | م 5 | المردودية المالية خاصة بحصص الأقلية | النتيجة الصافية (حصة مساهمي الأقلية) / الأموال الخاصة للأقلية | %0,23 |
| مكونات المردودية المجمعة بنوعيها | م 6 | معدل دوران الأصول الاقتصادية | رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية | %91,27 |
| | م 7 | النسبة الهيكلية | الأصول الاقتصادية / الأموال الخاصة | 1,17 |
| | م 8 | معدل الربحية الإجمالية | النتيجة الصافية / رقم الأعمال | %23,86 |
| | م 9 | معدل ربحية الاستغلال | نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / رقم الأعمال | %19,10 |

**المصدر : من إعداد الباحث**

من خلال الجدول (**5-26**) يمكننا تحليل نتائج النسب المالية للقوائم المالية لمجمع صيدال لسنة **2009** والمعدة وفق **SCF** على النحو التالي :

- تفسر عناصر **المردودية الاقتصادية** المتمثلة في مردودية الأصول ومردودية الأموال التشغيلية نتائجهما كالتالي:

✓ من خلال تحليل الميزانية المختصرة لمجمع صيدال إذ نجد أن **معدل مردودية الأصول** لسنة 2009 يقدر بحوالي 0,12، وتعني هذه النسبة أن قيمة الأموال المستثمرة في الأصول تولد ربحًا قدره **12 %**؛

- تفسر نتيجة **مردودية الأموال التشغيلية** من خلال تحليل الميزانية المختصرة لمجمع صيدال والتي قدرت بحوالي 17,44%، أي أن نتيجة امتصاص صافي الربح التشغيلي (نتيجة الاستغلال بعد الضريبة) في علاقته بحجم الاستثمار في الأصول المرتبطة بالنشاط يولد مردودية تقدر بـ 17.44%؛

- قبل حساب **المردودية المالية** نستطيع القول أن ما يميز حساب هذه الأخيرة عند القوائم المالية المجمعة هو إمكانية تقسيمها حسب الأطراف المساهمة فيه، والتي تنقسم إلى مردودية مالية خاصة بالمجمع، وأخرى خاصة بحصص الأقلية وأخيرا مردودية مالية إجمالية، وسنقوم في هذه الدراسة بحساب المردودية المالية بأنواعها لسنة 2009 والتي كانت نتائجها كالتالي :

- ✓ **المردودية المالية الإجمالية** بلغت سنة 2009 ما يقارب **25.52%**، وهي تعبر على نسبة جيدة، وتفسر هذه النسبة أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في الشركة ومساهميه يولد ربح قدره **25.52%** دج؛
- ✓ **المردودية المالية الخاصة بالمجمع** وبلغت نسبتها في حدود **0.27** وهي تعبر على نسبة جيدة ومرضية، وتفسر هذه النسبة أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في الشركة يولد ربح قدره **27.25 %** دج؛
- ✓ **المردودية المالية الخاصة بحصص الأقلية** وبلغت نسبتها **0,0023** وهي تعبر على نسبة ضعيفة جدا، وتفسر أن الدينار الواحد الذي يستثمر من طرف الشركات المملوكة في المؤسسة يولد ربح قدره**% 0,23** دج.

- تفسر نتيجة **معدل دوران الأصول الاقتصادية** والتي تفسر مدى قدرة الأصول الاقتصادية على توليد المبيعات، على أنه كل وحدة نقدية (دج) من الأصول الاقتصادية تولد ما قيمته 0.91 من المبيعات؛

- تفسر نتيجة **النسب الهيكلية** والتي بلغت 117% أن إجمالي مبلغ الأصول الاقتصادية يساوي ما قيمته 1.17 من إجمالي قيم الأموال الخاصة، وهذا يعني أن ما نسبته 17 % من أصول المؤسسة تتحصل عليها عن طريق الاستدانة وتعتبر هذه النسبة مقبولة إلى ما نسبته 25% كأقصى حد؛

- تفسر نتيجة **معدل الربحية الإجمالية** والتي تشير إلى نسبة من عائدات الأرباح التي تترجم إلى صافي الربح، أن كل وحدة نقدية (دج) للبيع تكسب ملاك الشركة ربحًا صافيا قدره **% 23.86**؛

- تفسر نتيجة **معدل ربحية الاستغلال** والتي تعني كفاءة قياس توليد الأرباح، أن كل وحدة نقدية (دج) للبيع تكسب ملاك الشركة ربحًا قدره **19,10%**، وهذا بعد أخذ بعين الاعتبار الضرائب، الإيرادات والتكاليف الأخرى.

من خلال كل ما سبق لا يمكننا الحكم على قوة أو ضعف هذه المؤشرات من خلال عدم إمكانية مقارنتها مع شركات منافسة في نفس القطاع، لكننا سنقوم في الجدول التالي بدراسة أثر تطبيق SCF على نتائج مؤشرات النسب المالية التسع مقارنة بنتائج تحليلها ضمن القوائم المالية المجمعة المعدة وفق PCN ولنفس السنة "2009".

**الجدول (5-27) : أثر تطبيق SCF على نتائج تحليل النسب المالية عند تطبيقه لأول مرة مقارنة بـ PCN**

| المؤشر | الرمز | النتيجة وفق SCF لسنة 2009 | النتيجة وفق PCN لسنة 2009 | أثر SCF |
|---|---|---|---|---|
| م 1 | مردودية الأصول | 12,40% | 13,17% | -0,77% |
| م 2 | مردودية الأموال التشغيلية | 17,44% | 24,70% | -7,26% |
| م 3 | المردودية المالية الإجمالية | 25,52% | 25,38% | +0,14% |
| م 4 | المردودية المالية خاصة بالمجمع | 27,25% | 27,18% | +0,07% |
| م 5 | المردودية المالية خاصة بحصص الأقلية | 0,23% | 0,84% | -0,61% |
| م 6 | معدل دوران الأصول الاقتصادية | 91,27% | 99,57% | -8,30% |
| م 7 | النسبة الهيكلية | 1,17 | 1,04 | +13% |
| م 8 | معدل الربحية الإجمالية | 23,86% | 24,22% | -0,37% |
| م 9 | معدل ربحية الاستغلال | 19,10% | 24,81% | -5,70% |

**المصدر : من إعداد الباحث**

**2. مناقشة النتائج :**

لقد تم في الجزء السابق التوصل لمجموعة من النتائج، سنقوم في هذا الجزء بتحليلها وتفسير نتائجها ومن ثم القيام باختبار صحة الفرضيات من عدمه، وفي ختام الجزء سنقوم بمقارنة نتائج دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة، وسيتم كل ذلك على النحو التالي :

**1.2. اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى " ما مدى استجابة وتوافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة IAS 1-7 ؟**

**1.1.2. ما مدى استجابة متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة IAS 1-7 ؟**

من خلال الجدول (**5-3**) يتضح لنا أن البداية الفعلية لـ IAS 1 كانت خلال سنة 2010، إذا أنه بلغت نسبة تطبيقها 91%، ويرجع عدم اكتمال نسبة تطبيقها إلا عدم العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولي، وعدم تصنيف عناصر الأصول والخصوم حسب سيولتها، وما يفسر انخفاض قيمتها خلال سنتي (2011-2012) والتي بلغت 87%، إلى عرض بنود غير عادية متعلقة بالإيرادات والمصاريف وهذا يتنافى مع متطلبات المعيار؛

أما بخصوص IAS 7 فمن خلال الجدول (**5-4**) الخاص بـ IAS 7، يتضح أنه بلغت نسبة تطبيق متطلبات المعيار 72% خلال سنتي 2010- 2012، مع ارتفاعها إلى 78% خلال سنة 2011 ويرجع ذلك إلى إفصاح الشركة الأم عن تدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وتوزيعات الأرباح بشكل منفصل، عكس باقي السنوات التي لم يتم فيها الإفصاح عن تدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد، وما يفسر أيضا انخفاض نسبة الاستجابة في سنة 2012 هو قيام المجمع باكتساب سيطرة والتي تمت على الشركة التابعة IBERAL ولكن لم يتم عرض التدفقات النقدية الناشئة عن هذا الاكتساب.

وختاما لما سبق فالجدول (**5-15**) يوضح ذلك أكثرا، إذ يلخص هذا الأخير نسب تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة " IAS 1-7 " والتي بلغت في مجملها ما يقارب نسبة 73,5%، وإذ تعتبر هذه النسبة قوية ، في ظل التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي من جهة، والركود المستمر من طرف الجهات المعنية في مجال المحاسبة في الجزائر، وذلك بعدم القيام بأي تعديلات على مستوى التشريعات الخاصة بتطبيق SCF في ظل تلك التطورات من جهة أخرى.

### 2.1.2. ما مدى توافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة IAS 1-7 ؟

يوضح الجدول (**5-16**) معلومات حول العينة المدروسة، إذ أنه أوضح أن حجم متطلبات أو فقرات الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية تقدر بـ **123** وهي نفسها حجم الفقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، وقد قدر المتوسط الحسابي لفقرات معايير المحاسبة الدولية (**1 - 7**) بـ **2** وبانحراف معياري معدوم، أما فقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي قدر متوسطها الحسابي **1,6098**، انحراف معياري **0,73143** وقدر الخطأ معياري للوسط بـ **0,06595**.

وقد أظهرت نتائج الجدول (**5-17**) أن قيمة اختبار ليفني **Levene** هي **232,943** وبواقع دلالة **0,000**، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة **0 .05**=α، وهذا بدوره يبين أننا نستطيع الافتراض بأن تباين مجتمعي الدراسة غير متساويين، وبالتالي سنعتمد على النتائج الموجود في السطر الثاني من نفس الجدول والمسماة بـ **Equal variances not assumed**، والذي يبين أن قيمة اختبار (ت) هي **5,917** وبدرجة حرية مقدارها 122، وأن

الفرق بين متوسطي العينتين متطلبات (**IAS1-7**)، ومتطلبات نظام المحاسبي المالي هو **0,39024**، ومن خلال ما سبق نلاحظ أن قيمة sig= ,000 أقل من قيمة α= 0 .05 وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل، وهذا يعني أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائيَّة بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، ومتطلبات نظام المحاسبي المالي.

بالتالي من خلال كل ما سبق **نقبل الفرضية الرئيسية الأولى** والتي مفادها وجود استجابة قوية في تطبيق متطلبات **IAS/IFRS** الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة (IAS 1-7)، مع وجود توافق دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن SCF.

ختاما لما سبق نستطيع القول على أنه هناك استجابة قوية في تطبيق متطلبات معايير م د الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة (IAS 1-7) تصل نسبتها إلى 73,5%، مع وجود توافق دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن القوانين والتعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي على مدار 4 سنوات.

**2.2. اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية " ما مدى استجابة وتوافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات (IAS (27-28) IFRS (10-11-12 ؟**

**1.2.2. ما مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة (IAS (27-28) IFRS (10-11-12 ؟**

يتضح من خلال الجدول (**5 -5**) الخاص بعرض نتائج تطبيق متطلبات IAS 27، أن الشركة الأم لمجمع صيدال معفى من تطبيق هذا المعيار نظرا لعدم تماثل الشروط الموضوعة لهذا المعيار والشركة محل الدراسة والمتمثلة أساسا في أن القوائم المالية المنفصلة هي عبارة عن **قائمة تعرض من قبل منشأة أم أي " منشأة مستثمرة[1] لديها سيطرة على منشأة تابعة"**، وبالتالي من خلال التعريف أن الشركة الأم لمجمع صيدال لا تعتبر منشأة مستثمرة؛

أما بخصوص الجدول (**5-6**) الخاص بعرض نتائج تطبيق متطلبات IAS 28، يتبين أن الشركة الأم لمجمع صيدال تطبق هذا المعيار بشكل كلي وبما نسبته 100%، وراجع ذلك لاستعمال الشركة الأم لطريقة الحقوق الملكية،

[1] **من خلال IFRS 10 تعرف المنشأة الاستثمارية هي منشأة :**

- تحصل على الأموال من واحدة أو أكثر من المنشآت المستثمرة لغرض تزويد تلك المنشآت المستثمرة بخدمات إدارة الاستثمار؛ و
- تلتزم تجاه المنشأة المستثمر فيها بأن يكون الغرض من أعمالها هو أن تستثمر الأموال لأجل – فقط – العوائد من المكاسب الرأسمالية، أو من دخل الاستثمار، أو من كليهما؛ أو تقيس وتُقوم أداء جميع استثماراتها – تقريبا – على أساس القيمة العادلة.

أما العناصر أو الإجراءات المستخدمة عند ففدان السيطرة، فالشركة الأم معفاة من هذا التطبيق لعدم وجود أي فقدان تم الإفصاح عليه؛

من خلال الجدول (**5-7**) الخاص بـ IFRS10 أنه بلغت نسبة تطبيقها 67%، خلال سنوات الدراسة 2009- 2012، ويرجع سبب عدم اكتمال تطبيق هذا المعيار إلى عدم تحديد الشركة الأم ما إذا كانت منشأة استثمارية أو لا؛

ويتضح من خلال الجدول (**5-8**) الخاص بعرض نتائج تطبيق متطلبات IFRS11، أن الشركة الأم لمجمع صيدال تطبق هذا المعيار بنسب ثابتة على مدار سنوات الدراسة والتي بلغت نسبتها 13%، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جدا، ويقدر سبب هذا الضعف إلى استعمال الشركة الأم لطريقة الحقوق الملكية لمثل هذا النوع من المشاريع ولكن دون تحديد أو الإفصاح عن طريقة حقوق الملكية المستخدمة هل هي مطبقة كما هو منصوص عليه ضمن المعيار المحاسبي الدولي 28 أو لا، بالإضافة إلى عدم تحديد نوع الترتيبات المشتركة هل هي مشروعات أو عمليات مشتركة؛

أما من خلال الجدول (**5-9**) الخاص بـ IFRS12 أنه بلغت نسبة تطبيقها 30%، عكس سنة 2009 والتي بلغت نسبة تطبيقها 15%، ويرجع ذلك إلى عدم الإفصاح عن معلومات مالية مختصرة حول الشركات التابعة عند إعداد القوائم المالية وفق لأول مرة. ويعود ضعف نسب تطبيق متطلبات هذا المعيار بصفة عامة إلى عدم تطبيق كلي لأي متطلب من المتطلبات العشر المذكورة باستثناء المتطلب رقم 6 والمتمثل بأن الشركة تقوم بالإفصاح عن نسبة حصص الملكية المحتفظ بها من قبل الحصص غير المسيطرة، بالإضافة إلى قيام الشركة الأم بالإفصاح عن المعلومات المالية المختصرة حول الشركات التابعة خلال الفترة الممتدة من 2010 – 2012.

ولتوضيح نسب متوسط تطبيق تلك المعايير، فمن خلال الجدول (**5-15**) يتبين لنا أن متوسط نسب تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات بلغت ما نسبته 52%، وإذ تعتبر هذه النسبة متوسطة، ولكن لا يمكن الحكم على نتائجها أو تعميمها، نظرا لتطبيق مجمع صيدال لقوانين SCF والتي تبنت أساسا المعايير الخاصة بتجميع الحسابات القديمة أي قبل التعديلات الحاصلة في 2011/05/12، والتي حدث فيها **تعديلات** لبعض المعايير، وتم **تغيير** البعض منها من معايير المحاسبة الدولية IAS إلى معايير التقارير المالية الدوليةIFRS، **وإلغاء** معايير أخرى كل ذلك كما تم ذكرها فيما سبق " الفصل الثالث "؛ كما أن عدم تعقيد مجمع صيدال وسهولة تركيبته مقارنة بالشركات الكبرى، وكذا **انعدام الفقدان أو انعدام اكتساب** شركات تابعة جديدة "**باستثناء سنة 2012**" داخل المجمع جعل كل هذا صعوبة الحكم على نسب تطبيق معايير الخاصة بتجميع الحسابات.

**2.2.2. ما مدى توافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات (IAS (27-28) IFRS (10-11-12 ؟**

يوضح الجدول (**5-18**) معلومات حول العينة المدروسة، إذ أنه أوضح أن حجم متطلبات أو فقرات الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية تقدر بـ **72** وهي نفسها حجم الفقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، وقد قدر المتوسط الحسابي لفقرات معايير المحاسبة الدولية (**IAS (27-28) IFRS (10-11-12** بـ **2** وبانحراف معياري معدوم، أما فقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي قدر متوسطها الحسابي **0,6667**، انحراف معياري **0,83918** وقدر الخطأ معياري للوسط بـ **0,09890**.

وقد أظهرت نتائج الجدول (**5-19**) أن قيمة اختبار ليفني **Levene** هي **346,951** وبواقع دلالة **0,000**، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة **α=0 .05**، وهذا بدوره يبين أننا نستطيع الافتراض بأن تباين مجتمعي الدراسة غير متساويين، وبالتالي سنعتمد على النتائج الموجود في السطر الثاني من نفس الجدول والمسماة بـ **Equal variances not assumed**، والذي يبين أن قيمة اختبار (ت) هي **13,482 -** وبدرجة حرية مقدارها 71، وأن الفرق بين متوسطي العينتين متطلبات (**IAS (27-28) IFRS (10-11-12**، ومتطلبات نظام المحاسبي المالي هو **1,33333 -**، ومن خلال ما سبق نلاحظ أن قيمة sig= ,000 أقل من قيمة α= 0 .05 وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل، وهذا يعني أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائيًّة بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، ومتطلبات نظام المحاسبي المالي.

بالتالي من خلال كل ما سبق **نرفض الفرضية الرئيسية الثانية** والتي مفادها وجود استجابة ضعيفة في تطبيق متطلبات **IAS/IFRS** الخاصة بتجميع الحسابات (IFRS10-11-12 , IAS 27-28)، وعدم وجود أي توافق دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن SCF.

ختاما لما سبق نستطيع القول على أنه هناك استجابة متوسطة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات IFRS (10-11-12) IAS (27-28)، إذ تبلغ نسبتها 52%، مع وجود توافق دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن القوانين والتعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي على مدار 4 سنوات.

**3.2. اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثالثة " ما مدى استجابة وتوافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة (IAS (12-16-19-36), IFRS (3 ؟**

**1.3.2. ما مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة (IFRS (3 ؟ IAS (12-16-19-36),**

من خلال الجدول (**5-10**) الخاص بـ **IAS 12** أنه تراوحت نسب تنفيذ هذه الأخيرة بين 23% إلى 50% مع ثباته في سنتين الأخيرتين، وهذا ناتج عن قيام المؤسسة خلال سنتي **2011** و**2012** بالإفصاح عن دخل الضريبة المتعلق بالربح أو الخسارة من الأنشطة العادية، ويلخص إجمالا النقص في تطبيق هذا المعيار في عدم الاعتراف والإفصاح بالضرائب المؤجلة على مستوى الشركة الأم، إضافة إلى عدم توضيح تأثير الضرائب على توزيعات الأرباح؛

كما يتضح من خلال الجدول (**5-11**) الخاص بعرض نتائج تطبيق متطلبات IAS 16، إذ تراوحت نسبة تنفيذ هذه الأخيرة على مستوى الشركة الأم مابين 61% إلى 79%، ويلخص إجمالا النقص الموجود في هذا المعيار إلى عدم الإفصاح عن أسس القياس لتحديد إجمالي المبلغ المرحل ؛ وكذا عدم الإفصاح عن الحياة الإنتاجية للاستثمارات الموجودة ؛ إضافة إلى عدم الإفصاح عن مبلغ النفقات المعترف به عند إنشاء بند الممتلكات والمصانع والمعدات؛

أما بخصوص الجدول (**5-12**) الخاص بـ **IAS 19** أنه قد تم الامتثال لجميع متطلبات هذا المعيار على مدار سنوات الدراسة، مما جعل نسبة التنفيذ ثابتة ومكتملة 100%؛

أما الجدول (**5-13**) الخاص بعرض نتائج تطبيق متطلبات IAS36، إذ تراوحت نسبة تنفيذ متطلب هذا المعيار بين 0% إلى 100%، والمتمثل في إلزامية المؤسسة في كل تاريخ إبلاغ تقييم إذا كان هناك مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصول، وإذا نلاحظ أن شركة الأم لمجمع صيدال قامت بتطبيق متطلب هذا المعيار في سنتين الأخيرتين بشكل كامل، عكس سنة 2010 عندما قامت بالتطرق لمتطلب المعيار فقط دون التفصيل فيه. وذلك ضمن مقدمة الملاحظات التوضيحية لعناوين الميزانية لسنة 2010؛

ختاما من خلال الجدول (**5-14**) الخاص بـ **IFRS3** أنه بلغت نسب تنفيذ هذه الأخيرة 42%، وذلك نتيجة لتطبيق الشركة الأم لمجمع صيدال لمتطلبات هذا المعيار خلال سنة 2012، وفقط وذلك نتيجة اكتساب سيطرة جديدة تمثلت في رفع حصتها في رأسمال IBERAL إلى حدود 60 %. ويعود سبب ضعف متطلبات معيار **IFRS3** إلى عدم تحديد الشركة الأم بالضبط تاريخ رفع حصتها من قبل شركة IBERAL، وعدم قيامها بقياس الأصول القابلة للتحديد المقتناة والالتزامات التي تم تحملها بقيمها العادلة في تاريخ الاستحواذ. بالإضافة إلى عدم الإفصاح –بشكل منفصل عن الشهرة– الأصول القابلة للتحديد المقتناة، والالتزامات التي تم تحملها، وأي حصة غير مسيطرة في الأعمال المستحوذ عليها.

ولتوضيح نسب متوسط تطبيق تلك المعايير، فمن خلال الجدول (**5-15**) يتبين لنا أن متوسط نسب تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية **التي لها أثر مباشر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة IFRS (3) IAS (12-16-19-36),** بلغت ما نسبته 63,4 %، وإذ تعتبر هذه النسبة متوسطة، لكن لا يمكن تعميمها في جميع الحالات إذ نجد أن بعض المعايير تطبق على مستوى شركة معينة بخلاف شركة أخرى، وهذا مثل ما حدث عند تقييم بعض عناصر الأصول والتي كانت منعدمة على مستوى الشركة الأم لكن كانت مختلفة على مستوى الميزانية المجمعة، مثلها مثل احتساب قيمة الضرائب المؤجلة على مستوى الأصول والخصوم والتي كانت منعدمة ولم يتم احتسابها على مستوى الشركة الأم لغاية أخر سنة من الدراسة لكن تم احتسابها بداية من السنة الأولى من تبني **SCF** على مستوى الميزانية المجمعة **SAIDAL**. لذا كان من الصعب علينا تحديد نسب تطبيق تلك المعايير بشكل دقيقة على مستوى المجمع ككل، وبالتالي صعوبة تحديد أثر كل معيار على نتيجة تحليل مؤشرات النسب المالية وخاصة في غياب الافصاحات اللازمة على مستوى كل من الشركة الأم والشركات التابعة خلال المرحلة الانتقالية.

### 2.3.2. ما مدى توافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة IFRS (3) IAS (12-16-19-36), :

يوضح الجدول (**5-20**) معلومات حول العينة المدروسة، إذ أنه أوضح أن حجم متطلبات أو فقرات الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية تقدر بـ **122** وهي نفسها حجم الفقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، وقد قدر المتوسط الحسابي لفقرات معايير المحاسبة الدولية **IFRS (3)– IAS (12-16-19-36)** بـ **2** وبانحراف معياري معدوم، أما فقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي قدر متوسطها الحسابي **1,2951**، انحراف معياري **0,92431** وقدر الخطأ معياري للوسط بـ **0,08368**.

وقد أظهرت نتائج الجدول (**5-21**) أن قيمة اختبار ليفني **Levene** هي **945,023** وبواقع دلالة **0,000**، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة **0 .05**=α، وهذا بدوره يبين أننا نستطيع الافتراض بأن تباين مجتمعي الدراسة غير متساويين، وبالتالي سنعتمد على النتائج الموجود في السطر الثاني من نفس الجدول والمسماة بـ **Equal variances not assumed**، والذي يبين أن قيمة اختبار (ت) هي **8,424 -** وبدرجة حرية مقدارها 121، وأن الفرق بين متوسطي العينتين متطلبات **IFRS (3)– IAS (12-16-19-36)**، ومتطلبات نظام المحاسبي المالي هو **0,70492**–، ومن خلال ما سبق نلاحظ أن قيمة sig= ,000 أقل من قيمة α= 0 .05 وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل، وهذا يعني أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائيًّة بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، ومتطلبات نظام المحاسبي المالي.

بالتالي من خلال كل ما سبق **نقبل الفرضية الرئيسية الثالثة** والتي مفادها وجود استجابة متوسطة في تطبيق متطلبات **IAS/IFRS** المؤثرة على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة عند تطبيقها لأول مرة (IAS 12-16- IFRS 3 ,36 -19)، مع وجود التزام دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن SCF.

ختاما لما سبق نستطيع القول على أنه هناك استجابة متوسطة في تطبيق متطلبات معايير التقارير المالية والمحاسبية الدولية المؤثرة على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة عند تطبيقها لأول مرة (IAS 12-16-19- 36,- IFRS 3)، إذ بلغت نسبتها ما يقارب 63,4%، مع وجود توافق دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن القوانين والتعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي على مدار 4 سنوات.

**4.2. اختبار صحة الفرضية الرئيسية الرابعة " ما أثر تطبيق SCF على نتائج تحليل مكونات المردودية المالية، والمردودية الاقتصادية للقوائم المالية لمجمع صيدال خلال الفترة الانتقالية ؟ "**

سنحاول في هذا الجزء اختبار صحة الفرضية الأخيرة، والتي مفادها أو الهدف منها معرفة مدى أثر تطبيق SCF على نتائج تحليل مكونات المردودية بنوعيها للقوائم المالية لمجمع صيدال خلال الفترة الانتقالية، وذلك من خلال مقارنة نتائج تحليل النسب المالية للقوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لسنة "2009" والمحسوبة آنفا في الجدول (**5-26**) بتلك النتائج التي كانت ستؤول إليها نتائج النسب المالية عند تحليلها وفق القوائم المالية لمجمع صيدال والمعدة وفق PCN عند نفس السنة "2009".

انطلاقا من الجدول رقم (**5-27**) يتبين لنا وجود أثر على مؤشرات النسب المالية التسع المدروسة عند تطبيق **SCF**، وكانت نسب هذه التغيرات متضاربة، فكانت متفرقة في مجملها بين نسب موجبة وأخرى سالبة، إضافة إلى صغيرة وأخرى كبيرة، سنقوم بتوضيح كل تلك التغيرات اعتمادا على تتبعنا وتحليلنا للقوائم المالية لمجمع **SAIDAL** والمعدة وفق كل من SCF وPCN لسنة 2009، والتي كانت نتائجها مفصلة على النحو التالي :

- شهد **معدل مردودية الأصول** انخفاضا قدر بـ **0,77%**، ويعود سبب ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم إجمالي الأصول عند تبني SCF والتي قدرت بـ " 1 238 006 946.7 **دج**" ويرجع سبب هذه الزيادة إلى إعادة النظر في عملية التجميع بالنسبة للشركات التابعة وإعادة تقييم بعض شركاتها التابعة إلى بعض عناصر أصولها " لكن لم يتم الإفصاح عن ذلك عن طريق وثائق واكتفت الشركة الأم بالتطرق إلى وضعيتها خلال المرحلة الانتقالية وفقط "، كل هذا يصاحبه انخفاض في قيمة نتيجة الاستغلال بقيمة "670 547 157.63 - **دج** "، ويرجع من بين الأسباب الرئيسية لانخفاض قيمة نتيجة الاستغلال إلى احتساب كل من حـ/ 65 و حـ/66 و حـ/66 ضمن نتيجة الاستغلال، لكن عند التطرق لجدول المراسلات الخاص بتحويل من **PCN /SCF** فقد تم تحويل الحسابات ضمن

المصاريف المالية وفق ج ح ن المعد وفق **SCF**، وإلغاء كلا من الحسابين **75** و **78** باعتبارهما لا يعدا من النواتج، بالتالي كل هذا أدى إلى انخفاض في نسبة معدل مردودية الأصول.

- كما شهد **معدل مردودية الأموال التشغيلية** انخفاضا حادا في معدله نتيجة تبني مجمع صيدال SCF، إذ تصل نسبة هذا الانخفاض إلى ما يقارب 7,26% وتعتبر هذه النسبة كبيرة جدا، وذلك راجع للانخفاض في قيمة نتيجة الاستغلال جراء تبني SCF يصاحبه زيادة في قيمة الأصول الاقتصادية في نفس الوقت، ويعود سبب الانخفاض في قيمة نتيجة الاستغلال إلى ما تم شرحه في النقطة أعلاه.

- أما بخصوص المردودية المالية بأنواعها الثلاثة كان هناك تضارب في تأثير تبني SCF، فقد شهدت كل من مردودية المالية الخاصة بالمجمع، ومردودية المالية الإجمالية تأثيرا ايجابيا جراء تبني SCF، يقابله تأثير سلبي على مستوى مردودية المالية لحصص الأقلية تبلغ نسبة هذا التأثير 0,61 - %، وتعود أسباب هذا التضارب في التأثير على المردودية بأنواعها إلى :

✓ **المردودية المالية الإجمالية** : يعود سبب الارتفاع في نسبة المردودية المالية الإجمالية جراء تبني **SCF** إلى انخفاض الكبير في قيمتي كل من الأموال الخاصة، والنتيجة المجمعة الإجمالية والتي قدر الانخفاض فيها بـ 16 073 509.15- دج، وبالرغم من الزيادة في حساب الاحتياطات ب 167 843 633.17 دج، إلا أن الانخفاض على مستوى كل من فوائد الأقلية، ونتائج قيد التخصيص كان أكبر، وهذا ما كلف المؤسسة جراء تبني **SCF** انخفاض على مستوى الأموال الخاصة ككل بما مقداره 122 637 020.71 **دج**، وهذا كما تم توضيحه من خلال الجدول (**5-23**)؛

✓ **المردودية المالية الخاصة بالمجمع** : إذ شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا طفيفا بلغ ما نسبته **0,07 %** جراء تبني مجمع صيدال **SCF** سنة **2009**، ويعود السبب الرئيسي وراء هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير في قيمة الأموال الخاصة وهذا كما توضيحه وتفصيله أعلاه، إضافة إلى الانخفاض في قيمة النتيجة الصافية لمجمع صيدال وفق **SCF** بما قيمته 10 654 052.95 -دج، أي بما يقارب **0,40%** من النتيجة الصافية لجدول حسابات النتائج المعد وفق **PCN** لسنة **2009**.

✓ **المردودية المالية الخاصة بحصص الأقلية** : شهدت نسبة المردودية المالية الخاصة بحصص الأقلية تأثيرا سلبيا جراء تبني مجمع صيدال SCF سنة 2009، وهذا عكس ما آلت إليه نتيجة كل من المردودية المالية المجمعة والمردودية المالية الخاصة بالمجمع، إذ بلغت نسبة التأثير السلبي ما يقارب 0,61%، ويعود السبب الرئيسي وراء هذا التأثير إلى الانخفاض الكبير في قيمة الأموال الخاصة لحصص الأقلية والتي قدرت بـ 57 280 197.82 - دج مقارنة بالانخفاض في قيمة نتيجة حصص الأقلية ضمن ج ح ن والتي قدرت بـ 5 419 457.2 **دج**، ومع كل هذه التغيرات

لم تقم الشركة الأم بتقديم ولا أي افصاحات حول هذه التغيرات على مستوى النتيجة بأنواعها ضمن الملاحق والتقارير الخاصة بالانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد.

قبل احتساب معدل دوران الأصول الاقتصادية سنقوم أولا بإعطاء فكرة حول التغيرات الحاصلة على رقم الأعمال "**المبيعات**" والتي كانت مغايرة على مستوى كل من ج ح ن الخاص بالشركة الأم أو المجمع، فمن خلال قراءة جدول حسابات النتائج **الخاص بالشركة الأم** إذ نجد أن حساب المبيعات ضمن ج ح ن المعد وفق SCF انخفضت بما قيمته 82 955 157.25 دج مقارنة بما موجود ضمن ج ح ن المعد وفق **PCN** وذلك راجع للاختلاف في الحسابات بين كل من النظامين والجدول التالي سيتم إبراز تلك الاختلافات :

**الجدول (5-28) : جدول المراسلات SCF/PCN الخاص بالمبيعات على مستوى الشركة الأم صيدال**

| N° Compte | Libelle Compte | Débit | Crédit | N° Compte | Libelle Compte | Débit | Crédit |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 669004 | Autres frais divers | 33 967 096,45 | | 709100 | AUTRES ASSURANCES | 33 967 096,45 | |
| 697000 | MARCHANDISES VENDUES | | | 709200 | | 21 853 330,12 | 0,00 |
| | | | | 709200 | | 27 621 417,22 | |
| | | | | 657800 | | 40 788,00 | |
| 697100 | PRODUCTION VENDUE | | | 709200 | | 92 594 683,60 | |
| 700001 | COMPRIMES & DRAGEES | 0,00 | 1 684 065 226,03 | 700201 | Comprimés | 0,00 | 614 021 823,09 |
| | | | | 700201 | COMPRIMES | | 1 070 043 402,94 |
| 700002 | GELULES | 0,00 | 202 083 950,13 | 700203 | Gelules | 0,00 | 202 083 950,13 |
| 700002 | SUPPOSITOIRES | | 220 146 031,84 | 700219 | SUPPOSITOIRES | | 220 146 031,84 |
| 700003 | SELS | 0,00 | 8 702 988,55 | 700204 | Granulés ,sels | 0,00 | 8 702 988,55 |
| 700003 | SIROPS LIQUIDES | | 10 917 644,96 | 700205 | SIROPS LIQUIDES | | 10 917 644,96 |
| 700004 | SIROPS ET POUDRE/SIROPS | 0,00 | 427 957 142,12 | 700205 | Sirops buvables | 0,00 | 427 957 142,12 |
| 700004 | POMMADES | | 575 642 023,58 | 700214 | POMMADES | | 575 642 023,58 |
| 700005 | GOUTTES ET AMPOULES BUVABLE | 0,00 | 50 172 771,27 | 700217 | ampoules buvables | 0,00 | 50 172 771,27 |
| 700005 | SOLUTIONS | | 75 419 157,34 | 700209 | SOLUTIONS ANTISEPTIQUES | | 75 419 157,34 |
| 700006 | INJECTABLES | 0,00 | 386 726 152,27 | 700216 | injectables | 0,00 | 386 726 152,27 |
| 700006 | GELLULES | | 287 753 359,99 | 700203 | GELLULES | | 287 753 359,99 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 700007 | DENTIFRICES | 0,00 | 104 538 553,53 | 700215 | Dentifrices | 0,00 | 104 538 553,53 |
| 700007 | AMPOULES BUVABLES | | 8 089 029,91 | 700217 | AMPOULES BUVABLES | | 8 089 029,91 |
| 700008 | POMMADES / GELS | 0,00 | 226 366 227,29 | 700214 | Pommades | 0,00 | 226 366 227,29 |
| 700008 | AMPOULES INJECTABLES | | 333 917 097,04 | 700216 | INJECTABLES | | 333 917 097,04 |
| 700009 | SUPPOSITOIRES | 0,00 | 126 161 154,87 | 700219 | Suppositoires | 0,00 | 126 161 154,87 |
| 700009 | GOUTTES | | 130 745 853,00 | 700211 | GOUTTES A USAGE EXTERNE | | 130 745 853,00 |
| 700010 | SOLUTIONS | 0,00 | 49 101 093,35 | 700218 | Solutés massifs | 0,00 | 49 101 093,35 |
| 700010 | SELS | | 49 177 904,16 | 700204 | GRANULES , SELS | | 49 177 904,16 |
| 702010 | COMPRIMES DREGEES | | 1 594 315 249,53 | 700201 | COMPRIMES | | 1 594 315 249,53 |
| 702020 | SUPPOSITOIRES | | 172 419 364,11 | 700219 | SUPPOSITOIRES | | 172 419 364,11 |
| 702035 | SIROPS LIQUIDES | | 615 475 452,71 | 700205 | SIROPS LIQUIDES | | 615 475 452,71 |
| 702040 | POMMADES | | 363 772 552,52 | 700214 | POMMADES | | 363 772 552,52 |
| 702050 | SOLUTIONS | | 121 147 559,33 | 700209 | SOLUTIONS ANTISEPTIQUES | | 121 147 559,33 |
| 702060 | GELLULES | | 303 957 957,98 | 700203 | GELLULES | | 303 957 957,98 |
| 702100 | AMPOULES BUVABLES | | 39 851 550,05 | 700217 | AMPOULES BUVABLES | | 39 851 550,05 |
| 702110 | AMPOULES INJECTABLES | | 412 538 609,86 | 700216 | INJECTABLES | | 412 538 609,86 |
| 702130 | GOUTTES | | 28 045 368,25 | 700211 | GOUTTES A USAGE EXTERNE | | 28 045 368,25 |
| 702140 | DENTIFRICE | | 2 467 378,76 | 700215 | DENTIFRICES | | 2 467 378,76 |
| 702150 | SELS | | 13 690 244,07 | 700204 | GRANULES , SELS | | 13 690 244,07 |
| 702150 | | | 2 993 279,76 | 700215 | Dentifrices | | 2 993 279,76 |
| 709000 | REMISES ACCORDEES AUX CLIENTS | 0,00 | 355 785,72 | 709100 | Rabais, remises et ristournes accordées | 0,00 | 355 785,72 |
| 709020 | COMPRIMES DRAGEES | | 5 383 177,92 | 700201 | AUTRES PARTENAIRES COMPRIMES | | 5 383 177,92 |
| 709022 | VENTES PDTS ENCOPHARM | | 590 031,00 | 700205 | AUTRES PARTENAIRES SIROPS | | 590 031,00 |
| 709023 | POMMADES. | | 592 992,40 | 700214 | AUTRES PARTENAIRES POMMADES | | 592 992,40 |
| 709032 | GOUTTES | | 1 932,20 | 700211 | AUTRES PARTENAIRES GOUTTES | | 1 932,20 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *709999* | *REMISES ACCORDEES AUX CLIENTS* | *421 421 268,27* | | *709100* | *RABAIS, REMISES ET RISTOURNES ACCORDEES* | *232 891 927,84* | |
| | | | | *709100* | *RABAIS, REMISES ET RISTOURNES ACCORDEES* | *188 529 340,43* | |
| *740001* | *PRESTATION FOURNIE* | | *7 952 350,00* | *706000* | *Autres prestation de services* | | *7 952 350,00* |
| *740002* | *PRESTATION DOSSIER TECHNIQUE* | *0,00* | *78 949 000,02* | *705000* | *Autres prestation de services* | *0,00* | *78 949 000,02* |
| *740009* | *PRESTATION INTER FILIALE* | | *6 172 999,99* | *706000* | *Autres prestation de services* | | *6 172 999,99* |
| *779001* | *REMISES OBTENUES SUR FACTURES* | *0,00* | *7 020,00* | *758000* | *AUTRES PRODUITS DE GESTIONS COURANTES* | | |
| | | | | *709100* | *Rabais, remises et ristournes accordées* | *0,00* | *7 020,00* |

**المصدر : جدول المراسلات الخاص بالشركة الأم صيدال سنة 2009.**

واعتمادا على الجدول أعلاه سنقوم من خلال الجدول (**5-29**) توضيح أهم الفروق الموجودة على مستوى حسابات المبيعات وتوضيح أثر تطبيق SCF على المبيعات عند تطبيقه لأول مرة وهذا كما يلي :

**الجدول (5-29) : أثر تطبيق SCF على المبيعات عند تطبيقه لأول مرة مقارنة بـ PCN**

| دائن | مدين | ح / وفق SCF | ح / وفق PCN |
|---|---|---|---|
| *33 967 096,45* | | *709100* | *669004* |
| *21 853 330,12* | | *709200* | *697000* |
| *27 621 417,22* | | *709200* | |
| *92 594 683,60* | | *709200* | *697100* |
| | *7 952 350,00* | *706000* | *740001* |
| | *78 949 000,02* | *705000* | *740002* |
| | *6 172 999,99* | *706000* | *740009* |
| | *7 020,00* | *709100* | *779001* |
| *176 036 527,39* | *93081370,01* | *المجموع* | |
| **-82955157,39** | | *الفرق* | |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على جدول المراسلات الخاص بالشركة الأم صيدال سنة 2009.**

انطلاقا من الجدول نستطيع القول على أن لتطبيق SCF أثر مباشر على قيمة المبيعات لشركة الأم صيدال لسنة 2009، ويعود السبب الرئيسي وراء هذا الاختلاف على مستوى الشركة الأم محل الدراسة لاحتساب كل من حـ / 669004 وحـ/697000 إضافة إلى حـ/ 697100 ضمن PCN ما هي إلا مبيعات سالبة ضمن النظام المحاسبي الجديد وتم إدخالها ضمن حساب 70، وهذا ما شكل انخفاضا في قيمة المبيعات بمقدار 27,39 036 176 دج، إلا أن إدخال حسابات 74 و حـ/ 779001 ضمن مبيعات المؤسسة والتي بلغ إجمالي قيمتها 370.01 081 93 دج، قلل من انخفاض قيمة المبيعات بمقدار157.39 955 82 – دج.

بالإضافة لما سبق فقد نتج جراء تطبيق SCF تأثيرا ايجابيا على قيمة المبيعات لمجمع صيدال والتي حققت ارتفاعا بلغ ما قيمته 565.28 473 138 +دج، وهي ناتج الفرق بين حسابي 70 و71 وفق PCN وحساب 70 وفق SCF.

بعد التطرق لمجموعة من التغيرات الحاصلة على مستوى قيم "**المبيعات**" بالنسبة للشركة الأم وتحديدها على مستوى مجمع صيدال ككل سنقوم فيما يلي بعرض تأثيراتها على مؤشرات النسب المالية الباقية والتي تتضمن حساب المبيعات في تركيبتها.

- شهد **معدل دوران الأصول الاقتصادية** انخفاضا قدر بـ **8,30% -** ، ويعود سبب ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم إجمالي الأصول عند تبني SCF والتي قدرت بـ " 946.7 006 238 1 **دج**" مقارنة بارتفاع قيمة المبيعات والتي بلغت قيمتها 565.28 473 138 +دج؛

- شهد **المؤشر الخاص بالنسبة الهيكلية** ارتفاعا قدر بـ **13,00%**، ويعود سبب ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم الأصول والتي تعتبر جزاء لا يتجزأ من إجمالي قيمة الأصول الاقتصادية عند تبني SCF والتي قدرت بـ "946.7 006 238 1 **دج**"، يقابله انخفاض على مستوى الأموال الخاصة بما قيمته 020.71 637 122 دج؛

- أما بخصوص **معدل الربحية الإجمالية** فقد شهدا انخفاضا بلغ **0,37-%**، وهذا راجع للانخفاض في قيمة النتيجة الصافية مقارنة بالزيادة الملحوظة على مستوى قيمة المبيعات والتي بلغت قيمتها 565.28 473 138 +دج للأسباب التي تم ذكرها سابقا.

- وأخيرا فبخصوص **معدل ربحية الاستغلال** فقد شهد هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا جراء تبني **SCF**، وبلغت نسبة التأثير السلبي **5,70-%**، ويرجع السبب الرئيسي وراء هذا التأثير لانخفاض في قيمة نتيجة الاستغلال بعد الضرائب مقارنة بالزيادة على مستوى رقم الأعمال؛

وختاما لما سبق سنحاول من خلال الشكل التالي عرض الشكل النهائي لنتائج مؤشرات النسب المالية والمحسوبة وفق كل من **SCF وPCN** لسنة **2009**.

**الشكل (5-2) : مقارنة بين نتائج مؤشرات النسب المالية للقوائم المالية المعدة وفق SCF وPCN لسنة 2009**

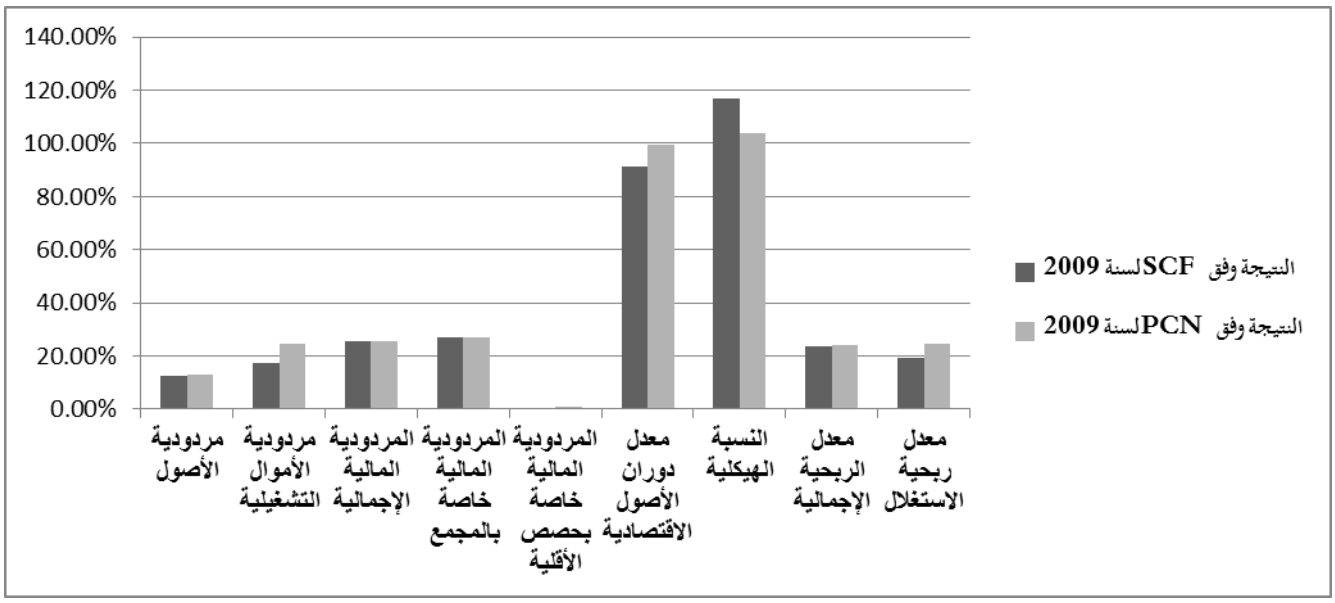


**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على القوائم المالية لمجمع صيدال وفق SCF وPCN لسنة 2009.**

من خلال كل ما سبق **نقبل الفرضية الرئيسية الرابعة** والتي مفادها أنه هناك تأثير سلبي على نتائج مكونات المردودية بنوعيها عند تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة.

ختاما لما سبق نستطيع القول على أنه هناك تأثير سلبي على أغلب نتائج مكونات المردودية بنوعيها عند تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة على مجمع صيدال ، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار عدم تعميم هذه الدراسة على مستوى باقي مجمع الشركات داخل الاقتصاد الجزائري، نظرا للاختلافات الموجودة حول تركيبة مجمع الشركات، محيط التجميع وطرق التجميع...

**خلاصة :**

حاولنا من خلال هذا الفصل ربط ما تم تناوله في الجزء النظري ضمن الجزء التطبيقي، أين قمنا في البداية بمحاولة مقاربة دراستنا بالدراسات السابقة، وذلك من خلال الحكم على مدى استجابة، وتوافق متطلبات القوائم المالية لمجمع صيدال والمعدة وفق **SCF** لكل من متطلبات **IAS** الخاصة بعرض القوائم المالية، ومتطلبات **IAS/IFRS** الخاصة بتجميع الحسابات، ومتطلبات **IAS/IFRS** المؤثرة على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة –لكل مجموعة على حدى–كل هذا من الأجل الحكم على وجود ارتباط دال احصائيا بين متطلبات **SCF**، وما يقابلها من متطلبات وفق **IAS/IFRS** من عدمه بغية تأكيد صحة المقارنة بين هذه الدراسة، والدراسات السابقة، والتي يتضمن محتوى القوائم المالية للشركات المدروسة وجود التزام بتطبيق جميع مبادئ ومعايير **IAS/IFRS**، وللإجابة على ما سبق قمنا بتحليل القوائم المالية المجمعة لشركة الأم صيدال، ومقارنة تطبيق متطلباتها بما تنص عليه متطلبات **IAS/IFRS** المعنية بالدراسة خلال الفترة الممتدة من **2009–2012**، وذلك باستخدام " **0** عند عدم التطبيق، **1** عند التطبيق الجزئي، **2** عند التطبيق التام، وإشارة / عندما يكون المجمع معفي من تطبيق متطلب المعيار"، وكل هذا بالاستعانة بالملاحظة، وجمع الوثائق، وتحليلها كأدوات مستخدمة، والمتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، واختبار (ت)، وعدد الملاحظات كأدوات إحصائية لحل مشكلة الدراسة، وذلك استعانة ببرنامج **SPSS16**.

وفي الأخير بعد تأكدنا من وجود توافق دال احصائيا بين متطلبات **IAS/IFRS** المستعملة في دراستنا، وما يقابلها من متطلبات وفق **SCF**، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال نتائج اختبار (ت)، قمنا بدراسة تأثير النظام المحاسبي على نتائج الأداء المالي لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية، فتبين لنا وجود أثر على مؤشرات النسب المالية التسع المدروسة عند تطبيق **SCF**، فكانت تلك نتائج مطابقة نوعا ما للتوقعات في ظل ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة، إذ أنه كان هناك تأثير ذو دلالة (–) على كل من مؤشرات " مردودية الأصول بـ **0,77 %**، مردودية الأموال التشغيلية بـ **7,26%**، مردودية المالية الخاصة بحصص الأقلية بـ **0,61%**، معدل دوران الأصول الاقتصادية بـ **8,30%**، معدل الربحية الإجمالية بـ **0,37%**، معدل ربحية الاستغلال بـ **5,70%** "، مع وجود تأثير ايجابي على مستوى مؤشرات" المردودية المالية الإجمالية والمردودية الخاصة بالمجمع بـ **0,14%** و **0.07%** تواليا، والنسبة الهيكلية بـ **13%** "، ويرجع سبب هذه التغيرات إلى الانخفاض الموجود على كل من مستوى النتيجة بأنواعها والأموال الخاصة، مع وجود ارتفاع على مستوى الأصول الثابتة ومن ثم إجمالي الأصول.

# الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج الأداء المالي لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية، وذلك جراء إعداد المجمع محل الدراسة لنظامين محاسبيين في آن واحد، وقد تم ذلك باستخدام تسع نسب مالية، وهذا بعد التأكد من وجود توافق ذات دلالة إحصائية بين متطلبات قوانين وتعليمات النظام المحاسبي، وما يقابله من متطلبات لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية، وهذا من أجل إمكانية تصنيف دراستنا ضمن الدراسات السابقة، والتي تمتاز بتطبيق أبحاثها على شركات تمتاز قوائمها المالية بتبني معايير المحاسبة الدولية بشكل كامل، لذا حاولنا من أجل حل إشكالية الدراسة، وتقريب الجانب النظري من الجانب العملي تقسيم البحث إلى خمس فصول باعتبارهم تمهيدا للجزء "التطبيقي"، الذي من خلاله تم حل إشكالية الدراسة، لذا من خلال كل ما سبق سنحاول التطرق للنقاط التالية :

**1. نتائج البحث واختبار الفرضيات :**

**1.** وجود اختلاف كبير وواضح في حسابات الميزانية لمجمع صيدال خلال سنة الانتقال "**2009**" عند تطبيق SCF، مقارنة بتطبيق PCN لنفس الفترة، وذلك بالرغم من ثبات قيم حسابات عناصر الميزانية للشركة الأم خلال سنة الانتقال "**2009**" عند تطبيق SCF، مقارنة بقيم عناصرها عند إعدادها وفق PCN لنفس الفترة؛

**2.** قيام الشركات التابعة لمجمع الشركة الأم صيدال بتسجيل بعض عناصر مخصصات الاهتلاك التي لم يتم تسجيلها خلال الدورات السابقة، وتصحيح بعض المخصصات الأخرى الخاطئة مع إعادة تقييم بعض عناصر الأصول، بالإضافة إلى إعادة النظر في بعض عناصر الأصول وخصوم الشركات غير المدمجة والتي تقابل معايير الإدماج والتي تخص بها الشركة الأم، وهذا حسب ما تنص عليه التعليمة الوزارية الخاصة بالانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، وهذا ما أدى إلى وجود اختلاف واضح وكبير في حسابات مجمع صيدال خلال سنة الانتقال "**2009**" عند تطبيق SCF، مقارنة بتطبيق PCN لنفس الفترة، مقارنة بحسابات الشركة الأم والتي أظهر وجود جمود تام على مستوى حسابات الميزانية خلال إعداد قوائمها المالية وفق نظامين محاسبيين مختلفين، إلا أنه مع ظهور هذا الاختلاف لم يتم تبريره أو الإفصاح عليه ضمن التقارير الخاصة بالانتقال إلى SCF؛

**3.** حقق المجمع محل الدراسة زيادة على مستوى إجمالي قيم الأصول الثابتة خلال سنة الانتقال بلغت ما قيمته 946.71 238 006 1 دج، ويعود سبب هذه الزيادة إلى الارتفاع في قيم كل من حساب الأراضي، الأصول الثابتة المادية وأصول ثابتة قيد التنفيذ، وظهور حساب جديد يسمى بالضرائب المؤجلة على الأصول؛

**4.** حقق مجمع صيدال خلال الفترة الانتقالية انخفاض على مستوى الأموال الخاصة بلغ ما قيمته 122 637 020.71- دج، ويعود سبب هذا الانخفاض بالرغم من الارتفاع في قيمة حساب احتياطات – الاحتياطات الخاصة بالتجميع–، إلى الانخفاض في كل من قيمتي فوائد الأقلية والترحيل من جديد؛

**5.** حقق المجمع انخفاض على مستوى النتيجة بأنواعها جراء تبني SCF، خاصة على مستوى نتيجة حصص الأقلية إذ بلغ نسبة الانخفاض ما يقارب 77%، وتعتبر هذه النسبة كبيرة جدا خاصة عند تحديد حصص الأقلية؛

**6.** حدوث تغيرات على مستوى حسابات رقم الأعمال "**المبيعات**" والتي كانت مغايرة على مستوى كل من ج ح ن الخاص بالشركة الأم أو المجمع، فمن خلال قراءة جدول حسابات النتائج **الخاص بالشركة الأم** إذ وجدت أن حساب المبيعات ضمن ج ح ن المعد وفق SCF انخفضت بما قيمته 82 955 157.25 دج مقارنة بما موجود ضمن ج ح ن المعد وفق **PCN** وذلك راجع للاختلاف في تركيبة الحسابات بين كل من النظامين، أما على مستوى حسابات المجمع شهد حساب المبيعات ارتفاع قدر بـ1 238 006 946.7 **دج**؛

**7.** وجود استجابة قوية في تطبيق متطلبات معايير م د الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة (IAS 1-7) إذ تبلغ نسبتها 73,5%.، مع وجود توافق دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن القوانين والتعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي على مدار 4 سنوات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

**8.**وجود استجابة متوسطة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات ( IAS (27-28) IFRS 10-11-12)، إذ تبلغ نسبتها 52%.، مع وجود توافق دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن القوانين والتعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي على مدار 4 سنوات، وهذا يتنافى ما صحة الفرضية الثانية؛

**9.**وجود استجابة متوسطة في تطبيق متطلبات معايير التقارير المالية والمحاسبية الدولية المؤثرة على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة عند تطبيقها لأول مرة (IAS 12-16-19- 36, IFRS 3)، إذ بلغت نسبتها ما يقارب 63,4%، مع وجود توافق دال إحصائيا بين متطلبات تلك المعايير وما يقابلها من متطلبات ضمن القوانين والتعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي على مدار 4 سنوات، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

**10.** كما تبين لنا وجود اختلافات عند حساب النسب المالية الرئيسية للقوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة، تتمثل أساسا في حساب المردودية المالية، والتي يتم تقسيمها عند تحليل القوائم المالية المجمعة إلى مردودية حصص الأقلية، مردودية حصة المجمع ومردودية الحصة الإجمالية للمجمع ؛

**11.** كان هناك تأثير سلبي على كل من مؤشرات " مردودية الأصول بـ **0,77 %**، مردودية الأموال التشغيلية بـ **7,26%**، مردودية المالية الخاصة بحصص الأقلية بـ **0,61%**، معدل دوران الأصول الاقتصادية بـ **8,30%**، معدل الربحية الإجمالية بـ **0,37%**، معدل ربحية الاستغلال بـ **5,70%** "؛

**12.** كما كان هناك تأثير الايجابي شمل مؤشرات" المردودية المالية الإجمالية والمردودية الخاصة بالمجمع بـ **0,14%** و **0.07%** تواليا، والنسبة الهيكلية بـ **13%** ".

بعد عرض النتائج المتوصل إليها، نعيد ما قلناه فيما سبق أن نتائج هذه الدراسة تتوافق إلى حد كبير مع أغلب الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها، إذ يمكننا القول أن لاعتماد معايير المحاسبة الدولية آثار متنوعة على كل من الميزانية وج ح ن، وهذا ما يؤدي لظهور أثار على نتائج تحليل النسب المالية بشكل عام.

وفي الأخير إضافة لنتائج الدراسات السابقة، وتعزيزا بدراستنا نستطيع القول أن لاعتماد معايير المحاسبة الدولية، أو نظام محاسبي مالي يستمد مبادئه منه، أثر سلبي على كل من نتائج النسب المالية والأموال الخاصة بشكل عام، وآثار ايجابية على قيمة إجمالي الأصول، وأخيرا مع وجود تضارب بين الدراسات حول قيم النتيجة بأنواعها.

**التوصيات المقترحة :**

**1.** ضرورة إعادة النظر في تطبيق قوانين وتعليمات الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي داخل الشركة الأم مقارنة بشركاتها التابعة، خاصة مع تضارب نوع المعلومات المقدمة من شركة إلى أخرى وهذا ما تم ملاحظته من خلال التطبيق المتأخر للشركة الأم لحساب الضرائب المؤجلة بنوعيها مقارنة بشركاتها التابعة؛

**2.** ضرورة اهتمام المشرع لقوانين المحاسبة في الجزائر بهذا النوع من الشركات "المجمعات" خاصة ما له أهمية في تطوير اقتصاد الدولة على المدى الطويل؛

**3.** ضرورة الإفصاح عن القوائم المالية بأنواعها على مستوى كل من موقعي البورصة، وموقع مجمع صيدال، وهذا مما يساهم في دعم الشفافية، والإفصاح لكل من مستخدمي القوائم المالية؛

**4.** ضرورة إعادة النظر في القوانين والتعليمات الخاصة بتطبيق النظام المحاسبي المالي بصفة عامة، ومعايير الخاصة بتجميع الحسابات بصفة خاصة، خاصة مع التطورات المستمرة في تصحيح، ونشر معايير تقارير مالية دولية جديدة، وهذا ما يجعل فجوة الاستجابة لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية عند إعداد قوائم

مالية معدة وفق SCF كبيرة بمرور الوقت، وهذا نتيجة للركود الذي تشهده قوانين، وتعليمات الخاصة بتطبيق SCF؛

**5.** ضرورة إعادة النظر في الجوانب الاقتصادية بمختلف أنواعها، لكي يتماشى النظام المحاسبي المالي مع دوره الحقيقي الذي أُنشئ من أجله؛

**6.** محاولة استخدام القيمة العادلة، وإعادة تقييم عناصر الأصول بشكل دوري من أجل إعطاء أكثر مصداقية لنتائج التحليل المالي، وهذا ما يعزز من عمليات اتخاذ القرار على المستويين المتوسط والطويل من جهة، واستقطاب مساهمين جدد من جهة أخرى.

**آفاق الدراسة :**

من خلال إعدادنا لهذه الدراسة، حاولنا اقتراح مجموعة من الأبحاث تدخل ضمن سياق الحسابات المجمعة وذلك لما لها أهمية على مستوى اقتصاد الدولة على المدى الطويل :

**1.** دراسة مقارنة بين مجمعين، لمدى اعتماد مجمع الشركات في الجزائر لمعايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية الخاصة بتجميع الحسابات؛

**2.** محاولة دراسة سلوك الخزينة المجمعة، وكيفية إعدادها؛

**3.** محاولة تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي على عملية اتخاذ القرار داخل المجمع على المدى المتوسط والطويل؛

**4.** تحديد تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي لقطاع معين باستخدام إحدى الأدوات الإحصائية المتعارف عليها " تحليل نسب العنقودية، أو نماذج الانحدار الخطي أو اختبار (ت)".

# قائمة المصادر والمراجع

**1. المراجع باللغة العربية**

**الكتب :**


**1.** إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي ( الإدارة المالية ) : دروس وتطبيقات**، ط1 ، دائر وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

**2.** إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي ( الإدارة المالية ) : دروس وتطبيقات**، ط2 ، دائر وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.

**3.** أيمن الشنطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

**4.** حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، **الإدارة المالية الحديثة (منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

**5.** حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي " لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، ط2، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

**6.** خالد جعارات، **مطبوعة مختصر معايير المحاسبة الدولية 2015**، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.

**7.** رشاد العصار وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، ط1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

**8.** عبد الحليم كراجه وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

**9.** مأمون حمدان، حسين القاضي، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، 2008.

**10.** محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ط 1، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2005.

**11.** محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**. ط1 ، دار الحامد، عمان، الأردن، 2010.

**12.** مفلح محمد عقل، **الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

**13.** مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

**14.** هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة – وفقا لنظام المحاسبي المالي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS 2010/2009–**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

**المقالات، الدوريات والملتقيات :**

**15.** عبد الغني دادن، محمد الأمين كماسي، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

**16.** مأمون حمدان، **مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية**، كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – جامعة دمشق، جمعية المحاسبين القانونيين السورية.

**الاطروحات والمذكرات :**

**17.** أوماطة فريال، **تقنية تجميع الحسابات : حالة الشركة القابضة "سونا طراك خدمات بترولية" (S.S.P)**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع النقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

**18.** بلال حسن العبسي، **أثر المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي (23) – دراسة حالة شركة الاتصالات الفلسطينية–** ، مذكرة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، غزة، 2009.

**19.** حسين بن عبد الله الوطبان، **معجم مصطلحات الصناعة والأعمال عربي–إنجليزي**، مكتبة العبيكان، الرياض،2001، ص 130.

**20.** حمزة عرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق** ، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013، ص ص 132-133.

**21.** خالد زرموت، **إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر**، مذكرة ماجيستر في علوم تجارية تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.

**22.** زيتوني كنزة، **دراسة تحليلية لجباية مجمع الشركات دراسة حالات (الولايات المتحدة الأمريكية – فرنسا – الجزائر)**، رسالة ماجيستر في العلوم التسيير، فرع النقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

**23.** سمية موهون، **التحليل الاقتصادي والمالي للحسابات المجمعة واتخاذ القرار على مستوى المجمع وخارجه – دراسة حالة سونا طراك –**، رسالة ماجيستر في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

**24.** عكوش محمد أمين، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية حالة TAMEG– ENAP**، مذكرة ماجيستر فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

**25.** عمر عيسى فلاح المناصير، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية**، مذكرة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الهاشمية، الزرقاء – الأردن–، 2013.

**26.** عمراني أمين، **تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائر**ية ، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص ص 16-22 .

**27.** فارس جميل الصوفي، **تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية و الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2006.

**28.** فكير سامية، **أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد SCF في تنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر** ، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010، ص ص 6-10.

**29.** كارش السعيد، **إدماج الحسابات في الجزائر وفق النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة مجمع سوديا**ف **–**، رسالة ماجيستر في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.

**30.** لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي –حالة صيدال –**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري – قسنطينة–، الجزائر، 2012.

**31.** مداني بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التجميع الدولية – بالتطبيق على حالة الجزائر –** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

**32.** مصطفى حميدان حسن حميدان، **مدى التزام المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية**، مذكرة ماجيستر في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010.

**33.** مقدمي أحمد، **النظام المحاسبي والجبائي لمجمع الشركات دراسة حالة – مجمع صيدال –**، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

**التقارير :**

**34. التقرير السنوي لمجمع صيدال لمجمع صيدال لسنة 2009.**

**35. التقرير السنوي لمجمع صيدال لمجمع صيدال لسنة 2010.**

**36. التقرير السنوي لمجمع صيدال لمجمع صيدال لسنة 2011.**

**37. التقرير السنوي لمجمع صيدال لمجمع صيدال لسنة 2012.**

**38. المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**39. المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**40. المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**41. المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**42. المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**43. المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**44. المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**45. المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**46. المعيار التقرير المالي الدولي رقم 3 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**47. المعيار التقرير المالي الدولي رقم 8 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**48. المعيار التقرير المالي الدولي رقم 10 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**49. المعيار التقرير المالي الدولي رقم 11 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**50. المعيار التقرير المالي الدولي رقم 12 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة.**

**القوانين والأوامر :**

**51. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** 08 ديسمبر 1999، العدد 87.

**52. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** 09 ماي 1975، العدد 37.

**53. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** 23 جوان 1976، العدد 24.

**54. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** 28 ماي 2008، العدد 27.

**55. الجريدة الرسمية** رقم87 المؤرخة في 30 شعبان 1420هـ قرار مؤرخ في 29 أكتوبر 1999.

**56. الجريدة الرسمية** رقم 91 المؤرخة في 14 رمضان 1420هـ قرار مؤرخ في 22 ديسمبر1999 .

**57. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** 19 ديسمبر 1975، العدد 101.

**58. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** 25 نوفمبر 2007، العدد 74.

**59. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** 25 مارس 2009، العدد 19.

**60.** وزارة المالية، **تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010**، نوفمبر 2009.

## المواقع الالكترونية :

**61.** الجزيرة كابيتال، **المعيار الدولي رقم 11 لإعداد التقارير المالية** في 2014/09/30،
http://www.aljaziracapital.com.sa/report_file/ess/SPE-96.pdf

**2. المراجع باللغة الأجنبية**

## Livres :

**62.** Amar Kaddouri, Ahmed Mimeche, **cours de comptabilité financière selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007**, E.N.A.G/ éditions, Alger, 2007.

**63.** Anne Nippert, **DCG 6 - Finance d'entreprise,** Gualino éditeur, Lextenso éditions, Paris, 2008.

**64.** Baratay Christelle, **Les Carrés DSCG 4 - Comptabilité et audit 2014 - 2015 : 48 fiches de cours avec applications corrigées pour réussir votre épreuve** ,3éme Édition, Gualino, Paris, 2014.

**65.** Barbe-Dandon Odile, Didelot Laurent et Siegwart Jean-Luc, **DCG N°10 : Comptabilité approfondie : manuel & applications**, Groupe Revue Fiduciaire :Nathan, Paris, 2013.

**66.** Belloula Tayeb, **Droit des sociétés**, 1ére édition, Berti Editions, Alger, 2006.

**67.** Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**, 3éme édition, Dunod, Paris, 2015.

**68.** Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**, 2éme édition, Dunod, Paris, 2009.

**69.** Castel Jacquet **,100 groupes industrieels et commerciaux 90,** Edition CLET , 1991.

**70.** Chantiri-Chaudemanche Rouba et Kahloul Anouar, **Les acteurs de la normalisation comptable internationale une communauté épistémique ?**, Comptabilité - Contrôle - Audit, 2012/1 Tome 18.

**71.** Chérif-Jacques Allali, **Consolidation des comptes - Comptes de groupe - Manuel et applications corrigées - DSCG UE 4 - Comptabilité et audit**

: Comptes consolidés, Règlementation française et normes IFRS - Septembre 2015.

**72.** David L. Kolitz,A. B. Quinn,Gavin McAllister, **Concepts-Based Introduction to Financial Accounting**' Fourth Edition, Juta and Company Ltd, Lansdowne, 2009.

**73.** Direction Générale Des Impôts, **Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées,** Ministère des Finances, Alger, 2014.

**74.** Eric Tort, **Normes IFRS : Les points clés du référentiel comptable international, son cadre conceptuel et les principales normes IAS/IFRS**, Edition 2014-2015, Gualino, France.

**75.** Eugene Brigham and Michael Ehrhardt, **Financial Management : Theory & Practice**, 13th édition, Cengage Learning édition، USA, 2010.

**76.** Evelyne Gurfein, **Comptes consolidés : IAS-IFRS et conversion monétaire**, Editions d'Organisation, paris, 2006.

**77.** François Colinet, Simon Paoli, **Pratique des comptes consolidés**, 5ème édition, Dunod, paris , 2008.

**78.** Gensse Pierre et TOPSACALIAN Patrick, **Ingénierie financière**, Édition Economica, Paris, 1999.

**79.** Grandguillot Béatrice et grandguillot Francis, **L'essentiel du droit des sociétés : sociétés commerciales, autres sociétés, groupements**,3émé édition, Édition Gualino, Paris, 2003.

**80.** Grandguillot Béatrice, grandguillot Francis, **Analyse financière 2014-2015 Les points clés pour réussir une analyse financière ou un diagnostic financier**, édition 2014 / 2015, Édition Gualino, Paris, 2014.

**81.** Greg F. Burton, Eva K. Jermakowicz, **International Financial Reporting Standards: A Framework-Based Perspective**, Edition: 1st, Routledge, 2015.

**82.** Guyon Yves, **Droit commercial général et sociétés : Droit des affaires**, 12émé édition, Édition Economica, Paris, 2003.

**83.** Hutin Hervé, **Toute la finance d'entreprise en pratique**, 2émé édition, édition d'Organisation, Paris, 2002.

**84.** ICAA (The Institute of Chartered Accountants in Australia), **Chartered Accountants program Financial Reporting Handbook 2012,** , John Wiley & Sons**,** Australia**,** 2012.

**85.** International Financial Reporting Standards ,**IFRS 10 Consolidated Financial Statements, IFRS,** United Kingdom, May 2011.

**86.** Jennifer Maynard, **Financial Accounting, Reporting, and Analysis**, OUP Oxford, united kingdom, 2013.

**87.** Karine Cerrada, Yves De Rongé, Michel De Wolf, Michel Gatz, **Comptabilité et analyse des états financiers**, 2e édition, Édition De Boeck, paris.

**88.** Lamrani El Mehdi, **Comptabilité politique ou le droit comptable au service de l'intérêt général**, Vie & sciences de l'entreprise, 2013/3 N° 195 - 196.

**89.** Le Cannu Paul, **Droit des sociétés**, Édition Montchrestien, Paris, 2002.

**90.** Legros Georges, **Mini manuel de Finance d'entreprise : L'essentiel du cours - Exercices corrigés - Cas de synthèse**, 2e édition, Édition Dunod, paris, 2014.

**91.** Legros Georges, **Stratégie financière des groupes : cours et études de cas corrigées,** Ellipses, Paris, 2006.

**92.** Lionel Filippi et Rémi Janin, **Lire et analyser l'information financière de l'entreprise : édition conforme aux nouvelles normes IAS/IFRS**, PUG, Grenoble, 2006.

**93.** Magnier Véronique, **Droit des sociétés**, 1ére édition, Édition Dalloz, Paris, 2002.

**94.** MERLE Philippe et Fauchon Anne, **Droit commercial sociétés commerciales**, 8émé édition, Édition Dalloz, Paris, 2001.

**95.** Nandakumar Ankarath et al, **Understanding IFRS Fundamentals: International Financial Reporting Standards**, John Wiley & Sons, united states of America, 2010.

**96.** Pascal Bareto , Georges Gregorio, **finance : Manuel ET Application**, 2eme ed, Dunod, paris, 2009.

**97.** Petit Bruno, **Droit des sociétés**, Édition Litec, Paris, 2002.

**98.** Peyrard Josette, Avenel Jean, Peyrard Max**, Analyse financière : Normes françaises et internationales IAS/IFRS**, 9e édition,Édition Vuibert, paris, 2006.

**99.** Peyrard Josette, Avenel Jean et Peyrard Max, **Analyse financière Normes françaises et internationales IAS/IFRS**, 9e édition, Vuibert, Paris, 2006.

**100.** Phillipe Butty, **Les Règles Juridiques relatives a L'implantation des Filiales et des Succursales de Societies Anonymes Suisses Dans les pays du Marche Commum**, Librairie Droz, Genève, 1983.

**101.** Robert Obert **,DSCG 4 - Fusion Consolidation -L'essentiel en fiches-,** 4éme édition, Dunod, Paris, 2014.

**102.** T. Carlier, V. Weets, IFRS: la pratique, édition 2014/ 2015, Wolters Kluwer / Deloltte, Belgium, 2014.

**103.** Thomas, Philippe, **Analyse financière Approche internationale – CFA**, RB édition, paris, 2011.

**104.** Tort Éric, **L'essentiel de la consolidation des comptes**, 2e édition, Gualino, Paris, 2014.

**105.** Van Greuning Hennie, Scott Darrel, Terblanche Simonet, International Financial Reporting Standards : A Practical Guide, Sixth Edition. World Bank, 2011.

**106.** VIDAL Dominique, **Droit des sociétés**, 4émé édition, Édition LGDJ, Paris, 2003.

**107.** Wiley-VCH, **International Financial Reporting Standards (IFRS) 2011**, John Wiley & Sons, Germany, 2011.

**ARTICLES :**

**108.** Ahmet, Agca. and Aktas, "**First Time Application of IFRs and Its Impact on Financial Ratios: A Study on Turkish Listed Firms**" , Problems and Perspectives in Management , Volume 5, Issue 2, 2007.

**109.** Alain SCHATT, Elise Gross**, Quelle est l'incidence des Normes IAS/IFRS sur les Capitaux Propres des Entreprises Françaises ?**, Focus IFRS, Février 2007.

**110.** Beke, J, **International Accounting Standardization Effects on Business Management : Evidence From Hungary**, Global Journal of Management and Business Research, Volume 11, Issue 6, Version 1.0, May 2011.

**111.** Callao, S., Jarne, J. I., & Lainez, J, **Adoption of IFRS in Spain: Effect on the comparability and relevance of financial reporting**. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 16, 2007.

**112.** Edilson Paulo, Luiz Felipe De Araújo Pontes Girão, David Carter, Rodrigo Silva De Souza, **The Impact of the Adoption of International Financial Reporting Standards on the Quality of Accounting Information of the Brazilian and European Public Firms,** article in SSRN Electronic Journal. May 27, 2013.

**113.** Erick R. Outa, **The impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) adoption on the Accounting Quality of Listed Companies In KENYA,** International Journal of Accounting and Financial Reporting, vol. 1, No. 1, 2014.

**114.** Francisco José Ferreira Silva, Gualter Manuel Medeiros do Couto, Ruben Mota Cordeiro**, Measuring the Impact of international financial reporting standards (IFRS) to financial information of Portuguese companies,** Revista Universo Contábil, Blumenau, v. 5, n. 1, (jan./mar. 2009).

**115.** Klimczak, Karol Marek, **Market reaction to mandatory IFRS adoption : evidence from Poland**, Accounting and Management Information Systems. Vol. 10. No. 2 (Jul 2011).

**116.** KPMG, **la mise en œuvre du NSCF**, partie 1 : gérer son projet « SCF ».

**117.** Lantto, A. M., & Sahlström, P, **Impact of international financial reporting standard adoption on key financial ratios**. Accounting and Finance, 49, 2009.

**118.** Lawrence D. Brown and Marcus L. Caylor. **Corporate Governance and Firm Valuation** ,Journal of Accounting and Public Policy, 2006, vol. 25, issue 4, 2006, pp 409-434.

**119.** Marjan Petreski, **The Impact of International Accounting Standards on Firms,** article in SSRN Electronic Journal. August 2006.

**120.** Piget Patrick, **Normes IFRS et analyse financière : le cas Danone**, La Revue des Sciences de Gestion, 2007/2 n°224-225.

**Thèses et Mémoire :**

**121.** Alina-Iuliana TĂBÎRCĂ**, incidences des normes IAS/IFRS sur l'analyse financière des comptes consolides**, thèse de doctorat, DOMAIN: comptabilité, UNIVERSITE VALAHIA DE TARGOVISTE, Romania, 2013.

**Site électronique :**

**122. Avantages et inconvénients d'une société holding,** 28 / 8 / 2014 à 01: 38, http://www.petite-entreprise.net/P-1678-134-G1-avantages-et-inconvenients-d-une-societe-holding.html

**123.** ERNST & YOUNG, **Applying IFRS : IFRS 11 joint arrangements,** 22/08/2014, http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/Applying_IFRS_11/$FILE/Applying_IFRS_11.pdf

**124.** http://www.iasplus.com/

**125.** https://www.saidalgroup.dz/

**126. IAS 1 —Presentation of Financial Statements**, 26/03/2015, **http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias1**

**127. IAS 27 — Separate Financial Statements (2011)**, 30/03/2015, http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias27-2011

**128. IAS 7 — Statement of Cash Flows**, 30/03/2015, http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias7

**129. IFRS 12 — Disclosure of Interests in Other Entities,** 23/01/2015, http://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs12

**130. IFRS Advisory Council**, 26/03/2015, http://www.ifrs.org/About-us/IFRS-Advisory-Council/Pages/IFRS-Advisory-Council.aspx

**131.** IFRS Foundation ,**Norme comptable internationale 27 : États financiers individuels,** 20/01/2015, **http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45628.pdf**

132. **IFRS Foundation appoints members of the SME Implementation Group**, 15/03/2015, http://www.ifrs.org/Alerts/SME/Pages/IFRS-Foundation-appoints-members-of-the-SME-Implementation-Group-May-2014.aspx
133. **International Accounting Standard 7 Statement of cash flows**, 28/02/2015, http://ec.europa.eu/internal_market/accounting/docs/consolidated/ias7_en.pdf
134. **International Accounting Standards Board (IASB),** 26/03/2015, http://www.iasplus.com/en/resources/ifrsf/iasb-ifrs-ic/iasb
135. Jindrichovska, I. – Kubickova, D, **Impact of IFRS Adoption on Key Financial Ratios: the Case of the Czech Republic, https://is.vsfs.cz/el/6410/leto2012/B_PFi/um/3658780/EFAJ_EUFIN_IJ_DK.doc**.

136. **L'accord sur les normes comptables internationales aidera les investisseurs et stimulera l'activité économique dans l'UE**. Sur le site http://ec.europa.eu/finance/accounting/legal_framework/ias_regulation/index_fr.htm
137. NEED TO KNWE, **IFRS 11 joint arrangements**, 23/8/2014, http://www.pwc.com/ca/en/financial-reporting/ifrs-and-other-accounting-developments/publications/pwc-10-10-2013-new-disclosures-2013-annual-financial-statements-05-en.pdf
138. **the world is speaking in Kuala Lumpur**, 21/03/2015, http://www.cimaglobal.com/Documents/Member%20docs/WCOA%20flyer%20May%202010%20%28Malaysian%29.pdf
139. World Congress of Accountants 2014, 20/03/2015, http://www.wcoa2014rome.com/

140. **NORME COMPTABLE INTERNATIONALE 1 : Présentation Des Etats Financiers,** publié au Journal official de l'union européenne du 18/12/2008 : L 339.
141. **NORME COMPTABLE INTERNATIONALE 7 : Tableaux des flux de trésorerie,** publié au Journal official de l'union européenne du 29/11/2008 : L 320.
142. **NORMES COMPTABLES INTERNATIONALES : (IFRS 10- IFRS 11- IFRS 12- IAS 27- IAS 28),** publié au Journal official de l'union européenne du 11/12/2012 : L 360.
143. Institut français d'information juridique, code de commerce, Edition : 30-08 - 2015.

# الملاحق

# الملحق رقم 1

## الميزانية وجدول حسابات النتائج لكل من الشركة الأم ومجمع صيدال + جدول المساهمات لسنة 2009 وفق PCN

## Actif du Bilan:

| N° DE COMPTES | DESIGNATIONS | MONTANTS | | |
|---|---|---|---|---|
| | | MONTANTS BRUTS | AMORTS OU PROVS | MONTANTS NETS |
| | **INVESTISSEMENTS** | | | |
| 20 | Frais préliminaires | 713 367 321 | 361 208 738 | 352 158 583 |
| 21 | Valeurs incorporelles | 101 946 481 | 99 475 587 | 2 470 893 |
| 22 | Terrains | 1 864 446 778 | | 1 864 446 778 |
| 24 | Équipements de production | 19 357 204 466 | 15 460 555 832 | 3 896 648 635 |
| 25 | Équipements sociaux | 39 366 461 | 25 664 697 | 13 701 765 |
| 28 | Investissements en cours | 1 406 926 021 | | 1 406 926 021 |
| | TOTALI | 23 483 257 529 | 15 946 904 853 | 7 536 352 675 |
| | **STOCKS** | | | |
| 30 | Marchandises | 30 428 130 | 83 515 | 30 344 614 |
| 31 | Matières et fournitures | 2 614 000 327 | 329 135 441 | 2 284 864 886 |
| 33 | Produits semi finis | 187 134 719 | 44 152 154 | 142 982 565 |
| 34 | Produits et travaux en cours | 55 715 482 | | 55 715 482 |
| 35 | Produits finis | 5 526 048 949 | 239 590 222 | 5 286 458 728 |
| 36 | Déchets et rebuts | | | |
| 37 | Stocks à l'extérieur | 523 372 634 | 94 181 | 523 278 453 |
| | TOTAL II | 8 936 700 242 | 613 055 513 | 8 323 644 728 |
| | **CREANCES** | | | |
| 42 | Créances d'investissement | 154 739 164 | 12 980 707 | 141 758 457 |
| 43 | Créances de stocks | 390 577 920 | 14 141 006 | 376 436 914 |
| 44 | Créances sur ass et stes app | 49 249 431 | | 49 249 431 |
| 45 | Avances pour compte | 365 442 013 | 195 783 538 | 169 658 475 |
| 46 | Avances d'exploitation | 156 495 950 | 604 555 | 155 891 395 |
| 47 | Créances sur clients | 5 910 304 863 | 1 562 518 879 | 4 347 785 984 |
| 48 | Disponibilités | 2 273 653 209 | 113 251 368 | 2 160 401 841 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 40 | Comptes débiteurs du passif | 5 546 418 | | 5 546 418 |
| | TOTAL III | 9 306 008 969 | 1 899 280 054 | 7 406 728 915 |
| | TOTALACTIF | 41 725 966 739 | 18 459 240 420 | 23 266 726 319 |

## Passif du Bilan:

| DE COMPTES N° | DESIGNATIONS | MONTANTS | MONTANTS |
|---|---|---|---|
| | FONDS PROPRES | | 9 782 619 186 |
| 10 | Capital social | 2 500 000 000 | |
| 12 | Primes d'apport | -357 445 | |
| 13 | Réserves | 4 823 196 125 | |
| 14 | Subventions reçues | 15 666 223 | |
| 15 | Écart de réévaluation | 457 264 505 | |
| 16 | Différence de consolidation | -7 252 543 | |
| 16 | Intérêts minoritaires | 778 838 221 | |
| 18 | R.I.A | 47 170 605 | |
| 19 | Provisions pour perte et charges | 1 168 093 495 | |
| | TOTAL I | 9 782 619 186 | 9 782 619 186 |
| | DETTES | | 10 601 639 529 |
| 52 | Dettes d'investissement | 2 509 161 829 | |
| 53 | Dettes de stocks | 3 157 062 139 | |
| 54 | Détention pour compte | 74 078 658 | |
| 55 | Dettes sur ass et stes app | 1 946 288 091 | |
| 56 | Dettes d'exploitation | 1 436 494 403 | |
| 57 | Avances commerciales | 202 763 276 | |
| 58 | Dettes financières | 1 250 217 206 | |
| 50 | Comptes créditeurs de l'actif | 25 573 927 | |
| | TOTAL II | 10 601 639 529 | 10 601 639 529 |
| | RESULTAT ( BENEFICE ) | 2 882 467 604 | 2 882 467 604 |
| | TOTAL PASSIF | 23 266 726 319 | 23 266 726 319 |

## Tableau de Compte de Résultats:

| NUMERO DE COMPTE | DESIGNATIONS | DEBITS | CREDITS |
|---|---|---|---|
| 70 | VENTES MARCHANDISES | | 8 213 860 579 |
| 60 | MARCHANDISES CONSOMMEES | 7 505 271 515 | |
| 80 | MARGE BRUTE | | 708 589 064 |
| 71 | PRODUCTION VENDUE | | |
| 72 | PRODUCTION STOCKEE | | |
| 73 | P.E.P.E.M | | |
| 74 | PRESTATIONS FOURNIES | | 93 074 350 |
| 75 | TRANSFERT DE CHARGES DE PRODUCTION | | 7 865 401 |
| 61 | MATIERES ET FOURNITURES CONSOMMEES | 20 185 716 | |
| 62 | SERVICES | 199 492 236 | |
| 81 | VALEUR AJOUTEE | | 589 850 863 |
| 77 | PRODUITS DIVERS | | 1 031 154 418 |
| 78 | TRANSFERT DE CHARGES D'EXPLOITATION | | 5 426 480 |
| 63 | FRAIS DE PERSONNEL | 557 100 101 | |
| 64 | IMPOTS ET TAXES | 153 215 272 | |
| 65 | FRAIS FINANCIERS | 57 804 680 | |
| 66 | FRAIS DIVERS | 40 970 558 | |
| 68 | DOTATIONS AUX AMORTS ET PROVISIONS | 116 471 435 | |
| 83 | RESULTAT D'EXPLOITATION | | 700 869 714 |
| 79 | PRODUITS HORS EXPLOITATION | | 1 401 273 398 |
| 69 | CHARGES HORS EXPLOITATION | 1 149 266 359 | |
| 84 | RESULTAT HORS EXPLOITATION | | 252 007 039 |
| 83 | RESULTAT D'EXPLOITATION | | 700 869 714 |
| 84 | RESULTAT HORS EXPLOITATION | | 252 007 039 |
| 880 | RESULTAT BRUT | | 952 876 752 |
| | | | |
| 889 | I.B.S | | |
| | | | |
| 88 | RESULAT NET | | 952 876 752 |

## TABLEAU DES PARTICIPATIONS (FILIALES ET ENTITES ASSOCIEES)

Le bilan Consolidé du Groupe SIADAL comprend :

### 1. Intégration globale :

Les filiales détenues à plus de 50% « intégration globale »

- Société Mère
- Filiale BIOTIC
- Filiale PHARMAL
- Filiale ANTIBIOTICAL
- SOMEDIAL

### 2. Intégration proportionnelle :

Les participations dont SAIDAL a une influence notable «Intégration proportionnelle :

- PSM
- JORAS
- WPS
- TAPHCO
- Algerie - clearing
- SAIDAL-SOLUPHARM

## 3. Mise en équivalence :

- NOVER

| DESIGNATIONS | CAPITAL SOCIAL | | PARTICIPATION DETENUE | | % |
|---|---|---|---|---|---|
| | NOMBRE D'ACTIONS | MONTANT | NOMBRE D'ACTIONS | MONTANT | |
| **1 FILIALES** | | | | | |
| *ANTIBIOTICAL* | 12 500 | 1 187 500 000,00 | 12 500 | 1 187 500 000,00 | 100% |
| *PHARMAL* | 16 000 | 800 000 000,00 | 16 000 | 800 000 000,00 | 100% |
| *BIOTIC* | 16 000 | 800 000 000,00 | 16 000 | 800 000 000,00 | 100% |
| *EDIC* | 500 | 5 000 000,00 | 500 | 5 000 000,00 | 100% |
| *SOMEDIAL* | 21 718 | 2 171 800 000,00 | 12 813 | 1 281 300 000,00 | 59,00% |
| **TOTAL I** | 66 718 | 4 964 300 000,00 | 57 813 | 4 073 800 000,00 | |
| **2 AUTRES SOCIETES** | | | | | |
| *TAPHCO* | 165 165 | 1 083 482 400,00 | 63 510 | 416 625 600,00 | 38,45% |
| *SAIDAL SOLUPHARM* | 15 000 | 150 000 000,00 | 5 250 | 52 500 000,00 | 35,00% |
| *P.S.M* | 9 120 | 912 000 000,00 | 2 736 | 273 600 000,00 | 30,00% |
| *W.P.S* | 42 620 | 426 200 000,00 | 12 786 | 127 860 000,00 | 30,00% |
| *JORAS* | 15 000 | 90 000 000,00 | 4 500 | 27 000 000,00 | 30,00% |
| *NOVER* | 288 000 | 288 000 000,00 | 12 672 | 12 672 000,00 | 4,40% |
| *ALGERIE CLEARING* | 75 000 | 75 000 000,00 | 5 000 | 5 000 000,00 | 6,67% |
| *ACDIMA* | 6 000 | | 23 | 42 042 000,00 | 0,38% |
| **TOTAL II** | | 3 024 682 400,00 | | 957 299 600,00 | |
| **TOTAL GENERAL** | | 7 988 982 400,00 | | 5 031 099 600,00 | |

## Bilan Consolidé des Filiales du groupe

## & Participations minoritaires

### Actif du Bilan:

| N° DE COMPTES | DESIGNATIONS | MONTANTS | | |
|---|---|---|---|---|
| | | MONTANTS BRUTS | AMORTS OU PROVS | MONTANTS NETS |
| | **INVESTISSEMENTS** | | | |
| 20 | Frais préliminaires | 713 367 321 | 361 208 738 | 352 158 583 |
| 21 | Valeurs incorporelles | 101 946 481 | 99 475 587 | 2 470 893 |
| 22 | Terrains | 1 864 446 778 | | 1 864 446 778 |
| 24 | Équipements de production | 19 357 204 466 | 15 460 555 832 | 3 896 648 635 |
| 25 | Équipements sociaux | 39 366 461 | 25 664 697 | 13 701 765 |
| 28 | Investissements en cours | 1 406 926 021 | | 1 406 926 021 |
| | TOTALI | 23 483 257 529 | 15 946 904 853 | 7 536 352 675 |
| | **STOCKS** | | | |
| 30 | Marchandises | 30 428 130 | 83 515 | 30 344 614 |
| 31 | Matières et fournitures | 2 614 000 327 | 329 135 441 | 2 284 864 886 |
| 33 | Produits semi finis | 187 134 719 | 44 152 154 | 142 982 565 |
| 34 | Produits et travaux en cours | 55 715 482 | | 55 715 482 |
| 35 | Produits finis | 5 526 048 949 | 239 590 222 | 5 286 458 728 |
| 36 | Déchets et rebuts | | | |
| 37 | Stocks à l'extérieur | 523 372 634 | 94 181 | 523 278 453 |
| | TOTAL II | 8 936 700 242 | 613 055 513 | 8 323 644 728 |
| | **CREANCES** | | | |
| 42 | Créances d'investissement | 154 739 164 | 12 980 707 | 141 758 457 |
| 43 | Créances de stocks | 390 577 920 | 14 141 006 | 376 436 914 |
| 44 | Créances sur ass et stes app | 49 249 431 | | 49 249 431 |
| 45 | Avances pour compte | 365 442 013 | 195 783 538 | 169 658 475 |
| 46 | Avances d'exploitation | 156 495 950 | 604 555 | 155 891 395 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 47 | Créances sur clients | 5 910 304 863 | 1 562 518 879 | 4 347 785 984 |
| 48 | Disponibilités | 2 273 653 209 | 113 251 368 | 2 160 401 841 |
| 40 | Comptes débiteurs du passif | 5 546 418 | | 5 546 418 |
| | TOTAL III | 9 306 008 969 | 1 899 280 054 | 7 406 728 915 |
| | TOTALACTIF | 41 725 966 739 | 18 459 240 420 | 23 266 726 319 |

## Passif du Bilan

| | | | |
|---|---|---|---|
| | DESIGNATIONS | MONTANTS | MONTANTS |
| N° DE COMPTES | | | |
| | FONDS PROPRES | | 9 782 619 186 |
| 10 | Capital social | 2 500 000 000 | |
| 12 | Primes d'apport | -357 445 | |
| 13 | Réserves | 4 823 196 125 | |
| 14 | Subventions reçues | 15 666 223 | |
| 15 | Écart de réévaluation | 457 264 505 | |
| 16 | Différence de consolidation | -7 252 543 | |
| 16 | Intérêts minoritaires | 778 838 221 | |
| 18 | R.I.A | 47 170 605 | |
| 19 | Provisions pour perte et charges | 1 168 093 495 | |
| | TOTAL I | 9 782 619 186 | 9 782 619 186 |
| | DETTES | | 10 601 639 529 |
| 52 | Dettes d'investissement | 2 509 161 829 | |
| 53 | Dettes de stocks | 3 157 062 139 | |
| 54 | Détention pour compte | 74 078 658 | |
| 55 | Dettes sur ass et stes app | 1 946 288 091 | |
| 56 | Dettes d'exploitation | 1 436 494 403 | |
| 57 | Avances commerciales | 202 763 276 | |
| 58 | Dettes financières | 1 250 217 206 | |
| 50 | Comptes créditeurs de l'actif | 25 573 927 | |
| | TOTAL II | 10 601 639 529 | 10 601 639 529 |
| | RESULTAT ( BENEFICE ) | 2 882 467 604 | 2 882 467 604 |
| | TOTAL PASSIF | 23 266 726 319 | 23 266 726 319 |

## Tableau des Comptes de Résultats

| N° DE COMPTES | DESIGNATIONS | DEBIT | CREDIT |
|---|---|---|---|
| 70 | Ventes marchandises | | 333 684 806 |
| 60 | Marchandises consommées | 312 048 354 | |
| 80 | MARGE BRUTE | | 21 636 452 |
| 71 | Production vendue | | 11 566 147 307 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 72 | Production stockée | | 2 214 173 042 |
| 73 | P.E.P.E.M | | |
| 74 | Prestations fournies | | 291 113 741 |
| 75 | Transfert de charges de production | | 55 242 022 |
| 61 | Matières et fourt consommées | 4 861 435 728 | |
| 62 | Services | 789 318 773 | |
| 81 | VALEUR AJOUTEE | | 8 497 558 062 |
| 77 | Produits divers | | 62 136 570 |
| 78 | Transfert de charges d'exploitation | | 43 941 199 |
| 63 | Frais de personnel | 3 099 420 784 | |
| 64 | Impôts et taxes | 313 988 561 | |
| 65 | Frais financiers | 299 073 900 | |
| 66 | Frais divers | 128 113 624 | |
| 68 | Dotations aux amortissements | 1 170 510 055 | |
| 83 | RESULTAT D'EXPLOITATION | | 3 592 528 907 |
| 79 | Produits hors exploitation | | 2 530 731 331 |
| 69 | Charges hors exploitation | 2 593 089 461 | |
| 84 | RESULTAT HORS EXPLOITATION | 62 358 130 | |
| | Résultat brut de l'exercice | | 3 530 170 776 |
| | Quote part résultat consolidé | 1 638 740 | |
| | Quote part resultat consolidé | 5 419 457 | |
| | Impôts sur le bénéfice | 640 644 976 | |
| | RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 2 882 467 604 |

# الملحق رقم 2

## القوائم المالية للشركة الأم + الميزانية و ج ح ن لمجمع صيدال

## لسنة 2010 + الايضاحات

## Actif du Bilan:

| ACTIF | NOTE | MONTANTS BRUTS 2010 | MONTANTS AMORT.PROV | MONTANT NETS 2010 | MONTANT NETS 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | - | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | | | - | |
| **Immobilisations incorporelles** | 1 | 6 436 147,18 | 4 575 687,58 | 1 860 459,60 | 1 742 057,90 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | - | |
| Terrains | 2 | 4 464 985 929,75 | | 4 464 985 929,75 | 12 105 711,45 |
| Bâtiments | 3 | 1 051 519 715,41 | 199 073 588,05 | 852 446 127,36 | 50 822 282,63 |
| Autres immobilisations corporelles | 4 | 606 742 102,95 | 484 369 011,87 | 122 373 091,08 | 148 628 742,10 |
| Immobilisations en concession | | | | - | |
| **Immobilisations encours** | | **1 920 336,22** | | **1 920 336,22** | **1 911 636,22** |
| **Immobilisations financières** | | | | - | |
| Titres mis en équivalence - entreprises associées | | | | - | |
| Autres participations et créances rattachées | 5 | 12 674 469 026,30 | 289 460 757,01 | ***12 385 008 269,29*** | 11 458 597 888,42 |
| Autres titres immobilisés | | | | - | |
| Prets et autres actifs financiers non courants | | 1 384 928,95 | | **1 384 928,95** | 1 579 923,50 |
| Impots différés actif | | | | - | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **18 807 458 186,76** | **977 479 044,51** | **17 829 979 142,25** | **11 675 388 242,22** |
| **ACTIF COURANT** | | | | - | |
| **Stocks et encours** | | **91 906 586,38** | **4 652 917,96** | **87 253 668,42** | **197 662 802,26** |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | - | |
| Clients | 6 | 4 039 658 559,46 | 982 880 014,36 | **3 056 778 545,10** | 4 474 539 518,19 |
| Autres debiteurs | 7 | 497 343 288,57 | 604 555,00 | **496 738 733,57** | 543 162 665,44 |
| Impôts | 8 | 13 473 709,28 | | **13 473 709,28** | 11 025 760,31 |
| Autres actifs courants | | | | - | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | - | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 18 559 989,19 | | **18 559 989,19** | 18 559 989,19 |
| Trésorerie | 13 | 1 669 027 780,35 | 76 896 881,94 | **1 592 130 898,41** | 947 773 806,35 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **6 329 969 913,23** | **1 065 034 369,26** | **5 264 935 543,97** | **6 192 724 541,74** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **25 137 428 099,99** | **2 042 513 413,77** | **23 094 914 686,22** | **17 868 112 783,96** |

## Passif du Bilan:

| PASSIF | NOTE | Montants 2010 | Montants 2009 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis (ou compte de l'exploitant) | | 2 500 000 000,00 | 2 500 000 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves -(réserves consolidées) | 9 | 721 204 822,99 | 131 728 070,63 |
| Ecarts de réévaluation | | 11 602 578,93 | 11 602 578,93 |
| Résultat Net | | 576 783 616,85 | 952 876 752,36 |
| Autres capitaux propres - Report … nouveau | | 3 478 065,94 | 3 478 065,94 |
| **TOTAL I** | | **3 813 069 084,71** | **3 599 685 467,86** |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 308 097 868,76 | 308 097 868,76 |
| Impôts (différés et provisionnes) | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | 14 | 5 608 758 514,99 | 111 333 287,29 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | | **5 916 856 383,75** | **419 431 156,05** |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 10 | 9 284 834 200,35 | 9 578 703 338,78 |
| Impôts | 11 | 36 821 881,78 | 36 971 519,78 |
| Autres dettes | 12 | 3 753 020 706,79 | 3 964 393 209,95 |
| Trésorerie passif | 13 | 290 312 428,84 | 268 928 091,54 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **TOTAL PASSIFS COURANTS III** | | **13 364 989 217,76** | **13 848 996 160,05** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **23 094 914 686,22** | **17 868 112 783,96** |

## Tableau de Compte de Résultats:

| Tableau des Comptes de Résultat | NOTE | 2010 | 2009 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | | 9 538 529 324,06 | 8 116 780 071,76 |
| Prestations de transport | | 14 487 000,00 | 14 125 349,99 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | | |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| **I - PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **9 553 016 324,06** | **8 130 905 421,75** |
| Achats consommes | | 9 444 352 951,14 | 7 527 979 421,22 |
| Services extérieurs et autres consommations | | 252 609 855,55 | 267 152 103,99 |
| **II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE** | | **9 696 962 806,69** | **7 795 131 525,21** |
| **III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | **15** | **-143 946 482,63** | **335 773 896,54** |
| Charges de personnel | | 578 362 342,29 | 536 060 343,82 |
| Impôts , Taxes et Versements Assimilés | | 150 950 037,96 | 153 215 272,44 |
| **IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **-873 258 862,88** | **-353 501 719,72** |
| Autres produits opérationnels | | 167 465 460,16 | 102 864 805,96 |
| Autres charges opérationnelles | | 32 216 215,28 | 67 643 603,38 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | | 336 049 429,67 | 1 041 171 536,54 |
| Reprises sur pertes de valeur et provisions | | 419 694 868,63 | 367 271 710,14 |
| **V - RESULTAT OPERATIONNEL** | | **-654 364 179,04** | **-992 180 343,54** |
| Produits financiers | | 1 248 461 469,48 | 1 962 284 279,46 |
| Charges financières | | 17 313 673,59 | 17 227 183,56 |
| **VI - RESULTAT FINANCIER** | | **1 231 147 795,89** | **1 945 057 095,90** |
| **VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)** | | **576 783 616,85** | **952 876 752,36** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | |
| Impôts différés (Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 11 387 578 754,28 | 10 566 053 252,27 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 10 810 795 137,43 | 9 613 176 499,91 |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **576 783 616,85** | **952 876 752,36** |
| Eléments extraordinaires (produits ) (… préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (… préciser) | | | |
| **IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | **0,00** | **0,00** |
| **X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **576 783 616,85** | **952 876 752,36** |

# Tableau des Flux de Trésorerie (Méthode directe)

| code | | NOTE | EXERCICE N | EXERCICE N-1 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | **Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles** | | **684 239 442,02** | **- 61 975 047,51** |
| 10 | Encaissement reçu des clients | | 9 271 821 762,50 | 8 499 637 191,30 |
| 11 | sommes versées aux fournisseurs et aux personnels | | 7 974 895 560,91 | 8 519 616 909,16 |
| 12 | Intérêts et autres frais financiers payés | | 37 504 430,57 | 41 995 329,65 |
| 13 | Impôts sur les résultats payés | | 575 182 329,00 | |
| 2 | **Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires** | | | |
| 21 | Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser) | | 1 186 707,40 | 1 173 603,78 |
| 29 | **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)** | | **685 426 149,42** | **- 60 801 443,73** |
| 3 | **Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement** | | | |
| 31 | Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelle ou incorporelle | | 8 250 989,76 | 25 751 073,70 |
| 32 | Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| 33 | Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières | | | |
| 34 | Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | | |
| 35 | Intérêts encaissés sur placements financiers | | | |
| 36 | Dividendes et quote-part de résultats reçus | | 34 375 402,22 | 87 802 482,00 |
| 39 | **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)** | | **26 124 412,46** | **62 051 408,30** |
| 4 | **Flux de trésorerie provenant des activités de financement** | | | |
| 41 | Encaissement suite à l'émission d'actions | | | |
| 42 | Dividendes et autres distributions effectués | | 55 076 421,87 | 52 870 235,11 |
| 43 | Encaissements provenant d'emprunts | | | |
| 44 | Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées | | | |
| 49 | **Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)** | | **- 55 076 421,87** | **- 52 870 235,11** |
| 50 | Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité | | 210 864,76 | 488 987,88 |
| 6 | **Variation de trésorerie de la période (A+B+C)** | | **656 685 004,77** | **- 51 131 282,66** |
| | Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice | | 644 856 861,61 | 695 988 144,27 |
| | Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice | | **1 301 541 866,38** | **644 856 861,61** |
| | **Variation de trésorerie de la période** | | 656 685 004,77 | - 51 131 282,66 |
| | Rapprochement avec le résultat comptable | | **576 783 616,85** | **952 876 752,36** |

# Tableau des investissements

| Rubriques et postes | Notes | Valeur à louverture de l'exercice | Mouvement de la période | | | | | | | Valeur à la fin de l'exercice |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | Acquisition | | Apports | Création | Cession | Scission | Hors service | |
| Droit de la propriété industriel et Commerciale | | 5 621 306,32 | 814 840,86 | | - | - | - | - | - | 6 436 147,18 |
| Terrains | | 12 105 711,45 | - | | - | - | - | - | - | 12 105 711,45 |
| Batiments | | 116 567 274,68 | - | | - | - | - | - | - | 116 567 274,68 |
| Matériels et outillage | | 262 526 104,30 | 618 627,70 | | - | - | - | - | - | 263 144 732,00 |
| Matériels de protection incendies | | 468 382,07 | - | | - | - | - | - | - | 468 382,07 |
| Matériels de transports | | 77 915 610,24 | 4 795 476,18 | 0,00 | - | - | 881 500,00 | - | - | 81 829 586,42 |
| Matériels roulant de manutention | | 40 161 799,69 | 655 685,12 | | - | - | - | - | - | 40 817 484,81 |
| Mobiliers de bureaux | | 38 278 423,27 | 2 393 254,91 | | - | - | - | - | - | 40 671 678,18 |
| Matériels de bureaux | | 13 168 673,11 | 212 595,40 | | - | - | - | - | - | 13 381 268,51 |
| Matériels de communications | | 1 966 125,40 | 149 835,30 | | - | - | - | - | - | 2 115 960,70 |
| Matériels informatiques | | 48 913 311,11 | 4 894 266,14 | | - | - | - | - | - | 53 807 577,25 |
| Emballages récupérables | | 622 735,83 | | | | | | | | 622 735,83 |
| Agencements | | 224 946 391,77 | 3 831 315,30 | | - | - | - | - | - | 228 777 707,07 |
| Equipements sociaux | | 6 249 075,30 | 336 848,45 | | - | - | - | - | - | 6 585 923,75 |
| Investissements en cour | | 1 911 636,22 | 8 700,00 | | - | - | - | - | - | 1 920 336,22 |
| | | **851 422 560,76** | **18 711 445,36** | | **-** | **-** | **881 500,00** | **-** | **-** | **869 252 506,12** |

# TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

| | NOTE | EXERCICE 2010 | EXERCICE 2009 |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie provenant des activité opérationnelles** | | **684 239 442,02** | **- 61 975 047,51** |
| Encaissement reçu des clients | | 9 271 821 762,50 | 8 499 637 191,30 |
| sommes versées aux fournisseurs et aux personnels | | 7 974 895 560,91 | 8 519 616 909,16 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | 37 504 430,57 | 41 995 329,65 |
| Impôts sur les résultat payés | | 575 182 329,00 | |
| **Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires** | | | |
| Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser) | | 1 186 707,40 | 1 173 603,78 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)** | | **685 426 149,42** | **- 60 801 443,73** |
| **Flux de trésorerie provenant des activité d'investissement** | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelles ou incorporelles | | 8 250 989,76 | 25 751 073,70 |
| Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisation financières | | | |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | | |
| Intérêt encaissés sur placements financiers | | | |
| Dividendes et quote-part de résultats reçus | | 34 375 402,22 | 87 802 482,00 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)** | | **26 124 412,46** | **62 051 408,30** |
| **Flux de trésorerie provenant des activité de financement** | | | |
| Encaissement suite à l'émission d'actions | | | |
| Dividendes et autres distributions effectués | | 55 076 421,87 | 52 870 235,11 |
| Encaissements provenant d'emprunts | | | |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées | | | |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financements ( C )** | | **- 55 076 421,87** | **- 52 870 235,11** |
| Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité | | 210 864,76 | 488 987,88 |
| **Variation de trésorerie de la période (A+B+C)** | | **656 685 004,77** | **- 51 131 282,66** |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice | | 644 856 861,61 | 695 988 144,27 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice | 13 | **1 301 541 866,38** | **644 856 861,61** |
| **Variation de trésorerie de la période** | | 656 685 004,77 | - 51 131 282,66 |
| Rapprochement avec le résultat comptable | | 576 783 616,85 | 952 876 752,36 |

# Notes explicatives

## des rubriques de bilan 2010

**Préambule**

Les explications des comptes de bilan de l'exercice 2010 suivant le nouveau Système Comptable et Financier s'avèrent nécessaires aux différents lecteurs elles permettent une bonne assimilation des rubriques telles qu'elles sont présentées dans les comptes de la société mère, néanmoins ces explications portent sur les changements significatifs et pertinents.

**Règles et méthodes**

La méthode retenue pour le calcul des amortissements est la méthode linéaire, les immobilisations corporelles et incorporelles sont évaluées à leur coût d'acquisition, les pertes de valeurs sont déterminées en fonction des dépréciations constatées sur les postes clients et stocks.

**Informations générales**

Les travaux de retraitement seront pris en charge durant l'exercice 2011.

**EXPLICATIONS**

**Note n°1**

Les immobilisations incorporelles ont augmenté de 814.840,86 DA représentant les acquisitions de l'exercice.

**Note n°2**

L'augmentation de 4.452.880.218,30 DA du poste terrain s'explique par le transfert des sites de l'ex DIGROMED (Entreprise dissoute) à SAIDAL suivant résolution du CPE N°07/95/17/06/2009 du 17/06/2009 le détail de ces transferts se décompose comme suit :

- Site de Zmirli El Harrach 587.754.486,30 DA
- Site de Tizi ouzou 178.421.607,00 DA
- Site de CTM 220.000.000,00 DA
- Site de Sétif 199.566.150,00 DA
- Site d'Annaba 1.432.746.900,00 DA
- Site d'Oran 983.536.700,00 DA
- Site de Constantine 850.854.375,00 DA

**Note n°3**

L'augmentation de 813.147.563,36 DA du poste Bâtiments s'explique par le transfert des sites de l'ex DIGROMED (Entreprise dissoute) à SAIDAL suivant résolution du CPE N°07/95/17/06/2009 du 17/06/2009 pour un montant de 809.471.507,09 DA ainsi que l'incorporation des agencements et installations au bâtiment d'un montant de 3.676.056,27 DA.

- Site de Zmirli El Harrach 93.033.875,58 DA
- Site de Tizi ouzou 15.044.733,23 DA
- Site de CTM 6.627.687,75 DA
- Site de Sétif 36.306.803,08 DA
- Site d'Annaba 380.683.052,31 DA
- Site d'Oran 153.035.244,68 DA
- Site de Constantine 124.740.110,46 DA

**Note n°4**

Les autres immobilisations corporelles à l'actif du bilan d'un montant de 606.742.102,95 DA se décomposent comme suit :

- Matériel et outillage 263 620 953,10 DA
- Matériel de transport 122 647 071,23 DA
- Equipement de bureau 109 976 484,64 DA
- Emballage récupérable 622.735,83 DA
- Equipement Sociaux 6.585.923,75 DA
- Installation générale, agencement 103.288.934,40 DA

**Note n°5**

Les autres participations et créances rattachées ont connu une augmentation de 936.779.550,62 DA qui s'explique comme suit :

- Dividendes reçus des filiales du Groupe 1.200.000.000,00 DA
- Participation dans IBERAL pour 110.550.000,00 DA
- Augmentation dans la participation de TAPHCO pour 65.600.000,00 DA
- Augmentation dans la participation d'ACDIMA pour un montant de 2.625.575,00 DA.
- Compensation des créances intragroupe pour un montant de - 441.996.024,38 DA

**Note n°6**

Le montant des créances sur clients pour un montant de **4.039.658.559,46 DA** s'explique comme suit :

- Clients publics 537.300.061,22 DA
- Clients privées 126.523.336,14 DA
- Clients effet à recevoir 2.415.112.494,50 DA
- Clients traites impayées 16.944.786,12 DA

- Clients étrangers 1.565.000,73 DA
- Clients douteux 942.212.880,75 DA.

**Note n°7**

Le poste autres débiteurs pour un montant de **497.343.288,57 DA** s'explique principalement comme suit :

Avances pour TAPHCO pour un montant de 356.516.884 ,00DA

Avances pour PSM pour un montant de 33.290.968,30DA

Avances aux filiales pour un montant de 141.700.116,38 DA

Ainsi que la partie du capital social non libéré de SAIDAL SOLUPHARM

**Note n°8**

La rubrique impôt à l'actif du bilan représente :

- La TVA déductible sur bien et service pour de 5.660.215,75 DA
- La TVA déductible sur immobilisation pour 524.081,95 DA
- Le précompte pour un montant de 7.289.411,58 DA

**Note n°9**

Le compte prime et réserves a augmenté de **589.476.752,36 DA** suite à l'affectation du résultat 2009 de la Société Mère en réserve légale de 47.643.837,62 DA et réserve facultative de 541.832.914,74 DA.

**Note n°10**

Les fournisseurs et comptes rattachés s'élèvent à **9.284.834.200,35 DA** et sont détaillés comme suit :

- Fournisseurs de stocks 30.817.660,43 DA
- Fournisseurs de stocks intra-groupe 4.803.713.531,61 DA
- Fournisseurs de services 51.739.235,82 DA
- Fournisseurs effets à payer 4.295.059.814,80 DA
- Fournisseurs d'immobilisations 2.897.465,43 DA
- Factures non parvenues 100.606.492,26 DA

**Note n°11**

La rubrique impôt au passif du bilan représente :

- La TVA collectée sur vente 21.452.075,90 DA
- Autres impôts, taxes et versements 15.369.805,88 DA

**Note n°12**

La rubrique autres dettes au passif du bilan présente un montant de 3.753.020.706.79 DA détaillée comme suit :

- Associés dividendes à payer 1.972.743.771.32 DA
- Opérations intragroupe 1.315.907.318,02 DA
- Avances commerciales 373.251.183,77 DA
- Salaires, Organismes sociaux, IRG 91.118.427.68 DA.

**Note n°13**

Le solde de la trésorerie au bilan présente un montant de 1.378.715.352,00 DA, au niveau du tableau des flux de trésorerie s'élève à 1.301.541.866,38 DA, la différence entre ces deux rubriques s'explique comme suite :

- Traites à l'encaissement UCC 176.074.455,90 DA
- Traites à l'encaissement UCO 171.109.117,90 DA
- Intérêts courus à payer (obligations Trésor public et emprunt Holding) -278.097.222,00 DA
- Régie et accréditifs 8.087.133,25 DA

**Note n°14**

Le compte provisions et produits comptabilisés d'avance figurant au bilan est constitué principalement par les subventions d'investissement pour un montant de 5 438 501 725.39 DA ( sites transférés au Groupe ) et la provision pour pension et obligation similaire pour un montant de 160 605 566.45 DA

**Note n°15**

La valeur ajoutée présente un solde débiteur pour un montant de 143 946 482.63 DA ce solde débiteur s'explique par :

La comptabilisation à tort des remises obtenues des filiales qui viennent en fait en déduction des achats consommées au lieu des comptes autres produits opérationnels et reprise sur perte de valeurs et provisions puisque celles-ci sont répercutées directement par les unités commerciales aux grossistes et comptabilisées au débit du compte ventes et produits annexes .

U.C.C : Autres produits opérationnels : 158 240 912.90 DA

U.C.O : Reprise sur perte de valeurs et provisions : 151 748 598.53 DA

**Les provisions constituées au courant de l'exercice 2010:**

1-Provision sur participations pour 10.369.169,75 DA et s'explique comme suit :

- SOMEDIAL
  -5.078.358,17 DA
- SAIDAL SOLUPHARM
  10.307.948,33 DA
- JORAS
  5.059.022,85 DA
- ALGERIE CLEARING
  80.556,74 DA

2-Provision sur les stocks pour un montant de 1.393.154,91 DA qui s'explique comme suit :

- Perte de valeur sur les Matières premières
  211.343,59 DA
- Perte de valeur sur les autres approvs
  1.181.811,32 DA

3-Provisions constituées au cours de l'exercice 2010 sur les créances clients pour un montant de 140 621 965.37 DA :

UCO 16 785 144.13 DA

UCE 123 836 821.24 DA

Les reprises sur provisions sur créances clients pour l'exercice 2010 s'élèvent à 118 928 840.27 DA

4-Perte de valeur sur les autres débiteurs représente les avances sur frais de mission d'un montant de 604.555,00 DA.

5-Le solde du compte perte de valeur sur les comptes de trésorerie ne présente aucun changement par apport à l'exercice 2009 et s'élève à 76.896.881,94 DA il se décompose comme suite :

- Siège 3.488.915,69 DA
  avoir chez El Khalifa Bank
- UCC 71.032.966,25 DA
  avoir chez El Khalifa Bank
- CRD 2.375.000,00 DA

6-Provision pour pension et obligation similaire d'un montant de 160.605.566,45 DA représente les provisions constituées par les unités de la société mère pour départ à la retraite et se compose comme suite :

-
- Unité siège
  61.137.870,71 DA
- UCC
  32.252.444,20 DA
- UCO
  10.121.187,79 DA
- UCE
  8.372.974,00 DA
- CRD
  45.039.097,81 DA

Ainsi qu'une provision pour perte probable Constituée au niveau du siège d'un montant de 3.681.991,94 DA relative à un litige.

**SAIDAL SPA**

**Société Mère**

# Etat Financier Exercice

# Clos au 31/12/2010

## Bilan Consolidé des Filiales du groupe

## & Participations minoritaires

### Actif du Bilan:

| DESIGNATIONS | 31/12/2010 | | | 31/12/2009 |
|---|---|---|---|---|
| | MONTANTS BRUTS | AMORTS OU PROVISIONS | MONTANTS NETS | |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | |
| Ecart d'acquisition (ou goodwill) | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | 183 932 041,61 | 151 954 925,96 | 31 977 115,65 | 37 284 640,71 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | |
| Terrains | 7 208 256 149,96 | | 7 208 256 149,96 | 2 750 188 480,92 |
| Bâtiments | 7 323 221 848,82 | 4 647 102 396,41 | 2 676 119 452,41 | 1 550 814 289,16 |
| Autres immobilisations corporelles | 14 206 128 771,69 | 11 622 294 076,10 | 2 583 834 695,59 | 2 476 366 616,27 |
| Immobilisations en concession | | | | |
| **Immobilisations en cours** | 413 652 826,73 | | 413 652 826,73 | 1 454 638 573,71 |
| **Immobilisations financières** | | | | |
| Titres mis en équivalences - entreprises associées | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | 114 898 125,00 | 38 777 706,78 | 76 120 418,22 | 12 575 884,73 |
| Autres titres immobilisés | 104 583,33 | | 104 583,33 | 334 666,67 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 35 036 204,18 | | 35 036 204,18 | 28 073 796,63 |
| Impôts différés actif | 187 722 185,64 | | 187 722 185,64 | 187 722 185,64 |
| **TOTAL ACTIFS NON COURANTS** | **29 672 952 736,96** | **16 460 129 105,25** | **13 212 823 631,71** | **8 497 999 134,44** |
| **ACTIFS COURANTS** | | | | |
| **Stocks et encours** | 7 196 284 806,15 | 535 640 260,79 | 6 660 644 545,36 | 7 693 391 067,65 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | |
| Clients | 5 988 206 332,35 | 1 575 695 832,73 | 4 412 510 499,62 | 4 269 831 281,08 |
| Autres débiteurs | 304 789 906,44 | 14 745 561,20 | 290 044 345,24 | 217 184 420,22 |
| Impôts | 445 364 472,17 | 210 591 786,15 | 234 772 686,02 | 272 276 779,32 |
| Autres actif courant | 170 718 068,32 | | 170 718 068,32 | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | 18 559 989,19 | | 18 559 989,19 | 18 559 989,19 |
| Trésorerie | 3 370 089 732,41 | 118 975 535,19 | 3 251 114 197,22 | 2 207 441 432,24 |
| **TOTAL ACTIFS COURANTS** | **17 494 013 307,03** | **2 455 648 976,06** | **15 038 364 330,97** | **14 678 684 969,70** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | **47 166 966 043,99** | **18 915 778 081,31** | **28 251 187 962,68** | **23 176 684 104,14** |

## Passif du Bilan:

U:DA

| DESIGNATIONS | 31/12/2010 | 31/12/2009 |
|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | |
| Capital émis | 2 500 000 000,00 | 2 500 000 000,00 |
| Capital non appelé | | |
| Primes et réserves -(réserves consolidées) | 7 245 587 393,87 | 4 991 039 758,17 |
| Ecarts de réévaluation | 375 839 601,41 | 457 264 505,16 |
| Ecart d'équivalence | | |
| Résultat Net | 1 102 191 923,00 | 2 871 813 551,05 |
| Autres capitaux propres -report à nouveau | -163 180 692,73 | -280 371 061,06 |
| Intérêts minoritaires | 725 087 222,50 | 721 558 023,18 |
| **TOTAL I** | **11 785 525 448,05** | **11 261 304 776,50** |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | |
| Emprunts et dettes financières | 1 622 608 040,67 | 1 678 218 688,27 |
| Impôts (différés et provisionnés) | 219 000 183,14 | 219 000 183,14 |
| Autres dettes non courantes | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | 6 778 896 457,66 | 1 221 630 032,47 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | **8 620 504 681,47** | **3 118 848 903,88** |
| **PASSIFS COURANTS** | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 3 456 110 747,86 | 5 015 796 912,70 |
| Impôts | 298 511 166,93 | 686 363 758,09 |
| Autres dettes | 3 005 203 307,15 | 2 059 056 189,45 |
| Trésorerie passif | 1 085 332 611,22 | 1 035 313 563,52 |
| **TOTAL PASSIF COURANT III** | **7 845 157 833,16** | **8 796 530 423,76** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | **28 251 187 962,68** | **23 176 684 104,14** |

## Tableau de Compte de Résultats:

U:DA

| DESIGNATIONS | 31/12/2010 | 31/12/2009 |
|---|---|---|
| Chiffre d'affaires | 12 510 199 865,69 | 12 038 305 678,28 |
| Variation stocks produits finis et en cours | -938 730 875,65 | 2 198 210 641,66 |
| Production immobilisée | | |
| Subvention d'exploitation | | |
| **I - PRODUCTION DE L'EXERCICE** | **11 571 468 990,04** | **14 236 516 319,94** |
| Achats consommés | -4 972 752 469,23 | -5 202 503 548,03 |
| Services extérieurs et autres consommations | -914 365 387,55 | -943 734 235,02 |
| **II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE** | **-5 887 117 856,78** | **-6 146 237 783,05** |
| **III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION ( I - II )** | **5 684 351 133,26** | **8 090 278 536,89** |
| Charges de personnel | -3 439 806 440,86 | -3 078 975 081,59 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | -308 873 342,92 | -315 548 872,83 |
| **IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | **1 935 671 349,48** | **4 695 754 582,47** |
| Autres produits opérationnels | 586 740 850,00 | 377 945 963,06 |
| Autres charges opérationnelles | -327 275 482,25 | -318 957 687,57 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | -1 962 879 560,27 | -3 322 709 630,78 |
| Reprises sur pertes de valeurs et provisions | 1 417 710 036,21 | 1 489 948 522,19 |
| **V - RESULTAT OPERATIONNEL** | **1 649 967 193,17** | **2 921 981 749,37** |
| Produits financiers | 131 245 824,40 | 1 007 190 732,66 |
| Charges financières | -261 601 048,77 | -433 506 361,60 |
| **VI - RESULTAT FINANCIER** | **-130 355 224,37** | **573 684 371,06** |
| **VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT ( V + VI)** | **1 519 611 968,80** | **3 495 666 120,43** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | -410 899 297,47 | -622 213 829,58 |
| Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires | | |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | 13 707 165 700,65 | 17 111 601 537,85 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | -12 598 453 029,32 | -14 238 149 247,00 |
| **VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | **1 108 712 671,33** | **2 873 452 290,85** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | |
| **IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | |
| **X - RESULTAT DE L'EXERCICE** | **1 108 712 671,33** | **2 873 452 290,85** |
| Résultats minoritaires | -6 520 748,33 | -1 638 739,80 |
| **XI - RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | **1 102 191 923,00** | **2 871 813 551,05** |

# الملحق رقم 3

## القوائم المالية للشركة الأم لمجمع صيدال لسنة 2011+

## الإيضاحات

## Actif du Bilan:

| ACTIF | NOTE | MONTANTS BRUTS 2011 | MONTANTS AMORT.PROV | MONTANT NETS 2011 | MONTANT NETS 2010 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | - | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | - | - | - | - |
| **Immobilisations incorporelles** | 1 | 11 423 425,73 | 5 786 814,37 | 5 636 611,36 | 1 860 459,60 |
| **Immobilisations corporelles** | | - | - | - | - |
| Terrains | 2 | 1 830 781 699,87 | - | 1 830 781 699,87 | 4 464 985 929,75 |
| Bâtiments | 3 | 768 247 770,92 | 125 964 429,23 | 642 283 341,69 | 852 446 127,36 |
| Autres immobilisations corporelles | 4 | 742 906 988,64 | 608 025 769,70 | 134 881 218,94 | 122 373 091,08 |
| Immobilisations en concession | | - | - | - | - |
| Immobilisations encours | 5 | 108 997 018,57 | - | 108 997 018,57 | 1 920 336,22 |
| **Immobilisations financières** | | - | - | - | - |
| Titres mis en équivalence - entreprises associées | | - | - | - | - |
| Autres participations et créances rattachées | 6 | 6 768 564 725,00 | 231 704 116,38 | *6 536 860 608,62* | 12 385 008 269,29 |
| Autres titres immobilisés | | - | - | - | - |
| Prets et autres actifs financiers non courants | | 1 183 475,95 | - | 1 183 475,95 | 1 384 928,95 |
| Impots différés actif | | - | - | - | - |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **10 232 105 104,68** | **971 481 129,68** | **9 260 623 975,00** | **17 829 979 142,25** |
| **ACTIF COURANT** | | | | - | - |
| Stocks et encours | | 37 676 319,11 | 3 018 511,36 | 34 657 807,75 | 87 253 668,42 |
| Créances et emplois assimilés | | - | - | - | - |
| Clients | 7 | 4 220 538 170,85 | 1 067 073 184,47 | 3 153 464 986,38 | 3 056 778 545,10 |
| Autres debiteurs | 8 | 1 815 609 428,28 | 604 555,00 | 1 815 004 873,28 | 496 738 733,57 |
| Impôts | 9 | 13 817 242,62 | - | 13 817 242,62 | 13 473 709,28 |
| Autres actifs courants | | - | - | - | - |
| **Disponibilités et assimilés** | | - | - | - | - |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 18 559 989,19 | - | 18 559 989,19 | 18 559 989,19 |
| Trésorerie | 10 | 3 506 134 269,20 | 82 065 171,53 | 3 424 069 097,67 | 1 592 130 898,41 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **9 612 335 419,25** | **1 152 761 422,36** | **8 459 573 996,89** | **5 264 935 543,97** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **19 844 440 523,93** | **2 124 242 552,04** | **17 720 197 971,89** | **23 094 914 686,22** |

## Passif du Bilan:

| PASSIF | NOTE | Montants 2011 | Montants 2010 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis (ou compte de l'exploitant) | | 2 500 000 000,00 | 2 500 000 000,00 |
| Capital non appelé | | - | - |
| Primes et réserves -(réserves consolidées) | 11 | 917 268 439,84 | 721 204 822,99 |
| Ecarts de réévaluation | | - | 11 602 578,93 |
| Résultat Net | | 543 963 944,04 | 576 783 616,85 |
| Autres capitaux propres - Report … nouveau | | 3 478 065,94 | 3 478 065,94 |
| Liaison inter unités | | - | |
| **TOTAL I** | | **3 964 710 449,82** | **3 813 069 084,71** |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | 12 | 396 861 721,64 | 308 097 868,76 |
| Impôts (différés et provisionnes) | | - | - |
| Autres dettes non courantes | | - | - |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | 13 | 2 808 612 724,80 | 5 608 758 514,99 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | | **3 205 474 446,44** | **5 916 856 383,75** |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 14 | 7 685 912 617,40 | 9 284 834 200,35 |
| Impôts | 15 | 27 360 978,53 | 36 821 881,78 |
| Autres dettes | 16 | 2 534 531 463,55 | 3 753 020 706,79 |
| Trésorerie passif | 10 | 302 208 016,15 | 290 312 428,84 |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS III** | | **10 550 013 075,63** | **13 364 989 217,76** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **17 720 197 971,89** | **23 094 914 686,22** |

## Tableau de Compte de Résultats:

| Tableau des Comptes de Résultat | NOTE | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | | 10 502 821 802,78 | 9 538 529 324,06 |
| Prestations de transport | | 10 362 500,00 | 14 487 000,00 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | - | - |
| Production immobilisée | | - | - |
| Subventions d'exploitation | | - | - |
| **I - PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **10 513 184 302,78** | **9 553 016 324,06** |
| Achats consommes | | 9 809 404 576,39 | 9 444 352 951,14 |
| Services extérieurs et autres consommations | | 238 001 643,18 | 252 609 855,55 |
| **II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE** | | **10 047 406 219,57** | **9 696 962 806,69** |
| **III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | **465 778 083,21** | **- 143 946 482,63** |
| Charges de personnel | | 614 661 000,41 | 578 362 342,29 |
| Impôts , Taxes et Versements Assimilés | | 127 904 300,06 | 150 950 037,96 |
| **IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **- 276 787 217,26** | **- 873 258 862,88** |
| Autres produits opérationnels | | 36 090 645,69 | 167 465 460,16 |
| Autres charges opérationnelles | | 36 271 098,64 | 32 216 215,28 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | 17 | 281 024 043,73 | 336 049 429,67 |
| Reprises sur pertes de valeur et provisions | 18 | 292 591 518,85 | 419 694 868,63 |
| **V - RESULTAT OPERATIONNEL** | | **- 265 400 195,09** | **- 654 364 179,04** |
| Produits financiers | 19 | 849 400 576,07 | 1 248 461 469,48 |
| Charges financières | 20 | 40 036 436,94 | 17 313 673,59 |
| **VI - RESULTAT FINANCIER** | | **809 364 139,13** | **1 231 147 795,89** |
| **VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)** | | **543 963 944,04** | **576 783 616,85** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | |
| Impôts différés (Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 11 691 267 043,39 | 11 388 638 122,33 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 11 147 303 099,35 | 10 811 854 505,48 |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **543 963 944,04** | **576 783 616,85** |
| Eléments extraordinaires (produits ) (… préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (… préciser) | | | |
| **IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | - | - |
| **X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **543 963 944,04** | **576 783 616,85** |

# EVOLUTION DES IMMOBILISATIONS ET DES ACTIFS FINANCIERS NON COURANT AU 31/12/2011

| Rubriques et postes | Notes | Valeur brutes à l'ouverture de l'exercice | Augmentations de l'exercice | Diminutions de l'exercice | | | Valeur brutes à la cloture de l'exercice |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | Cession | Scission | Hors service | |
| Droit de la propriété industriel et commerciale | | 6 436 147,18 | 4 987 278,55 | | - | | 11 423 425,73 |
| Terrains | | 4 464 985 929,75 | - 2 634 204 229,88 | | - | | 1 830 781 699,87 |
| Batiments | | 1 051 519 715,41 | - 283 271 944,49 | | - | | 768 247 770,92 |
| Matériels et outillage | | 263 620 953,10 | 7 227 024,74 | | - | | 270 847 977,84 |
| Matériels de transports | | 81 829 586,42 | 6 666 474,75 | | | | 88 496 061,17 |
| Matériels roulant de manutention | | 40 817 484,81 | 138 164,19 | | - | | 40 955 649,00 |
| Mobiliers et Materiels de bureaux | | 54 098 846,96 | 2 323 817,41 | | - | | 56 422 664,37 |
| Matériels de communications | | 2 115 960,70 | 32 175,00 | | - | | 2 148 135,70 |
| Matériels informatiques | | 53 761 676,98 | 9 098 837,71 | | - | | 62 860 514,69 |
| Emballages récupérables | | 622 735,83 | | | | | 622 735,83 |
| Equipements sociaux | | 6 585 923,75 | 200 758,05 | | - | | 6 786 681,80 |
| Installations générales,agencements | | 103 288 934,40 | 110 477 633,84 | | | | 213 766 568,24 |
| Investissements encours | | 1 920 336,22 | 107 076 682,35 | | - | | 108 997 018,57 |
| Titres de filiales | | 4 967 747 600,00 | 456 149 550,00 | | | | 5 423 897 150,00 |
| Autres titres de participation | | 220 817 575,00 | - 176 150 000,00 | | | | 44 667 575,00 |
| Creances rattachées à des participations groupe | | 2 435 203 851,30 | - 2 435 203 851,30 | | | | - 0,00 |
| Creances rattachées à des sociétés | | 5 050 700 000,00 | - 3 750 700 000,00 | | | | 1 300 000 000,00 |
| prets | | 582 206,95 | - 114 156,00 | | | | 468 050,95 |
| cautionnements versés | | 674 800,00 | | | | | 674 800,00 |
| Autres créances immobilisées | | 127 922,00 | - 87 297,00 | | | | 40 625,00 |
| **TOTAL** | | **18 807 458 186,76** | **- 8 575 353 082,08** | - | - | - | **10 232 105 104,68** |

## TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

| Rubriques et postes | Notes | Amortissements cumulés en début d'exercice | Augmentations dotations de l'exercice | Diminutions de l'exercice | Valeur brutes à la cloture de l'exercice |
|---|---|---|---|---|---|
| Droit de la propriété industriel et commerciale | | 4 575 687,58 | 1 294 745,44 | 83 618,65 | 5 786 814,37 |
| Terrains | | | | | - |
| Batiments | | 199 073 588,05 | 3 977 951,28 | 77 087 110,10 | 125 964 429,23 |
| Matériels et outillage | | 220 737 316,41 | 15 118 709,06 | 1 786 694,33 | 234 069 331,14 |
| Matériels de protection incendies | | | | | - |
| Matériels de transports | | 58 545 304,59 | 17 276 628,80 | 2 854 022,99 | 72 967 910,40 |
| Matériels roulant de manutention | | 34 289 674,11 | 2 735 506,74 | | 37 025 180,85 |
| Equipement de bureau | | 42 884 283,14 | 6 199 185,36 | 3 394 382,11 | 45 689 086,39 |
| Matériels de communications | | 1 338 654,64 | 187 000,30 | | 1 525 654,94 |
| Matériels informatiques | | 40 933 240,48 | 7 963 355,09 | 539 010,21 | 48 357 585,36 |
| Emballages récupérables | | 622 735,83 | | | 622 735,83 |
| Equipements sociaux | | 2 365 976,73 | 570 490,95 | 120 755,00 | 2 815 712,68 |
| Installations générales,agencements | | 82 651 825,94 | 82 499 035,10 | 198 288,93 | 164 952 572,11 |
| Participations | | 289 460 757,01 | 8 423 077,87 | 66 179 718,49 | 231 704 116,38 |
| TOTAL | | 977 479 044,51 | 146 245 685,99 | 152 243 600,81 | 971 481 129,68 |

## TABLEAU DES PARTICIPATIONS (FILIALES ET ENTITES ASSOCIEES)

| Filiales et entités associées | Capitaux propres | Dont capital | Quote-part de capital détenu % | Résultat Dernier exercice | Prêts et avances accordées | Dividendes encaissés | Valeur comptable des titres détenus |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Filiales | | | | | | | |
| ANTIBIOTICAL | 3 560 225 909 | 1 187 500 000 | 100 | 429 072 574 | | 200 000 000 | 3 560 225 909 |
| BIOTIC | 5 557 100 111 | 800 000 000 | 100 | 1 404 927 535 | | 500 000 000 | 5 557 100 111 |
| PHARMAL | 2 942 441 643 | 800 000 000 | 100 | 240 544 443 | | 100 000 000 | 2 942 441 643 |
| SOMEDIAL | 1 880 528 643 | 2 171 800 000 | 59 | 15 904 264 | | | 1 109 511 900 |
| Entités associées | | | | | | | |
| TAPHCO | 653 423 583 | 1 083 482 400 | 45 | - 28 691 512 | 356 516 884 | | 294 040 612 |
| SAIDAL SOLUPHARM | 150 000 000 | 150 000 000 | 35 | | | | 52 500 000 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **PSM** | **1 944 154 248** | **912 000 000** | **30** | **215 142 934** | | **29 700 000** | **583 246 274** |
| **WPS** | **1 131 368 682** | **426 200 000** | **30** | **172 601 778** | | **15 534 160** | **339 410 605** |
| **JORAS** | **24 830 252** | **90 000 000** | **30** | **- 20 709 159** | | | **7 449 076** |
| **IBERAL** | **148 715 364** | **552 760 000** | **20** | **- 86 311 705** | | | **29 743 073** |
| **NOVER** | **- 7 021 598 510** | **288 000 000** | **4** | **- 958 603 042** | | | **- 280 863 940** |
| **ALGERIE CLEARING** | **174 562 140** | **240 000 000** | **2** | **39 564 725** | | | **3 491 243** |

## TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

| Désignations | NOTE | Capital Social | Prime d'émission | Ecart d'évaluation | Ecart de réévaluation | Réserves et résultat |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Solde au 31 Décembre 2009** | | **2 500 000 000,00** | | | **11 602 578,93** | **1 088 082 888,93** |
| Changement de méthode comptable | | | | | | |
| Correction d'erreurs significatives | | | | | | |
| Réévaluation des Immobilisations | | | | | | |
| Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat | | | | | | |
| Dividendes payés | | | | | | - 350 000 000,00 |
| Tantièmes | | | | | | - 900 000,00 |
| Prime d'intéressement aux travailleurs | | | | | | - 12 500 000,00 |
| Augmentation de Capital | | | | | | |
| Résultat net de l'exercice | | | | | | 576 783 616,85 |
| **Solde au 31 Décembre 2010** | | **2 500 000 000,00** | | | **11 602 578,93** | **1 301 466 505,78** |
| Changement de méthode comptable | | | | | | |
| Correction d'erreurs significatives | | | | | | |
| Réévaluation des Immobilisations | | | | | - 11 602 578,93 | |
| Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat | | | | | | |
| Dividendes payés | | | | | | - 350 000 000,00 |
| Tantièmes | | | | | | - 720 000,00 |
| Prime d'intéressement aux travailleurs | | | | | | - 30 000 000,00 |
| Augmentation de Capital | | | | | | |
| Résultat net de l'exercice | | | | | | 543 963 944,04 |
| **Solde au 31 Décembre 2011** | | **2 500 000 000,00** | | | **-** | **1 464 710 449,82** |

**Notes explicatives des rubriques de Bilan 2011**

**Règles et méthodes**

La méthode retenue pour le calcul des amortissements est la méthode linéaire, les immobilisations corporelles et incorporelles sont évaluées à leur coût d'acquisition, les pertes de valeurs sont déterminées en fonction des dépréciations constatées sur les postes clients et stocks.

**EXPLICATIONS**

**Note n°01**

Les immobilisations incorporelles ont augmenté de 4.987.278,55 DA elles représentent principalement les acquisitions de licences et logiciels au niveau du Siège pour un montant de 4.777.578,55 DA.

**Note n°02**

Le poste terrain a connu une diminution de 2.634.204.229,88 DA suite à l'application de la décision du CPE résolution n°03/114/17/05/2011 le détail de ces transferts se décompose comme suit :

Terrains Restitués

- Site de CTM - 220.000.000,00 DA
- Site de Sétif - 199.566.150,00 DA
- Site d'Annaba - 1.432.746.900,00 DA
- Site d'Oran - 983.536.700,00 DA

Terrains reçus

- Site de Blida 8.414.659,32 DA
- Site de Tlemcen 8.516.800,00 DA
- Site Constantine 2.248.931,80 DA
- Site de Sétif 1.258.329,00 DA
- Site d'El Bouni 11.006.800,00 DA
- Site ENAVA Oran 170.200.000,00 DA

**Note n°03**

Le poste Bâtiment a connu à son tour une diminution de 283.271.944,49 DA suite à l'application de la décision du CPE résolution n°03/114/17/05/2011et la régularisation opérée au niveau des unités commerciales pour un montant de -114.080.216,92 DA:

Bâtiments transférés

- Site de CTM - 6.627.687,75 DA
- Site de Sétif - 36.306.803,08 DA
- Site d'Annaba - 380.683.052,31 DA
- Site d'Oran - 153.035.244,68 DA

Bâtiments reçus

- Site de Blida 139.084.745,78 DA
- Site de Tlemcen 36.624.640,00 DA
- Site Constantine 20.662.878,02 DA
- Site de Sétif 108.475.030,10 DA
- Site d'El Bouni 31.317.032,73 DA
- Site ENAVA Oran 65.327.000,00 DA

**Note n°04**

Les autres immobilisations corporelles à l'actif du bilan ont connu une augmentation d'un montant de 136.164.885,69 DA et se décomposent comme suit :

- Matériel et outillage 7.227.024,74 DA
- Matériel de transport 6.804.638,94 DA
- Equipements de bureaux 11.454.830,12 DA
- Equipements sociaux 200.758,05 DA
- Installation générale, agencement 110.477.633,84 DA

**Note n°05**

Les immobilisations en cours pour un montant de 108.997.018,57 DA ont connu au cours de l'exercice une augmentation de 107.076.682,35 DA représentant les projets en cours de réalisation comptabilisés au niveau du Siège :

- Travaux d'aménagements de la Division Commerciale montant : 5.266.252,27 DA
- Projet Monitoring montant : 2.038.299,12 DA
- Projet d'étude dans le cadre du (Plan de développement) montant : 99.772.130,96 DA

**Note n°06**

Les autres participations et créances rattachées ont connu une diminution d'un montant de 6.362.053.851,30 DA qui s'explique principalement par l'assainissement des créances et dettes intra groupe:

**Note n°07**

Le montant des créances sur clients pour un montant de 4.220.538.170,85 DA s'explique comme suit :

- Clients publics 446.662.281,72 DA
- Clients privés 326.176.177,75 DA
- Clients effet à recevoir 2.318.770.233,47 DA
- Clients traites impayée 62.352.737,11 DA
- Clients étrangers 847.697,33 DA
- Clients douteux 1.065.710.908,47 DA
- Clients Inter-filiales 18.135,00 DA

**Note n°08**

Le poste autre débiteur d'un montant de 1.815.609.428,28 DA est composé principalement par :

- Le compte opération groupe d'un montant de : 1.596.589.075,85 DA
- Le compte associé compte courant montant : 213.089.397,90 DA
- Le compte acompte et avance versé : 4.315.009,44 DA
- Autres : 1.615.945,09 DA

**Note n°09**

La rubrique impôt à l'actif du bilan représente :

- La TVA déductible sur bien et service : 8.389.885,47 DA
- La TVA déductible sur immobilisation : 576.924,24 DA
- Le précompte : 4.850.432,91 DA

**Note n°10**

Le solde de la trésorerie au bilan présente un montant de 3.203.926.253,05 DA, au niveau du tableau des flux de trésorerie s'élève à 2.680.127.328,57 DA, la différence entre ces deux rubriques s'explique comme suite :

- Traites à l'encaissement UCC 382.912.561,99 DA
- Traites à l'encaissement UCO 274.569.145,77 DA
- Traites à l'encaissement UCE 140.797.298,91 DA
- Traites à l'escompte UCE 9.350.000,00 DA
- Régies et accréditifs 11.017.139,81 DA
- Intérêts courus à payer (obligations Trésor public et emprunt Holding) - 294.847.222,00 DA

**Note n°11**

Le compte prime et réserve a augmenté de 196.063.616,85 DA suite à l'affectation du résultat 2009 de la Société Mère en réserve légale de 28.839.180,84 DA et réserve facultative de 167.224.436,01 DA.

**Note n°12**

Le compte emprunt et dette financière à fait l'objet d'une augmentation d'un montant de 88.763.852,88 DA suite au crédit contracté par la Banque Algérienne de développement durant l'exercice 2011 et destiné au financement du plan de développement.

**Note n°13**

Le compte provisions et produits comptabilisés d'avance figurant au bilan à fait l'objet d'une diminution de 2.800.145.790,19 DA et se décompose comme suit :

- Reprise de la subvention d'investissement au niveau du CRD pour un montant de -5.015.000,00 DA
- Provision pour pension et obligation similaire pour un montant de 14.003.709,18 DA

- Reprise provision pour charge au niveau du siège pour un montant de -402.800,20 DA
- Provision pour charge au niveau de l'UCO pour un montant de 633.991,50 DA
- Restitution Sites DIGOMED au domaine - 3.412.502.537,82 DA
- Réception d'autres Sites 603.136.846,75 DA

**Note n°14**

Les fournisseurs et comptes rattachés s'élèvent à 7.685.912.617,40 DA et sont détaillés comme suit :

- Fournisseurs de stocks 27.495.166,19 DA
- Fournisseurs de stocks intra-groupe 3.479.628.860,00 DA
- Fournisseurs de services 37.279.406,70 DA
- Fournisseurs effets à payer 4.141.925.994,46 DA
- Fournisseurs d'immobilisations 1.780.932,41 DA
- Factures non parvenues 2.719.936,83 DA
- Fournisseurs retenu de garantie 522.194,47 DA

**Note n°15**

La rubrique impôt au passif du bilan représente :

- La TVA collectée sur vente 21.566.239,00 DA
- Autres impôts, taxes et versements 5.794.739,53 DA

**Note n°16**

La rubrique autre dette au passif du bilan présente un montant de 2.534.531.463.55 DA détaillée comme suit :

- Associés dividendes à payer 1.992.216.047.32 DA
- Avances commerciales 470.041.591,76 DA
- Salaires, Organismes sociaux, IRG 72.273.824.47 DA

**Note n°17**

**Les provisions constituées au courant de l'exercice 2011:**

Les dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs au niveau du compte des résultats s'élèvent à un montant de : 281.024.043,73 DA il se détail comme suit :

1. Provisions constituées au cours de l'exercice 2011 sur les créances clients au niveau des unités commerciales sont d'un montant de 148.204.064,85 DA, le CRD a constitué une provision sur créance d'un montant de 1.362.276,00 DA qui a précédemment fait l'objet d'une reprise, cette dernière existait l'exercice précédent :

- UCC 1.108.897,20 DA
- UCO 143.534.060,59 DA
- UCE 3.561.107,06 DA

2. Provisions constituées au courant du même exercice sur le départ en fin de carrière pour un montant de 66.882.518,89 DA se détail comme suit :

Siège 7.546.532,47 DA
UCC 3.887.214,81 DA
UCO 1.520.364,54 DA
UCE 1.973.351,03 DA
CRD 51.955.056,04 DA

3. Au niveau du CRD une provision à été constituée durant l'exercice, d'un montant de 4.646.920,26 DA cette dernière à fait l'objet d'une reprise, une deuxième provision à été constituée durant le deuxième semestre d'un montant de 3.018.511,36 DA.

4. Perte de valeur sur joints ventures 8.423.077,86 DA à été constituée au niveau du siège.

5. Les dotations aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles s'élève à 48.486.674,51 DA

**Note n°18**

Les reprises sur les pertes de valeurs et provisions présentent au niveau du comptes de résultats un montant de 292.591.518,85 DA ils se décomposent comme suit :

Siège montant 101.167.930,57 DA
UCC montant 14.443.172,82 DA
UCO montant 88.711.397,45 DA
UCE montant 16.530.815,61 DA
CRD montant 71.738.202,40 DA

Note n°19

Le compte produit financier est composé principalement par la constatation et l'encaissement des dividendes des participations (filiales et joints ventures) au courant de l'exercice il s'élève à 843.650.952,83 DA la différence d'un montant de 5.749.623,24 DA représente les produits de gestion courante.

Note n°20

Les charges financières d'un montant de 40.036.436,94 DA sont composées par :

- Les intérêts en faveur du trésor et holding 16.750.000,00 DA
- Les Intérêts bancaires sur escomptes effets 21.794.693,32 DA
- Perte de change 1.491.743,62 DA

**SAIDAL SPA**
**Société Mère**
## Annexes Société Mère
## Au 31/12/2011

# الملحق رقم 4

## القوائم المالية للشركة الأم + الميزانية و ج ح ن لمجمع صيدال لسنة 2012 +الإيضاحات

**Actif du Bilan:**

| ACTIF | NOTE | MONTANTS BRUTS 2012 | MONTANTS AMORT.PROV | MONTANT NETS 2012 | MONTANT NETS 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | - | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | - | - | - | - |
| **Immobilisations incorporelles** | 1 | 12 145 315,73 | 6 918 362,73 | 5 226 953,00 | 5 636 611,36 |
| **Immobilisations corporelles** | | - | - | - | - |
| Terrains | | 1 830 781 699,87 | - | 1 830 781 699,87 | 1 830 781 699,87 |
| Bâtiments | | 763 942 277,38 | 123 644 555,15 | 640 297 722,23 | 642 283 341,69 |
| Autres immobilisations corporelles | 2 | 782 138 633,93 | 644 188 932,03 | 137 949 701,90 | 134 881 218,94 |
| Immobilisations en concession | | - | - | - | - |
| Immobilisations encours | 3 | 155 476 169,87 | - | 155 476 169,87 | 108 997 018,57 |
| | | - | - | | - |
| **Immobilisations financières** | | - | - | - | - |
| Titres mis en équivalence - entreprises associées | | - | - | - | - |
| Autres participations et créances rattachées | 4 | 5 493 064 725,00 | 158 016 395,81 | 5 335 048 329,19 | 6 536 860 608,62 |
| Autres titres immobilisés | | - | - | - | - |
| Prets et autres actifs financiers non courants | | 700 579,00 | - | 700 579,00 | 1 183 475,95 |
| | | - | - | | - |
| Impots différés actif | | - | - | - | - |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **9 038 249 400,78** | **932 768 245,72** | **8 105 481 155,06** | **9 260 623 975,00** |
| **ACTIF COURANT** | | | | - | - |
| Stocks et encours | | 111 044 092,70 | 3 018 511,34 | 108 025 581,36 | 34 657 807,75 |
| Créances et emplois assimilés | | - | - | - | - |
| Clients | 5 | 4 540 846 992,42 | 1 046 944 615,13 | 3 493 902 377,29 | 3 153 464 986,38 |
| Autres debiteurs | 6 | 3 650 887 491,63 | - | 3 650 887 491,63 | 1 815 004 873,28 |
| Impôts | 7 | 35 765 693,77 | - | 35 765 693,77 | 13 817 242,62 |
| Autres actifs courants | | - | - | - | - |
| **Disponibilités et assimilés** | | - | - | - | - |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 18 559 989,19 | - | 18 559 989,19 | 18 559 989,19 |
| Trésorerie | 8 | 4 323 778 955,94 | 82 065 171,53 | 4 241 713 784,41 | 3 424 069 097,67 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **12 680 883 215,65** | **1 132 028 298,00** | **11 548 854 917,65** | **8 459 573 996,89** |
| | | | | | |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **21 719 132 616,43** | **2 064 796 543,72** | **19 654 336 072,71** | **17 720 197 971,89** |

## Passif du Bilan:

| PASSIF | NOTE | Montants 2012 | Montants 2011 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| - | | | |
| Capital émis (ou compte de l'exploitant) | | 2 500 000 000,00 | 2 500 000 000,00 |
| Capital non appelé | | - | - |
| Primes et réserves -(réserves consolidées) | 9 | 1 078 562 383,88 | 917 268 439,84 |
| Ecarts de réévaluation | | - | - |
| Résultat Net | | 1 138 362 878,24 | 543 963 944,04 |
| Autres capitaux propres - Report … nouveau | | 3 478 065,94 | 3 478 065,94 |
| Liaison inter unités | | - | |
| **TOTAL I** | | **4 720 403 328,06** | **3 964 710 449,82** |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Emprunts et dettes financières | 10 | 436 853 837,63 | 396 861 721,64 |
| Impôts (différés et provisionnes) | | - | - |
| Autres dettes non courantes | | - | - |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | 11 | 2 876 218 286,79 | 2 808 612 724,80 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | | **3 313 072 124,42** | **3 205 474 446,44** |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 12 | 7 371 016 606,56 | 7 685 912 617,40 |
| Impôts | 13 | 34 463 586,86 | 27 360 978,53 |
| Autres dettes | 14 | 3 894 756 125,95 | 2 534 531 463,55 |
| Trésorerie passif | 8 | 320 624 300,86 | 302 208 016,15 |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS III** | | **11 620 860 620,23** | **10 550 013 075,63** |
| | | | |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | **19 654 336 072,71** | **17 720 197 971,89** |

## Tableau de Compte de Résultats:

| Tableau des Comptes de Résultat | NOTE | 2012 | 2011 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | | 10 668 324 920,19 | 10 502 821 802,78 |
| Prestations de transport | | 9 798 500,00 | 10 362 500,00 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | - | - |
| Production immobilisée | | - | - |
| Subventions d'exploitation | | - | - |
| **I - PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **10 678 123 420,19** | **10 513 184 302,78** |
| Achats consommes | | 9 901 551 987,93 | 9 809 404 576,39 |
| Services extérieurs et autres consommations | | 189 060 679,24 | 238 001 643,18 |
| **II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE** | | **10 090 612 667,17** | **10 047 406 219,57** |
| | | | |
| **III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | **587 510 753,02** | **465 778 083,21** |
| Charges de personnel | 15 | 752 666 736,67 | 614 661 000,41 |
| Impôts , Taxes et Versements Assimilés | | 113 466 701,09 | 127 904 300,06 |
| **IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **- 278 622 684,74** | **- 276 787 217,26** |
| Autres produits opérationnels | | 8 605 957,44 | 36 090 645,69 |
| Autres charges opérationnelles | | 24 245 156,35 | 36 271 098,64 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | 16 | 303 668 045,29 | 281 024 043,73 |
| Reprises sur pertes de valeur et provisions | | 326 771 478,08 | 292 591 518,85 |
| **V - RESULTAT OPERATIONNEL** | | **- 271 158 450,86** | **- 265 400 195,09** |
| Produits financiers | 17 | 1 440 264 599,83 | 849 400 576,07 |
| Charges financières | 18 | 30 743 270,73 | 40 036 436,94 |
| **VI - RESULTAT FINANCIER** | | **1 409 521 329,10** | **809 364 139,13** |
| | | | |
| **VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)** | | **1 138 362 878,24** | **543 963 944,04** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | |
| Impôts différés (Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 12 453 765 455,54 | 11 691 267 043,39 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 11 315 402 577,30 | 11 147 303 099,35 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **1 138 362 878,24** | **543 963 944,04** |
| Eléments extraordinaires (produits ) (… préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (… préciser) | | | |
| **IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | - | - |
| | | | |
| **X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **1 138 362 878,24** | **543 963 944,04** |

## Tableau des Flux de Trésorerie (Méthode directe)

| | NOTE | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie provenant des activité opérationnelles** | | | |
| Encaissement reçu des clients | | 11 027 227 042,95 | 10 069 295 746,78 |
| sommes versées aux fournisseurs et aux personnels | | - 11 564 733 153,75 | - 12 406 729 216,86 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | - 29 134 257,43 | - 25 108 137,39 |
| Impôts sur les résultat payés | | - 422 336 529,00 | - 225 019 341,00 |
| **Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires** | | | |
| Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser) | | - | 362 608,31 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)** | | **- 988 976 897,23** | **- 2 587 198 340,16** |
| **Flux de trésorerie provenant des activité d'investissement** | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelles ou incorporelles | | - 90 626 503,94 | - 97 474 625,73 |
| Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles | | - | - |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisation financières | | - 214 402 089,11 | - 625 000,00 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | - | - |
| Intérêt encaissés sur placements financiers | | - | - |
| Dividendes et quote-part de résultats reçus | | 2 732 069 459,29 | 4 344 163 083,00 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)** | | **2 427 040 866,24** | **4 246 063 457,27** |
| **Flux de trésorerie provenant des activité de financement** | | | |
| Encaissement suite à l'émission d'actions | | - | - |
| Dividendes et autres distributions effectués | | - 326 289 740,89 | - 332 311 886,30 |
| Encaissements provenant d'emprunts | | - | 51 299 541,00 |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées | | - | - |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financements ( C )** | | **- 326 289 740,89** | **- 281 012 345,30** |
| Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité | | 363 013,49 | 732 690,38 |
| **Variation de trésorerie de la période (A+B+C)** | | **1 112 137 241,61** | **1 378 585 462,19** |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice | | 2 680 127 328,57 | 1 301 541 866,38 |
| Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice | | **3 792 264 570,18** | **2 680 127 328,57** |
| **Variation de trésorerie de la période** | | 1 112 137 241,61 | 1 378 585 462,19 |
| **Rapprochement avec le résultat comptable** | | **1 138 362 878,24** | **543 963 944,04** |
| | | **2 653 901 691,94** | **2 136 163 384,53** |

## TABLEAU DES PARTICIPATIONS (FILIALES ET ENTITES ASSOCIEES)

| Filiales et entités associées | Capitaux propres | Dont capital | Quote-part de capital détenu % | Résultat Dernier exercice | Prêts et avances accordées | Dividendes encaissés | Valeur comptable des titres détenus |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Filiales** | | | | | | | |
| ANTIBIOTICAL | 3 473 464 420 | 1 187 500 000 | 100 | 669 541 903 | | 400 000 000 | 3 473 464 420 |
| BIOTIC | 5 322 189 365 | 800 000 000 | 100 | 972 664 622 | | 900 000 000 | 5 322 189 365 |
| PHARMAL | 3 038 386 132 | 800 000 000 | 100 | 327 534 847 | | 100 000 000 | 3 038 386 132 |
| SOMEDIAL | 1 984 862 531 | 2 171 800 000 | 59 | 100 042 735 | | | 1 171 068 893 |
| IBERAL | 64 010 668 | 552 760 000 | 60 | - 47 577 448 | | | 38 406 401 |
| **Entités associées** | | | | | | | |
| TAPHCO | 598 572 092 | 1 083 482 400 | 45 | - 35 580 968 | 785 321 062 | | 269 357 442 |
| SAIDAL SOLUPHARM | 150 000 000 | 150 000 000 | 35 | | | | 52 500 000 |
| PSM | 2 124 338 316 | 912 000 000 | 30 | 231 312 833 | | 13 500 000 | 637 301 495 |
| WPS | 1 252 545 293 | 426 200 000 | 30 | 122 695 963 | | 13 803 296 | 375 763 588 |
| JORAS | 21 303 974 | 90 000 000 | 30 | - 14 530 182 | | | 6 391 192 |
| NOVER | 2 099 471 169 | 288 000 000 | 4 | - 50 940 881 | | | 83 978 847 |
| ALGERIE CLEARING | 183 623 773 | 240 000 000 | 2 | - 25 317 870 | | | 3 672 475 |
| SAIDANORA | 50 000 000 | 50 000 000 | 49 | | | | 24 500 000 |

## TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

| Désignations | NOTE | Capital Social | Prime d'émission | Ecart d'évaluation | Ecart de réévaluation | Réserves et résultat |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Solde au 31 Décembre 2010** | | **2 500 000 000,00** | | | **11 602 578,93** | **1 301 466 505,78** |
| **Changement de méthode comptable** | | | | | | |
| **Correction d'erreurs significatives** | | | | | | |
| **Réévaluation des Immobilisations** | | | | | **- 11 602 578,93** | |
| **Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat** | | | | | | |
| **Dividendes payés** | | | | | | **- 350 000 000,00** |
| **Tantièmes** | | | | | | **- 720 000,00** |
| **Prime d'intéressement aux travailleurs** | | | | | | **- 30 000 000,00** |
| **Augmentation de Capital** | | | | | | |
| **Résultat net de l'exercice** | | | | | | **543 963 944,04** |
| **Solde au 31 Décembre 2011** | | **2 500 000 000,00** | | | **-** | **1 464 710 449,82** |
| **Changement de méthode comptable** | | | | | | |
| **Correction d'erreurs significatives** | | | | | | |
| **Réévaluation des Immobilisations** | | | | | | |
| **Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat** | | | | | | |
| **Dividendes payés** | | | | | | **- 350 000 000,00** |
| **Tantièmes** | | | | | | **- 720 000,00** |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **Prime d'intéressement aux travailleurs** | | | | | | **- 31 950 000,00** |
| **Augmentation de Capital** | | | | | | |
| **Résultat net de l'exercice** | | | | | | **1 138 362 878,24** |
| **Solde au 31 Décembre 2012** | | **2 500 000 000,00** | | | **-** | **2 220 403 328,06** |

## EVOLUTION DES IMMOBILISATIONS ET DES ACTIFS FINANCIERS NON COURANT AU 31/12/2012

| Rubriques et postes | Notes | Valeur brutes à l'ouverture de l'exercice | Augmentations de l'exercice | Diminutions de l'exercice | | | Valeur brutes à la cloture de l'exercice |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | Cession / Rembouressement | Scission | Hors service | |
| **Droit de la propriété industriel et commerciale** | | **11 423 425,73** | **721 890,00** | | **-** | | **12 145 315,73** |
| **Terrains** | | **1 830 781 699,87** | | | **-** | | **1 830 781 699,87** |
| **Batiments** | | **768 247 770,92** | **288 728,31** | **4 594 221,85** | **-** | | **763 942 277,38** |
| **Matériels et outillage** | | **270 847 977,84** | **21 125 398,43** | | **-** | | **291 973 376,27** |
| **Matériels de transports** | | **88 496 061,17** | | **2 797 192,32** | | | **85 698 868,85** |
| **Matériels roulant de manutention** | | **40 955 649,00** | **0,01** | **429 256,12** | | | **40 526 392,89** |
| **Mobiliers et Materiels de bureaux** | | **56 422 664,37** | **3 966 130,53** | **393 581,00** | **-** | | **59 995 213,90** |
| **Matériels de communications** | | **2 148 135,70** | **708 873,75** | | **-** | | **2 857 009,45** |
| **Matériels informatiques** | | **62 860 514,69** | **9 110 044,12** | | **-** | | **71 970 558,81** |
| **Emballages récupérables** | | **622 735,83** | | | | | **622 735,83** |
| **Equipements sociaux** | | **6 786 681,80** | **164 313,03** | **5 000,00** | **-** | | **6 945 994,83** |
| **Installations générales,agencements** | | **213 766 568,24** | **7 781 914,86** | | | | **221 548 483,10** |
| **Investissements encours** | | **108 997 018,57** | **57 763 039,62** | **11 283 888,32** | **-** | | **155 476 169,87** |
| **Titres de filiales** | | **5 423 897 150,00** | | | | | **5 423 897 150,00** |
| **Autres titres de participation** | | **44 667 575,00** | **24 500 000,00** | | | | **69 167 575,00** |
| **Creances rattachées à des participations groupe** | | **- 0,00** | | | | | **- 0,00** |
| **Creances rattachées à des sociétés** | | **1 300 000 000,00** | | **1 300 000 000,00** | | | **-** |
| **prets** | | **468 050,95** | | **451 646,95** | | | **16 404,00** |
| **cautionnements versés** | | **674 800,00** | | | | | **674 800,00** |
| **Autres créances immobilisées** | | **40 625,00** | | **31 250,00** | | | **9 375,00** |
| **TOTAL** | | **10 232 105 104,68** | **126 130 332,66** | **1 319 986 036,56** | **-** | **-** | **9 038 249 400,78** |

## TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

| Rubriques et postes | Notes | Amortissements cumulés en début d'exercice | Augmentations dotations de l'exercice | Diminutions de l'exercice | Valeur brutes à la cloture de l'exercice |
|---|---|---|---|---|---|
| **Droit de la propriété industriel et commerciale** | | **5 786 814,37** | **1 131 548,36** | | **6 918 362,73** |
| **Terrains** | | **-** | | | **-** |
| **Batiments** | | **125 964 429,23** | **1 062 534,62** | | **127 026 963,85** |
| **Matériels et outillage** | | **234 069 331,14** | **5 874 337,31** | | **239 943 668,45** |
| **Matériels de protection incendies** | | **-** | | | **-** |
| **Matériels de transports** | | **72 967 910,40** | **9 014 179,69** | **2 797 192,32** | **79 184 897,77** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **Matériels roulant de manutention** | | **37 025 180,85** | **2 070 315,86** | **429 256,13** | **38 666 240,58** |
| **Equipement de bureau** | | **45 689 086,39** | **2 483 978,44** | **220 089,33** | **47 952 975,50** |
| **Matériels de communications** | | **1 525 654,94** | **203 433,72** | | **1 729 088,66** |
| **Matériels informatiques** | | **48 357 585,36** | **7 007 595,17** | **5 833,33** | **55 359 347,20** |
| **Emballages récupérables** | | **622 735,83** | | | **622 735,83** |
| **Equipements sociaux** | | **2 815 712,68** | **298 551,57** | **1 916,67** | **3 112 347,58** |
| **Installations générales,agencements** | | **164 952 572,11** | **9 384 545,25** | **101 895,60** | **174 235 221,76** |
| **Participations** | | **231 704 116,38** | **1 057 883,50** | **74 745 604,07** | **158 016 395,81** |
| **TOTAL** | | **971 481 129,68** | **39 588 903,49** | **78 301 787,45** | **932 768 245,72** |

## Notes explicatives des rubriques de Bilan 2012

**Règles et méthodes**

La méthode retenue pour le calcul des amortissements est la méthode linéaire, les immobilisations corporelles et incorporelles sont évaluées à leur coût d'acquisition, les pertes de valeurs sont déterminées en fonction des dépréciations constatées sur les postes clients, stocks et participations.

**EXPLICATIONS**

**Note n°01**

Les immobilisations incorporelles ont augmenté de 721.890,00 DA elles représentent principalement les acquisitions de licences au niveau du Siège et un logiciel au niveau de la Division Commerciale.

**Note n°02**

Les autres immobilisations corporelles à l'actif du bilan ont connu une augmentation d'un montant de 42.856.674,73 DA et se décomposent comme **suit :**

- Matériel et outillage 21.125.398,44 DA
- Equipements de bureaux 13.785.048,40 DA
- Equipements sociaux 164.313,03 DA
- Installation générale, agencement 7.781.914,86 DA

**Note n°03**

Les immobilisations en cours pour un montant de 155.476.169,87 DA ont connu au cours de l'exercice une augmentation de 46.479.151,30 DA représentant les projets et divers acquisitions:

- Agencements comptabilisés comme charge au niveau de la Division Commerciale : 1.500.256,66 DA
- Projet Informatique 5.013.873,21 DA
- Projet d'étude dans le cadre du (Plan de développement) : 42.965.534,75 DA

**Note n°04**

Les autres participations et créances rattachées ont connu une diminution d'un montant de 1.275.500.000,00 DA qui s'explique par:

- Paiement des dividendes de la filiales BIOTIC 1.300.000.000,00 DA
- Libération de la part du capital dans S.N.M 24.500.000,00 DA

**Note n°05**

Le montant des créances sur clients pour un montant de 4.540.846.992,42 DA s'explique comme suit :

- Clients publics 664.202.541,02 DA
- Clients privés 181.261.413,38 DA
- Clients effet à recevoir 2.626.925.687,39 DA
- Clients traites impayées 15.097.628,63 DA
- Clients étrangers 1.194.106,87 DA
- Clients douteux 1.046.944.615,13 DA
- Clients Inter-filiales 5.221.000,00 DA

**Note n°06**

Le poste autre débiteur d'un montant de 3.650.887.491,63 DA s'explique par :

- Créance filiale BIOTIC : 2.350.005.930,33 DA
- Créance filiale PHARMAL : 474.568.794,28 DA
- Créance associer TAPHCO : 785.321.062,22 DA
- Autres associés : 35.884.688,90 DA
- Avances et acomptes versé : 5.106.915,90 DA

**Note n°07**

La rubrique impôt à l'actif du bilan représente un solde de 35.765.693,77 DA :

- TVA : 12.612.527,77 DA
- Avance IBS : 23.153.166,00 DA

**Note n°08**

Le solde de la trésorerie au bilan présente un montant de 4.003.154.655,08 DA, au niveau du tableau des flux de trésorerie s'élève à 3.792.264.570,18 DA, la différence entre ces deux rubriques s'explique comme suite :

- Chèque à l'encaissement UCO 1.648.119,24 DA

- Traites à l'encaissement UCO 84.864.242,73 DA
- Traites à l'encaissement UCC 292.647.695,50 DA
- Traites à l'encaissement UCE 132.436.925,50 DA
- Régie 10.890.323,93 DA
- Intérêts courus à payer (obligations Trésor public et emprunt Holding) 311.597.222,00 DA

Le solde de la trésorerie de l'exercice N-1 au bilan présente un montant de 3.203.926.253,05 DA, au niveau du tableau des flux de trésorerie s'élève à 2.680.127.328,57 DA, la différence entre ces deux rubriques s'explique comme suite :

- Traites à l'encaissement UCC 382.912.561,99 DA
- Traites à l'encaissement UCO 274.569.145,77 DA
- Traites à l'encaissement UCE 140.797.298,91 DA
- Traites à l'escompte UCE 9.350.000,00 DA
- Régies et accréditifs 11.017.139,81 DA
- Intérêts courus à payer (obligations Trésor public et emprunt Holding) -294.847.222,00 DA

**Note n°09**

Le compte prime et réserve a augmenté de 161.293.944,04 DA suite à l'affectation du résultat 2011 de la Société Mère en réserve légale de 27.198.197,20 DA et réserve facultative de 134.095.746,84 DA.

**Note n°10**

Le compte emprunt et dette financière à fait l'objet d'une augmentation d'un montant de 39.992.115,99 DA suite au crédit contracté par le Fond National d'Investissement durant l'exercice 2012 et destiné au financement du plan de développement.

**Note n°11**

Le compte provisions et produits comptabilisés d'avance figurant au bilan à fait l'objet d'une augmentation de 67.605.561,99 DA et se décompose comme suit :

- une subvention d'investissement au niveau du CRD pour un montant de 1.445.026,00 DA
- Provision pour pension et retraite pour un montant de 169.176.135,32 DA
- Une reprise sur provision pension et retraite pour un montant de -103.015.599,33 DA.

**Note n°12**

Les fournisseurs et comptes rattachés s'élèvent à 7.371.016.606,56 DA et sont détaillés comme suit :

- Fournisseurs de stocks intra-groupe 2.187.245.792,33 DA
- Fournisseurs effets à payer 5.123.768.892,81 DA
- Autres Fournisseurs 60.001.921,42 DA

**Note n°13**

La rubrique impôt au passif du bilan représente :

- La TVA collectée sur vente 24.580.704,04 DA
- Autres impôts, taxes et versements 9.882.882,82 DA

**Note n°14**

La rubrique autre dette au passif du bilan présente un montant de 3.894.756.125.95 DA détaillée comme suit :

- Dette filiale Antibiotical 1.064.345.547,61 DA
- Dette sur associés IBERAL 139.687.275,00 DA
- Associés dividendes à payer 2.003.052.407.32 DA
- Avances commerciales 381.582.829,68 DA
- Salaires, Organismes sociaux, IRG 190.990.614.90 DA
- Autres dettes 115.097.451,44 DA

**Note n°15**

La rubrique frais du personnel a connu une augmentation de 22% par rapport à l'exercice précédent suite à l'application à compter de janvier 2012 de la nouvelle convention collective.

**Note n°16**

Les dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs s'élèvent à un montant de : 303.668.045,29 DA elles se décomposent principalement par :

- Provisions sur les créances s'élèvent à 88.830.079,76 DA.
- Provisions constituées pour départ en retraite pour un montant de 169.176.135,32 DA.
- Les dotations aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles s'élèvent à 38.566.924,03 DA.

**Note n°17**

Le compte produit financier est composé principalement par la constatation et l'encaissement des dividendes des participations (filiales et joints ventures) au courant de l'exercice il s'élève à 1.432.069.459,29 DA la différence d'un montant de 8.195.140,54 DA représente les produits de gestion courante.

## Note n°18

Les charges financières d'un montant de 30.743.270,73 DA sont composées par :

- Les intérêts en faveur du trésor et holding 14.375.000,00 DA
- Les Intérêts bancaires sur escomptes effets 16.057.666,59 DA
- Perte de change 310.604,14 DA

**SAIDAL SPA**
**Société Mère**
**Etat Financier Exercice**
**Clos au 31/12/2012**

## Bilan Consolidé des Filiales du groupe & Participations minoritaires

# Actif du Bilan:

| DESIGNATIONS | 31/12/2012 | | | 31/12/2011 |
|---|---|---|---|---|
| | MONTANTS BRUTS | AMORTS OU PROVISIONS | MONTANTS NETS | |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | |
| Écart d'acquisition (ou goodwill) | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | 195 020 371,65 | 174 894 344,24 | 20 126 027,41 | 28 002 402,54 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | |
| Terrains | 4 501 276 243,87 | 0,00 | 4 501 276 243,87 | 4 501 276 243,87 |
| Bâtiments | 7 049 658 321,17 | 5 014 391 076,92 | 2 035 267 244,25 | 2 288 009 213,05 |
| Autres immobilisations corporelles | 14 992 145 753,76 | 12 338 016 893,17 | 2 654 128 860,59 | 3 080 083 254,80 |
| Immobilisations en concession | 11 014 278,00 | 333 766,00 | 10 680 512,00 | 0,00 |
| **Immobilisations en cours** | 336 846 353,36 | 0,00 | 336 846 353,36 | 332 024 180,20 |
| **Immobilisations financières** | | | | 0,00 |
| Titres mis en équivalences - entreprises associées | 0,00 | 0,00 | | 0,00 |
| Autres participations et créances rattachées | 1 113 918 725,00 | 47 728 625,59 | 1 066 190 099,41 | 1 029 562 373,94 |
| Autres titres immobilisés | 0,00 | 0,00 | | 0,00 |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 26 610 608,60 | 0,00 | 26 610 608,60 | 21 809 286,09 |
| Impôts différés actif | 362 543 807,12 | 0,00 | 362 543 807,12 | 251 275 017,51 |
| **TOTAL ACTIFS NON COURANTS** | **28 589 034 462,53** | **17 575 364 705,92** | **11 013 669 756,61** | **11 532 041 972,00** |
| **ACTIFS COURANTS** | | | | |
| **Stocks et encours** | 6 329 904 582,37 | 1 284 031 991,73 | 5 045 872 590,64 | 5 367 756 234,20 |
| **Créances et emplois assimilés** | 0,00 | 0,00 | | 0,00 |
| Clients | 5 743 199 100,90 | 1 642 091 495,42 | 4 101 107 605,48 | 3 417 009 767,75 |
| Autres débiteurs | 963 153 194,44 | 0,00 | 963 153 194,44 | 282 777 347,82 |
| Impôts | 476 754 976,81 | 345 955 271,32 | 130 799 705,49 | 110 180 667,35 |
| Autres actif courant | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | 18 559 989,19 | 0,00 | 18 559 989,19 | 18 559 989,19 |
| Trésorerie | 6 674 073 039,86 | 82 065 171,53 | 6 592 007 868,33 | 5 554 215 911,95 |
| **TOTAL ACTIFS COURANTS** | **20 205 644 883,57** | **3 354 143 930,00** | **16 851 500 953,57** | **14 750 499 918,26** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | **48 794 679 346,10** | **20 929 508 635,92** | **27 865 170 710,18** | **26 282 541 890,26** |

## Passif du Bilan:

| DESIGNATIONS | 31/12/2012 | 31/12/2011 |
|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | |
| Capital émis | 2 500 000 000,00 | 2 500 000 000,00 |
| Capital non appelé | 0,00 | 0,00 |
| Primes et réserves -(réserves consolidées) | 8 317 866 031,28 | 7 124 542 887,22 |
| Ecarts de réévaluation | 645 898 091,73 | 900 905 964,74 |
| Écart d'équivalence | 0,00 | 0,00 |
| Résultat Net | 1 850 530 999,06 | 1 928 299 959,77 |
| Autres capitaux propres -report à nouveau | 152 070 492,41 | 112 633 959,86 |
| Intérêts minoritaires | 839 268 275,80 | 826 823 903,77 |
| **TOTAL I** | **14 305 633 890,28** | **13 393 206 675,36** |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | |
| Emprunts et dettes financières | 1 841 022 052,25 | 1 953 231 167,11 |
| Impôts (différés et provisionnés) | 252 388 287,15 | 262 968 409,69 |
| Autres dettes non courantes | 0,00 | 0,00 |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | 4 123 881 824,41 | 3 854 950 680,64 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS II** | **6 217 292 163,81** | **6 071 150 257,44** |
| **PASSIFS COURANTS** | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 2 375 126 489,39 | 2 719 694 740,76 |
| Impôts | 497 623 546,96 | 474 950 117,95 |
| Autres dettes | 3 519 859 742,89 | 2 925 522 091,04 |
| Trésorerie passif | 949 634 876,85 | 698 018 007,72 |
| **TOTAL PASSIF COURANT III** | **7 342 244 656,09** | **6 818 184 957,47** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | **27 865 170 710,18** | **26 282 541 890,27** |

## Tableau de Compte de Résultats:

| DESIGNATIONS | 31/12/2012 | 31/12/2011 |
|---|---|---|
| Chiffre d'affaires | 12 206 459 294,85 | 12 130 742 715,45 |
| Variation stocks produits finis et en cours | 278 715 867,36 | -672 871 456,21 |
| Production immobilisée | | |
| Subvention d'exploitation | | |
| **I - PRODUCTION DE L'EXERCICE** | **12 485 175 162,21** | **11 457 871 259,24** |
| Achats consommés | -4 146 670 755,08 | -3 926 570 068,24 |
| Services extérieurs et autres consommations | -706 459 897,86 | -745 647 226,47 |
| **II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE** | **-4 853 130 652,94** | **-4 672 217 294,71** |
| **III - VALEUR AJOUTTEE D'EXPLOITATION (I - II )** | **7 632 044 509,27** | **6 785 653 964,53** |
| Charges de personnel | -3 673 676 106,73 | -3 256 096 772,05 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | -198 741 598,09 | -258 700 115,96 |
| **IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | **3 759 626 804,45** | **3 270 857 076,52** |
| Autres produits opérationnels | 197 526 494,07 | 251 754 324,41 |
| Autres charges opérationnelles | -186 897 088,56 | -331 636 902,33 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | -1 967 832 941,99 | -1 412 331 076,20 |
| Reprises sur pertes de valeurs et provisions | 524 827 636,33 | 675 858 731,12 |
| **V - RESULTAT OPERATIONNEL** | **2 327 250 904,30** | **2 454 502 153,52** |
| Produits financiers | 78 282 319,11 | 92 863 173,26 |
| Charges financières | -172 313 716,91 | -169 871 408,93 |
| **VI - RESULTAT FINANCIER** | **-94 031 397,80** | **-77 008 235,67** |
| **VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)** | **2 233 219 506,50** | **2 377 493 917,85** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | -442 015 131,51 | -431 475 518,00 |
| Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires | 90 836 079,93 | -521 567,10 |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | 13 376 647 691,65 | 12 478 347 488,03 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | -11 494 607 236,73 | -10 532 329 088,18 |
| **VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | **1 882 040 454,92** | **1 946 539 966,95** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | 0,00 | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | -3 985 277,20 | -450,28 |
| **IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | **-3 985 277,20** | **-450,28** |
| Résultat minoritaires | 27 524 178,66 | 18 239 556,90 |
| **X - RESULTAT NET DE LEXERCICE** | **1 850 530 999,06** | **1 928 299 959,77** |

# الملحق رقم 5

## عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية ضمن القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة 2009 – 2012

**الجدول (1) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1**

| متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 | فترة التطبيق | مدى تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 |
|---|---|---|
| الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية | | |
| العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية | 2009 | لم يتم الإفصاح عن تطبيق عادل وامتثال تام لمعايير الإبلاغ المالي الدولي |
| | 2010 | لم يتم الإفصاح عن تطبيق عادل وامتثال تام لمعايير الإبلاغ المالي الدولي |
| | 2011 | لم يتم الإفصاح عن تطبيق عادل وامتثال تام لمعايير الإبلاغ المالي الدولي |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح عن تطبيق عادل وامتثال تام لمعايير الإبلاغ المالي الدولي |
| فرضية استمرارية الشركة | 2009 | يتم إعداد البيانات المالية بفرضية استمرارية الشركة |
| | 2010 | يتم إعداد البيانات المالية بفرضية استمرارية الشركة |
| | 2011 | يتم إعداد البيانات المالية بفرضية استمرارية الشركة |
| | 2012 | يتم إعداد البيانات المالية بفرضية استمرارية الشركة |
| أساس الاستحقاق المحاسبي | 2009 | يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي باستثناء جدول تدفقات الخزينة وهذا كما هو مصرح عليه وفق متطلب المعيار |
| | 2010 | يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي باستثناء جدول تدفقات الخزينة وهذا كما هو مصرح عليه وفق متطلب المعيار |
| | 2011 | يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي باستثناء جدول تدفقات الخزينة وهذا كما هو مصرح عليه وفق متطلب المعيار |
| | 2012 | يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي باستثناء جدول تدفقات الخزينة وهذا كما هو مصرح عليه وفق متطلب المعيار |
| الثبات في العرض | 2009 | تم الإثبات أو الاتساق في عرض البيانات المالية خلال الفترات المالية المتتالية |
| | 2010 | تم الإثبات أو الاتساق في عرض البيانات المالية خلال الفترات المالية المتتالية |
| | 2011 | تم الإثبات أو الاتساق في عرض البيانات المالية خلال الفترات المالية المتتالية |
| | 2012 | تم الإثبات أو الاتساق في عرض البيانات المالية خلال الفترات المالية المتتالية |
| الأهمية النسبية والتجميع | 2009 | لم يتم عرض أي بنود لها أهمية مادية في بنود منفصلة |
| | 2010 | تم عرض البنود التي لها أهمية مادية في بنود منفصلة ضمن الملاحظات المرفقة |
| | 2011 | تم عرض البنود التي لها أهمية مادية في بنود منفصلة ضمن الملاحظات المرفقة |
| | 2012 | تم عرض البنود التي لها أهمية مادية في بنود منفصلة ضمن الملاحظات المرفقة |
| عدم إجراء مقاصة مع عرض المعلومات المقارنة | 2009 | معفى من متطلب المعيار |
| | 2010 | عدم إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم مع عرض بيانات مالية للفترة الحالية والفترة السابقة |
| | 2011 | عدم إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم مع عرض بيانات مالية للفترة الحالية والفترة السابقة |
| | 2012 | عدم إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم مع عرض بيانات مالية للفترة الحالية والفترة السابقة |

| | | |
|---|---|---|
| تكرار إعداد التقارير المالية | 2009 | معفى من متطلب المعيار |
| | 2010 | تم عرض إجمالي القوائم المالية متضمنة المعلومات المقارنة لسنة السابقة |
| | 2011 | تم عرض إجمالي القوائم المالية متضمنة المعلومات المقارنة لسنة السابقة |
| | 2012 | تم عرض إجمالي القوائم المالية متضمنة المعلومات المقارنة لسنة السابقة |
| هيكل ومحتوى القوائم المالية بشكل عام | | |
| تمييز البيانات المالية ومكوناتها | 2009 | تم تمييز كل نوع من القوائم المالية الأربع المذكورة سابقا على حده |
| | 2010 | تم تمييز كل نوع من القوائم المالية الأربع المذكورة سابقا على حده |
| | 2011 | تم تمييز كل نوع من القوائم المالية الأربع المذكورة سابقا على حده |
| | 2012 | تم تمييز كل نوع من القوائم المالية الأربع المذكورة سابقا على حده |
| معلومات إضافية تعرف عن الشركة طبيعة نشاطها | 2009 | يتم تعريف نشاط الشركة وطبيعة نشاطها ضمن تقرير مجلس الإدارة |
| | 2010 | يتم تعريف نشاط الشركة وطبيعة نشاطها ضمن تقرير مجلس الإدارة |
| | 2011 | يتم تعريف نشاط الشركة وطبيعة نشاطها ضمن تقرير مجلس الإدارة |
| | 2012 | يتم تعريف نشاط الشركة وطبيعة نشاطها ضمن تقرير مجلس الإدارة |
| شكل ومحتوى الميزانية وتصنيف مكوناتها | | |
| تصنيف الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة كفئات منفصلة، وتصنيف كل من بنود الأصول والخصوم حسب سيولتها | 2009 | تم تصنيف الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة، ولكن لم تصنف حسب سيولتها |
| | 2010 | تم تصنيف الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة، ولكن لم تصنف حسب سيولتها |
| | 2011 | تم تصنيف الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة، ولكن لم تصنف حسب سيولتها |
| | 2012 | تم تصنيف الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة، ولكن لم تصنف حسب سيولتها |
| الإفصاح عن الجزء الذي يتوقع استعادته من الأصول أو تسويته من الخصوم بعد أكثر من 12 شهر | 2009 | يتم الإفصاح عن الأجزاء التي يتوقع استعادتها أو تسويتها بعد 12 شهر |
| | 2010 | يتم الإفصاح عن الأجزاء التي يتوقع استعادتها أو تسويتها بعد 12 شهر |
| | 2011 | يتم الإفصاح عن الأجزاء التي يتوقع استعادتها أو تسويتها بعد 12 شهر |
| | 2012 | يتم الإفصاح عن الأجزاء التي يتوقع استعادتها أو تسويتها بعد 12 شهر |
| يتم تصنيف بنود الأموال الخاصة | 2009 | يتم تصنيف بنود الأموال الخاصة إلى رأس مال الشركة + أقساط واحتياطات + إعادة التقييم + النتيجة الصافية + أموال خاصة أخرى... |
| | 2010 | يتم تصنيف بنود الأموال الخاصة إلى رأس مال الشركة + أقساط واحتياطات + إعادة التقييم + النتيجة الصافية + أموال خاصة أخرى... |
| | 2011 | يتم تصنيف بنود الأموال الخاصة إلى رأس مال الشركة + أقساط واحتياطات + إعادة التقييم + النتيجة الصافية + أموال خاصة أخرى... |
| | 2012 | يتم تصنيف بنود الأموال الخاصة إلى رأس مال الشركة + أقساط واحتياطات + إعادة التقييم + النتيجة الصافية + أموال خاصة أخرى... |
| وضع افصاحات عن كل فئة من فئات رأس المال | 2009 | لم يتم عرض افصاحات خلال هذه الفترة |
| | 2010 | يتم الإفصاح عن فئات رأس المال ونسب المساهمة والقيمة الاسمية لكل سهم |
| | 2011 | يتم الإفصاح عن فئات رأس المال ونسب المساهمة والقيمة الاسمية لكل سهم |
| | 2012 | يتم الإفصاح عن فئات رأس المال ونسب المساهمة والقيمة الاسمية لكل سهم |
| وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن الأموال الخاصة | 2009 | لم يتم عرض افصاحات حول الاحتياطات خلال هذه الفترة |
| | 2010 | تم الإفصاح عن الاحتياطي القانوني والاختياري ضمن الإيضاح رقم 9 |

| | | |
|---|---|---|
| | 2011 | تم الإفصاح عن الاحتياطي القانوني والاختياري ضمن الإيضاح رقم 11 |
| | 2012 | تم الإفصاح عن الاحتياطي القانوني والاختياري ضمن الإيضاح رقم 9 |
| شكل ومحتوى جدول القوائم المالية المتبقية | | |
| تضمين جميع بنود الإيرادات والمصاريف في جدول حسابات النتائج | 2009 | تم الإفصاح عن جميع بنود الإيرادات والمصاريف في جدول حسابات النتائج |
| | 2010 | تم الإفصاح عن جميع بنود الإيرادات والمصاريف في جدول حسابات النتائج |
| | 2011 | تم الإفصاح عن جميع بنود الإيرادات والمصاريف في جدول حسابات النتائج |
| | 2012 | تم الإفصاح عن جميع بنود الإيرادات والمصاريف في جدول حسابات النتائج |
| عرض البنود الخاصة بالربح أو الخسارة لملاك الشركة الأم والحصص غير مسيطرة | 2009 | تم الإفصاح حول البنود الخاصة بالربح أو الخسارة لكل من ملاك الشركة الأم والحصص غير المسيطرة ضمن ج ح ن لمجمع صيدال |
| | 2010 | تم الإفصاح حول البنود الخاصة بالربح أو الخسارة لكل من ملاك الشركة الأم والحصص غير المسيطرة ضمن ج ح ن لمجمع صيدال |
| | 2011 | تم الإفصاح حول البنود الخاصة بالربح أو الخسارة لكل من ملاك الشركة الأم والحصص غير المسيطرة ضمن ج ح ن لمجمع صيدال |
| | 2012 | تم الإفصاح حول البنود الخاصة بالربح أو الخسارة لكل من ملاك الشركة الأم والحصص غير المسيطرة ضمن ج ح ن لمجمع صيدال |
| عرض نتيجة الإجمالية لملاك الشركة الأم والحصص غير مسيطرة | 2009 | تم عرض نتيجة الإجمالية لكل من ملاك الشركة الأم والحصص غير المسيطرة ضمن ج ح ن لشركات مملوكة التي تفوق 50 % |
| | 2010 | تم عرض نتيجة الإجمالية لكل من ملاك الشركة الأم والحصص غير المسيطرة ضمن ج ح ن لشركات مملوكة التي تفوق 50 % |
| | 2011 | تم عرض النتيجة لملاك الشركة الأم فقط |
| | 2012 | تم عرض النتيجة لملاك الشركة الأم فقط |
| عدم عرض أي بند من بنود الإيرادات أو المصاريف كبنود غير عادية | 2009 | لم يتم عرض أي بند من البنود المصاريف أو الإيرادات كبنود غير عادية |
| | 2010 | لم يتم عرض أي بند من البنود المصاريف أو الإيرادات كبنود غير عادية |
| | 2011 | تم عرض بنود المصاريف كبنود غير عادية ضمن ج ح ن لشركات المملوكة لمجمع صيدال التي تفوق 50 % |
| | 2012 | تم عرض بنود المصاريف كبنود غير عادية ضمن ج ح ن لشركات المملوكة لمجمع صيدال التي تفوق 50 % |
| يجب عرض قائمة التغيرات في الأموال الخاصة | 2009 | لم يتم عرض أي قائمة لتغيرات في الأموال الخاصة خلال هذه الفترة |
| | 2010 | تم عرض قائمة حول التغيرات في الأموال الخاصة خلال هذه الفترة |
| | 2011 | تم عرض قائمة حول التغيرات في الأموال الخاصة خلال هذه الفترة |
| | 2012 | تم عرض قائمة حول التغيرات في الأموال الخاصة خلال هذه الفترة |
| يجب عرض جدول تدفقات الخزينة | 2009 | تم عرض جدول تدفقات الخزينة |
| | 2010 | تم عرض جدول تدفقات الخزينة |
| | 2011 | تم عرض جدول تدفقات الخزينة |
| | 2012 | تم عرض جدول تدفقات الخزينة |

| | | |
|---|---|---|
| إيضاحات حول أساس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية | 2009 | لم يتم الإفصاح حول أسس إعداد البيانات والسياسات المحاسبية خلال هذه الفترة |
| | 2010 | تم في مقدمة الإيضاحات تقديم القواعد والأساليب الخاصة بعرض القوائم المالية |
| | 2011 | تم في مقدمة الإيضاحات تقديم القواعد والأساليب الخاصة بعرض القوائم المالية |
| | 2012 | تم في مقدمة الإيضاحات تقديم القواعد والأساليب الخاصة بعرض القوائم المالية |
| ربط كل بند في البيانات المالية مع أية معلومات ذات صلة بها | 2009 | لم يتم تقديم أي إيضاحات خلال هذه الفترة |
| | 2010 | تم ترقيم الإيضاحات وربطها بالقوائم المالية الخاصة بها |
| | 2011 | تم ترقيم الإيضاحات وربطها بالقوائم المالية الخاصة بها |
| | 2012 | تم ترقيم الإيضاحات وربطها بالقوائم المالية الخاصة بها |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

**الجدول (2) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 7**

| متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 | فترة التطبيق | مدى تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 |
|---|---|---|
| إعداد وعرض بيان تدفق النقدي | | |
| يجب أن يظهر مصنفا حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية | 2009 | تم تصنيف جدول التدفقات الخزينة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية |
| | 2010 | تم تصنيف جدول التدفقات الخزينة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية |
| | 2011 | تم تصنيف جدول التدفقات الخزينة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية |
| | 2012 | تم تصنيف جدول التدفقات الخزينة حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية |
| يجب عرض التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة | 2009 | تم عرض جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة |
| | 2010 | تم عرض جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة |
| | 2011 | تم عرض جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة |
| | 2012 | تم عرض جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة |
| عرض الفئات الرئيسية لإجمالي الإيرادات والمصاريف النقدية بشكل منفصل التي تنشأ عن النشاطات الاستثمارية والتمويلية | 2009 | تم عرض بشكل منفصل لإجمالي الإيرادات والمصاريف حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية |
| | 2010 | تم عرض بشكل منفصل لإجمالي الإيرادات والمصاريف حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية |
| | 2011 | تم عرض بشكل منفصل لإجمالي الإيرادات والمصاريف حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية |
| | 2012 | تم عرض بشكل منفصل لإجمالي الإيرادات والمصاريف حسب النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية |
| تسجيل التدفقات النقدية التي تنشأ بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المشروع، باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ التدفق النقدي | 2009 | تم تسجيل فروق العملة في جدول التدفقات النقدية، وتسجيلها عملياتها بعملة المشروع |
| | 2010 | تم تسجيل فروق العملة في جدول التدفقات النقدية، وتسجيلها عملياتها بعملة المشروع |
| | 2011 | تم تسجيل فروق العملة في جدول التدفقات النقدية، وتسجيلها عملياتها بعملة المشروع |
| | 2012 | تم تسجيل فروق العملة في جدول التدفقات النقدية، وتسجيلها عملياتها بعملة المشروع |
| الإفصاح عن التدفقات النقدية المقبوضة | 2009 | تم الإفصاح عن التدفقات النقدية الخاصة بتوزيعات الأرباح فقط، دون الإفصاح عن |

| | | |
|---|---|---|
| والمدفوعة من الفوائد وتوزيعات الأرباح بشكل منفصل | | التدفقات النقدية المقبوضة أو المدفوعة من الفوائد |
| | 2010 | تم الإفصاح عن التدفقات النقدية الخاصة بتوزيعات الأرباح فقط، دون الإفصاح عن التدفقات النقدية المقبوضة أو المدفوعة من الفوائد |
| | 2011 | تم الإفصاح عن كل من التدفقات النقدية الخاصة بتوزيعات الأرباح، والتدفقات النقدية المقبوضة أو المدفوعة من الفوائد |
| | 2012 | تم الإفصاح عن التدفقات النقدية الخاصة بتوزيعات الأرباح فقط، دون الإفصاح عن التدفقات النقدية المقبوضة أو المدفوعة من الفوائد |
| الإفصاح عن المبلغ الكلي للفائدة المدفوعة خلال الفترة في جدول تدفقات الخزينة سواء تم الاعتراف بها كمصروف أو تمت رسملتها | 2009 | لم يتم الإفصاح عن المبلغ الكلي للفائدة المدفوعة خلال الفترة في جدول تدفقات الخزينة |
| | 2010 | لم يتم الإفصاح عن المبلغ الكلي للفائدة المدفوعة خلال الفترة في جدول تدفقات الخزينة |
| | 2011 | لم يتم الإفصاح عن المبلغ الكلي للفائدة المدفوعة خلال الفترة في جدول تدفقات الخزينة |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح عن المبلغ الكلي للفائدة المدفوعة خلال الفترة في جدول تدفقات الخزينة |
| تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة كتدفق نقدي تمويلي أو تشغيلي | 2009 | تم تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة كتدفق نقدي تمويلي |
| | 2010 | تم تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة كتدفق نقدي تمويلي |
| | 2011 | تم تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة كتدفق نقدي تمويلي |
| | 2012 | تم تصنيف توزيعات الأرباح المدفوعة كتدفق نقدي تمويلي |
| الإفصاح عن مكوناتها النقدية أو ما يعادلها | 2009 | لم يتم الإفصاح عن مكونات النقدية أو ما يعادلها |
| | 2010 | تم الإفصاح عن فرق بين مكونات النقدية على مستوى الميزانية، ومستوى جدول تدفقات الخزينة |
| | 2011 | تم الإفصاح عن فرق بين مكونات النقدية على مستوى الميزانية، ومستوى جدول تدفقات الخزينة |
| | 2012 | تم الإفصاح عن فرق بين مكونات النقدية على مستوى الميزانية، ومستوى جدول تدفقات الخزينة |
| إلزامية عرض تقرير حول التدفقات النقدية بين الشركة الأم والشركة المستثمر فيها سواء شركات تابعة أو شركات زميلة أو مشروعات مشتركة | 2009 | لم يتم عرض أي تقرير حول التدفقات النقدية بيمن الشركة الأم وباقي شركاتها التابعة |
| | 2010 | لم يتم عرض أي تقرير حول التدفقات النقدية بيمن الشركة الأم وباقي شركاتها التابعة |
| | 2011 | لم يتم عرض أي تقرير حول التدفقات النقدية بيمن الشركة الأم وباقي شركاتها التابعة |
| | 2012 | لم يتم عرض أي تقرير حول التدفقات النقدية بيمن الشركة الأم وباقي شركاتها التابعة |
| عرض التدفقات النقدية المجمعة الناشئة عن اكتساب أو فقد السيطرة على الشركات | 2009 | معفى |
| | 2010 | معفى |
| | 2011 | معفى |

| | | |
|---|---|---|
| التابعة أو منشآت الأعمال الأخرى بشكل منفصل | 2012 | لم يتم عرض أي تدفقات نقدية ناشئة عن اكتساب السيطرة |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

**الجدول (3) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 27**

| نطاق المعيار ومتطلباته 27 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري |
|---|---|---|
| تقوم الشركة بإعداد قوائم مالية منفصلة | 2009 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |
| | 2010 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |
| | 2011 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |
| | 2012 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |
| تقوم الشركة بإعداد قوائم مالية منفصلة وفقا لجميع معايير الدولية لتقرير المالي | 2009 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |
| | 2010 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |
| | 2011 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |
| | 2012 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |
| إفصاح الشركة أن القوائم المالية هي قوائم مالية منفصلة | 2009 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |
| | 2010 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |
| | 2011 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |
| | 2012 | الشركة معفى من تطبيق هذا المعيار |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

**الجدول (4) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 28**

| نطاق المعيار ومتطلباته 28 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري |
|---|---|---|
| يطبق المجمع طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن استثماراتها في شركات الزميلة أو المشروع المشترك | 2009 | تقوم الشركة الأم بتطبيق طريقة حقوق الملكية |
| | 2010 | تقوم الشركة الأم بتطبيق طريقة حقوق الملكية |
| | 2011 | تقوم الشركة الأم بتطبيق طريقة حقوق الملكية |
| | 2012 | تقوم الشركة الأم بتطبيق طريقة حقوق الملكية |
| يتوقف المجمع عن استخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ توقف استثماراتها عن كونها منشأة زميلة أو مشروعا مشتركا | 2009 | معفى |
| | 2010 | معفى |
| | 2011 | معفى |
| | 2012 | معفى |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

**الجدول (5) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 10**

| نطاق معيار تقرير المالي 10 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري |
|---|---|---|
| تُعِد الشركة الأم قوائم مالية موحدة باستخدام سياسات محاسبية متماثلة للمعاملات والأحداث الأخرى المتماثلة في ظروف مشابهة | 2009 | تعد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية متماثلة للمعاملات والأحداث الأخرى المتماثلة في ظروف مشابهة |
| | 2010 | تعد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية متماثلة للمعاملات والأحداث الأخرى المتماثلة في ظروف مشابهة |
| | 2011 | تعد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية متماثلة للمعاملات والأحداث الأخرى المتماثلة في ظروف مشابهة |
| | 2012 | تعد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية متماثلة للمعاملات والأحداث الأخرى المتماثلة في ظروف مشابهة |
| تعرض الحصص غير المسيطرة في الميزانية ضمن حقوق الملكية . بشكل منفصل عن الأموال الخاصة بملاك الشركة الأم. | 2009 | تم عرض الحصص غير المسيطرة في الميزانية ضمن الأموال الخاصة، بشكل منفصل عن الأموال الخاصة بملاك الشركة الأم. |
| | 2010 | تم عرض الحصص غير المسيطرة في الميزانية ضمن الأموال الخاصة، بشكل منفصل عن الأموال الخاصة بملاك الشركة الأم. |
| | 2011 | تم عرض الحصص غير المسيطرة في الميزانية ضمن الأموال الخاصة، بشكل منفصل عن الأموال الخاصة بملاك الشركة الأم. |
| | 2012 | تم عرض الحصص غير المسيطرة في الميزانية ضمن الأموال الخاصة، بشكل منفصل عن الأموال الخاصة بملاك الشركة الأم. |
| الشركة الأم تحدد ما إذا كانت منشأة استثمارية أو لا. | 2009 | لا تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كانت منشأة استثمارية أو لا. |
| | 2010 | لا تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كانت منشأة استثمارية أو لا. |
| | 2011 | لا تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كانت منشأة استثمارية أو لا. |
| | 2012 | لا تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كانت منشأة استثمارية أو لا. |
| عند فقدان السيطرة | | |
| يتم ألغى إثبات أصول والتزامات الشركة التابعة السابقة من قائمة المركز المالي الموحدة. | 2009 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |
| | 2010 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |
| | 2011 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |
| يتم تثبيت أي استثمار متبقي في الشركة التابعة السابقة بقيمته العادلة وقت فقدان السيطرة وتحاسب لاحقا . عنه | 2009 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |
| | 2010 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |
| | 2011 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |
| يتم تثبيت المكسب أو الخسارة المرتبطة بفقدان سيطرة تعود إلى الحصة المسيطرة سابقا | 2009 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |
| | 2010 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |
| | 2011 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح عن أي عملية فقدان للسيطرة |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

**الجدول (6) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 11**

| نطاق معيار تقرير المالي 11 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري |
|---|---|---|
| في حالة العمليات المشتركة تثبت الشركة حصتها في العملية المشتركة على أصولها، خصومها، إيرادها ومصروفها | 2009 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك |
| | 2010 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك |
| | 2011 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك |
| | 2012 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك |
| في حالة العمليات المشتركة توضح الشركة نصيبها من أصولها وخصومها وإيرادها ومصروفها بشكل مشترك | 2009 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك |
| | 2010 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك |
| | 2011 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك |
| | 2012 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك |
| في حالة المشروعات المشتركة تثبت الشركة حصتها في المشروع المشترك على أنها استثمار | 2009 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك، وبالرغم من هذا لم تقم الشركة بإثبات على أنها استثمار ضمن مشروع مشترك |
| | 2010 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك، وبالرغم من هذا لم تقم الشركة بإثبات على أنها استثمار ضمن مشروع مشترك |
| | 2011 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك، وبالرغم من هذا لم تقم الشركة بإثبات على أنها استثمار ضمن مشروع مشترك |
| | 2012 | لم تقم الشركة بتوضيح الترتيبات المشتركة على أنها عملية أو مشروع مشترك، وبالرغم من هذا لم تقم الشركة بإثبات على أنها استثمار ضمن مشروع مشترك |
| يحاسب الاستثمار عند المشروعات المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 28 | 2009 | تم استخدام طريقة حقوق الملكية، لكن دون توضيح الطريقة ضمن الملاحق من أجل إمكانية معرفة مطابقتها للمعيار المحاسبي الدولي 28 من عدمه |
| | 2010 | تم استخدام طريقة حقوق الملكية، لكن دون توضيح الطريقة ضمن الملاحق من أجل إمكانية معرفة مطابقتها للمعيار المحاسبي الدولي 28 من عدمه |
| | 2011 | تم استخدام طريقة حقوق الملكية، لكن دون توضيح الطريقة ضمن الملاحق من أجل إمكانية معرفة مطابقتها للمعيار المحاسبي الدولي 28 من عدمه |
| | 2012 | تم استخدام طريقة حقوق الملكية، لكن دون توضيح الطريقة ضمن الملاحق من أجل إمكانية معرفة مطابقتها للمعيار المحاسبي الدولي 28 من عدمه |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

**الجدول (7) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 12**

| نطاق المعيار ومتطلباته 12 | التنفيذ المعياري | |
|---|---|---|
| الحصص في الشركات التابعة | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري |
| تساعد الشركة عند إفصاحها على المعلومات عن فهم تركيبة المجمع والحصة التي تملكها الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجمع وتدفقاتها | 2009 | تقوم الشركة إلا بفهم تركيبة المجمع وفقط، دون الخوض في الحصص التي تملكها الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجمع وتدفقاته النقدية |
| | 2010 | تقوم الشركة إلا بفهم تركيبة المجمع وفقط، دون الخوض في الحصص التي تملكها الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجمع وتدفقاته النقدية |

| | | |
|---|---|---|
| النقدية | 2011 | تقوم الشركة إلا بفهم تركيبة المجمع وفقط، دون الخوض في الحصص التي تملكها الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجمع وتدفقاته النقدية |
| | 2012 | تقوم الشركة إلا بفهم تركيبة المجمع وفقط، دون الخوض في الحصص التي تملكها الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجمع وتدفقاته النقدية |
| تساعد الشركة عند إفصاحها على المعلومات عن تقويم طبيعة ومدى قدرة القيود المهمة أن تصل إلى أصول المجمع أو أن تستخدمها، وعلى أن تسوي التزاماتها | 2009 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح بالمساعدة على تقويم طبيعة ومدى القيود المهمة للوصل إلى أصول المجمع أو تسوية التزاماته |
| | 2010 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح بالمساعدة على تقويم طبيعة ومدى القيود المهمة للوصل إلى أصول المجمع أو تسوية التزاماته |
| | 2011 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح بالمساعدة على تقويم طبيعة ومدى القيود المهمة للوصل إلى أصول المجمع أو تسوية التزاماته |
| | 2012 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح بالمساعدة على تقويم طبيعة ومدى القيود المهمة للوصل إلى أصول المجمع أو تسوية التزاماته |
| تساعد الشركة عند إفصاحها على المعلومات عن تقويم المخاطر المرتبطة بحصصها في الشركات المهيكلة الموحدة، والتغيرات فيها، وكذا تقويم تبعات التغيرات في حصة ملكيتها في الشركة التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة | 2009 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح على المعلومات بالمساعدة بتقويم المخاطر المرتبطة ... |
| | 2010 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح على المعلومات بالمساعدة بتقويم المخاطر المرتبطة ... |
| | 2011 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح على المعلومات بالمساعدة بتقويم المخاطر المرتبطة ... |
| | 2012 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح على المعلومات بالمساعدة بتقويم المخاطر المرتبطة ... |
| تساعد الشركة عند إفصاحها على المعلومات عن تقويم تبعات فقدان السيطرة على الشركة التابعة خلال فترة التقرير. | 2009 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح على المعلومات بالمساعدة على تقويم تبعات فقدان السيطرة نظرا لشح المعلومات حول الشركات التابعة ضمن قوائم والملاحق |
| | 2010 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح على المعلومات بالمساعدة على تقويم تبعات فقدان السيطرة نظرا لشح المعلومات حول الشركات التابعة ضمن قوائم والملاحق |
| | 2011 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح على المعلومات بالمساعدة على تقويم تبعات فقدان السيطرة نظرا لشح المعلومات حول الشركات التابعة ضمن قوائم والملاحق |
| | 2012 | لا تقوم الشركة عند الإفصاح على المعلومات بالمساعدة على تقويم تبعات فقدان السيطرة نظرا لشح المعلومات حول الشركات التابعة ضمن قوائم والملاحق |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن اسم الشركة التابعة والمقر الرئيسي لأعمالها | 2009 | تقوم الشركة بالإفصاح عن اسم الشركة التابعة دون الإفصاح عن المقر الرئيسي لأعمالها |
| | 2010 | تقوم الشركة بالإفصاح عن اسم الشركة التابعة دون الإفصاح عن المقر الرئيسي لأعمالها |
| | 2011 | تقوم الشركة بالإفصاح عن اسم الشركة التابعة دون الإفصاح عن المقر الرئيسي لأعمالها |
| | 2012 | تقوم الشركة بالإفصاح عن اسم الشركة التابعة دون الإفصاح عن المقر الرئيسي لأعمالها |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة حصص الملكية المحتفظ بها من قبل الحصص غير مسيطرة | 2009 | تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة حصص الملكية المحتفظ بها من قبل الحصص غير مسيطرة ضمن تقرير مجلس الإدارة |
| | 2010 | تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة حصص الملكية المحتفظ بها من قبل الحصص غير مسيطرة ضمن تقرير مجلس الإدارة |
| | 2011 | تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة حصص الملكية المحتفظ بها من قبل الحصص غير مسيطرة ضمن تقرير مجلس الإدارة، جدول المساهمين |

| | | |
|---|---|---|
| | 2012 | تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة حصص الملكية المحتفظ بها من قبل الحصص غير مسيطرة ضمن تقرير مجلس الإدارة، جدول المساهمين |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة حقوق التصويت المحتفظ بها من قبل الحصص غير المسيطرة، في حالة اختلافها عن حصص الملكية المحتفظ بها | 2009 | لا يتم الإفصاح عن ذلك |
| | 2010 | لا يتم الإفصاح عن ذلك |
| | 2011 | لا يتم الإفصاح عن ذلك |
| | 2012 | لا يتم الإفصاح عن ذلك |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن الربح أو الخسارة المخصصة للحصص غير مسيطرة في الشركة التابعة خلال فترة التقرير | 2009 | لا تقوم الشركة بإفصاح عن نتيجة الدورة المخصصة للحصص غير مسيطرة في الشركة التابعة خلال فترة التقرير |
| | 2010 | لا تقوم الشركة بإفصاح عن نتيجة الدورة المخصصة للحصص غير مسيطرة في الشركة التابعة خلال فترة التقرير |
| | 2011 | لا تقوم الشركة بإفصاح عن نتيجة الدورة المخصصة للحصص غير مسيطرة في الشركة التابعة خلال فترة التقرير |
| | 2012 | لا تقوم الشركة بإفصاح عن نتيجة الدورة المخصصة للحصص غير مسيطرة في الشركة التابعة خلال فترة التقرير |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن الحصص غير المسيطرة المتراكمة في الشركة التابعة في نهاية فترة التقرير | 2009 | لا تقوم الشركة بالإفصاح عن الحصص غير المسيطرة المتراكمة في الشركة التابعة في نهاية فترة التقرير |
| | 2010 | لا تقوم الشركة بالإفصاح عن الحصص غير المسيطرة المتراكمة في الشركة التابعة في نهاية فترة التقرير |
| | 2011 | لا تقوم الشركة بالإفصاح عن الحصص غير المسيطرة المتراكمة في الشركة التابعة في نهاية فترة التقرير |
| | 2012 | لا تقوم الشركة بالإفصاح عن الحصص غير المسيطرة المتراكمة في الشركة التابعة في نهاية فترة التقرير |
| تقوم الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية مختصرة حول الشركة التابعة. | 2009 | لم تقم الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية مختصرة حول الشركة التابعة. |
| | 2010 | قامت الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية مختصرة حول الشركة التابعة. |
| | 2011 | قامت الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية مختصرة حول الشركة التابعة. |
| | 2012 | قامت الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية مختصرة حول الشركة التابعة. |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

**الجدول (8) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم 12**

| متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري |
|---|---|---|
| | | |
| يتم الاعتراف بالضريبة الحالية كالتزام إلى المدى الذي يتم سدادها | 2009 | تم الاعتراف بالضريبة التي لم يتم سدادها كالتزام في جانب الخصوم |
| | 2010 | تم الاعتراف بالضريبة التي لم يتم سدادها كالتزام في جانب الخصوم |

| | | |
|---|---|---|
| | 2011 | تم الاعتراف بالضريبة التي لم يتم سدادها كالتزام في جانب الخصوم |
| | 2012 | تم الاعتراف بالضريبة التي لم يتم سدادها كالتزام في جانب الخصوم |
| يتم الاعتراف بالضريبة الحالية كأصل إلى المدى الذي يزيد المبلغ المسدد عن المبلغ المستحق | 2009 | تم الاعتراف بالضريبة كأصل في حالة المبلغ المسدد يفوق المبلغ المستحق |
| | 2010 | تم الاعتراف بالضريبة كأصل في حالة المبلغ المسدد يفوق المبلغ المستحق |
| | 2011 | تم الاعتراف بالضريبة كأصل في حالة المبلغ المسدد يفوق المبلغ المستحق |
| | 2012 | تم الاعتراف بالضريبة كأصل في حالة المبلغ المسدد يفوق المبلغ المستحق |
| يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة | 2009 | لم يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة ضمن قائمة المركز المالي للشركة الأم |
| | 2010 | لم يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة ضمن قائمة المركز المالي للشركة الأم |
| | 2011 | لم يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة ضمن قائمة المركز المالي للشركة الأم |
| | 2012 | لم يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة ضمن قائمة المركز المالي للشركة الأم |
| يتم الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة | 2009 | لم يتم الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة ضمن قائمة المركز المالي للشركة الأم |
| | 2010 | لم يتم الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة ضمن قائمة المركز المالي للشركة الأم |
| | 2011 | لم يتم الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة ضمن قائمة المركز المالي للشركة الأم |
| | 2012 | لم يتم الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة ضمن قائمة المركز المالي للشركة الأم |
| يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والحالية كدخل أو مصروف | 2009 | تم الاعتراف بالضريبة الحالية كدخل أو مصروف |
| | 2010 | تم الاعتراف بالضريبة الحالية كدخل أو مصروف |
| | 2011 | تم الاعتراف بالضريبة الحالية كدخل أو مصروف |
| | 2012 | تم الاعتراف بالضريبة الحالية كدخل أو مصروف |
| يتم توضيح التأثيرات الضريبية على التوزيعات | 2009 | لم يتم توضيح تأثير الضرائب على الأرباح |
| | 2010 | لم يتم توضيح تأثير الضرائب على الأرباح |
| | 2011 | لم يتم توضيح تأثير الضرائب على الأرباح |
| | 2012 | لم يتم توضيح تأثير الضرائب على الأرباح |
| تحديد متطلبات العرض والإفصاح | | |
| قيام المجمع بإجراء مقاصة بين أصول الضريبية المتداولة وخصومها المتداولة في الميزانية إذا كان للشركة الحق القانوني في الإطفاء على أساس الصافي، تصنيف وعرض أصول وخصوم الضريبية المستحقة كأصول أو خصوم غير متداولة | 2009 | معفى |
| | 2010 | معفى |
| | 2011 | معفى |
| | 2012 | معفى |
| يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المتداولة | 2009 | لم يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المتداولة ضمن ملاحق الشركة الأم |
| | 2010 | تم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المتداولة |
| | 2011 | تم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المتداولة |
| | 2012 | تم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المتداولة |
| يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المؤجلة | 2009 | لم يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المؤجلة عند الشركة الأم لمجمع صيدال |
| | 2010 | لم يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المؤجلة عند الشركة الأم لمجمع صيدال |
| | 2011 | لم يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المؤجلة عند الشركة الأم لمجمع صيدال |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المؤجلة عند الشركة الأم لمجمع صيدال |

| | | |
|---|---|---|
| يتم الإفصاح عن دخل الضريبة المتعلق بالربح أو الخسارة من الأنشطة العادية | 2009 | لم يتم الإفصاح عن دخل الضريبة المتعلق بنتيجة الدورة |
| | 2010 | لم يتم الإفصاح عن دخل الضريبة المتعلق بنتيجة الدورة |
| | 2011 | لم يتم الإفصاح عن دخل الضريبة المتعلق بنتيجة الدورة |
| | 2012 | تم الإفصاح ضمن الإيضاح رقم 7 |
| يتم الإفصاح عن مكونات مصروف الضريبة | 2009 | لم يتم الإفصاح عن مكونات مصروف الضريبة |
| | 2010 | تم الإفصاح عن مكونات أصول الضريبة ضمن الإيضاح 8، وخصوم الضريبة الإيضاح 11 |
| | 2011 | تم الإفصاح عن مكونات أصول الضريبة ضمن الإيضاح 9، وخصوم الضريبة الإيضاح 15 |
| | 2012 | تم الإفصاح عن مكونات أصول الضريبة ضمن الإيضاح 7، وخصوم الضريبة الإيضاح 13 |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

**الجدول (9) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم 16**

| متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري |
|---|---|---|
| يعترف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق من الأصل للمشروع | 2009 | تم الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يكون من المحتمل أن يحقق المنافع الاقتصادية |
| | 2010 | تم الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يكون من المحتمل أن يحقق المنافع الاقتصادية |
| | 2011 | تم الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يكون من المحتمل أن يحقق المنافع الاقتصادية |
| | 2012 | تم الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يكون من المحتمل أن يحقق المنافع الاقتصادية |
| يعترف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يمكن قياس تكلفة الأصل على المشروع | 2009 | تم الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عند قياس تكلفة الأصل |
| | 2010 | تم الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عند قياس تكلفة الأصل |
| | 2011 | تم الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عند قياس تكلفة الأصل |
| | 2012 | تم الاعتراف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عند قياس تكلفة الأصل |
| يجب قياس بند الممتلكات والمصانع والمعدات المؤهل للاعتراف به كأصل مبدئيا على أساس التكلفة | 2009 | تم قياس البنود عند الاعتراف به كأصل مبدئيا على أساس التكلفة |
| | 2010 | تم قياس البنود عند الاعتراف به كأصل مبدئيا على أساس التكلفة |
| | 2011 | تم قياس البنود عند الاعتراف به كأصل مبدئيا على أساس التكلفة |
| | 2012 | تم قياس البنود عند الاعتراف به كأصل مبدئيا على أساس التكلفة |
| اختيار سياسة محاسبية للتطبيق أما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم | 2009 | لم يتم الإفصاح عن ذلك |
| | 2010 | تم اختيار سياسة نموذج التكلفة لتقييم البنود حسب ما تم ذكره في مقدمة الإيضاحات ضمن القواعد والأساليب |
| | 2011 | تم اختيار سياسة نموذج التكلفة لتقييم البنود حسب ما تم ذكره في مقدمة الإيضاحات ضمن القواعد والأساليب |
| | 2012 | تم اختيار سياسة نموذج التكلفة لتقييم البنود حسب ما تم ذكره في مقدمة الإيضاحات ضمن |

| | | |
|---|---|---|
| | | القواعد والأساليب |
| التسجيل بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وأية خسائر أخرى لانخفاض القيمة | 2009 | يتم تسجيل عناصر هذه البنود بالتسجيل بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وأي خسائر أخرى جدول الاهتلاك |
| | 2010 | تم تسجيل عناصر هذه البنود بالتسجيل بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وأي خسائر أخرى جدول الاهتلاك |
| | 2011 | تم تسجيل عناصر هذه البنود بالتسجيل بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وأي خسائر أخرى جدول الاهتلاك |
| | 2012 | تم تسجيل عناصر هذه البنود بالتسجيل بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وأي خسائر أخرى جدول الاهتلاك |
| اهتلاك كل جزء من بند الممتلكات والمصانع والمعدات يكون ذو تكلفة هامة فيما يتعلق بالتكلفة الإجمالية للبند | 2009 | تمت عملية الاهتلاك على كل بند ذو تكلفة هامة بالاعتماد على نظام القديم |
| | 2010 | تمت عملية الاهتلاك على كل بند ذو تكلفة هامة " ضمن ميزانية دون عرض جدول الاهتلاك" |
| | 2011 | تمت عملية الاهتلاك على كل بند ذو تكلفة هامة ضمن جدول الاهتلاك |
| | 2012 | تمت عملية الاهتلاك على كل بند ذو تكلفة هامة ضمن جدول الاهتلاك |
| تخصيص المبلغ القابل للاهتلاك على أساس منتظم خلال عمره الإنتاجي | 2009 | تم تحديد أعمار إنتاجية من ثم اهتلاكها بنسب ثابتة |
| | 2010 | تم تحديد أعمار إنتاجية من ثم اهتلاكها بنسب ثابتة |
| | 2011 | تم تحديد أعمار إنتاجية من ثم اهتلاكها بنسب ثابتة |
| | 2012 | تم تحديد أعمار إنتاجية من ثم اهتلاكها بنسب ثابتة |
| تضمين الربح أو الخسارة الناتجة من إلغاء الاعتراف في حساب الربح أو الخسارة | 2009 | تم الاعتراف بها ضمن جدول تدفقات الخزينة، إلا أنه لم تتم عملية استبعاد الأصول خلال فترة التقييم |
| | 2010 | يتم الاعتراف بها ضمن جدول تدفقات الخزينة، إلا أنه لم تتم عملية استبعاد الأصول خلال فترة التقييم |
| | 2011 | تم الاعتراف بها ضمن جدول تدفقات الخزينة، إلا أنه لم تتم عملية استبعاد الأصول خلال فترة التقييم |
| | 2012 | تم الاعتراف بها ضمن جدول تدفقات الخزينة، إلا أنه لم تتم عملية استبعاد الأصول خلال فترة التقييم |
| الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي المبلغ المرحل | 2009 | لم يتم الإفصاح عن أسس قياس مستخدمة لتحديد المبلغ المرحل |
| | 2010 | لم يتم الإفصاح عن أسس قياس مستخدمة لتحديد المبلغ المرحل |
| | 2011 | لم يتم الإفصاح عن أسس قياس مستخدمة لتحديد المبلغ المرحل |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح عن أسس قياس مستخدمة لتحديد المبلغ المرحل |
| الإفصاح عن طرق الاهتلاك المستخدمة | 2009 | لم يتم الإفصاح حول طرق الاهتلاك المستخدمة |
| | 2010 | تم الاعتماد على طريقة القسط الثابت حسب ما تم ذكره في مقدمة الإيضاحات ضمن القواعد والأساليب |
| | 2011 | تم الاعتماد على طريقة القسط الثابت حسب ما تم ذكره في مقدمة الإيضاحات ضمن القواعد والأساليب |
| | 2012 | تم الاعتماد على طريقة القسط الثابت حسب ما تم ذكره في مقدمة الإيضاحات ضمن القواعد والأساليب |

| | | |
|---|---|---|
| الإفصاح عن الحياة الإنتاجية أو معدلات الاهتلاك المستخدمة | 2009 | لم يتم الإفصاح على الأعمار الإنتاجية ولا معدلات الاهتلاك |
| | 2010 | لم يتم الإفصاح على الأعمار الإنتاجية ولا معدلات الاهتلاك |
| | 2011 | لم يتم الإفصاح على الأعمار الإنتاجية ولا معدلات الاهتلاك |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح على الأعمار الإنتاجية ولا معدلات الاهتلاك |
| الإفصاح عن المبلغ المرحل والاهتلاك المتراكم | 2009 | تم الإفصاح عن المبلغ المرحل، والاهتلاك المتراكم لكن عدم القيام شركة بعرض جدول الاهتلاك |
| | 2010 | تم الإفصاح عن المبلغ المرحل، والاهتلاك المتراكم لكن عدم القيام شركة بعرض جدول الاهتلاك |
| | 2011 | تم الإفصاح عن مبلغ المرحل ضمن الميزانية + الاهتلاك المتراكم ضمن جدول الاهتلاك |
| | 2012 | تم الإفصاح عن مبلغ المرحل ضمن الميزانية + الاهتلاك المتراكم ضمن جدول الاهتلاك |
| الإفصاح عن التسويات ما بين المبلغ المرحل في أول الفترة ونهايتها | 2009 | تم الإفصاح عن تسويات في ميزانية |
| | 2010 | تم الإفصاح عن تسويات في ميزانية |
| | 2011 | تم الإفصاح عن تسويات في ميزانية |
| | 2012 | تم الإفصاح عن تسويات في ميزانية |
| الإفصاح عن مبلغ النفقات المعترف بها في المبلغ المسجل لبند الممتلكات والمصانع والمعدات في سياق إنشائه | 2009 | لم يتم الإفصاح عن مبلغ النفقات المعترف بها في مبلغ مسجل ضمن البنود |
| | 2010 | لم يتم الإفصاح عن مبلغ النفقات المعترف بها في مبلغ مسجل ضمن البنود |
| | 2011 | لم يتم الإفصاح عن مبلغ النفقات المعترف بها في مبلغ مسجل ضمن البنود |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح عن مبلغ النفقات المعترف بها في مبلغ مسجل ضمن البنود |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

**الجدول (10) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم 19**

| نطاق المعيار ومتطلباته 19 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري |
|---|---|---|
| | | |
| الاعتراف بالالتزام عند قيام الموظف بتقديم الخدمة للشركة | 2009 | تم الاعتراف ببند المصاريف الخاصة بأجور العمال |
| | 2010 | تم الاعتراف ببند المصاريف الخاصة بأجور العمال |
| | 2011 | تم الاعتراف ببند المصاريف الخاصة بأجور العمال |
| | 2012 | تم الاعتراف ببند المصاريف الخاصة بأجور العمال |
| الاعتراف بالمصروف عندما تقوم الشركة باهتلاك المنافع الاقتصادية الناشئة عن الخدمة المقدمة | 2009 | تم الاعتراف به ضمن أجور العمال |
| | 2010 | تم الاعتراف به ضمن أجور العمال |
| | 2011 | تم الاعتراف به ضمن أجور العمال |
| | 2012 | تم الاعتراف به ضمن أجور العمال |
| الاعتراف بتكاليف منافع الموظفين قصيرة الأجل كمصاريف ضمن ج ح ن | 2009 | تم الاعتراف بمصاريف منافع الموظفين كافة ضمن جدول حسابات النتائج |
| | 2010 | تم الاعتراف بمصاريف منافع الموظفين كافة ضمن جدول حسابات النتائج |
| | 2011 | تم الاعتراف بمصاريف منافع الموظفين كافة ضمن جدول حسابات النتائج |
| | 2012 | تم الاعتراف بمصاريف منافع الموظفين كافة ضمن جدول حسابات النتائج |

| | | |
|---|---|---|
| تحديد التزام الشركة من المبلغ الواجب المساهمة به في البرنامج أو الخطة لكل فترة والاعتراف به كمصروف والتزام في البيانات المالية للشركة | 2009 | تم تحديد التزام الشركة بمحاسبة خطط المنافع المحددة |
| | 2010 | تم تحديد التزام الشركة بمحاسبة خطط المنافع المحددة |
| | 2011 | تم تحديد التزام الشركة بمحاسبة خطط المنافع المحددة |
| | 2012 | تم تحديد التزام الشركة بمحاسبة خطط المنافع المحددة |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

**الجدول (11) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم 36**

| نطاق المعيار ومتطلباته 36 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري |
|---|---|---|
| | | |
| يجب على الشركة في كل تاريخ إبلاغ تقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصل | 2009 | لم يتم الإبلاغ عن أي مؤشر حول انخفاض قيمة الأصل |
| | 2010 | تم التطرق لانخفاض قيمة الأصل دون القيام بعملية التقييم أو الإبلاغ عن وجود انخفاض |
| | 2011 | تم الإبلاغ عن مؤشر انخفاض لقيمة الأصول في الفقرة الرابعة من الإيضاح رقم 17 |
| | 2012 | تمت عملية التقييم حول مؤشر انخفاض قيمة الأصول، لكن لم يتم الإبلاغ عن وجود انخفاض لقيمة الأصول |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

**الجدول (12) : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم 3**

| متطلبات المعيار التقرير المالي الدولي رقم 3 | فترة التطبيق | التنفيذ المعياري |
|---|---|---|
| يجب على الشركة الأم تحديد الشركة المستحوذة | 2009 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2010 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2011 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2012 | تم تحديد الشركة المستحوذة من خلال جدول المساهمات، وكذلك ضمن تقرير مجلس الإدارة |
| يجب على الشركة الأم تحديد تاريخ الاستحواذ | 2009 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2010 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2011 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2012 | تم التطرق لعملية الاستحواذ والتي وصلت من 40% إلى 60 % خلال تلك السنة دون تحديد التاريخ بالتحديد |
| يجب على الشركة المستحوذة أن تثبت – بشكل منفصل عن الشهرة– الأصول القابلة للتحديد المقتناة، والالتزامات التي تم تحملها، وأي حصة غير مسيطرة في الأعمال المستحوذ عليها. | 2009 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2010 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2011 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح عن أي نقطة من العناصر المذكورة جراء الاستحواذ على شركة IBERAL |

| | | |
|---|---|---|
| يجب على الشركة المستحوذة أن تقيس الأصول القابلة للتحديد المقتناة والالتزامات التي تم تحملها بقيمها العادلة في تاريخ الاستحواذ. | 2009 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2010 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2011 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح عن ذلك |
| يجب على الشركة الأم إثبات وقياس الشهرة أو المكسب من شراء سعر تفاضلي | 2009 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2010 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2011 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2012 | تم الإفصاح على ذلك ولكن خلال السنة التي تليها، سنة 2013 |
| يجب على الشركة المستحوذة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقويم طبيعة والأثر المالي لعملية تجميع الأعمال التي تحدث إما خلال فترة التقرير الحالية؛ أو بعد نهاية فترة التقرير ولكن قبل أن تعتمد القوائم المالية للإصدار | 2009 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2010 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2011 | معفى لعدم وجود استحواذ على شركات تابعة |
| | 2012 | لم يتم الإفصاح عن المعلومات التي تمكن من تقويم طبيعة والأثر المالي لعملية التجميع قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار |

**المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل القوائم المالية لمجمع صيدال 2009-2012**

# الفهرس

| | |
|---|---|
| **الآية**..... | **I** |
| **الإهداء**..... | **II** |
| **الشكر** ..... | **III** |
| **الملخص**..... | **IV** |
| **قائمة المحتويات**..... | **VI** |
| **قائمة الجداول**..... | **VIII** |
| **قائمة الأشكال البيانية**..... | **X** |
| **قائمة الملاحق**..... | **X** |
| **المقدمة**..... | **أ – خ** |
| **الفصل الأول : مفاهيم عامة حول مجمع الشركات والحسابات المجمعة**..... | **21 – 2** |
| تمهيد : ..... | **3** |
| **المبحث الأول** : عموميات حول مجمع الشركات..... | **4** |
| 1. نشأة وتطور مجمع الشركات **:** ..... ..... | **4** |
| 2. تعريف مجمع الشركات : ..... ..... | **5** |
| 3. مكونات المجمع : ..... ..... | **6** |
| 1.3. الشركة الأم أو الشركة القابضة : ..... | **6** |
| 2.3. الشركات التابعة : ..... | **7** |
| 3.3. الفروع : ..... | **7** |
| **المبحث الثاني** : تركيبة، ايجابيات وسلبيات مجمع الشركات..... | **8** |
| 1. تركيبة مجمع الشركات : ..... | **8** |
| 1.1. البنية الهرمية :..... | **8** |
| 2.1. البنية الشعاعية : ..... | **8** |
| 3.1. البنية الدائرية : ..... | **9** |
| 4.1. البنية المعقدة : ..... | **9** |
| 2. ايجابيات مجمع الشركات : ..... | **9** |
| 3. سلبيات مجمع الشركات : ..... | **10** |
| **المبحث الثالث** : مفاهيم حول تجميع الحسابات..... | **11** |
| 1. تعريف التجميع : ..... | **11** |

| | |
|---|---|
| 2. أهداف التجميع : ..... | **12** |
| 3. المؤسسات المعنية بالتجميع : ..... | **12** |
| **المبحث الرابع** : قياس مجال رقابة، طرق التجميع المحاسبي..... | **13** |
| 1. قياس مجال الرقابة :..... | **13** |
| 1.1. الرقابة : ..... | **13** |
| 2.1. معدل الرقابة : ..... | **14** |
| 3.1. معدل القائدة : ..... | **15** |
| 2. أنواع الرقابة : ..... | **16** |
| 1.2.الرقابة المطلقة : ..... | **16** |
| 2.2. الرقابة المشتركة : ..... | **16** |
| 3.2. تأثير بارز : ..... | **17** |
| 3.طرق التجميع المحاسبي : ..... | **17** |
| 1.3. الاندماج الكلي : ..... | **17** |
| 2.3.الاندماج النسبي وطريقة الأموال الخاصة : ..... | **19** |
| 1.2.3. الاندماج النسبي : ..... | **19** |
| 2.2.3. طريقة الأموال الخاصة : ..... | **19** |
| 3.3.الوضع بالتكافؤ : ..... | **20** |
| الخلاصة : ..... ..... ..... | **21** |
| **الفصل الثاني : القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF، وما يقابلها من معايير المحاسبة الدولية**..... | **22 – 50** |
| تمهيد : ..... | **23** |
| **المبحث الأول** : لمحة حول النظام المحاسبي المالي..... | **24** |
| **1.** تعريف النظام المحاسبي المالي : ..... | **24** |
| **2**. مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي : ..... | **24** |
| **3**. الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي الجديد : ..... | **25** |
| 1.3. أهداف الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي : ..... | **26** |
| 2.3. مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد : ..... | **26** |
| 3.3 قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات :..... | **26** |
| 4.3 . مقاييس التقييم وفق النظام المحاسبي المالي : ..... | **27** |

| | |
|---|---|
| 4. الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي : ..... | 27 |
| 5. استحداثات النظام المحاسبي المالي : ..... | 28 |
| 6. إجراءات تطبيق النظام المحاسبي المالي : ..... | 29 |
| 1.6. المبادئ العامة : ..... | 29 |
| 2.6. الأخذ بعين الاعتبار الأصول والخصوم غير المقيدة مسبقا : ..... | 29 |
| 3.6. إلغاء بعض الأصول والخصوم غير مقيدة مسبقا : ..... | 29 |
| 4.6. إعادة ترتيب بعض الأصول الخصوم : ..... | 29 |
| 5.6. معالجة معطيات المقارنة للسنة المالية 2009 : ..... | 30 |
| 6.6. محاسبة تصحيحات الميزانية الافتتاحية : ..... | 30 |
| **المبحث الثاني** : الحسابات المجمعة وفق SCF..... | 30 |
| 1.الإطار التشريعي للحسابات المجمعة وفق SCF : ..... | 30 |
| 1.1. الحسابات المدمجة : ..... | 31 |
| 1.1.1. هدف إعداد القوائم المالية المجمعة : ..... | 31 |
| 2.1.1. الجهة المعنية بإعداد الحسابات المجمعة : ..... | 31 |
| 3.1.1. المؤسسات المعفية من إعداد الكشوف المجمعة : ..... | 31 |
| 4.1.1. المراقبة : ..... | 32 |
| 2.1. إدماج الفروع : ..... ..... | 32 |
| 1.2.1. إدماج الفروع على مستوى الميزانية : ..... | 32 |
| 2.2.1. إدماج الفروع على مستوى حساب النتائج : ..... | 32 |
| 3.2.1. ملحق الكشوف المالية المدمجة : ..... | 33 |
| 3.1. إدماج الكيانات المشاركة : ..... | 33 |
| 1.3.1. تعريف الكيان المشترك : ..... | 33 |
| 2.3.1. المساهمات في الكيان المشترك..... | 33 |
| 4.1. فارق الإدماج الأول : ..... | 34 |
| 5.1. الحسابات المركبة : ..... | 35 |
| 1.5.1. تعريف الحسابات المركبة : ..... | 35 |
| 2.5.1. حالات إعداد الحسابات المركبة : ..... | 35 |
| 2. عناصر القوائم المالية المجمعة : ..... ..... | 37 |

| | |
|---|---|
| 1.2. الميزانية : ..... | **37** |
| 2.2. جدول حساب نتائج : ..... | **37** |
| 3.2. جدول سيولة الخزينة. : ..... | **38** |
| 4.2. جدول تغير الأموال الخاصة : ..... | **38** |
| 5.2. الملاحق : ..... | **38** |
| **المبحث الثالث** : معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية الخاصة بتجميع الحسابات..... | **38** |
| 1. المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 : "البيانات المالية المنفصلة "..... | **40** |
| 1.1. الهدف : ..... | **41** |
| 2.1.نطاق التطبيق : ..... | **41** |
| 3.1. إعداد القوائم المالية المنفصلة : ..... | **41** |
| 4.1. الإفصاح : ..... | **41** |
| 2. المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 " الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة " :..... | **41** |
| 1.2. الهدف : ..... | **42** |
| 2.2. نطاق التطبيق : ..... | **42** |
| 3.2. طريقة حقوق الملكية حسب IAS 28 : ..... | **42** |
| 3. معيار التقرير المالي الدولي رقم 10 "القوائم المالية الموحدة":..... | **42** |
| 1.3. الهدف : ..... | **43** |
| 3. 2. نطاق التطبيق : ..... | **43** |
| 3. 3. المتطلبات المحاسبية : ..... | **44** |
| 4.3. الحصص غير المسيطرة : ..... | **44** |
| 5.3. فقدان السيطرة : ..... | **44** |
| 6.3. تحديد ما إذا كانت منشأة هي منشأة استثمارية : ..... | **44** |
| 4. الترتيبات المشتركة (IFRS11) : ..... | **45** |
| 1.4. الهدف : ..... | **45** |
| 2.4. نطاق التطبيق :. ..... | **45** |
| 3.4. القوائم المالية للأطراف في ترتيب مشترك : ..... | **45** |
| 3.4. 1. القوائم المالية للعمليات المشتركة : ..... | **45** |
| 3.4. 2. القوائم المالية للمشروعات المشتركة : ..... | **46** |

| | |
|---|---|
| 5. الإفصاح عن الحصص في الشركات الأخرى (IFRS12) :..... | **46** |
| 1.5. الهدف : ..... | **46** |
| 2.5. نطاق التطبيق : ..... | **47** |
| 3.5. الحصص في الشركات التابعة : ..... | **47** |
| 4.5. الحصة التي تملكها الحصص غير المسيطرة في أنشطة المجموعة وتدفقاتها النقدية : ..... | **47** |
| 5.5. طبيعة ومدى القيود المهمة : ..... | **47** |
| 6. المعالجة المعيارية لـ "IFRS 10 – IFRS 11 – IFRS 12"..... | **48** |
| الخلاصة : ..... ..... ..... | **50** |
| **الفصل الثالث : التحليل المالي للحسابات المجمعة**..... | **69 – 51** |
| تمهيد : ..... | **52** |
| **المبحث الأول** : عموميات حول التحليل المالي..... | **53** |
| **1.** نشأة التحليل المالي : ..... | **53** |
| 1.1. الثورة الصناعية : ..... | **53** |
| 2.1. تدخل الدولة في عرض القوائم المالية : ..... | **53** |
| 3.1. الأسواق المالية : ..... | **53** |
| 4.1. الائتمان : ..... | **53** |
| **2.** مفاهيم حول التحليل المالي : ..... | **53** |
| 3. استعمالات التحليل المالي : ..... | **55** |
| 4. منهجية التحليل المالي : ..... | **55** |
| 5. أنواع التحليل المالي : ..... | **56** |
| 1.5. التحليل العمودي : ..... | **56** |
| 2.5. التحليل الأفقي : ..... | **57** |
| **المبحث الثاني** : خصوصيات التحليل المالي للحسابات المجمعة..... | **57** |
| 1. ما الغرض من التحليل المالي للحسابات المجمعة : ..... | **58** |
| 2. منهجية التحليل المالي للحسابات المجمعة : ..... | **59** |
| 3. تحديات التحليل المالي للحسابات المجمعة : ..... | **61** |
| 1.3. الرؤية التي تعطيها الحسابات المجمعة : ..... | **61** |
| 2.3. المؤشرات المختلفة التي يتعين النظر فيها : ..... | **61** |

| | |
|---|---|
| 3.3. استعمال المؤشرات : ..... | **61** |
| **المبحث الثالث** : التحليل المالي للحسابات المجمعة..... | **62** |
| 1. المعلومة القطاعية واستعمالها في التحليل المالي للحسابات المجمعة " IFRS 8 " :..... | **62** |
| 1.1. المبدأ الأساس من المعلومة القطاعية " القطاع التشغيلي" :..... | **62** |
| 2.1. نطاق تطبيق المعيار الخاص بالمعلومة القطاعية : ..... | **62** |
| 3.1. ضوابط التجميع بين القطاعات التشغيلية لتحديد المعلومة القطاعية :..... | **63** |
| 4.1. الحدود الكمية للمعلومة القطاعية : ..... ..... | **63** |
| 5.1. الإفصاح حول المعلومة المالية : ..... | **64** |
| 2. قياس مردودية المجمعات : ..... | **64** |
| 1.2. المردودية الاقتصادية : ..... | **65** |
| 1.1.2. المردودية الاقتصادية الكلية : ..... | **65** |
| 2.1.2. مردودية أموال الاستغلال : ..... | **66** |
| 2.2. المردودية المالية : ..... | **66** |
| 1.2.2. المردودية المالية الإجمالية : ..... | **67** |
| 2.2.2. المردودية المالية للشركة الأم " المجمع " : ..... | **67** |
| 3.2.2. المردودية المالية لمساهمي الأقلية : ..... | **68** |
| 4.2.2. المردودية المالية للشركات في وضع التكافؤ : ..... | **68** |
| الخلاصة : ..... ..... ..... | **69** |
| **الفصل التمهيدي : الدراسات السابقة**..... | **85 -70** |
| تمهيد : ..... | **71** |
| **المبحث الأول** : الدراسات السابقة ومناقشتها " باللغة العربية"..... | **72** |
| 1. الدراسات المعدة في الجامعات الجزائرية : ..... ..... | **72** |
| 2. الدراسات المعدة في الجامعات العربية : ..... ..... | **75** |
| **المبحث الثاني** : الدراسات السابقة ومناقشتها " باللغات الأجنبية"..... | **76** |
| 1. الدراسات المعدة في الجامعات الأجنبية : ..... ..... | **76** |
| الخلاصة : ..... ..... ..... | **85** |
| **الفصل الخامس : دراسة تطبيقية لقياس مدى أثر تطبيق SCF على نتائج الأداء المالي لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية**..... | **137 – 86** |

| | |
|---|---|
| تمهيد : ..... | **87** |
| **المبحث الأول** : الطريقة والأدوات..... | **88** |
| 1. الطرق المستخدمة : ..... | **88** |
| 1.1. دراسة حالة : ..... | **88** |
| 2.1. متغيرات الدراسة : ..... | **89** |
| 1.2.1. تحديد متغيرات الدراسة : ..... | **89** |
| 1.2.1. 1. المتغير المستقل : ..... | **90** |
| 2.1.2.1. المتغير التابع : ..... | **91** |
| 3.1. قياس وطريقة جمع متغيرات الدراسة : ..... | **93** |
| 2. الأدوات والبرامج المستخدمة : ..... | **94** |
| 1.2. الأدوات المستخدمة : ..... | **94** |
| 1.1.2. جمع الوثائق : ..... | **94** |
| 2.1.2. الملاحظة : ..... | **94** |
| 2.2. البرامج والمعالجات المستخدمة :..... | **94** |
| **المبحث الثاني** : النتائج ومناقشتها..... | **95** |
| 1. عرض النتائج : ..... | **95** |
| 1.1. مدى استجابة الشركة الأم لمجمع صيدال المعدة قوائمها وفق SCF بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة "1-7-12-16-19-27-28-36" وتقارير المالية الدولية "3-10-11-12" ..... | **96** |
| 1.1.1. مدى استجابة الشركة الأم لمجمع صيدال بتطبيق متطلبات المعياري "1 - 7"..... | **96** |
| 2.1.1. مدى استجابة الشركة الأم لمجمع صيدال بتطبيق IAS (27-28), IFRS (10-11-12) | **100** |
| 3.1.1. مدى استجابة الشركة الأم لمجمع صيدال بتطبيق متطلبات IFRS 3,IAS(12-16-19-36) | **104** |
| 2.1. هل هناك توافق دال إحصائيا بين متطلبات IAS/IFRS وما يقابلها من متطلبات وفق SCF ؟. | **110** |
| 1.2.1. هل هناك توافق دال إحصائيا بين متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال ومتطلبات المعيارين "1 - 7" : ..... | **111** |
| 2.2.1. هل هناك توافق دال إحصائيا بين متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال ومتطلبات ( IAS 27-28, IFRS 10- 11- 12) :..... | **112** |
| 3.2.1. هل هناك توافق دال إحصائيا بين متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال ومتطلبات (IAS 12-16- 19- 36, IFRS 3) :..... | **112** |

| | |
|---|---|
| 3.1. ما مدى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج النسب المالية للحسابات المجمعة ؟..... | **113** |
| 1.3.1. دراسة البنية المالية لمجمع صيدال :..... | **113** |
| 1.1.3.1. عرض الميزانية المختصرة لمجمع صيدال للفترة 2009-2010 :..... | **113** |
| 2.1.3.1. جدول حساب النتائج لمجمع صيدال للفترة 2009 والمعدة وفق كل من SCF/ PCN. ..... | **120** |
| 2.3.1. عرض نتائج تحليل مؤشرات النسب المالية : ..... | **121** |
| 2. مناقشة النتائج : ..... | **123** |
| 1.2. اختبار صحة الفرضية الرئيسية الأولى " ما مدى استجابة وتوافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة IAS 1-7 ؟..... | **123** |
| 1.1.2. ما مدى استجابة متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة IAS 1-7 ؟..... | **123** |
| 2.1.2. ما مدى توافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة IAS 1-7 ؟..... | **124** |
| 2.2. اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثانية " ما مدى استجابة وتوافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات (10-11-12) IFRS (27-28) IAS ؟..... | **125** |
| 1.2.2. ما مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بعرض القوائم المالية المجمعة (10-11-12) IFRS (27-28) IAS ؟ | **125** |
| 2.2.2. ما مدى توافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات (10-11-12) IFRS (27-28) IAS ؟..... | **127** |
| 3.2. اختبار صحة الفرضية الرئيسية الثالثة " ما مدى استجابة وتوافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة (3) IFRS ,(12-16-19-36) IAS ؟ ..... | **127** |
| 1.3.2. ما مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة ,(12-16-19-36) IAS (3) IFRS ؟..... | **128** |
| 2.3.2. ما مدى توافق متطلبات القوائم المالية المجمعة المعدة وفق SCF لمجمع صيدال مع متطلبات | **129** |

| | |
|---|---|
| معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة IFRS (3) IAS (12-16-19-36), : ..... | |
| 4.2. اختبار صحة الفرضية الرئيسية الرابعة " ما مدى أثر تطبيق SCF على نتائج تحليل مكونات المردودية بنوعيها للقوائم المالية لمجمع صيدال خلال الفترة الانتقالية ؟ " ..... | **130** |
| الخلاصة : ..... ..... ..... | **137** |
| **الخاتمة**..... | **138** |
| **قائمة المصادر والمراجع**..... | **143** |
| **الملاحق**..... | **154** |
| **الملحق 1** : الميزانية وجدول حسابات النتائج لكل من الشركة الأم ومجمع صيدال + جدول المساهمات لمجمع صيدال لسنة 2009 وفق PCN..... | **155** |
| **الملحق 2** : القوائم المالية للشركة الأم + الميزانية و ج ح ن لمجمع صيدال لسنة 2010 + الإيضاحات..... | **163** |
| **الملحق 3** : القوائم المالية للشركة الأم لمجمع صيدال لسنة 2011 + الإيضاحات..... | **174** |
| **الملحق 4** : القوائم المالية للشركة الأم + الميزانية و ج ح ن لمجمع صيدال لسنة 2012 + الإيضاحات..... | **184** |
| **الملحق 5** : عرض تفصيلي لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية ضمن القوائم المالية لمجمع صيدال للفترة 2009 – 2012..... ..... ..... ..... ..... ..... ..... ..... ..... ..... | **195** |
| **فهرس المحتويات**..... | **212** |